



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

التنمية الحضرية المستدامة والتلوث البيئي في المدينة الجزائرية "دراسة ميدانية بمدينة باتنة"

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

أ. د لغريبي نسيمة

إعداد الطالبة: بريق نورة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
أ. د بوقرة كمال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة 1
أ. د لغريبي نسيمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقرا	جامعة باتنة 1
أ. د بغريش ياسمينة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
أ. د صاحبي وهيبة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1
أ. د بوخييط سليمة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2022 - 2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلْيَايُهَا الْمُدَّثِّرُ
انْفِثْ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ
انْفِثْ

المجادلة (11)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى كل عائلتي وأخص بالذكر أخي العزيز والغالي على قلبي وأدعو
الله أن يحفظه ويمده بالصحة والعافية، إلى كل الزملاء والأصدقاء،
إلى كل من تمنى لي النجاح والتفوق.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد والشكر لله الذي منحني الصحة وقوة الصبر لإتمام هذه الأطروحة، الصلاة والسلام على أشرف خلق الله رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذتي وأخص بالذكر المشرفة الأستاذة الدكتورة لغريبي نسيمة على توجيهاتها القيمة.

وأشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد لقراءة هذه الأطروحة من أجل تصويبها وإخراجها في حلة جميلة، وأدعو الله أن يجعل جهودهم وصبرهم في ميزان حسناتهم.

ولا أنسى أن أشكر ذاتي الصبورة وبكل تواضع لأعطيها حقها بفضل ما تحملته من مشقة العمل مع طلب العلم سعياً للتوفيق بينهما.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
6	تمهيد
6	أولاً/ الإشكالية
10	ثانياً/ أسباب اختيار الموضوع:
10	ثالثاً/ أهمية الموضوع:
10	رابعاً/ أهداف الدراسة:
11	خامساً/ تحديد مفاهيم الدراسة:
21	سادساً/ دراسات سابقة:
43	سابعاً/ المقاربة النظرية
45	خلاصة
الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة	
47	تمهيد
48	أولاً/ التنمية:
48	1/ تطور مفهوم التنمية
50	02/ العوامل المساعدة على التنمية
51	03/ مستويات التنمية ومجالاتها:
54	ثانياً/ التنمية الحضرية المستدامة:
55	01/ تاريخ للتنمية المستدامة
61	02/ خصائص التنمية المستدامة
62	03/ أسباب الاهتمام بالتنمية الحضرية المستدامة
63	04/ مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها
69	05/ أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها
78	06/ التنمية المستدامة والدين الإسلامي
80	07/ عناصر وركائز التنمية الحضرية المستدامة
86	ثالثاً/ الاتجاهات النظرية والنماذج المفسرة لموضوع الدراسة:
86	1/ الاتجاه الايكولوجي الكلاسيكي

95	2 / الاتجاه السيكولوجي
98	3/ اتجاه الثقافة الحضرية
105	4/ الاتجاهات الحتمية
110 - 109	خلاصة
الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة	
112	تمهيد
113	أولاً: البيئة
113	1/ مفهوم البيئة
116	2/ أبعاد البيئة
118	3/ عناصر البيئة المشمولة بالحماية
119	4/ خصائص البيئة
120	5/ البيئة والنظام البيئي
120	6/ التوازن البيئي واختلاله
122	7/ الأخطار والقضايا المهددة للبيئة
122	أ/ الطبيعية
123	ب/ البشرية
123	ب1- النمو الديمغرافي
123	ب2- الثورة العلمية والتكنولوجية
123	ب3- اختلال التوازن الطبيعي
123	ب4- استنزاف الموارد الطبيعية:
124	ب5- التلوث
124	ثانياً/ التلوث البيئي
124	1/ مفهوم التلوث البيئي
127	2/ أنواع التلوث البيئي
139	ثالثاً/ وسائل وطرق حماية البيئة من التلوث
140	رابعاً/ آليات وطرق الحفاظ على البيئة وتنميتها بشكل مستدام:
148	خامساً/ الرسالة البيئية الموجهة لجميع شرائح المجتمع
151	سادساً/ المدارس البيئية الفلسفية
155	خلاصة

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية - .	
157	تمهيد:
158	أولا/ نماذج من تجارب دولية في مجال التنمية الحضرية المستدامة:
158	أ/ نماذج من تجارب الدول المتقدمة:
167	ب/ نماذج من تجارب الدول النامية
171	ج/ نماذج من تجارب الدول العربية
174	ثانيا/ التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر بيئيا:
175	ثالثا/ واقع التلوث البيئي في الجزائر
177	رابعا/ الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة
191	خامسا/ تحديات التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر
194	سادسا/ تقييم آليات البعد البيئي في التنمية المستدامة
199	خلاصة
الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)	
201	تمهيد
202	1.التعريف بمدينة باتنة
205	2.موقع مدينة باتنة
208	3.الوسط الطبيعي لمدينة باتنة
213	4.الخصائص العامة لسكان ولاية باتنة
220	5.المرافق العمومية لمدينة باتنة
221	6.الطرق والشبكات المختلفة في إقليم بلدية باتنة
223	7.الخصائص العمرانية لمدينة باتنة
228	8.الإطار البيئي العام لمدينة باتنة
229	9.التلوث الحضري و مخاطره على مدينة باتنة.
249	10.توقعات التنمية في ولاية باتنة.
257	خلاصة
الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية	
298	*تمهيد
299	أولا/المجال والعينة:
299	1 - المجال:

299	أ. المجال الزمني
300	ب. المجال المكاني:
323	2. العينة وطريقة اختيارها
323	أ. العينة
324	ب. طريقة اختيارها
325	ثانيا/ الإجراءات المنهجية
325	1. المنهج والأدوات:
325	أ. المنهج
325	ب. الأدوات:
325	ب1. الملاحظة
326	ب2. المقابلة
328	ب3. الوثائق والسجلات
329	ب4. الاستمارة
331	* خلاصة
الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	
333	تمهيد
334	أولا/ البيانات العامة.
345	ثانيا/ مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة.
376	ثالثا/ مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئية من التلوث البيئي تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة.
386	خلاصة
الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة	
388	تمهيد
389	أولا/ نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:
404	ثانيا/ النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة:
407	ثالثا/ النتائج في ضوء الدراسات السابقة:
411	رابعا/ الجديد الذي أضافته الدراسة:
413	خلاصة

الفهارس

414	*التوصيات والاقتراحات
416	*خاتمة
419	*المراجع
435	*الملاحق
	*ملخص الدراسة

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
48	الجدول رقم 1: يبين تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
175	الجدول رقم: 2 يمثل مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر
209	الجدول رقم: 3 يوضح متوسط درجات الحرارة خلال السنة.
210	الجدول رقم: 4 يوضح قيمة التساقط الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014
210	الجدول رقم: 5 يبين معدل الرطوبة النسبية المتوسطة الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014
211	الجدول رقم: 6 يمثل هبوب الرياح خلال أشهر السنة
212	الجدولين: 7 يمثل الشمس الشهري وقوة الرياح، ودرجات الحرارة المئوية
213	جدول رقم: 8 يمثل الهطول الشهري - متوسط الرطوبة النسبية والتبخر الشهري
214	الجدول رقم: 9 يمثل التطور السكاني لمجال الدراسة خلال سنوات 1987-1998-2008
215	الجدول رقم: 10 يمثل معدل النمو لسنوات (1987 - 1998)، (1998 - 2008)
216	الجدول رقم: 11 يبين حجم السكان في بلدية باتنة
216	الجدول رقم: 12 يمثل توزيع السكان لبلديات ولاية باتنة
217	الجدول رقم: 13 يمثل توزيع سكان ولاية باتنة حسب الفئات العمرية: 2021/12/31
218	الجدول رقم: 14 يمثل توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2021
219	الجدول رقم: 15 يبين عدد السكان الناشطين والمشتغلين والسكان العاطلين عن العمل ومن دون عمل في ولاية باتنة
219	الجدول رقم: 16 يوضح تقسيم السكان المشغلين حسب قطاع النشاط
220	الجدول رقم: 17 يبين المرافق التعليمية في بلدية باتنة
220	الجدول رقم: 18 يبين المرافق الموجودة في مدينة باتنة
236	الجدول رقم: 19 يبين كمية النفايات المعالجة في السنة في عدد معين من البلديات
237	الجدول رقم: 20 يوضح المميزات التقنية لمراكز الردم التقني والقمامات المراقبة
237	الجدول رقم: 21 يبين المساحات الخضراء بباتنة 2021
237	الجدول رقم: 22 يوضح إزالة الأكياس البلاستيكية من المساحات الخضراء مع عدد العمال
238	الجدول رقم: 23 يوضح المؤسسات الخاضعة للترخيص
239	الجدول رقم: 24 يبين المنشآت المصنفة الرئيسية الخاضعة للترخيص

الفهارس

239	الجدول رقم: 25 يوضح عدد المؤسسات المصنفة
240	الجدول رقم: 26 يبين مراقبة المنشآت المصنفة
242	الجدول رقم: 27 العمليات الاستدراكية الأسبوعية لنظافة المحيط في مدينة باتنة
311	الجدول رقم: 28 يوضح العوائق الاصطناعية في مجال الدراسة
311	الجدول رقم: 29 يوضح المساحات لمخطط شغل الأراضي رقم حملة 03
313	الجدول رقم: 30 يوضح المرافق الموجودة والمبرمجة لبلدية واد الشعبة
317	الجدول رقم: 31 يوضح أبراج شبكة الهاتف النقال مبرمج لبلدية واد الشعبة.
318	الجدول رقم: 32 يبين برنامج التجهيزات المتواجدة على مستوى مخطط شغل الأراضي رقم 03
319	الجدول رقم: 33 يبين مساحات مخطط شغل الأراضي رقم 03.
321	الجدول رقم: 34 يوضح مخطط تسيير النفايات
322	جدول رقم: 35 يوضح توزيع إمكانيات ما قبل الجمع حسب القطاعات والمناطق المتجانسة
334	الجدول رقم: 36 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس
335	الجدول رقم: 37 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن
336	الجدول رقم: 38 يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية
337	الجدول رقم: 39 يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي
338	الجدول رقم: 40 يبين توزيع أفراد العائلة حسب متغير عدد أفراد الأسرة
339	الجدول رقم: 41 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضع المادي للأسرة
340	الجدول رقم: 42 يبين توزيع أفراد المجتمع حسب متغير طبيعة المهنة
341	الجدول رقم: 43 يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري
342	الجدول رقم: 44 يبين توزيع أفراد العينة حسب محل الإقامة السابقة
343	الجدول رقم: 45 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المسكن
343	الجدول رقم: 46 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد غرف المسكن
344	الجدول رقم: 47 يبين توزيع أفراد العينة حسب ملاءمة المسكن لمتطلبات المعيشة
345	الجدول رقم: 48 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع التلوث البيئي الموجودة في الحي
350	الجدول رقم: 49 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير أسباب تلوث الحي
351	الجدول رقم: 50 يبين توزيع أفراد العينة حسب مصادر تلوث الحي

352	الجدول رقم: 51 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الاعتقاد بأن المشاركة الشعبية لها دور في حماية البيئة من التلوث
355	الجدول رقم: 52 يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم أو عدم مشاركتهم في حماية البيئة من التلوث وتميبتها.
365	الجدول رقم: 53 يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم مشاركة بعض سكان الحي في حماية البيئة من التلوث وتميبتها في نظر أفراد العينة
365	الجدول رقم: 54 يبين توزيع أفراد العينة تصرفاتهم تجاه المتسببين في تلوث البيئة
366	الجدول رقم: 55 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير علمهم بوجود أو عدم وجود جمعيات حماية البيئة في الحي
367	الجدول رقم: 56 يبين تقييم سكان الحي لدور الجمعيات البيئية
368	الجدول رقم: 57 يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقات السائدة بين سكان الحي
370	الجدول رقم: 58 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد السكان بأن للأسرة دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها
372	الجدول رقم: 59 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد السكان بأن للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها
374	الجدول رقم: 60 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير رؤية السكان بأن للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة من التلوث
377	الجدول رقم: 61 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد أفراد العينة بأن للسلطات المحلية دور في حماية البيئة من التلوث
378	الجدول رقم: 62 يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأن للسلطات المحلية دور هام في تنمية البيئة واستدامتها.
379	الجدول رقم: 63 يبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية تقييمهم لعمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة من التلوث وتميبتها
380	الجدول رقم: 64 يبين توزيع أفراد العينة حسب حصول سكان الحي على الدعم من قبل السلطات المحلية لإنشاء جمعيات بيئية
381	الجدول رقم: 65 يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر وسائل رمي القمامات في الحي
382	الجدول رقم: 66 يبين توزيع أفراد العينة حسب قيام السلطات المحلية بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتميبتها
382	الجدول رقم: 67 يبين توزيع أفراد العينة حسب تدخل السلطات المحلية أو تجاهلها حدوث المشكلات البيئية في الحي

383	الجدول رقم: 68 يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم بأن البلدية تشجع على القيام بمشاريع صديقة للبيئة أم لا ؟
-----	--

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
88	الشكل رقم: 1 يمثل نموذج نظرية الدوائر المترابطة
92	الشكل رقم: 2 يمثل نموذج نظرية القطاع
94	الشكل رقم: 3 يمثل نموذج نظرية النويات المتعددة
209	الشكل رقم: 4 يوضح درجات الحرارة في بلدية باتنة

فهرس المخططات

الصفحة	المخطط
203	مخطط رقم: 1 يمثل تاريخ إنشاء مدينة باتنة
207	المخطط رقم: 2 يوضح مخططات الموقع لمدينة باتنة، بلدية باتنة، ولاية باتنة
231	مخطط رقم: 3 يوضح استخدام أنظمة تنقية بواسطة مرشح المزروعة
301	مخطط رقم: 4 مخطط الموقع لمخطط شغل الأراضي رقم: 03 حملة
302	مخطط رقم: 5 مخطط موقع حي الإخوة الشهداء نزار العربي - موسى حملة
303	مخطط رقم: 6 مخطط المقاطعة 34 حملة 3
304	مخطط رقم: 7 مخطط المقاطعة 36
305	مخطط رقم: 8 مخطط المقاطعة 37
307	مخطط رقم: 9 يوضح الطبيعة العقارية حملة 3
312	مخطط رقم: 10 مخطط الوضع الحالي المساحات الشاغرة

فهرس الخرائط

الصفحة	الخريطة
205	الخريطة رقم: 1 تمثل الموقع الجغرافي لولاية باتنة
206	الخريطة رقم: 2 تمثل الحدود الإدارية لولاية باتنة
226	الخريطة رقم: 3 تبين طبيعة وأشكال النمو الحضري لمدينة باتنة
309	الخريطة رقم: 4 خريطة المناطق الزلزالية الجزائرية

فهرس الصور

الصفحة	الصورة
347	الصورة رقم: 1 تمثل حي آخر 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة3.
348	الصورة رقم: 2 تمثل حديقة عامة في حي 50 مسكن بالمقاطعة بالمقاطعة 34 بالقطب الحضري حملة3
349	الصورة رقم: 3 تمثل حي 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة3
354	الصورة رقم: 4 تمثل حي آخر ل: 100 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة3
357	الصورة رقم: 5 تمثل حي 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة3
358	الصورة رقم: 6 تمثل حي آخر ل: 100 مسكن بالمقاطعة: 34
359	الصورة رقم: 7 تمثل الحي 142 مسكن عدل بالمقاطعة 36 بحملة3
360	الصورة رقم: 8 مأخوذة من الحي 142 مسكن في المقاطعة 36
361	الصورة رقم: 9 تمثل الحي 52 مسكن بالمقاطعة 37 بحملة 3
362	الصورة رقم: 10 تمثل الحي 52 مسكن آخر بالمقاطعة 36
363	الصورة رقم: 11 تمثل لافتة لشعار في حي 52 مسكن ترقيوي حملة 3
364	الصورة رقم: 12 تمثل صورة لعاملة نظافة في حي 52 مسكن بالمقاطعة 37

مقدمة

مر الإنسان بمراحل عديدة ميزت حياته، من خلال البحث عن قوت حياته وتحسين ظروف معيشته، فاتخذ من أوراق الأشجار لباسا، ومن الكهوف بيوتا، ومن الثمار والحيوانات غذاء، وبفضل نعمة العقل التي وهبها الله له فكر في تغيير حياته، فاتخذ من الوسط الذي يعيش فيه منطلقا أساسيا للتغيير والاكتشاف، وبدأت علاقته تتوطد مع البيئة الملائمة للحياة، حيث شكل تجمعات صغيرة، واهتدى إلى فكرة الاستقرار فبنى بيوتا من الطين واستمر في التقدم حتى أنشأ مدنا أصبحت جاذبة لكل من أراد أن يحسن ظروف حياته، مما أدى إلى بروز نمط جديد لعلاقات تربط الأفراد فيما بينهم وتربطهم مع هذه البيئة الحضرية الجديدة، ومع كبر حجمها وزيادة النمو الديموغرافي، أصبحت بؤرا لمشكلات بيئية نتيجة ممارساته وتفاعلاته اليومية.

كان الفكر التنموي مقتصرًا في بداياته على النمو والتنمية الاقتصادية، اعتمادًا على التصنيع من أجل الزيادة في الدخل القومي ورفع النمو الاقتصادي لمواجهة كل مشكلة اقتصادية، وبعد ذلك أصبح يهتم بالأبعاد الاجتماعية التي تعالج العديد من المشكلات كالقفر والبطالة، وتحسين مستويات معيشة الأفراد، ونتيجة لإهماله للأبعاد البيئية في التنمية والتي أدت إلى حدوث ظواهر تهدد حياة الكائنات الحية وتضر بالبيئة كظاهرة التلوث، كان من الواجب إيجاد الفلسفة التنموية الجديدة والملائمة من أجل مواجهتها من خلال ما سمي بالتنمية الحضرية المستدامة التي يقصد بها تلك التنمية التي تحافظ على استمرارية الموارد البيئية من خلال سياسات وإجراءات هدفها الحفاظ على التوازن البيئي وضمان حقوق الأجيال الحاضرة واللاحقة ونقل المجتمعات من حالة إلى حالة أحسن منها.

ظل الإنسان يمارس الأنشطة المختلفة بغرض تحقيق التنمية، متفاعلا مع البيئة متخذا منها وسيلة لذلك، مستهلكا مواردها دون عقلانية، متناسيا أنها هي الركيزة الأساسية والهدف الرئيس في حد ذاته، حيث كانت ممارساته ونشاطاته على حسابها، مما تسبب في تدهورها واختلال توازنها، فبدون الحفاظ على مواردها لا يمكن تحقيق هذه التنمية المستدامة، لأن التنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة.

عرفت البيئات الحضرية في الجزائر تحولات بفعل التحضر السريع الذي جعل من المدن مراكز جذب واستقطاب لليد العاملة، مما خلف الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لا سيما البيئية، حاولت الجزائر من خلال مدنها تحقيق التنمية الحضرية المستدامة حيث أعطت الأهمية للبعد البيئي، منتهجة سياسات وأساليب تنموية، وسنت قوانين خاصة بحماية البيئة والحفاظ على مواردها رغم الصعوبات والتحديات التي واجهتها.

تحاول مدينة باتنة جاهدة الوصول إلى تنمية حضرية مستدامة في المجال البيئي، عن طريق النمو والتوسع من أجل التخفيف من حدة الضغط والاكتظاظ نتيجة النمو الديموغرافي الذي أدى إلى التدهور البيئي وبروز ظاهرة التلوث التي تزعج السكان في هذه البيئة الحضرية وتهدد صحتهم، وعن طريق سياسة المدن الجديدة لجأت إلى هذه الفكرة فأنشأت - حملة- 3 كقطب حضري جديد للتقليل من المشكلات والظواهر البيئية الحضرية كظاهرة التلوث البيئي، إلا أن القطب الحضري الجديد رغم كونه من مشاريع التنمية الحضرية المستدامة إلا أن مؤشرات هذه الظاهرة تبرز في هذا القطب، ومن خلال هذه الدراسة سيتضح ما إذا كان لسكان مدينة باتنة دور في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها، عن طريق تظافر جهود سكانها مع السلطات المحلية جنبا إلى جنب لتفعيل المشاركة التي تعتبر مبدأ هاما من مبادئ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وللإمام بموضوع البحث قسمت هذه الدراسة المعنونة بـ: "التنمية الحضرية المستدامة والتلوث البيئي في المدينة الجزائرية- دراسة ميدانية بمدينة باتنة"- إلى ثمانية فصول بعد المقدمة:

الفصل الأول: والمعنون بـ: الإطار المفاهيمي للدراسة حيث تم فيه إبراز اشكالية الدراسة والفرضيات ومؤشراتها مع أهمية وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه بجانبه النظري والميداني، وتحديد المفاهيم الأساسية التي توضح موضوع الدراسة وتعمق فهمه، وكذلك عرض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة مع المقاربة النظرية التي تم التفسير والتحليل على أساسها والمتمثلة في النظرية البنائية الوظيفية، والتقارب كان على

أساس الترابط والتكامل والتفاعل بين الأنساق في أداء وظائفهم التي تساهم في حماية البيئة والحفاظ على مواردها وبناء مجتمع سليم ونظيف.

الفصل الثاني: المعنون بـ: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة، استهل بتمهيد للفصل تم التطرق إلى مفهوم التنمية وتطوره، والعوامل المساعدة على ذلك ومستوياتها ومجالاتها، ثم مفهوم التنمية الحضرية المستدامة، تاريخها وأهم خصائصها، مع أسباب الاهتمام بها، مبادئها وأهدافها، وأبعادها ومؤشراتها، عناصرها وركائزها وفي الأخير الاتجاهات النظرية والنماذج المفسرة للتنمية الحضرية، وخلاصة الفصل.

الفصل الثالث: المعنون بالإنسان وعلاقته بالبيئة، استهل بتمهيد للفصل، تم التطرق إلى مفهوم البيئة لغة واصطلاحاً، مفهومها باللغة الأخرى كالفرنسية والكوردية، مفهومها قانونياً، أبعادها، عناصرها المشمولة بالحماية، خصائصها، التوازن البيئي واختلاله، الأخطار والقضايا المهددة للبيئة والتي من بينها ظاهرة التلوث البيئي، مفهومها، أنواعها وأشكالها ومصادرها، وسائل حماية البيئة من التلوث، آليات وطرق الحفاظ على البيئة وتنميتها واستدامتها، رسالة بيئية إلى كافة أفراد المجتمع وشرائحه، وفي الأخير تم التطرق إلى المدارس البيئية الفلسفية، وخلاصة الفصل.

الفصل الرابع: المعنون بـ: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية، استهل بتمهيد، ثم تم التطرق إلى نماذج من تجارب دولية في مجال التنمية الحضرية المستدامة (نماذج من تجارب الدول المتقدمة، نماذج من الدول النامية، نماذج من الدول العربية)، التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر بيئياً، واقع التلوث البيئي في الجزائر، الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، تحديات التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر، وفي الأخير تقييم آليات إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، وخلاصة الفصل.

وفي الفصل الخامس: المعنون بـ: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)، استهل بتمهيد، ثم تم التطرق إلى التعريف بالمدينة، بيئتها وموقعها، وسطها الطبيعي، الخصائص العامة لسكانها، الخصائص الاقتصادية لسكانها، المرافق التعليمية في البلدية، الطرق والشبكات المختلفة، الخصائص العمرانية، عوائق التوسع، طبيعة وأشكال النمو الحضري،

الإطار البيئي العام لمدينة باتنة، التلوث الحضري و مخاطره على مدينة باتنة، العمليات الاستدراكية الأسبوعية لنظافة المحيط في مدينة باتنة، توقعات التنمية في ولاية باتنة،

الفصل السادس: والمعنون ب: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية، استهل بتمهيد، ثم تم التطرق فيه إلى المجال الزمني والمكاني والعينة وطريقة اختيارها وخصائصها ثم المنهج والأدوات المستخدمة أثناء الدراسة الميدانية.

الفصل السابع: والمعنون ب: تحليل وتفسير البيانات الميدانية، استهل بتمهيد و تم التطرق إلى الخصائص العامة لأفراد العينة والمحاور التي تخص الإجابة على التساؤل المطروح في ظل فرضيات الدراسة ومؤشراتها، وخلاصة الفصل.

الفصل الثامن: المعنون ب: مناقشة نتائج الدراسة، استهل بتمهيد، ثم تم التطرق إلى نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة، النتائج في ضوء الدراسات السابقة، الجديد الذي أضافته الدراسة، وخلاصة الفصل.

و أخيرا خاتمة ثم ملخص للدراسة باللغتين العربية والانجليزية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

تمهيد

أولا/ الإشكالية

ثانيا/ أسباب اختيار الموضوع:

ثالثا/ أهمية الموضوع:

رابعا/ أهداف الدراسة:

خامسا/ تحديد مفاهيم الدراسة:

سادسا/ دراسات سابقة:

سابعا/المقاربة النظرية

خلاصة

تمهيد:

إن الدراسة العلمية لأي موضوع تستلزم الاهتمام بالمرحلة الأولى من مراحل البحث العلمي وهي التحديد الدقيق للموضوع، من خلال الإشكالية وتساؤلاتها التي تعتبر المفتاح الرئيس لفهمه، وذلك بتحديد جوانبه وأهدافه والتطرق إلى الدراسات السابقة التي ترتبط بهذا الموضوع وصياغة دقيقة للفرضيات حيث اهتمت الدراسة بالإشكالية وفقا لمتغيرات الموضوع.

أولا. الإشكالية:

تعد المشكلات التي تعاني منها المدن خطرا على البشرية جمعا، لهذا باتت المجتمعات الدولية والمحلية تعترف بها وتقر بالحاجة إلى إيجاد حلول ومعالجات للحد منها من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

يهدف الإنسان إلى استدامة المستوطنات البشرية وبالأخص المناطق الحضرية، و تطوير هذه المدن من خلال تزويدها بمختلف الخدمات التي تحتاجها كتوفير السكن الملائم، المساحات الخضراء، النقل، الطرق، الماء الشروب، الإنارة والتطهير، المواصلات والبنى التحتية وغير ذلك، وأيضا التوسع العمراني بهدف التقليل من الازدحام والتضخم السكاني والقضاء على البناءات الفوضوية، والتلوث البيئي، وهذا ما يساعد على التخفيف من حدة مشاكلها واختلالاتها المتعددة ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة، وهذا تلبية لاحتياجات السكان وتوفير الرفاه بما يضمن حياة كريمة وآمنة لهم حاضرا ومستقبلا، وضمان حياة أفضل للأجيال الصاعدة.

إن البيئة هي ذلك الجزء الذي لا يتجزأ من حياة الإنسان فأبي مشكلة بيئية تعتبر مشكلة في حياته، لهذا بات من الضروري الاهتمام بتطوير البيئة، من خلال التفاعل معها بشكل مستمر و استغلال مواردها بعقلانية، فالإنسان يسعى إلى التغيير والانتقال من مستوى إلى آخر، في مختلف المجالات منها الصناعية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية خاصة البيئية، رغم كل تحديات هذه الأخيرة، بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

وبزيادة التقدم العلمي التكنولوجي، زادت معرفة الإنسان فأصبح بحاجة أكثر إلى الموارد البيئية لاستغلالها في ممارساته للعمليات التنموية خاصة في البيئات الحضرية، فالبيئة تعد مصدرا للتنمية الحضرية، فهي صديقة الإنسان إذا قام بترشيد استهلاك تلك الموارد أثناء القيام بنشاطاته، وهذا يعني أن ممارسة تلك النشاطات التنموية تستلزم التعامل مع البيئة بعقلانية للحفاظ على مواردها وحمايتها من التدهور، فقد أصبحت قضية حمايتها من التلوث من قضايا العصر.

زادت النشاطات التنموية في المناطق الحضرية نتيجة لرغبة السكان في تحسين ظروف المعيشة، حيث زاد عدد سكانها بسبب الهجرة والنزوح الريفي إليها الذي ولد ازدحاما وضغطا كبيرين وهذا ما أدى إلى التلوث البيئي الذي يعد من أعقد الظواهر التي باتت تهدد حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وتسبب اضطرابات في النظام البيئي، والتي يصعب الحد منها، والأجدر بالإنسان أن يمارس سلوكيات سليمة تجاهها، خاصة وأنه يعد أكثر المسببين له، فلم يعد ظاهرة داخلية فقط بل أصبح ظاهرة عالمية خطيرة يواجهها الإنسان المعاصر وهي تحتاج لتضافر الجهود والمشاركة في مكافحتها ومحاولة الحد منها لأنها تهدد صحة وأمن الجميع .

المدن الجزائرية كغيرها من المدن تسعى لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تتوفر في بيئتها وذلك بحسن استغلالها استغلالا عقلانيا، وهذا من أجل تحسين ورفع مستوى المعيشة في مختلف المجالات، وبغرس قيم في أفراد المجتمع تساعدهم على مواجهة مشاكل الحياة وإحداث التغيير على مستوى البيئة وعلى مستوى الأفراد والجماعات من خلال التوعية البيئية، والمسؤولية الفردية والجماعية، فالتنمية الحضرية المستدامة موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في تطويره للمجتمع والحفاظ على بيئته بصفة مستدامة.

تعاني مدينة باتنة كغيرها من المدن من عدة ظواهر بيئية خطيرة بسبب الهجرة نحوها والتحضر السريع الذي ولد ازدحاما وضغطا سكانيا، وهذا ما أدى إلى التلوث البيئي الذي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

يسبب إزعاجا للسكان جراء انتشار الروائح الكريهة التي تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية، وتشوه صورة المدينة نتيجة للقمامات المتراكمة في الوديان وفي الأحياء والشوارع.

تملك مدينة باتنة عددا كبيرا من السكان يمكن لهم استغلال ذلك في حماية البيئة من التلوث فهذه الإمكانيات تعد ثروة هامة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وخاصة إذا تضامن وتعاون سكانها.

والتنمية الحضرية المستدامة تستلزم توعية جميع أفراد المجتمع وإكسابهم المعرفة بكل القضايا البيئية، وتغيير سلوكياتهم في التعامل مع البيئة وحمايتها من التلوث، ومن أجل ذلك يتطلب الأمر أن تكون التوجهات واضحة وواقعية تتفق وخصوصية البيئة في المدينة الجزائرية.

يمكن القول أن أي مجتمع لا يخلو من ممارسة النشاطات التنموية سواء كانت فردية أو جماعية إلى جانب السلطات المحلية، مستغلين الموارد البيئية في ذلك لتحقيق أهدافهم، وأن أي بيئة حضرية لا تخلو من المشكلات التي تهدد حياة السكان، والتي من بينها ظاهرة التلوث البيئي التي تحاول جميع دول العالم التقليل منها بشتى الطرق والأساليب، ومن بينها المدينة الجزائرية، وهنا تكمن محاولة الكشف عن دور المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة .

تتمحور اشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي:

- ماهي أهمية ودور المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مجال مكافحة التلوث البيئي؟

وتتدرج ضمنه الأسئلة الفرعية التالية:

أ/ فيما تتمثل المشاركة الشعبية وما هي طبيعتها و مجالاتها؟

ب/ ما هو دور السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث؟

يوجد عدد من الفرضيات لكل بحث علمي خاصة به والتي تختلف من بحث لآخر، وهي من أبرز الأمور في البحث العلمي، والتي من الضروري على الباحث القيام بها، وتلعب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

فرضيات الدراسة دورا كبيرا في البحث العلمي، فهي بمثابة الشمعة التي تضيء للباحث طريق بحثه، وتساعده في الوصول إلى الحقيقة العلمية التي يقوم بالبحث عنها⁽¹⁾.

تعتبر الفرضية كإجابة أولية أو حل مؤقت لتساؤل مطروح بحيث يتم التأكد منه من خلال إجراء البحث الميداني باستعمال الأدوات المناسبة كالملاحظة، والمقابلة، والاستمارة التي تبنى أسئلتها على مؤشرات الفرضية حسب محاورها.

يرتبط التصدي لظاهرة التلوث البيئي بمشاركة سكان المدينة في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث إلى جانب مساهمة السلطات المحلية المسؤولة والمشرفة على إدارة وتسيير شؤون الساكنة، ومن خلال التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، تمت صياغة الفرضيات التالية:

أ/ الفرضية العامة:

للمشاركة الشعبية أهمية ودور إلى جانب السلطات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مجال مكافحة التلوث البيئي.

وتتمحور الفرضية السابقة حول محورين أساسيين متعلقين بـ:

أ/ تتمثل المشاركة الشعبية في الدور الذي تساهم به في حماية البيئة من التلوث.

وتتدرج ضمن هذه الفرضية مؤشرات وهي:

- المسؤولية الفردية في حماية البيئة من التلوث.
- مساهمة المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، الجمعيات) في غرس قيم للحفاظ على البيئة.
- الحملات التحسيسية التوعوية لحماية البيئة.
- العمل التطوعي الفردي أو الجماعي للحفاظ على نظافة البيئة.

ب/ إن للسلطات المحلية أهمية ودور في حماية البيئة من التلوث.

¹- أهمية فرضيات الدراسة- مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، أطلع عليه في 2020/10/23 على الساعة 9:07

وتتدرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- توفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات.
- قيام عمال النظافة بالدور المنوط بهم.
- الرقابة المستمرة في مجال حماية البيئة من التلوث.
- الحماية القانونية للبيئة.
- توفير المساحات الخضراء وأماكن الرياضة و التسلية.
- توفير الخدمات والمرافق الضرورية للحياة (السكن الملائم، النقل، الصحة، التعليم، الاتصالات).

وتعتبر الفرضيتين الجزئيتين (أ، ب) محوري الدراسة.

ثانيا/ أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع بناء على استطلاع لمجال البحث، مما أدى إلى بروز مؤشرات ظاهرة التلوث البيئي رغم أن المجال يوصف على أنه من مشاريع التنمية الحضرية المستدامة، وبناء على ذلك تم الانشغال بهذا الموضوع لأنه يثير تساؤلات متعددة والمتمثلة في الدور الذي يلعبه كل من السكان والسلطات المحلية من خلال المشاركة في حماية البيئة من التلوث.

ثالثا/ أهمية الموضوع:

إن للموضوع محل الدراسة أهمية كبيرة من حيث أن:

- البيئة من المواضيع الدولية التي أصبحت محل الاهتمام بسبب التدهور البيئي الذي ساهم فيه الإنسان جراء التعامل معها.
- تقييم المخططات والمجالات العمرانية الموصوفة على أنها مدن جديدة.
- تحليل أوضاع التجمعات الحضرية.

رابعا/ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى ما يلي:

- معرفة خصائص مجتمع البحث المعني.
- معرفة دور السكان في المشاركة للتقليل من التلوث البيئي.
- معرفة نوع وطبيعة هذه المشاركة في مجال الحفاظ على البيئة.
- تحديد نوع ومصدر التلوث البيئي الذي يعاني منه مجتمع الدراسة.
- معرفة دور وموقف السلطات المحلية في مكافحة ظاهر التلوث البيئي (مشاركة مباشرة أو عن طريق تطبيق القانون)
- نشر الوعي البيئي لحماية البيئة من التلوث.
- الوصول إلى التوصيات والاقتراحات حول موضوع الدراسة.

خامسا/ تحديد مفاهيم الدراسة:

يمكن القول بأن تحديد مفاهيم الدراسة من الخطوات المهمة في البحث العلمي، لأنها تحدد لنا وبدقة موضوع ومسار البحث، وتساعد في وضع إطار مرجعي يستخدمه الباحث في التعامل مع المشكلة الخاصة بالبحث، ويتقديم هذه المفاهيم لمصطلحات الدراسة، فالغرض من ذلك ليس التعريف بالمفهوم فقط وإنما من أجل ربطها بإشكالية الدراسة وتوضيح محتواها للقارئ بشكل يعطي له فكرة عن المسار العلمي لهذه الدراسة. ومفاهيم موضوع الدراسة هي كما يلي:

1- مفهوم التنمية:

تختلف وتتعاون العلوم والتخصصات حول معنى التنمية، حيث اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لهذا المفهوم وأبعاده، وهناك تعريفات للتنمية نذكر منها: "أن التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية كالميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية".

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

ويمكن القول أنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان لنقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها⁽¹⁾.

إن التنمية هي "إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمام البشر بما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة أو تحسين نوعية حياة البشر، ويرتبط بالحرية كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالحرية في تلك الجوانب يعزز بعضها البعض"⁽²⁾.

وتعني ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. كما تعتبر عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري ومفيد لكل مجتمع إنساني، بغية تحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل، وهي عملية شاملة تمس مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وتأخذ التنمية أشكالاً مختلفة تسعى إلى الرقي بالوضع الإنساني وتحقيق الرفاه والاستقرار والتطور بما يتناسب مع احتياجات الإنسان والمجتمع وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية⁽³⁾.

تعد التنمية عملية تغير واع تحدث في المجتمع نتيجة المشاركة وتوحيد جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كل الموارد المتوفرة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك حسب خطة مرسومة⁽⁴⁾.

¹ عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، د، ط، 1998-1999، ص، ص: (69،70).

² سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2006، ص: 13.

³ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر، ط01، 2017، ص: 17.

⁴ طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة مصطفى مشرفة، الاسكندرية، د، ط، 2007، ص: 38.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

ويشير تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها تلك العمليات المخططة التي تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده عن طريق مكافحة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد⁽¹⁾.

يرى كل من "سيلتر، والت رستو" أن التنمية "تحدث بفضل ترك كل مجتمع متخلف لميزاته التقليدية السائدة فيه، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة"⁽²⁾.

يرى ويبستتر wibstner في قاموسه اللغوي (أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرة)⁽³⁾.

هوبهاوس hobhouse يؤكد على أن التنمية:

"هي عملية تغيير وتغير معا في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية والتخيير والتنسيق لإدارة التكامل المجتمعي وهذه الوظيفة لا تتحقق إلا في حال التنمية الرامية إلى تحقيق احتياجات الأفراد من دون أن تقوم على الجبر والإلزام وإنما تقوم على تضامن الجهود وتعاون أفراد المجتمع"⁽⁴⁾.

يرى "عاطف غيث" أن التنمية يقصد بها:

"التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلالها أيولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب فيها"⁽⁵⁾.

¹ - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، (د، ط)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 17 .

² - فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، - حالة الجزائر - دراسة نظرية رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص: 38.

³ - محمد عباس ابراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص: (108، 109).

⁴ - نبيل رمزي، عدلي علي أبو طاحون، التنمية كيف ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص: (12، 13).

⁵ - سالم نصيرة، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري - دراسة ميدانية بولاية بسكرة، ملتقى آليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي، 2017/12/30، ص: 31.

التعريف الإجرائي للتنمية:

التنمية: تعني التنمية في هذه الدراسة أنها: تلك النشاطات والممارسات التنموية في مختلف المجالات بهدف تحقيق التنمية في البيئة الحضرية، من خلال التعامل الرشيد مع الموارد البيئية عند استخدامها من أجل حماية البيئة من التلوث وجعلها صديقة له، ولا يتم تحقيق ذلك إلا عن طريق التضامن بين أفراد المجتمع، واستعمال كل الإمكانيات سواء كانت مادية أو معنوية، وبالمشاركة مع كل السلطات والهيئات المحلية.

مفهوم التنمية الحضرية المستدامة:

المقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم هو أنها تشير إلى "زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، ويزداد حجم المدينة عن 10000 آلاف نسمة، ويشتغل في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن الصناعية والتجارية والخدمات، والتنمية ترتبط بنمو الدولة، وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على الاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تنمية المدن⁽¹⁾. وما يتم ملاحظته أن هذا المفهوم يركز على الكثافة السكانية في المدن وعلى الوظائف السائدة فيها كمؤشرات للتنمية الحضرية.

والتنمية الحضرية هي العمل الجماعي التعاوني الديمقراطي الذي يشجع مشاركة المواطنين المنظمة والموجهة نحو تحقيق واجبات التغيير الاجتماعي المستهدف بهدف نقل المجتمع الحضري من حالة اجتماعية معينة إلى حالة أفضل⁽²⁾، وهنا تركز التنمية الحضرية على مشاركة أفراد المجتمع الحضري بصورة منظمة من أجل التغيير من حالة إلى حالة أفضل. تعد التنمية المستدامة أسلوباً في تحقيق التنمية يسلكه بلد أو مجموعة إنسانية⁽³⁾،

¹ - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص: 311.

² - أحمد شفيق السكري، التخطيط لتنمية المجتمع الحضري، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2016، ص: (7، 8).

³ - معجم عربي فرنسي، مصطلحات البيئة والتنمية المستدامة، مجلة جغرافية المغرب، المملكة المغربية، (د، ت)، ص:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم⁽¹⁾.

عرف "تقرير برونتلاند" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المستدامة في عام 1987 بعنوان: مستقبلنا المشترك التنمية المستدامة على أنها التنمية الملبية لاحتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة على إشباع احتياجاتها هي، وهذا التقرير لا يتنبأ بمزيد من التدهور البيئي في المستقبل ولا بحدوث الفقر في عالم تتناقض موارده باستمرار، وإنما يتنبأ بإمكانية دخول البشرية عصرا جديدا من النمو الاقتصادي، يعتمد على سياسات من شأنها دعم وتنمية الموارد البيئية الطبيعية⁽²⁾.

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، ففي أكتوبر عام 1986 أشارت رئيسة وزراء النرويج أنداك Gro Harlem Brundtland في محاضرة لها إلى أن التنمية المستدامة لها أبعاد عديدة وتتطلب أولا مكافحة الفقر، وثانيا الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، وتتطلب ثالثا توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، ورابعا تتطلب تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على كافة المستويات⁽³⁾.

إنها: التطوير الذي يلبي احتياجات التنشئة الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم⁽⁴⁾.

¹- Cécile DIDIER, Le développement urbain durable: pour une approche différent de la vie urbaine, institut d'études politique de lion, université Lyon2, Séminaire: politique, culture, espace public , Sous la direction de Bernard lamizet , Composition du jury : Bernard lamizet, Jean-Michel rampon, p :10.

²- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم: محمد محمود الجوهري، المجلد: 1، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2000، ص: 492 .

³- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، ملنقى دولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، 24/23، أبريل، 2018، ص: 1).

⁴- Reinhard and others, Corporations, Stakeholders and Sustainable Development: A Theoretical Exploration of Business – Society Relation, Journal of business, Vol: 61, N/ 03, Published by Springer, Oct, 2005.P 263.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

وتعرف أيضا بأنها: إجراء خفض عميق ومستمر في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وتتمثل في حسن استغلال الموارد البيئية الطبيعية غير المتجددة بصورة لا تستنزفها بالكامل في الأمد القصير، والعمل على ضمان حقوق الأجيال في المستقبل المتوقع وأن تعيش في المدينة في التمتع بذات الموارد.

كما أن التنمية المستدامة تضي طابعا إنسانيا بيئيا على عملية التخطيط للتنمية الجارية بالمدينة بحيث لا تركز فقط على الجانب الترموي المادي وتتركز على إيجاد مدينة قادرة على استغلال الموارد البيئية بصورة غير جائرة أو تحديدا صديقة للبيئة أي مدينة قادرة على حسن استغلال مصادر الطاقة⁽¹⁾.

التعريف الإجرائي للتنمية الحضرية المستدامة:

هي التنمية التي لا تقتصر على جانب معين فقط، وإنما تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وهذه التنمية يجب أن تكون باستمرار وبشكل عادل مع الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد،

وتعني التنمية الحضرية المستدامة من خلال هذه الدراسة تحسين نوعية الحياة الحضرية في جميع الجوانب وبالتركيز على الجانب البيئي الذي يعد عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة الحضرية من التلوث بمختلف الطرق والخطط التنموية الصديقة للبيئة والتي تضمن استمرارية نظافتها والحفاظ على جميع مواردها.

مفهوم التلوث البيئي:

مفهوم التلوث في اللغة العربية:

المدلول اللفظي لكلمة التلوث تدل على الدنس والفساد والنجس، وهي من الفعل (لوث) يعني لوث الشيء تلويثا. اللوث بالفتح يعني البيئة الضعيفة غير الكاملة، وقيل للرجل

¹ التنمية الحضرية والبيئة، أطلع عليه في 2022/11/23، على الساعة: 05:40 على الموقع: <https://uomustansiriyah.edu.iq>...>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

الضعيف العقل ألوث، وفيه لوثه بالفتح أي حماقة، واللوثة بالضم الاسترخاء والحبسة في اللسان ولوث ثوبه بالطين أي لطخه وتلوث بذلك.

والتلوث في اللغة نوعان:

أ/ تلوث مادي: يعني اختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة نفسها، ويقال: لوث التبن بالقت أي خلطه بالأعشاب الكليئة، ولوث الماء بالطين أي كدره.

ب/ تلوث معنوي: ويقال تلوث بفلان رجاء منفعة أي لاذ به، وفلان به لوثة أي جنون، ويعني التلوث بشقيه المادي والمعنوي فساد الشيء أو تغيير خواصه، وهو معنى يقترب من المفهوم العلمي الحديث للتلوث الذي ينص على أنه (إفساد مكونات البيئة وتتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة بما يفقدها دورها في صنع الحياة)⁽¹⁾.

اصطلاحاً: التلوث هو مصطلح ذو معنى عام، ويعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب له، وهذا الشيء ليس مرغوباً فيه في هذا المكان، وإنما قد يكون الشيء مرغوباً فيه إذا وجد على سطح مياه البحر، وعلى رمال الشواطئ فهو عندئذ ضار بصحة الإنسان، بحيث تكون أكوام القمامة والفضلات العضوية مفيدة إذا حولت أسمدة عضوية، لكنها تصبح غير مفيدة إذا انتشرت في الشوارع والطرق وأصبحت أماكن لتكاثر الذباب والحشرات وانتشار الأوبئة الضارة بصحة الإنسان⁽²⁾.

عرفت الهيئة الملكية للتلوث البيئي في المملكة المتحدة في تقريرها الثالث مصطلح "التلوث" ويعني: إدخال الإنسان في البيئة مواد أو طاقة تؤدي إلى إحداث أضرار لصحة الإنسان، والإضرار بالموارد الحية والأنظمة البيئية، أو التدخل في الاستخدامات المشروعة للبيئة.

يحدث التلوث عندما يكون هناك احتمال للضرر، لا يقتصر ضرر الإنسان على الإصابة الجسدية بل يشمل الإساءة إلى أي من هذه الحواس أو الإضرار بهذه الممتلكات،

¹ محمد حسين عبد القوي، التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، (د، ت)، ص، ص: (2، 3).

² محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2000، ص: 220.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

لذلك فإن الروائح والضوضاء التي قد لا تسبب الإصابة يمكن أن تشكل تلوثاً، الإضرار بصحتهم أو التدخل في النظم البيئية التي يشكلون جزءاً منها⁽¹⁾.

ويعني كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة وغير الحية بحيث تصبح الأنظمة البيئية غير قادرة على استيعابه دون أن يخلل اتزانها، والتعريف الحديث للتلوث يتضمن كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب عناصر الطبيعة غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار.

ويعرف بأنه ذلك التخلف الذي نخشى عواقبه بالنسبة لتكوين المياه أو الهواء أو التربة، حيث تؤثر ملوثات البيئة سلباً على الموارد الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان في حياته، وغالباً ما تنشأ هذه المكونات كنتائج فرعية لعمليات التنمية (صناعة - زراعة - تعدين) أو بفعل الإنسان نفسه، وبعبارة أخرى فإن التلوث البيئي هو حدوث تغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأهمها الماء والهواء والتربة حيث يؤدي هذا التغيير إلى الأضرار بها نتيجة سوء الاستعمال لهذه العناصر، وذلك بإضافة مواد غريبة عنها، وقد يكون التلوث بيولوجياً أو كيميائياً أو إشعاعياً أو بالنفايات والمخلفات الضارة أو بعدم النظافة⁽²⁾.

التعريف الإجرائي للتلوث البيئي:

هو دخول أي جسم غريب في مادة ما وتغيير مكوناتها الأصلية، وتشويهها، أي نقلها من الحالة الطبيعية التي كانت عليها إلى حالة أسوأ مثل رمي القمامات في الماء، أو اختلاط الدخان أو الغاز بالهواء، أو انحلال المواد الكيميائية في التربة، والتلوث يكون بسبب الإنسان أو العوامل الطبيعية

¹- Rmamohana Reddy Appanagari, Environmental pollution Causes and Consequences: A Study, social science è Humanities, north Asian. August, publication, 43, 2017, p152.

²- أحمد عبد الموجود الشناوي، التلوث البيئي ونوعية الحياة دراسة لبحيرة مريوط، المؤتمر السنوي السادس عشر : قضايا البيئة وجودة الحياة "نحو استراتيجية مصرية شاملة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 22-24، ديسمبر 2014، ص، ص: (108، 109).

مفهوم المدينة:

تنوع أساليب الحياة في المدينة يرتبط بتحديد مفهوم المدينة، وأيضاً بدورها كما وكيفاً بأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري المختلف تماماً عن أساليب التنظيم الاجتماعي الريفي، حيث انطلق بعض الباحثين في بناء تصوراتهم حول أنماط الحياة الحضرية، من منظور الثنائيات الاجتماعية للمقابلة بين نمطين مختلفين في أسلوب الحياة لفهم واقع المدينة وتحديد سماتها الحضرية وهناك من ركز على متغير النمط والبناء الاجتماعي الحضري⁽¹⁾.

تعددت التعريفات واختلفت حول مفهوم المدينة كل مفكر حسب وجهة نظره، عرفها ويرث بأنها: "المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض، ومنها أيضاً ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس"⁽²⁾.

وعرفت أيضاً على أنها: "تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبياً، وتنتشر منها الحياة الحضرية، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية"⁽³⁾.

وهي عبارة عن: "مركز سكاني يتميز بالكثافة، ويوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبياً ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير زراعية، تتميز بالتخصص والارتباط غير الوظيفي، وتتم داخل نسق سياسي رسمي"⁽⁴⁾.

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المدينة على أنها "تجمع سكاني وعمراني دائم كبير يتميز بالأسلوب الحضري للحياة"⁽⁵⁾.

والمدينة بصفة عامة، عبارة عن وحدة اجتماعية تمتاز بوحدتها الإدارية ويعيش فيها الأفراد متكئين متزاحمين في مساحة معينة بهدف تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع

¹ -سمية هادفي، سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 17، 2014، ص: 172.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة، ط6، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص: 57.

³ - المرجع نفسه، ص: 58.

⁴ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989. أنظر "مجتمع"

⁵ - إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975. أنظر مدينة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

الإنساني. ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتمتاز بسهولة المواصلات وارتفاع مستويات المعيشة، والتفنن في أساليب الحضارة، واتساع نطاق تقسيم العمل، وزيادة التخصص، وارتفاع نسبة الكثافة السكانية، وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات والمصالح الحكومية، ومن مميزات أيضا التخصص المهني والتدرج الطبقي، وتنوع الأوضاع والمراكز الاجتماعية⁽¹⁾.

التعريف الإجرائي للمدينة:

هي ذلك الكل المركب من الإنسان والبيئة ومختلف الكائنات الحية، وتمتاز بكثافة عالية من السكان، الذين يتفاعلون في هذا الوسط الحضري، تمتاز بنمط وأسلوب معيشي حضري، يميزها عن نمط الحياة في الريف.

3. تعريف تلوث البيئة الحضرية:

يقصد بتلوث البيئة الحضرية، تلوث المناطق الحضرية نتيجة تزايد وسائل النقل المختلفة التي تؤدي إلى التلوث، ويزيد تركيزه بزيادة النمو الحضري بشكل متواصل ويبرز تأثيره في التلوث عن طريق مختلف المخلفات وانتشار القمامات، وتتلوث المدينة بسبب دخان المصانع والسيارات والمخلفات الآدمية بأنواعها المختلفة منها السائلة، والصناعية، والغازية⁽²⁾.

¹ - مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، (د، ط)، 1976، ص: 63.

² - هشام سبع، دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، (د، ت)، عمان، ص: 30.

التعريف الإجرائي لتلوث البيئة الحضرية:

يقصد بتلوث البيئة الحضرية كل تغيير يحدث على مستوى المناطق الحضرية (المدينة) بفعل الإنسان أو العوامل الطبيعية، وهو على أنواع: التلوث السمعي مثل الضجيج، والتلوث الإشعاعي، التلوث البصري كانتشار القمامات، وتلوث الهواء نتيجة دخان المصانع، وتلوث التربة، وغير ذلك، مما يشوه جمال المدينة ويعرض الإنسان وكل الكائنات الحية للخطر.

سادسا/ دراسات سابقة:

يعتقد البعض من الباحثين أن الدراسات السابقة لا أهمية لها في البحث العلمي أو أنها تقيدته وتجعله في حلقة مغلقة بالاعتماد عليها، ولكن الحقيقة عكس ذلك، فالدراسات السابقة هي الأرضية التي ينطلق منها الباحث وهي تمهد له الطريق الصحيح للوصول إلى نتائج علمية دقيقة نظرا لما تزوده من معطيات ومعلومات سابقة لها صلة ببحثه فهي تؤدي الكثير من المهام للباحث لكي يأتي بالجديد ويتميز عن سابقه في مجال البحث العلمي. اعتمدت الدراسة على بعض الدراسات السابقة لما لها صلة بالموضوع، من أجل تحقيق نتائج علمية دقيقة.

"القراءة التحليلية لمختلف الدراسات السابقة المرتبطة من موضوع الدراسة الموجه الرئيس للباحثين لبناء أفكار واضحة لما يتوجب عليهم في هذا المجال، بواسطة تحديد الأبعاد التي تتطلب تركيزا أكبر بالمقارنة مع تلك الأبعاد التي تحتاج تركيزا أقل نظرا لضعف أهميتها. كما يتطلب هذا الأمر تحديدا للمنهجيات الأكثر ملاءمة لاتباعها في هذا البحث أو الدراسة ولماذا، بالإضافة إلى أوجه النقص البارزة في هذا الحقل أو الموضوع التي لم يتطرق إليها الباحثون من قبل"⁽¹⁾.

¹ - عبيدات محمد، أبو نصار محمد، بودر عقلة، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية. ، 1999، ص: 25).

كما أن البحث العلمي لا بد وأن يكون مترابط الأجزاء ومنظم الخطوات التي من بينها الدراسات السابقة التي تعتبر القاعدة والانطلاقة الرئيسية لأي بحث علمي نظرا لدورها وأهميتها في تناول الباحث لنفس الظاهرة، ولكن يحتاج الباحث إلى فهم كيفية مراجعتها وتوظيفها بطريقة علمية ومنهجية صحيحة، حيث تم عرض الدراسات السابقة حسب متغيرات الموضوع، وهما التنمية الحضرية المستدامة، ومتغير التلوث البيئي.

أولاً: دراسات حسب متغير التنمية الحضرية المستدامة

1. **بن قدام وسيطة**، التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية حالة ولاية الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2017.

إن العاصمة الجزائرية لها أهمية كبيرة تاريخياً وجغرافياً ونفوذ إقليمي ووطني، وتميزها بالقطبية الأولى للبلاد، حيث شهد مجالها الحضري سياسات للتنمية، وما اعتمد من آليات وأدوات للتنظيم ولكن دون تحقيق نتائج ملموسة، وتضارب أدوار الفاعلين، حيث أصبح نموذجها العمراني لا يتناسب وخصوصيات العاصمة الميترو بولية، وهو الأمر الذي يستدعي الوصول إلى سياسة عمرانية مناسبة في ظل التغيرات العالمية الراهنة وما تتطلبه شروط التنمية الحضرية المستدامة كي تستطيع منافسة عواصم البحر الأبيض المتوسط، وقد جاءت إشكالية البحث على شكل أسئلة رئيسية تتمثل فيما يلي:

1. ما هو أصل الظاهرة العمرانية للعاصمة ومن الذي يتحكم في إنتاج مختلف مكونات

المجال الحضري؟ ولمن وكيف يوجه استعماله؟

2. ما هو دور الاستراتيجيات التي تتعلق بالتهيئة المجالية والعمرانية في تنظيم البنية

الحضرية للعاصمة؟ وهل تم الاستناد إلى معايير التنمية الحضرية المستدامة؟

3. ماهي الإمكانيات المتوفرة لتنظيم المجال العاصمي كمجال لا متجانس وشديد التناقض

في التنظيم وتوزيع السكان والأنشطة؟ وما هي التوجهات اللازمة إزاء التحولات الاقتصادية

والاجتماعية الجديدة، بما يضمن التحكم في آليات النمو والتسيير بالمدينة ذاتها، وإنتاج بنية

عمرانية منسجمة ومتوازنة؟

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

4. ماهي ركائز التنمية المستدامة المتبعة للحفاظ على مستقبل المدينة؟ هل يمكن الاستفادة من تجارب الدول المتطورة؟ أم على العاصمة الجزائرية أن تجد نموذجا خاصا بها يحافظ على شخصيتها وسماتها؟

5. ما هو المشروع الحضري المستدام المناسب مع مسعى تحول مدينة الجزائر العاصمة من متروبول وطني إلى متروبول متوسطي ودولي؟

كما تناولت الدراسة نقاط فرعية أخرى تتمثل في وجود أو عدم وجود تنمية حضرية حقيقية في منطقة البحث، وإن وجدت فهل تركز على مبادئ الاستدامة العمرانية وما هي تأثيراتها المجالية؟ وهل سيتم من خلالها إحداث تغيير جذري على مستوى الكتلة الحضرية للعاصمة. اندرجت ضمن هذه التساؤلات الفرضيات التالية:

1. تتضمن منطقة البحث العديد من المقومات الطبيعية والبشرية ومختلف الإمكانيات المجالية لكنها لا تتناسب مع وظيفتها كعاصمة و مترو بول.

2. شهد العاصمة الجزائرية عدة استراتيجيات للتهيئة ومخططات ومشاريع عمرانية قبل وبعد الاستقلال، فهل حققت فعلا تنظيما مجاليا بكل مقاييسه؟

3. إن مدينة الجزائر الحاضرة تمتلك إمكانيات وحوافز تؤهلها لتلعب دورا متوسطيا ودوليا وبأن العراقيل الموجودة الحالية والمطروحة على أرض الواقع يمكن تجاوزها من خلال رسم معالم استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة، تمكنها شيئا فشيئا من التقارب والاندماج ثم التنافس مع مدن أخرى على المستوى الدولي وداخل حوض الأبيض المتوسط.

4. لا وجود لاستراتيجية واضحة للتنمية الحضرية المستدامة.

5. ربما يبني مشروع حضري مستدام للنهوض بمنطقة البحث في مختلف المجالات، ويتغير بالتالي وجهها العمراني، ويمكن من خلاله أن تطل على نافذة المستقبل.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الخلفيات والمقدمات العميقة للصورة الحالية لمدينة الجزائر للوصول إلى الصورة المستقبلية لها باحتمالاتها ورهاناتها الموجودة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

إن للدراسة أهمية تتمثل في النظرة الشمولية للمعالجة لمنطقة البحث، كونها عاصمة البلاد، تتوفر فيها كل المقومات والركائز لتحقيق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة، ومن خلال التعريف بموضوع التنمية الحضرية المستدامة باعتبارها الإطار المرجعي لتنمية المناطق الحضرية وتحسينها والكشف عن حيثياتها لأن هذا المفهوم مازال غير واضح لدى الكثيرين.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الشمولي في العرض والتحليل والتعليل بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة، حيث ركزت على المنهج الوصفي التقليدي في التعريف بمجال الدراسة وتم تقديم الإطار الطبيعي والبشري من أجل التشخيص، حيث شكل الأرضية الأساسية للمنهج التحليلي الكمي الشمولي، والمنهج المقارن وذلك لمعرفة مؤهلات المدينة وطريقة تنميتها ومقارنتها مع غيرها من بلدان الحوض المتوسطي من أجل تحسين الأداء الوظيفي لها وإعطائها البعد الدولي.

لدراسة الباحث أهمية كونها لها صلة مع هذه الدراسة من حيث الاهتمام بتنمية مستدامة للوسط الحضري، ولقد تم الاستفادة منها في الجانب النظري وأيضاً اعتمدت نفس المنهج الوصفي الذي يوضح لنا الكثير من المفاهيم الغامضة.

2. حسام موفق، التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة.

المشكلة المطروحة هو أن توفير نظام نقل فعال وعادل يعتبر رهانا ليس من السهل كسبه ولكن توجد علاقة قوية بين أنظمة النقل والقدرة على التنقل والاندماج الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، من هذا المنطلق تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

* ما هو واقع العدالة الاجتماعية في النقل البري الجماعي للمسافرين في ولاية باتنة؟

تفرعت عنه مجموعة من الأسئلة الثانوية وهي كالاتي:

1. هل يوجد تهميش اجتماعي في النقل الجماعي للمسافرين في ولاية باتنة؟

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

2. ما علاقة النقل الجماعي للمسافرين والتهميش الاجتماعي في إطار التنمية المستدامة؟

3. ماهي المؤشرات الرئيسية التي تحدد التهميش في النقل؟

جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع العدالة الاجتماعية كبعد من أبعاد التنمية المستدامة ودراسة واقعه في منظومة النقل الجماعي البري للمسافرين في ولاية باتنة، حيث يهدف هذا البحث إلى:

1. الكشف عن مدى تغطية وسائل النقل الجماعي لمناطق إقامة الأفراد ومناطق نشاطاتهم الرئيسية؛

2. معرفة ما إن توفرت وسائل النقل الجماعي على مدار ساعات اليوم وبالأخص في الصباح الباكر والمساء المتأخر؛

3. معرفة مدى تقبل المتنقلين للتسعيرات الحالية لخدمات وسائل النقل الجماعي،

4. معرفة مدى شعور المتنقلين بالأمن في تنقلاتهم اليومية وأيضاً تقييمهم لطريقة سياقة وسائل النقل الجماعي؛

5. معرفة واقع تنقلات ذوي الاحتياجات الخاصة، وأهم الصعوبات التي تواجههم في تنقلاتهم اليومية؛

6. معرفة أهم المخرجات السلبية لنقص فعالية أنظمة النقل الجماعي؛

7. معرفة أهم أسباب عدم قدرة الأفراد على استعمال وسائل النقل الجماعي.

تمت صياغة ثلاث فرضيات رئيسية وهي كالاتي:

* يوجد تهمة اجتماعي في النقل الجماعي للمسافرين في ولاية باتنة.

اندرجت ضمنها خمس فرضيات جزئية مبنية على مؤشرات التهميش الاجتماعي في خدمات النقل الجماعي:

1. خدمة النقل الجماعي في ولاية باتنة لا توفر تغطية مكانية لجميع مناطق الولاية؛

2. خدمة النقل الجماعي في ولاية باتنة لا توفر تغطية زمانية لجميع مناطق الولاية؛

3. أسعار خدمات النقل الجماعي في ولاية باتنة غير مقبولة من طرف المتنقلين؛

4. لا يحس الأفراد بالأمن والسلامة عند استعمالهم للنقل الجماعي.

* إن التهميش الاجتماعي ونقص العدالة في النقل الجماعي للمسافرين لهما رهانات اجتماعية متمثلة في زيادة العزلة ورهانات اقتصادية متمثلة في "محدودية الدخل وعدم تحسين مستوى المعيشة".

* إن نظام النقل وخصائصه ومستوى الدخل يعدان أكثر العوامل التي تؤدي إلى تهميش المتقنين.

للبحث أهمية تتمثل في طبيعة الموضوع الذي درسه؛ فهو يتناول جانب العدالة الاجتماعية في توفير خدمة حيوية يحتاجها الأفراد بغية اشباع حاجاتهم اليومية، فهو عبارة عن محاولة للوقوف على واقع التنقلات اليومية للأفراد وتحديد أهم الصعوبات التي تواجههم، تحليلها بطرق وأساليب علمية ومن ثم محاولة إيجاد حلول عادلة للجميع.

تم استعمال المنهج الاستقرائي فمن خلال الاستعانة بمجموع الأدوات التي يوفرها هذا المنهج سيتم تعريف الظاهرة المدروسة بقصد وصفها وتفسيرها وذلك من خلال جمع البيانات وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها ثم تفسيرها لاستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشاكل المطروحة.

اعتمد الباحث هذا المنهج الذي يبدأ من الجزئيات إلى العموميات من أجل معرفة واقع العدالة الاجتماعية في تنقلات الأفراد بواسطة وسائل النقل الجماعي في ولاية باتنة ككل انطلاقاً من عينة الدراسة.

تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وطريقة اختيار أفراد العينة تمت بالصدفة ضمن الأسلوب غير الاحتمالي، كما تم الاعتماد على استمارة استبيان.

نتائج هذه الدراسة تقريبا كلها سلبية وهذا ما يستوجب زيادة الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التنقل لجميع الأفراد، حيث تم توضيح أن القطاع به بعض المشاكل التنظيمية التي يمكن حصر أهمها في:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

1. تغطي خدمة النقل الجماعي في ولاية باتنة مناطق الولاية كلها ولكن ليس بمستوى رغبة المتنقلين في هذه الولاية.

2. لا توفر خدمة النقل الجماعي في ولاية باتنة تغطية زمانية لجميع مناطق الولاية.

3. أسعار خدمات النقل الجماعي غير مقبولة من طرف المتنقلين في ولاية باتنة.

4. عدم شعور الأفراد المتنقلين بالأمن والسلامة عند استخدامهم النقل الجماعي.

ونقص العدالة في النقل الجماعي، والعزلة حلت أخيرا، ثم عدم الحصول على تعليم جيد، وأخيرا عدم تحسين مستوى المعيشة.

5. خصائص نظام النقل الجماعي ونقص الأمن هما أكثر عاملين يؤديان إلى تهميش المتنقلين، يليه نقص الدخل ثم جنس الأفراد وأخيرا العمر هذه هي العوامل التي تؤدي إلى تهميش المتنقلين في منظومة النقل الجماعي في باتنة.

اعتمدت هذه الدراسة نظرا لأهميتها في التركيز على بعد من أبعاد التنمية المستدامة حيث اهتمت على أهمية النقل المستدام وذلك من خلال العدالة الاجتماعية في النقل الاجتماعي، مع توضيح مفهوم التنمية المستدامة، لم يتطرق الباحث إلى كون وسائل النقل سببا في تدهور البيئة بل ركز على العدالة الاجتماعية في توفير النقل وخدماته وركز على الناقلين والتنظيم في المواقف، والأمن للمتنقلين، والوقت والتسعيرة وغير ذلك.

3. دراسة لـ: بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2015.

تضمنت إشكالية الدراسة رغبة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تعيقها في ظل العولمة وتحولها إلى اقتصاد السوق من بينها الفجوة الاقتصادية، التكنولوجية، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بواسطة البرامج التنموية التي تبنتها، والسؤال الرئيس لهذه الدراسة :

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

* ما مدى قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الحديثة للبيئة الاقتصادية الجديدة؟

اندرجت ضمنه عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1. ما حقيقة سعي الدول النامية عامة والعربية خاصة إلى رفع تحدي تحقيق التنمية المستدامة؟

2. ماهي المستويات التنموية التي وصلت إليها الجزائر؟

3. ما مدى استفادة الدول النامية من الفرص التي تتيحها العولمة في ظل التحديات التي تطرحها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

4. ماهي أهم التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر؟

5. ماهي مساعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة جاءت فرضيات الدراسة كما يلي:

1- التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق استمرارية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مع مراعات عدم استنزاف الموارد.

2- تعد الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة عالميا أكثر بكثير من التحديات التي تواجهها.

3- يعتبر تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية تحدي صعب المنال نظرا لاتساع الهوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

4- تعتبر الفجوة التقنية والاقتصادية من أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر.

6- تسعى الجزائر إلى تدارك مشاكلها التنموية من خلال تدارك مسار التنمية المستدامة في ظل المشاريع الكبرى.

تكمن أهمية الدراسة في مدى أهمية التنمية المستدامة، والكشف عن أهم التحديات التي تواجهها في ظل العولمة في عدة مجالات، اقتصادية واجتماعية وبيئية، مع ضرورة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

الاهتمام بمواجهة الآثار السلبية التي تحدثها العولمة في مختلف دول العالم، واستغلال الموارد البيئية استغلالاً عقلانياً مع تفعيل دور المجتمع المدني تحقيقاً للتنمية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة، والاجراءات المهمة التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه الأخيرة مع الكشف عن التحديات التي تعيق الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، فالتحليلي يتجلى في تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الرئيسية، والوصفي يبرز في الاعتماد على المراجع المكتوبة والتقارير الإحصائية كمصدر لعدة مفاهيم مشكلة للموضوع، والتاريخي يتجلى في استقراء المسار التاريخي لمختلف الظواهر التنموية في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

1. رغبة في إحداث تنمية في الجزائر تم تبني برامج إنعاشية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، تحسين الظروف المعيشية للسكان، إعادة بناء بنية تحتية جديدة، واهتمت بجميع القطاعات، فهي تعتبر برامج واعدة يمكن أن تحدث نقلة نوعية وقفزة كبيرة في مجال التنمية إذا استطاعت أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

2. تدهور بيئي نتيجة التجارب التنموية المهمة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية يهدد مصير الأجيال المستقبلية، حيث أصبح من الضرورة حماية البيئة بهدف التنمية المستدامة هذه الأخيرة التي تواجه تحديات في ظل العولمة كالشركات المتعددة الجنسيات واستثماراتها الأجنبية.

3. لتحقيق التنمية من الضروري إشراك جميع أفراد المجتمع بغرض إنجاحها، وليس بالإجراءات والقوانين فقط.

4. يعد التخطيط الاقتصادي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية.

5. تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، العدالة في توزيع الثروة، الحفاظ على البيئة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

6. نتج عن برامج الإنعاش الاقتصادي، مناصب الشغل المؤقتة وانخفاض معدلات البطالة.
7. لتحقيق التنمية المستدامة لابد من تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
8. توجد علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة لأنه الضامن إلى تحول النمو إلى تنمية مستدامة، حيث يوفر جوا مناسباً للاستثمار من خلال تدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة

تكمن أهمية الدراسة في مدى أهمية التنمية المستدامة، وإبراز أهم التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في ظل العولمة في مختلف المجالات، مع ضرورة الاهتمام بمواجهة الآثار السلبية التي تحدثها العولمة في مختلف دول العالم، وترشيد استغلال الموارد البيئية، حيث توصلت في نتائجها وتوصياتها إلى ضرورة الاهتمام بحماية البيئة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيقها لابد من إشراك جميع أفراد المجتمع لإنجاحها، وليس بالإجراءات والقوانين فقط، وتعتبر هذه الدراسة الانطلاقة لبناء اشكالية هذه الدراسة، وقد تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للأطروحة، وأيضاً اعتمدت نفس المناهج الوصفي والتحليلي.

4. دراسة لـ: نور الدين قالفيل، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة I، 2018.

إن إقامة مدن مستدامة وزيادة مساهمة التحضر يستدعي توفير الوظائف ومنح فرصا جديدة للملايين من الأشخاص، بهدف القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم، ولكن التحضر السريع يؤدي إلى المزيد من الضغوط على قاعدة الموارد، وارتفاع الطلب على الطاقة والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى الخدمات العامة والتعليم والرعاية الصحية، لذا من الضرورة إيجاد آلية جديدة تضمن استمرارية تماسك المدن واستمرار مساعي الاستدامة لمستقبل أحسن.

إشكالية الدراسة تتضمن السؤال الرئيس الآتي:

* **كيف يساهم الحكم الراشد في تحقيق استدامة المدن؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن تجاوز النمط التقليدي للتنمية للوصول للتنمية المستدامة؟
 2. فيما تكمن مظاهر حوكمة المدن المستدامة؟
 3. أي دور تلعبه فواعل الحكم الراشد لتحقيق استدامة المدن؟
 4. ما مدى نجاح تطبيق الحوكمة المحلية المستدامة من خلال التجارب الرائدة.
- هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1. بيان كيفية تحول التنمية إلى تنمية مستدامة.
 2. الكشف عن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.
 3. الكشف عن ما يميز به الحكم المحلي الراشد من خصوصيات.
 4. إيجاد العلاقة بين الحوكمة المحلية واستدامة المدن.
 5. تسليط الضوء على بعض التجارب الرائدة في استدامة المدن والاستفادة منها.
- لدراسة أهمية كبيرة توضح أن الاستمرار في الاستراتيجيات التقليدية للتنمية يعيق التحول إلى التنمية المستدامة، والإبقاء على أنماط التسيير المعتمدة للنشاطات الاقتصادية يؤدي إلى مواجهة المخاطر، كالتسارع الحضري، والعجز في تلبية الاحتياجات الطاقوية للكثير، والتغيرات المناخية، تزايد النفايات، الفقر، تباين في مستويات الدخل وغيرها، لذا تكمن أهمية الدراسة في تنامي دور المدن كفواعل في السياسة العامة الدولية الوطنية والمحلية، ودور حكوماتها المحلية كشركات في التنمية، وذلك عن طريق تبني سبل تحسين الإدارة الحضرية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد المحلي وتشجيع الديمقراطية واللامركزية لتعزيز السلطات المحلية بهدف رفاهية المواطنين وعدم الإضرار بالبيئة.

تضمنت الدراسة عدة فرضيات وهي كما يلي:

1. الوصول للتنمية المستدامة مرهون بتجاوز التحديات الراهنة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

2. تعتبر المدن الذكية، الخضراء والتفاعلية من السمات الأساسية للمدن المستدامة.

3. تعد فواعل الحكم الراشد أساس إرساء المدن المستدامة.

4. يقاس نجاح تطبيق الحوكمة المحلية الرشيدة بمدى تطبيق معايير الحكم الراشد والالتزام بها، وإشراك جميع فواعله في رسم السياسات العامة المحلية.

اعتمدت الدراسة مجموعة من المناهج حسب قول الباحث، ونظرا لتعقيد وتشابك موضوع الدراسة خاصة بتعدد المتغيرات وهو يتكلم عن متغيرين تشترك فيهم مختلف العلوم كالهندسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية، ولهذا استعان بمجموعة من المناهج وهي:

المنهج الوصفي: حيث وصف الظاهرة وتتبع الموضوع والوقوف على أدنى تفاصيله.

المنهج التاريخي: اعتمده الباحث لفهم الظاهرة وسرد الوقائع، ونشوء الظاهرة وزوالها بحكم الظروف.

المنهج الاستقرائي: اعتمده الباحث لدراسة بعض أجزاء الظاهرة محل الدراسة ومحاولة تعميم النتائج.

منهج تحليل المضمون: اعتمده في تحليل البيانات الخاصة والنماذج محل الدراسة الواردة في التقارير والوثائق بكل نموذج وارد في البحث.

المنهج المقارن: استخدمه في مقارنة النماذج المدروسة من ناحية التشابه والاختلاف.

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي اقتصادية وتنموية، وبعد الإنسان اللبنة الأساسية فيها، فهي النشاط الاقتصادي المؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بشكل كبير، والاهتمام بالاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة، والحفاظ على العناصر الضرورية لسلامة البيئة، ومواجهة التلوث بجميع أنواعه، والعدالة في توزيع الموارد وعوائد التنمية، والقضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتحويلها نحو الاستدامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

2. تعد التنمية ركيزة التضامن والوعي البيئي ومشاركة مختلف القوى الفاعلة في المجتمع لتحقيق الشمولية في التنمية من أجل حياة كريمة.

3. يعتمد الحكم الراشد على المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات كفواعل أساسية لرسم السياسات التنموية، وأن الديموقراطية التشاركية تساهم في ترسيخ الرقابة والشفافية والتمكين لجعل الإنسان ضمن الاهتمامات الأساسية لبلوغ التنمية.

4. أن الأمن المجتمعي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة وفقا للآليات الجديدة المتعلقة بالحكم الراشد المحلي كالسياسات القطاعية التي تهتم وترتكز على الصحة والأمن والنظافة وتدوير النفايات والطاقات المتجددة.

5. يعتبر التشخيص الدقيق والمبكر للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية الحجر الأساسي لتحقيق التنمية.

6. يعد الحكم الراشد أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس هدفا.

7. يعتبر بناء المدن الذكية الخضراء والتفاعلية من بين أسس تحقيق المدن المستدامة.

تم الاعتماد على هذه الدراسة في الجانب النظري وأيضاً كونها مساندة في فكرة وهي أن المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني تعتبر كفاعل لرسم السياسات التنموية، وله دور في وضع الإنسان ضمن الاهتمامات الأساسية لبلوغ التنمية. وتتشارك دراسة مع هذه الدراسة في المنهج الوصفي في وصف ظاهرة التلوث البيئي.

ثانياً: دراسات حسب متغير التلوث البيئي

1. دراسة ل: أنس عرعار: المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة- دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، 2016.

تتمحور اشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

ما هو الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المتمثلة في جمعيات حماية البيئة على المستوى المحلي في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث؟

للدراصة أهمية كبيرة كونها اهتمت بموضوع البيئة الذي أصبح من المواضيع الدولية التي تدور حول التدهور البيئي الذي تشهده المجتمع على جميع المستويات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية أو المحلية من تغير مناخي، تلوث، تصحر، وغير ذلك.

بالإضافة إلى كون ظاهرة التلوث تعد من أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن في مختلف المجتمعات المتقدمة أو النامية مع اختلاف في درجات التلوث مما تؤثر على الرفاهية الصحية والاجتماعية لسكان المدينة، وأهمية المشاركة الشعبية لسكان المدينة في الحفاظ على البيئة الحضرية التي يعيشون فيها.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1. الكشف عن أهم مشكلات تلوث البيئة ومصادر التلوث ومسبباته للتعرف على واقع التلوث ومشكلاته ومواجهته أو التقليل من آثاره.
2. التعرف على النتائج المترتبة عن التلوث لزيادة الوعي البيئي والتقليل من تفاقمه.
3. إبراز معوقات المشاركة وكيفية مواجهتها فيما يتعلق بحماية البيئة وكيفية التعامل معها للتقليل من التأثير السلبي على المشاركة في حماية البيئة.
4. السعي إلى زيادة فعالية المشاركة في حماية البيئة.
5. توعية سكان المدينة بمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة.
6. توعية السكان بأهمية جمعيات حماية البيئة ودورها في المحافظة عليها.

تضمنت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

* تساهم المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة من خلال الدورات التكوينية والحملات التحسيسية وكمجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.

اندرجت ضمنها فرضيات فرعية وهي كالاتي:

- 1- يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث.
- 2- تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.
- 3- تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.
- 4- تعد العوامل السياسية السوسيو- ثقافية والاقتصادية من أهم معوقات مساهمة المنظمات غير الحكومية ممثلة بجمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة من التلوث.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يتناسب مع الموضوع المدروس بشقيه النظري والميداني، من خلال استخدامه في التنظيم والتوجيه الفكري في جمع المادة العلمية المأخوذة من الأدبيات النظرية المختلفة العربية والغربية، وذلك للوقوف على أبعاد المشكلة البحثية، واستخدام من خلال تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، والأدوات المعتمدة للدراسة.

اعتمدت الدراسة عينتين القصدية والعينة العشوائية البسيطة وهذا انطلاقاً من طبيعة موضوع الباحث وهو المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة ودور المنظمات غير الحكومية ممثلة في جمعيات حماية البيئة المحلية في تفعيل تلك المشاركة، والسبب الأساسي في اختيار الباحث أسلوب العينة هو وجود الجمعيات البيئية الناشطة ميدانياً.

اعتمدت الدراسة الأدوات التالية: الملاحظة والمقابلة والاستمارة، والوثائق والسجلات.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. يشارك سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث.
 2. تساهم الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقوم بها جمعيات حماية البيئة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.
 3. تساهم جمعيات حماية البيئة كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة في حماية البيئة من التلوث.
 6. تواجه الجمعيات البيئية أهم معيق سياسي وهو فقدان الثقة بين الجماعات الثلاث المؤثرة في حماية البيئة السلطات المحلية، الجمعيات البيئية، والسكان، بسبب الفجوة الكبيرة بين السلطات المحلية والمواطنين من جهة، وبين السلطات المحلية والجمعيات البيئية من جهة أخرى، ولا ديموقراطية المناخ السياسي، وارتباط المشاريع بمصالح شخصية للسياسيين.
- لدراسة الباحث أهمية كبيرة لأنها اهتمت بموضوع البيئة الذي أصبح من المواضيع الدولية، وركزت على المشاركة الشعبية لسكان المدينة في التصدي لهذه الظاهرة من خلال المنظمات غير الحكومية كوسيلة فعالة، حيث كانت هذه الدراسة الانطلاقة التي بنيت على أساسها فرضيات هذه الدراسة للوقوف على مدى أهمية المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي تحقيق للتنمية الحضرية المستدامة، حيث تتشابه الدراسة كونها اعتمدت على نفس الأدوات الاستمارة والملاحظة والمقابلات، وأيضا من حيث المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي. وتقريبا الهدف واحد هو حماية البيئة من التلوث البيئي.
- بينما هذه الدراسة لا تركز فقط على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بل تتعداها إلى مسؤولية كل فرد وكل مؤسسة اجتماعية تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومواردها وحمايتها من التلوث البيئي تحقيق للتنمية حضرية مستدامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

2. دراسة لـ: صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر - باتنة1، الجزائر، 2019، 2020.

يهدد التلوث البيئي الأمن الإنساني من حيث حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية والمساواة بين الجنسين وكذا الالتزامات الدولية المتعلقة بالصحة والحياة والغذاء والماء وجعل البيئة صحية ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، حيث أصبح من الضرورة تغيير خطابات الأمن، وتبني مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن وذلك بالتركيز على أمن الفرد ككائن مرجعي مستهدف بالحماية بدل التركيز على أمن الدولة ومصالحها القومية، حيث أن الأمن الإنساني لا يتحقق بدون بيئة سليمة، وبما أن الكبيرة البعد البيئي له أهمية في منظور الأمن الإنساني تناولته الدراسة بالتحليل وذلك بالتصدي للتلوث البيئي كونه يشكل خطرا كبيرا على البيئة وهذا الأخير أتخذ كإشكالية رئيسية للدراسة تتجسد في:

* ماهي التداعيات والآثار المتوخاة من التلوث البيئي على مختلف أبعاد الأمن الإنساني؟
اندرجت ضمنها التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي الأسباب التلوث البيئي والمتحكمة في وتيرة نموه تصاعديا وتنازليا؟
2. هل أن الأمن الإنساني كمنطق شامل بمحتواه، فاعل كتصور ومنتج لغايات كفلسفة قادر على أن يساهم في الحد من أسباب التلوث البيئي وآثاره على مختلف الأبعاد؟
3. عندما نتكلم عن التلوث البيئي كتهديد للأمن الإنساني يجب أن يطرح تساؤلا ماذا بعد ذلك؟ بمعنى ماهي الأشكال التي يقتضي التعامل من خلالها مع هذا التهديد؟
تضمنت الدراسة الفرضيات الآتية:

* **الفرضية الأساسية:** كلما واجهت دولة ما أو عدة دول مشكلة التلوث البيئي كواقع مدرك، كلما كان هناك احتمال تأثر أمنها الإنساني وحتى أنه يمكن أن ينعدم خاصة في الدول التي تفتقر أو تتعدم لديها آليات مواجهة ذلك التلوث.

اندرجت ضمنها فرضيات فرعية وهي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

1. إن منطق الأمن الإنساني يقتضي تحليل مشاكل التلوث البيئي على المستوى الشامل.
2. إن طبيعة التلوث البيئي كتهديد للأمن الإنساني تجعل مواجهته تتطلب العمل الجماعي الدولي.

3. تحقيق الأمن الإنساني بفعالية يقتضي وضع استراتيجيات استباقية مبنية على التنبؤ والإنذار المبكر وهي أنجع الطرق مقارنة مع الخطر كتحصيل حاصل ومواجهته عند وقوعه. للدراسة أهمية تتمثل في محاولة بناء تحليل للطبيعة القيمية للأمن وذلك بالرجوع إلى فكرة الحق في الحياة وجودتها.

الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على واقع البيئة والأمن الإنساني وإبراز التحديات التي يواجهها في الوقت الحالي، ونشر الوعي بمفهوم التلوث البيئي والأمن الإنساني والعلاقة التي تربطهما وذلك لتحقيق جودة الحق في الحياة، والكشف عن أهم المعوقات أو التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الإنساني وماهي أهم المرتكزات التي يقوم عليها لمواجهتها ووضع آليات عمل جادة لتحقيق لذلك.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وذلك لمعرفة المقصود من التلوث البيئي والأمن الإنساني وإبراز خصائصهما ومدى ارتباطهما، ووصف حالة البيئة والأمن الإنساني في أزمنة معينة وفي بعض الدول، والمنهج التاريخي في تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية من خلال محاولة تحليل مختلف السياقات التي تبلور من خلالها مفهوم الأمن الإنساني وتطوره، والمنهج المقارن أحيانا من خلال بعض الأجزاء لهذه الدراسة حيث تبدو أهميته العلمية من حيث معالجة مستويات النقاش في الدراسات الأمنية وتحديد الثابت والمتغير في موضوع الأمن، والمنهج التحليلي لغرض تفكيك الغموض الذي يحيط بالتلوث البيئي وبأسبابه ومدى تأثيره على الأمن الإنساني.

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الكمي أي الإحصاء، وأسلوب تحليل المضمون للكشف عن المدلولات والمعاني والمحتوى الذي تحتويه بعض الوثائق والتقارير والأطروحات الفكرية والاستراتيجية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

تم الاعتماد على هذه الدراسة التي ركز فيها الباحث على التلوث البيئي كونه يهدد الأمن الإنساني، ويشكل عائقاً أمام جودة الحياة، بينما هذه الدراسة تركز على كيفية مواجهة هذه الظاهرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة ومواردها، وكلتا الدراستين اعتمدتا المنهجين الوصفي لتوضيح المقصود من التلوث البيئي، والتحليلي من أجل تفكيك الغموض الذي يحيط به وبأسبابه وتأثيره على الإنسان والبيئة.

3.دراسة ل: عيد محمد مناحي المنوخ العزمي، الحماية الإدارية للبيئة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

يختل التوازن البيئي بسبب المخاطر والمشكلات المهددة للبيئة والإنسان منها مشكلة التلوث بأنواعه، حيث كانت المخاطر والمشكلات المهددة للبيئة في الماضي أقل خطورة في الوقت الحاضر، وربما يعود ذلك إلى بساطة الحياة الإنسانية آنذاك عما هي عليه حالياً، فكلما تعقدت الحياة الإنسانية ومتطلباتها كلما ازدادت المخاطر التي تهدد البيئة، وربما يرجع ذلك إلى كثرة الحاجات ومتطلبات الإنسان يليها التوسع في البحث عن الوسائل الكفيلة بإشباع هذه الحاجات مما يستدعي تفاعل أكثر بين الإنسان وبيئته وغالباً ما يحدث إخلال بالتوازن البيئي نتيجة عن هذا التفاعل، وهذه الدراسة يتحدد نطاقها في إطار القانون الوطني، من خلال تناول الدور في نطاق الوظيفة الإدارية في دولة الكويت ودول الدراسة المقارنة في حماية البيئة سواء كانت هذه الأجهزة مركزية أو محلية أو متخصصة في حماية البيئة أو تقوم بهذا الدور بجانب اختصاصاتها الأخرى، وهذه الدراسة سوف تتناول الأجهزة الإدارية التي تقوم على حماية البيئة من ناحية والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذا الغرض من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة تكمن في توضيح دور الأجهزة الإدارية الوطنية في حماية حق المواطنين في بيئة صحية ونظيفة تخلو من المخاطر والأضرار التي تحدث جراء عنها، باعتبار أن الحق في البيئة من الحقوق الأساسية للإنسان، والمساهمة في الرقي بالعمل الإداري في مجال حماية البيئة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

والهدف من هذه الدراسة هو إبراز محتوى ومدى أهمية الحماية الإدارية للبيئة في دولة الكويت ودول الدراسة المقارنة، والكشف عن الوسائل الخاصة بتفعيل هذه الحماية، من أجل تحقيق هدف رئيسي وهو توفير بيئة سليمة وصحية خالية من المشكلات والمخاطر للمواطن الكويتي والعربي.

اعتمدت منهجين، التحليلي من خلال تحليل وفهم النصوص القانونية التي تتصل باختصاصات الأجهزة الإدارية المعنية بالمحافظة على البيئة، ومعرفة النقائص والثغرات التي تعتري هذه النصوص. والمنهج المقارن من خلال مقارنة الحماية الإدارية للبيئة في دولة الكويت بدول الدراسة المقارنة الأخرى، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف ومدى فاعلية الحماية الإدارية في كل دولة، والمنهج الوصفي بصفة ثانوية أثناء وصف وبيان كيانات الأجهزة الإدارية القائمة على حماية البيئة، والمنهج الإحصائي من خلال قراءة وفهم الأرقام المتعلقة ببعض المعطيات التي تخص دور الأجهزة الإدارية الوطنية في حماية البيئة.

توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات أهمها:

1. دور الجوهري للحماية الإدارية للبيئة خلافا لطرق الحماية الأخرى.
2. أن التشريعات البيئية لا تكون مؤثرة وفعالة إلا بوجود مقومات أساسية لنجاح تطبيقها وأولها وعي الأفراد والجماعات في الدولة بأهمية البيئة، والأضرار التي يمكن أن تلحق بهم وأثرها على حياة كل الكائنات الحية، ووجود كوادر إدارية وفنية مدربة وعلى علم وخبرة في مواجهة المخاطر والمشاكل البيئية واقتراح الحلول لمعالجتها.
3. مشاركة الأفراد والجماعات الأهلية في حماية البيئة مهمة، وتفهمهم للمخاطر والمشاكل البيئية وإعانة هذه الأجهزة في تنفيذ قراراتها برضا وقبول منها.
4. ضرورة اتباع كافة وسائل التوعية البيئية من أجل التبصير بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، ومخاطر التلوث وغير ذلك.
5. ضرورة إدراج البعد البيئي ضمن تخطيط الدولة في جميع المجالات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

ركز الباحث في هذه الدراسة على جانب الحماية الإدارية للبيئة الذي اعتبره الجانب الأساسي للحفاظ على حياة الإنسان وتمدته، ونظرا لأهميتها اعتمدت كدراسة سابقة والهدف واحد هو حماية البيئة والحفاظ على مواردها واستغلالها بشكل عقلائي، وتشارك الدارستان كونهما اعتماد على نفس المنهج وهو المنهج الوصفي. بينما هذه اتخذت البعد البيئي من أهم الأبعاد التي يجب أن نركز عليها للوصول إلى تنمية حضرية مستدامة من خلال التقليل من خطر التلوث البيئي الذي يهدد الكائنات الحية والبيئة معا.

4. دراسة ل: **أحمد بن الدين**، مقال بعنوان: أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى الإشعاعات النووية ب: (رقان) وآثارها على التنمية المحلية المستدامة، تاريخ النشر: 18 جوان، 2017.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول أخطار التلوث البيئي الذي يهدد مستقبل التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبالأخص النامية، حيث تحدث مشاكل كبيرة داخل الأوساط البيئية في هذه الدول نتيجة تراجع الأداء التنموي، ومن أبرزها اتلاف الأراضي الزراعية، حرائق الغابات، تلوث بأنواعه، وهذا ما جعل الدول تؤكد بخطورة هذه المخلفات على البيئة والتنمية المستدامة، وبالرغم من أن أغلب الدول المتقدمة قد عملت على تطوير قوانين وبنود لحماية البيئة من خلال حملات توعية إعلامية شاملة، إلا أن الجزائر مازالت متأخرة في هذه المجالات وخاصة تلك التي تتعلق بتشجيع الاهتمام والوعي الجماهيري بالمخاطر التي تشكلها هذه الظاهرة، ناهيك عن التعامل بجد مع قضايا الإشعاعات النووية خاصة في الصحراء الجزائرية، فلقد أصبح الاهتمام منصبا بشكل متزايد بمشكلة المخلفات النووية كأحد أشكال التلوث البيئي، نظرا لانعكاسها السلبي على مختلف الكائنات الحية.

وانطلاقا مما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الآتي:

فيما تتمثل أخطار التلوث البيئي وما انعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة؟

والهدف من الدراسة هو الكشف عن أهم أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على البيئة والتنمية المستدامة وإبراز بعض الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لحماية البيئة والتقليل من

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أخطار التلوث البيئي من خلال تفعيل الجباية البيئية، وإبراز أخطر مصادر التلوث النووي للبيئة مثل التجارب النووية الفرنسية ب (رقان)

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة كونها حاولت إبراز أن التلوث البيئي يؤثر على التنمية المستدامة، والكشف عن أهم أشكاله وانعكاساته على هذه الأخيرة، وتوضح أهميتها أكثر كونها تحاول إبراز الانعكاسات المترتبة عن خطر الإشعاعات الناجمة عن التجارب النووية الفرنسية بالجنوب الجزائري (رقان) على التنمية المحلية.

اعتمدت الدراسة ثلاثة مناهج: الوصفي والاستقرائي، فالأول تم فيه تقديم مفاهيم التنمية المستدامة ووصف أشكال مختلفة للتلوث البيئي، والثاني تم فيه تتبع الظاهرة محل الدراسة (انعكاسات مختلف أخطار التلوث البيئي على التنمية المستدامة)، كما استخدم المنهج التاريخي في سرد مختلف الوقائع المتعلقة بالتجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية (منطقة حمودية برقان - أدرار) على التنمية المحلية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. أن الوضع البيئي في الجزائر في تدهور مستمر بسبب انتشار ظاهرة التلوث بشتى أشكاله وخاصة التلوث الجوي في المناطق الساحلية التي تتركز فيها الصناعات الملوثة بشكل كبير، إضافة للمحيطات الحضرية هي بدورها تعاني من تردي الوضع البيئي، وانتشار كبير للنفايات والقمامات الحضرية، وبالتالي تفاقم ظاهرة التلوث في الجزائر وهذا ما ألحق أضرارا بالمجتمع والبيئة.
2. بغية تحقيق التنمية المستدامة، والتقليل من ظاهرة التلوث البيئي انتهجت السلطات الجزائرية سياسات بيئية، منها سياسة إدراج الجباية البيئية كوسيلة للتقليل من أضرار التلوث البيئي، بغرض تفعيل الجباية البيئية الجزائرية.
3. مأساة رقان التي تركها الفرنسيون وراءهم تعد جريمة ضد الإنسانية بكل المعايير القانونية والجنائية سوف لن تبقى آثار أضرارها لعشرات السنين بل ستمتد إلى سنوات الألفية الثالثة والرابعة إن لم نقل السادسة وما بعدها حسب قول الباحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

تم الاعتماد على هذه الدراسة نظرا لأهميتها كونها عالجت ظاهرة التلوث البيئي التي أصبحت ظاهرة عالمية خطيرة تهدد حياة جميع الكائنات الحية، وبالأخص التلوث الإشعاعي الذي يهدد حياة الإنسان. استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف هذه الظاهرة وهو الشيء المعتمد أيضا في هذه الدراسة.

سابعا/المقاربة النظرية: اعتمدت الدراسة على النظرية البنائية الوظيفية كأنسب تقارب في التحليل والتفسير للظاهرة المدروسة.

تعتمد البنائية الوظيفية على مفهومين البناء والوظيفة في التفكيك لبنية المجتمعات والوظائف التي تؤديها، وكذلك في التحليل للظواهر الاجتماعية مع ترابط الوظائف الناتجة عن ذلك، فالبناء يشير إلى جزء أو عنصر يتكون من خلاله النظام أو الوحدة أو البناء الاجتماعي، بينما مفهوم الوظيفة يدل على الدور الذي يؤديه كل جزء داخل البناء الكلي⁽¹⁾. وفي تجسيدها في هذه الدراسة يمكن القول بأهمية المشاركة الشعبية من خلال المؤسسات الاجتماعية إلى جانب السلطات المحلية داخل المجتمع وذلك "بالتضامن والتكامل والترابط والتفاعل فيما بين أفراد المجتمع، ومؤسساته، والبيئة كجزء لا يتجزأ من حياتهم.

فكل فرد من أفراد المجتمع وكل مؤسسة تعتبر نسقا جزئيا لبناء المجتمع فأبي خلل يحدث في واحد منهم يؤثر على المجتمع ككل فهو كالجسد الواحد.

ركز **هيربرت سبنسر** في نظريته "المماثلة البيولوجية" على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغيير وعملية التكيف مع البيئة، وأوضح بأنه لا يمكن تناول الكائن الحي بمعزل عن الوسط البيئي الذي يعيش فيه.

ويؤكد **دوركايم** (Emil Durkheim 1958- 1917) على أن التضامن ينبع من شعور يعود إلى مجال تنتمي إليه جماعات معينة تجمع بين مكوناتها مشتركات عدة ثقافية ودينية

¹- محمد غربي، ابراهيم قلو، النظرية البنائية الوظيفية : نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، المجلد:1، العدد:3، الركن الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص: 167.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

وغيرها، وتحدث عن التضامن الآلي المرتبط بالمجتمعات التقليدية من خلال سلوكهم الجماعي المنظم الذي يقوم على الأنشطة المحلية المتميزة بصورة ضعيفة حيث يتشارك الأفراد التاريخ والقيم المشتركة داخل نفس المنطقة، والتضامن الميكانيكي الذي يتميز به المجتمعات العصرية والحديثة⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح بأن للإنسان والبيئة علاقة وطيدة لا يمكن الفصل بينهما فهما ذلك الكل المركب المتكامل، والمتفاعل، بنسق وظيفي متفاعل يمكن من خلاله مواجهة التلوث البيئي من أجل تنمية حضرية مستدامة.

¹ - محمد شرايبي، المرجع السابق، ص: 48.

خلاصة:

من خلال طرح الموضوع تمت محاولة التحلي بالموضوعية فيما يخص تحديد اشكالية الدراسة وتم التركيز على مساهمة المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية في التقليل من ظاهرة التلوث البيئي تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة من خلال حماية البيئة والحفاظ على مواردها بتفاعل الإنسان معها وجعلها صديقة له، حيث تم تناول الموضوع من زاوية تختلف عما سبق طرحه من المواضيع التي تناولت التنمية الحضرية من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى والتي تناولت التلوث البيئي كعائق للتنمية المستدامة أو الأمن الإنساني، ومن جوانب مختلفة، ولكن لم تتضمن الدراسات السابقة حسب ما اطلع عليه، العنوان الأساسي للدراسة بجميع متغيراته، أما هذه الدراسة فهي حاولت جاهدة أن تبرز أهمية مكافحة التلوث البيئي بأساليب مختلفة حفاظا على موارد البيئة وصولا إلى تنمية حضرية مستدامة.

ومن ناحية أخرى فالدراسات المعتمدة لها أهمية في تكوين أفكار واضحة في هذا المجال حيث تعتبر بوابة وقاعدة وانطلاقة رئيسية لسير عملية البحث العلمي فهي المساعد أيضا في بناء الاشكالية والفرضيات لهذه الدراسة.

الفصل الثاني

التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

تمهيد

أولاً/ التنمية:

1/ تطور مفهوم التنمية

02/ العوامل المساعدة على التنمية

03/ مستويات التنمية ومجالاتها:

ثانياً/ التنمية الحضرية المستدامة:

01/ تاريخ للتنمية المستدامة

02/ خصائص التنمية المستدامة

03/ أسباب الاهتمام بالتنمية الحضرية المستدامة

04/ مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها

05/ أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

06/ التنمية المستدامة والدين الإسلامي

07/ عناصر وركائز التنمية الحضرية المستدامة

ثالثاً/ الاتجاهات النظرية والنماذج المفسرة لموضوع الدراسة:

1/ الاتجاه الايكولوجي الكلاسيكي

2 / الاتجاه السيكلوجي

3/ اتجاه الثقافة الحضرية

4/ الاتجاهات الحتمية

خلاصة

تمهيد:

انصب اهتمام الإنسان في بداية الأمر بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية في العالم، وكانت التنمية مرادفة للنمو وكل واحد منهما يعتمد على استراتيجية التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، أخذ مفهوم التنمية يحمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في الفترة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، وأصبحت التنمية تهتم بمعالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع، وأصبح الفرق واضحا بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية. ثم ظهر مفهوم التنمية البشرية التي تركز على جوانب حياة الإنسان وهدفها هو تحسين مستويات معيشة الأفراد كبشر وليس رغبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبظهور المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد الحياة مختلف الكائنات الحية، بسبب إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، كان من الضرورة إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساهم في التغلب على هذه المشكلات، وبرز مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.

أولاً/ التنمية

01/ تطور مفهوم التنمية: من خلال هذا الجدول سنلخص تطور مفهوم التنمية منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية:

الجدول رقم 1: يبين تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	التنمية مفهوم	الزمنية/الفترة	التركيز الرئيسي للتنمية محلياً	المعالجة أسلوباً	بالنسبة للتنمية العالم الجديد
01	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - اهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
02	التنمية=النمو الاقتصادي +التوزيع العادل	منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
03	التنمية الشاملة=	منتصف السبعينات-	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية	معالجة كل جانب من	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

	الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية	الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	أجل إنسان الإنسان وسيلة تنمية الإنسان صانع تنمية بوساطة الإنسان
04	التنمية المستدامة تساوي الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة تنمية الإنسان صانع تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان - الأردن، 2006، ص: 3. (1)

ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن التنمية هي عملية الانتقال من حالة إلى حالة أحسن منها لتحسين ظروف الحياة المعيشية والخروج من دائرة التخلف إلى التقدم والازدهار وإلى تحقيق الرفاه وجودة الحياة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، حيث كانت التنمية التقليدية تركز على الجوانب الاقتصادية وكان هناك اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية وإهمال الجوانب البيئية، وبفشل جهودات التنمية

1- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان - الأردن، 2006، ص: 34.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

تراجع المفهوم التقليدي لها، وبرزت بعد ذلك محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني يلبي احتياجات الإنسان كالتعليم والغذاء والصحة والسكن وغير ذلك مبينا أنها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الاهتمام بالجوانب والأبعاد الاجتماعية للتنمية من خلال التخفيف من البطالة والفقر وهذا ما يدخل ضمن التنمية البشرية التي تهدف إلى أن يحيا الناس حياة كريمة، ظهر ما يسمى بمفهوم التنمية المستدامة وهي التنمية التي تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا دون إهمال أي جانب من هذه الجوانب وهو ما سنتطرق إليه لاحقا في مفهوم التنمية المستدامة.

02/ العوامل المساعدة على التنمية:

أ/ العوامل الذاتية: وتتلخص فيما يلي:

- الاقتناع والإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي: بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.
- الطوعية والعون الذاتي: أي وجود الهيئات الطوعية القادرة والتي تتعاون مع الأجهزة الحكومية من أجل تحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز والاستثارة: بمعنى تحفيز وتشجيع الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

ب/ العوامل الموضوعية:

- أن تصدر برامج التنمية استجابة للحاجات الأساسية للمجتمع وتعتبر عن حاجات الأفراد.
- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
- أن تهدف برامج التنمية إلى مشاركة الأفراد الفعالة وزيادتها في شؤون مجتمعهم المحلي.
- ضرورة اكتشاف وتدريب وتأهيل القيادات المهنية المحلية، وإعطاء أهمية لدور القيادات الشعبية التي ربما يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- أهمية التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية بواسطة برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني⁽¹⁾.

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية تحتاج إلى عوامل كثيرة لكي تحدث وتتمثل في القناعة التي لا بد أن يتمتع بها الإنسان إلى جانب الإرادة في التغيير إلى أحسن الأحوال في مختلف الجوانب لا سيما البيئية من ناحية كيفية استغلالها واستخدامها ولا يتم ذلك إلا من خلال التعاون من أجل تلبية حاجات أفراد المجتمع والمشاركة الفعالة لكل فرد في العمليات التنموية وبواسطة تكوينهم وتدريبهم من أجل تحقيق التنمية في جميع الميادين، بحيث لا يقتصر الاهتمام على فئة دون أخرى بمعنى الاهتمام بالأطفال والشباب والنساء من خلال تكوينهم وتدريبهم للمساهمة في التنمية.

03/ مستويات التنمية ومجالاتها:

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف أساليب توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:

أ. **مستويات التنمية:** للتنمية مستويات نذكر منها:

أ1/ **التنمية الوطنية:** هي العملية التي يتم من خلالها تشغيل جل القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تتطلب وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية وتوفر شبكة إنتاجية واسعة تشمل جميع القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

أ2/ **التنمية المحلية:** وهي عبارة عن مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بغية تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتجعلها قادرة المساهمة بدرجة كبيرة في تقدم الوطن ككل⁽²⁾.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر - التلوث البيئي - التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د، ط)، 2013، ص، ص: (17، 18).

² واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، ط1، 2008، ص: (46 - 48).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

ومما سبق يتضح لنا بأن التنمية تكون على مستوى وطني ومحلي من خلال تضافر جميع الجهود واستعمال الموارد المتوفرة وتتطلب التخصص في العمل والتناسق بين جميع الوحدات، والتعاون بين مختلف القطاعات المنتجة وكل الأقاليم عبر أنحاء الوطن، ومن الضروري أن تتعاون السلطات المحلية مع الأهالي في سبيل تحقيق التنمية.

ب/ مجالات التنمية: ومجالات التنمية كثيرة نذكر منها ما يلي:

ب1/ التنمية الاقتصادية: تتضمن النمو الاقتصادي من خلال ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية - المادية والبشرية - القدرة على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد أي مجتمع ما بغية تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من حيث ما يتطلبه من إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وفي هيكل الناتج، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة⁽¹⁾.

ومما أشرنا إليه سابقاً نرى بأن التنمية من الناحية الاقتصادية تركز على زيادة الطاقة البشرية وطاقة الإنتاج، وكذلك كفاءة الموارد المستخدمة وهذا ما يرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال التنظيم والتفنن في الإنتاج وكيفية توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب2/ التنمية الاجتماعية والبشرية: تعتبر التنمية الاجتماعية أسلوباً حديثاً في العمل الاجتماعي تركز وتقوم على إحداث تغيير حضاري في طرق التفكير والشغل والحياة من خلال توعية الناس بالبيئة المحلية بهدف المشاركة في تنفيذ برامج التنمية وإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع⁽²⁾.

فالتنمية البشرية هي العملية التي يمكن من خلالها توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب بهدف وصول الإنسان من خلال مجهوداته إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل،

¹ محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر - التلوث البيئي - التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص: 89.

² علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط1، 2017، ص: (19، 20).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضارية المستدامة

وإلى حياة طويلة وصحية بالإضافة إلى تنمية القدرات الإنسانية من حيث توفير فرص مناسبة للتعليم وزيادة الخبرات دائماً وأبداً، لأنه الثروة الحقيقية، ومن خلال عقله وإبداعاته تتشكل الحضارات الإنسانية، وتربية الإنسان وتنميته هو طريق الاستثمار الصحيح للشعوب⁽¹⁾.

ونجد أن التنمية البشرية لها جانبين: الأول يتمثل في تكوين القدرات البشرية وتنميتها بواسطة (تحسين الصحة والمعارف والمهارات)، والثاني: استعمال واستغلال الناس للقدرات التي يملكونها في الأغراض الإنتاجية أو أية خيارات مفيدة، فإذا تحقق هذان الجانبان حدثت التنمية البشرية، والعكس صحيح، لأن الهدف من التنمية البشرية زيادة جميع خيارات البشر، وليس فقط زيادة الدخل، وزيادة على ذلك فلا بد للتنمية البشرية أن تكون مستدامة حتى تضمن استفادة الأجيال اللاحقة من ثمارها، كما لا بد أن لا يكون هناك ديون يتطلب منهم تسديدها مستقبلاً⁽²⁾.

ومما سبق نستنتج أن التنمية الاجتماعية تركز على أساليب وطرق التفكير والعمل من أجل التنمية الحضارية وذلك من خلال نشر الوعي بأهمية البيئة المحلية ووجوب المشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع في بيئته المحلية لتطوير المجتمع، كما تهتم التنمية البشرية كثيراً بالعنصر البشري فهو الجانب الرئيسي لإحداث التغيير والتنمية، إذ لا بد من تعليمه وتنقيفه وتربيته وتدريبه ضماناً لصحته فهو المورد الأساسي في زيادة الإنتاج وجودته.

ب3/ التنمية السياسية: تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يساهم بها الأفراد في إنشاء رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي بواسطة عدة الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يسعى ويبحث عن تطوير علاقة الدولة بالمجتمع⁽³⁾.

¹ - علي حاتم القرشي، المرجع السابق، ص: 20.

² - إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (د، ط)، 2009، ص: 101.

³ - علي حاتم القرشي، المرجع السابق، ص: (19، 20).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

ومما تم عرضه يتبين بأن التنمية في المجال السياسي تعنى توحيد الرأي والفكر في صنع القرارات السياسية الواجب المشاركة فيها من خلال مختلف الوسائل والأحزاب والجمعيات وغير ذلك أي لابد من مساهمة كل فرد في المجتمع في ذلك لتطوير وتقوية العلاقات بين الدولة وأفراد المجتمع.

ب4/ التنمية الإدارية:

وهي مفهوم نظامي شمولي متعدد الجوانب تتمثل في الجوانب الوظيفية والإجرائية والهيكلية والإنسانية والتشريعية⁽¹⁾.

وتتجلى في تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها من خلال دراسة الأطر التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد المجتمع، وتحسين البيئة للعمل الإداري. (التنظيم: تركيز الفاعليات).

ومما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية في هذا المجال تركز على حسن التسيير في العمليات التنموية التي تخص البيئة والإنسان مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها، مع الاهتمام بالمعلومات المقدمة لكل فرد والتي تخص الوظائف والإجراءات المتخذة في سبيل التنمية وتحسين البيئة.

ثانياً/التنمية الحضرية المستدامة:

تمهيد:

تعتبر التنمية من بين المواضيع التي اهتم بها العلماء منذ زمن بعيد لأنها تمس الحياة من مختلف النواحي، ومع تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الإنسان، وبمرور الوقت أصبح الإنسان يفكر في تطوير حياته أكثر ولجأ إلى المدن وتمركز فيها بغية تحسين ظروف معيشته، مما أدى إلى حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية نتيجة للنمو الديموغرافي الذي نتج عنه الاكتظاظ والازدحام مما أثر على البيئة ومواردها

¹ - أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظرياً وتطبيقياً)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط01، 2011، ص: 5.

الفصل الثاني: التنمية والحضارية المستدامة

وهذا ما تسبب في التدهور البيئي نتيجة التعامل غير السليم مع مواردها وكذلك إحداث التلوث البيئي، الشيء الذي جعل الفكر الإنساني يتجه إلى مجال آخر وهو الاستغلال العقلاني لموارد البيئة من أجل الحاضر واستفادة أجيال المستقبل منها، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر التنمية الحضارية والتنمية المستدامة.

01/ تاريخ للتنمية المستدامة:

لقي موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا منذ أن طرح على قمة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية ب ريو دي جانيرو عام 1992) مما أدى إلى نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من ناحية والاعتبارات البيئية من ناحية أخرى كاستجابة طبيعية لتزايد الوعي البيئي العالمي الذي يؤكد ويعي حقيقة أن عملية التنمية ما لم تعطي أهمية للاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والاسترشاد بها، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة أو يحقق فوائد قليلة أو قد يفشل تماما حيث أن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حاليا مما يتطلب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية.

وهناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فهناك ما يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، والبعض الآخر بالتنمية الموصولة، ويسمونها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، ويقصد بها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهي تعد عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ومن خلال التطور الذي حصل في مفهوم التنمية الذي عرف جدلا واسعا على الصعيدين العالمي والأكاديمي كل هذا يعكس مفهوم التنمية المستدامة، ففي 1960-1970 وهو العقد الذي تبنته الأمم المتحدة كان مفهوم التنمية مرتبطا بالنمو الاقتصادي حسب مؤشرات تركز في الأغلب على اعتبارات اقتصادية كالدخل القومي ودخل الفرد، ومفهوم

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

التنمية يركز على زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلاً في الدولة، ومن خلال العقد الاجتماعي الثاني للتنمية 1970 - 1980 اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل تشمل إحداث تغييرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع⁽¹⁾. وفيما يلي سيتم الوقوف على أهم المحطات- ذات التدرج التاريخي التي أدت إلى

تطور هذا المفهوم :

- 1915 تمت الإشارة من طرف اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة إلى مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

- 1948: تم تأسيس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة كأول منظمة للمحافظة على البيئة ذات الطابع الدولي.

- 1950: قام الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة بنشر تقرير "بيان للمحافظة على الطبيعة عبر العالم" ليصبح بعد ذلك تقريراً دولياً رائداً في تحديد العلاقة بين البيئة والاقتصاد.

- 1968: تم إنشاء نادي روما حيث ضم العديد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين ورجال الأعمال ومن أهم نشاطاته الدعوة للمحافظة على البيئة بواسطة القيام بأبحاث خاصة بالتطور الذي وصل إليه العالم محاولة لتقنين نمط التنمية التي تتبعه الدول خاصة المتقدمة.

- 1972: تم التحضير لاجتماع قام به ممثلوا 27 دولة أعضاء في نادي روما وكانت دولة مصر هي الدولة العربية الوحيدة، تم من خلاله نشر تقرير مفصل حول الوضعية الراهنة التي وصلت إليها البشرية بعنوان حدود التنمية، حيث أحدث هذا التقرير ضجة كبيرة بين علماء الاقتصاد الداعين إلى النمو الاقتصادي من أجل حياة أفضل، وبين أنصار البيئة الداعين إلى 0 نمو من أجل المحافظة على البيئة، وفي هذا التقرير تم التطرق إلى دراسة العالم "جاي فورستر" التي اعتمدت خمس مؤشرات وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء تغذية، وتدهور البيئة، في نموذج جديد في ذلك الوقت سمي بـ:

¹ - سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسمة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط01، 2011، ص: 50.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضارية المستدامة

System dynamics MOodel وهذا لقياس مدى خطورة النمو المتبع عالميا في دراسة استشرافية لمدة ثلاثين عاما، حيث توصلت نتائج بحثه إلى الكشف أنه إن لم يتم اتخاذ إجراءات تساهم في زيادة عقلانية النمو فإن الموارد الطبيعية لا تكفي على المدى الطويل⁽¹⁾.
- 1972: مؤتمر الأمم المتحدة البيئي في ستوكهولم ومفهوم التنمية البيئية:
يشكل هذا المؤتمر أول اجتماع دولي حول البيئة الطبيعية للإنسان في العالم، كان يجب أن ينتج "التنمية البيئية"، حيث كان يُنظر إليه عموماً على أنه الفعل الأولي لنشأة التنمية المستدامة.

أكدت Meadows، كونها مؤلفة تقرير هذا المؤتمر، على فكرة وجوب التعامل مع البيئة والتنمية على أنها مشكلة واحدة، استند تقريرها إلى محاكاة نموذج "النظام الإيكولوجي العالمي" المكون من خمسة معايير: السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، والتلوث، واستخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة، ونتج عن عمليات المحاكاة زيادة عدد الأشخاص الذين يستهلكون ويتسببون في التلوث البيئي.

- 1972: استحضرت ميدوز وآخرون فكرة "حالة التوازن العالمي" في ظل حالة النمو الصفري لرأس المال والسكان، "وحالة التوازن العالمي تتميز بالاستقرار الأساسي للسكان ورأس المال، والقوى التي تميل إلى زيادتها أو تقليلها يتم موازنتها بعناية".

- 1991: أشار Waaub في هذا الشأن، إلى أن فكرة "النمو الصفري" أثارت الكثير من الانتقادات، خاصة تلك المتعلقة بالإنصاف والبيئة.

وما يلاحظ هو أن ميدوز وآخرون لم يعطوا اهتماما واضحا بشأن الإنصاف الذي يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على الجنس البشري، أما من الجانب البيئي، فالتوازن بين مستوى السكان ورأس المال ليس حلا للحد من ظاهرة التلوث البيئي.

¹ - حسام موفق، التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، المرجع السابق، ص، ص: (4، 5).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

ويمكن توضيح مفهوم "التنمية البيئية" على أنها تنمية السكان بأنفسهم مع ضمان الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية والتكيف مع بيئاتهم⁽¹⁾.

- ولمؤتمر ستوكهولم دورا واضحا في عولمة القضايا البيئية وطرح فكرة التنمية المستدامة، حيث ظهرت مبادرات إقليمية ووطنية من أجل تنمية أفضل للوعي بالمشكلات البيئية، والمهتمون بالقضايا البيئية اعتبروه المنعطف التاريخي الذي أرسى دعائم الفكر البيئي الجديد يدعو إلى التعامل مع البيئة بعقلانية، وهو ما تجسد في إحداث برنامج الأمم المتحدة UNEP الذي يتصدر الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة من أجل حماية البيئة العالمية.

وكان لهذا المؤتمر، خطة للعمل الدولي تضمنت 109 توصية، تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتعاون من أجل مواجهة المشكلات البيئية من خلال هذه التوصيات:

- ضرورة استعمال واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلائي دون استنزافها.

- عدم إطلاق المواد السامة، الحرارة بكثافة تتعدى قدرة البيئة.

- التوازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية.

- حق الدول في استخدام الموارد مع مراعاة عدم إلحاق الضرر بالبيئة⁽²⁾.

ومن خلال هذا الطرح يتضح أنه رغم التوصيات التي جاء بها هذا المؤتمر، لكنه اقتصر على بعض النتائج لأن العالم تسوده خلافات بسبب الانقسام الدولي، وتوتر العلاقات وتوسع الهوة والفجوة بين الدول المتخلفة والمتقدمة، وقد جاء المؤتمر لدعوة مختلف دول العالم إلى الاهتمام بالبيئة وجعلها صديقة للإنسان ويدعو للتوازن بين البيئة والتنمية والتقليل من ظاهرة التلوث، ويعتبر نتاج لكثرة المشكلات البيئية في العالم.

¹- Nouredine essabri, Représentation, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME «Le cas des dirigeants de riads maisons d'hôtes a Marrakech, Docteur Du Conservatoire National des Arts et Métiers, école doctoral abbé Grégoire laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action,2017, p, p (26, 27).

²- مؤتمر ستوكهولم للبيئة 1972، الموسوعة السياسية، أطلع عليه في: 6 أوت 2021م، على الساعة: 14:43، على

الموقع: <https://political-encyclopedia.org>

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- 1982: نشر برنامجا للأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن الحالة الفعلية للبيئة العالمية ويعتمد هذا التقرير على بيانات وإحصائيات علمية دقيقة تنذر بالخطر، من بين ما نشر فيه "أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية تتجه نحو الانقراض، وأن الكثير منها يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، وبفعل نشاطات الإنسان أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النيتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتحركة⁽¹⁾.
- وبتوصية من الجمعية العامة، بدأت لجنة برانتلاند (Brundtland) بصياغة تقرير مستقبلنا المشترك، "حيث قدم وحدد مفهوم التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"⁽²⁾.
- أصدرت الجمعية العامة القرار رقم: 186/42 في كانون الأول ديسمبر 1978، حيث اعتبرته إطارا واسعا لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الهادفة نحو تحقيق التنمية السليمة بيئيا، حيث شمل المنظور البيئي عدة مواضيع منها القضايا القطاعية (كالسكان والطاقة) وقضايا بيئية ذات بعد عالمي كالتنوع البيولوجي والأمن والبيئة⁽³⁾.
- وضع UNEP تقريرا سنة 1982 عن حالة البيئة العالمية، وتوضح أهميته في أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحدق بالعالم، وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة وكان يهدف إلى توجيه وتقويم أي نشاط بشري له تأثير على الطبيعة.

¹ - حسام موفق، التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، المرجع السابق، ص: 7.

² - Cécile DIDIER, Le développement urbain durable: pour une approche différent de la vie urbaine, institut d'études politique de lion, université Lyon2, Séminaire: politique, culture, espace public, Sous la direction de Bernard lamizet, Composition du jury: Bernard lamizet, Jean-Michel rampon, p:10.

³ - الحسين شكراني، من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة: بحوث اقتصادية عربية، العدد: 63-64، صيف- خريف 2013، ص، ص: (151، 152).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- كما انعقد في أبريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا وكان هدفه التأكيد على الالتزام الدولي لتحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾.

كما أنه انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+20" في جوان 2012، حيث التفتت من خلاله السويد بأهمية إحياء الذكرى الأربعين للمؤتمر الأول للأمم المتحدة المعني بالبيئة والذي عقد في المدينة نفسها قبل 40 عاما وتحديدا في عام 1972.

سعى هذا المؤتمر "ستوكهولم+40" لجمع كل الأطراف المعنية والجهات الفاعلة من المجتمع الدولي لإجراء حوار بشأن التنمية المستدامة وتحدياتها، ويعتبر بمثابة البوتقة التي جمعت كل الأطراف تمهيدا وتحضيرا قويا لـ "ريو+20".

تضمن هذا المؤتمر ثلاث محاور رئيسية وناقشها و هي:

- الابتكارات المستدامة - الإنتاج المستدام - المعيشة المستدامة.

حيث دعا هذا المؤتمر إلى تشكيل تحالفات جديدة للتنمية المستدامة من خلال تحول الالتزامات التي تعهدت بها الدول وصناع القرار في "ريو" والاجتماعات السابقة للأمم المتحدة إلى واقع عملي. إلى جانب الاهتمام بآراء الشباب ومقترحاتهم لإيجاد حلول مستدامة للقضايا المطروحة في هذا المؤتمر، وأيضا الوصول إلى توصيات واضحة حول موضوع الابتكارات المستدامة وسبل الإنتاج المستدام والمعيشة المستدامة، من أجل إظهار كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يكون حقيقة واقعة لا خيال.

يهتم الاقتصاد بالبعد البيئي، وهذا لتحقيق المعدلات العالمية في الإنتاج دون إحداث التدهور البيئي وهو الخيار الوحيد للعالم ولا بديل له أي لا يمكن التخلي عنه. وما يلفت النظر إليه هو أن هذا الأخير كان موضوعا للمؤتمر السنوي الرابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية بعنوان "الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير". المنعقد في بيروت، بتاريخ 27، 28 أكتوبر 2001، والذي حذر من أن التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سيؤدي حتما إلى مزيد من الانتفاضات الاجتماعية والسياسية في البلدان

¹- وسيلة بن قداح، المرجع السابق، ص، ص: (26، 27).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

العربية، حيث دعا الحكومات إلى الاهتمام الكبير بالتنمية الزراعية الريفية، واحداث تحول في سياسات إدارة الطلب على المياه، واعتماد استراتيجيات لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة⁽¹⁾.

ومما سبق ذكره نجد أن الاهتمام كان منصبا حول رفاهية الإنسان ورغبته في التنمية بمختلف الطرق والإمكانيات دون مراعاة أهمية البيئة لحياة الإنسان وتطويره، وهذا ما تسبب في تدهورها، أصبح بعد ذلك للبيئة أهمية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها في مجالات عديدة من أجل التنمية لأن مواردها هي الجزء الرئيس في تحقيق ذلك، حيث يساهم الإنسان في استغلالها بجهده وأفكاره العلمية وبشتى الوسائل ويحولها إلى ثروات، ولا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية دون وعي أفراد المجتمع وهذا ما يوضح العلاقة القوية بين الإنسان والبيئة والتنمية، مما جعل معظم الدول تعطي الأولوية لحماية البيئة وترشيد استغلالها لبلوغ أهدافه التنموية بشكل مستدام، من خلال عولمة التفكير البيئي وربط البيئة بالتنمية المستدامة بجدية، ومحاولة تدارك الأخطاء السابقة.

02 / خصائص التنمية المستدامة: من خلال ما سبق يمكن إيراد خصائص التنمية المستدامة كما يلي:

* تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وبالأخص فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية أضف إلى ذلك بعدها الروحي والثقافي المرتبط بإبقاء الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

* هي التنمية الموجهة بشكل أساسي إلى تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع وتهدف إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم بواسطة تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

* لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتنا نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تشملها.

¹⁻ وسيلة بن قدام، المرجع السابق، ص، ص: (26، 27، 28).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

* هي التنمية التي تركز على العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب مع الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في النشاطات التنموية بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

* تهتم التنمية المستدامة بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتسعى جاهدة بواسطة أنشطتها إلى توعية كل فرد للمحافظة عليها واستثمارها خاصة وأنها مرتبطة بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتعلق بقرارات الإنسان ولهذا لابد من تعليم البشر وتنظيمهم وتمكينهم.

* يعد البعد الزمني بعدا رئيسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها إلى جانب قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح بأن التنمية تهتم بالموارد الطبيعية والبشرية وتهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وتحسين مستوى المعيشة خاصة الفقراء، وكذلك الاهتمام بكل شرائح المجتمع منها النساء والأطفال بتوعيتهم وتعليمهم، مع مراعاة العدالة الاجتماعية بين كل أفراد المجتمع والحفاظ على حقوقهم وحقوق الأجيال الصاعدة.

03. أسباب الاهتمام بالتنمية الحضرية المستدامة: يعود الاهتمام بالتنمية الحضرية المستدامة إلى أسباب كثيرة منها:

1. أن نسبة عالية من السكان في العالم يعيشون في المدن الحضرية، والتي تستهلك الموارد الطبيعية المتوفرة بكثرة بحيث تسبب التلوث البيئي بكل أنواعه، وتتسبب في هدر الموارد غير المتجددة.

2. تعد المدن الحضرية في البلدان المتقدمة هي الأكثر استهلاكاً للموارد الطبيعية في العالم بالمقارنة مع المناطق الريفية وتكمن المشكلة هنا في الارتفاع الكبير في مستويات الاستهلاك

¹ - مدحت أبو النصر، المرجع السابق، ص: (84، 85).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

للطاقة سواء البترولية أو الأحفورية التقليدية من خشب أو فحم والتي تتسبب في ملوثات بيئية كثيرة.

3. تعد السياسات الحضرية في الدول النامية التي تهتم فقط بالتنمية الاقتصادية لها انعكاسات إيكولوجية خطيرة على البيئة كالاختباس الحراري والانبعاثات الغازية كل ذلك يعد خطراً على البيئة خاصة فيما يتعلق بتصميم وتخطيط المدن الحضرية وشبكات الطرق والمواصلات بها⁽¹⁾.

04/ مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها:

أ. المبادئ: إن أصل بروز مبادئ وأسس التنمية المستدامة يعود إلى ما ورد في تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية، الذي تمخض عن ريوديغانيرو 1992، وبالتحديد ما جاء في المجلد رقم واحد الذي تضمنت قراراته 27 مبدأ، تتمثل فيما يلي:

1. حق الإنسان في التمتع بحياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
2. حق سيادة الدول في استخدام مواردها حسب سياستها البيئية الإنمائية، بما يتوافق والقانون الدولي.
3. ضرورة تحقيق التنمية من خلال إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة عادلة.
4. تعد حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
5. الحد من الفقر وتخفيض الفوارق في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.
6. وجوب توضيح الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية لمصالح واحتياجات جميع البلدان.
7. لا بد من المشاركة العالمية في الحفاظ وحماية البيئة والنظام الإيكولوجي.

¹ - التنمية الحضرية والبيئة، المرجع السابق، على الموقع: <https://uomustansiriyah.edu.iq>...

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضارية المستدامة

8. من الضروري على كل دولة خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة للإنسان.

9. لابد من التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التبادل وتعزيز وتكييف ونقل المعارف العلمية والتكنولوجية وبالأخص الجديدة.

10. ضرورة إشراك المواطنين في معالجة قضايا البيئة على الصعيد الوطني⁽¹⁾.

11. لابد من سن الدولة لتشريعات فعالة بشأن البيئة، تعكس المعايير والأهداف الإنمائية.

12. ضرورة التعاون الدولي من أجل قيام نظام اقتصادي دولي، متفتح يحقق التنمية المستدامة.

13. سن قانون وطني ودولي يضبط المسؤولية والتعريض لضحايا التلوث.

14. لابد من التعاون لمنع نقل أي أنشطة أو مواد تضر بالبيئة أو الإنسان من دولة إلى

أخرى

15. اتباع الدول النهج الوقائي بشكل أوسع لحماية البيئة.

16. تشجيع السلطات الوطنية لاستيعاب التكاليف البيئية الداخلية بالأدوات الاقتصادية.

17. تقييم الأثر البيئي كأداة وطنية من أجل تقييم الأنشطة المؤثرة سلباً على البيئة.

18. قيام الدول بإخطار الدول الأخرى بالكوارث الطبيعية، لتجنب أضراره المرتقبة.

19. تقدم الدول بإخبار دول مجاورة، بأي معلومة بشأن الأنشطة بالبيئة.

20. يعد دور المرأة حيويًا في إدارة وتنمية البيئة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

21. تعبئة شباب العالم للمشاركة بقدراتهم وإبداعاتهم لتحقيق التنمية المستدامة.

22. يعد دور السكان الأصليين والمجتمعات المحلية حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة.

¹ - الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، ريويديجانيرو، يونيو، 1992، ص، ص: (2-6).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

23. ضرورة حماية البيئية والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

24. لابد من احترام القانون الدولي لحماية البيئة، وعدم تدمير التنمية المستدامة أثناء النزاعات والحروب.

25. ترابط كل من السلم والتنمية وحماية البيئة وهي أمور لا تتجزأ.

26. ضرورة حل الدول كل منازعاتها البيئية سلمياً، وبالأدوات الملائمة وفقاً للأمم المتحدة.

27. تعاون ومشاركة الدول والشعوب في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان، لتحقيق التنمية المستدامة.

تعد هذه المبادئ ووثيقة "جدول أعمال" المرافقة لها، بمثابة علامة فارقة في تاريخ طموحات الدول لإقامة عالم مستدام وهي مثال جيد للشراكة والتعاون الدولي الناجح. وبعد أكثر من 20 عاماً، أصبح مفهوم التنمية المستدامة متداولاً عالمياً، ولكن إجراءات تنفيذ هذه الالتزامات بعيدة كل البعد عن التحقيق، ويرجع ذلك إلى ضعف استدامة الدول النامية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والتغير المناخي وفقدان الموارد والتكنولوجيا من ناحية وعدم رغبة بعض الدول في تحمل مسؤولياتها في توفير المساعدات الضرورية للعالم النامي. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية من 23 لجنة مساعدة إنمائية تابعة للمنظمة وصل إلى 133.5 مليار دولار أمريكي في عام 2011، ما يمثل 0.31% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي للدول، وهو أقل بكثير من هدف 0.7% الذي حددته الأمم المتحدة في سبعينيات القرن الماضي⁽¹⁾.

تتلخص مبادئ التنمية الحضرية المستدامة والتي وضعها BerImen سنة 2000

والمتمثلة فيما يلي:

- إن التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي وهو ضروري لاسترداد المواد.

- لا وجود لحلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر العمراني.

¹ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المرجع السابق، ص، ص: (2-6).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- لا وجود لحل دائم للفقر ولتدهور البيئة ولا مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي، ولا لتحول عمراني من دون:

* تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.

* إنشاء شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.

* ربط المحلي بالعالمي بواسطة شبكات اتصال مستقلة.

* لا وجود لمدينة مستدامة في القرن الـ21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وفعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.

وهذه المبادئ يمكن أن تشكل نواة أساسية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة⁽¹⁾.

ب/ الأهداف:

في عام 2000 اجتمع زعماء العالم في الأمم المتحدة وكانت لديهم خطة لمدة 15

عاما أطلقوا عليها الأهداف التنموية للألفية⁽²⁾. وهي كما يلي:

01: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

02: تعميم التعليم الابتدائي.

03: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

04: التقليل من وفيات الأطفال.

05: تحسين صحة الأم.

06: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

07: كفاءة الاستدامة البيئية.

08: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية⁽³⁾.

¹ - وسيلة بن قداح، المرجع السابق، ص: 57.

² أطلع عليه في : 2021/01/28، على الساعة: 13 تماما، BIPABH.YouTube/ 16/10/20191

³ - وليد حسان عبد الباري، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، (د)، (ت)، ص- ص: (39- 52).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

لقد حقق العالم تقدماً كبيراً، على الرغم من الإنجازات غير المسبوقة على المستوى العالمي، ولا زالت هناك العديد من الإخفاقات والتحديات التي يجب معالجتها بالشكل المتوقع والمطلوب، فالكوكب يتغير والإنسان في تزايد، وما زال هناك أكثر من 800 مليون شخص يعيشون بمستوى دخل لا يتجاوز 1.25 دولاراً يومياً، وواحد من كل تسعة أشخاص في العالم ما زالوا يعانون من الجوع، وواحد من كل ستة أشخاص في العالم ما زالوا لا يستطيعون القراءة والكتابة، حيث أن الكائنات البحرية في المحيطات باتت مهددة نتيجة التلوث، أكثر من نصف الغابات في الأرض مهددة بالتلاشي، هذه الأرقام الصعبة والتحديات الكبيرة دفعت العالم إلى التفكير في أجندة تنموية جديدة بنهج وأهداف وعلاقات تشاركية جديدة.

في 25 من سبتمبر عام 2015 اجتمع قادة العالم في مقر الأمم المتحدة من أجل خطة جديدة طموحة للعالم، حيث تم تحديد عام 2030 لانتهاؤها من إنجازها، الأجندة الجديدة عبارة عن مشروع كبير تم تبنيه يتضمن مشروعات وبرامج ستكلف مئات مليارات الدولارات سنوياً لتحقيق عدد من المهام والأهداف على المستوى العالمي عددها 17 هدفاً أطلقوا عليها أهداف التنمية المستدامة، 17 مهمة يجب تحقيقها خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة، تغطي هذه الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي:

- النمو الاقتصادي
 - التقدم الاجتماعي
 - الحفاظ وحماية البيئة
- وتركز على خمس جوانب رئيسية في حياتنا، تتسم بالاستقلالية والتكامل وهي:
- الناس: رفاهية كل الناس.
 - كوكب الأرض: حماية نظم الأرض الأيكولوجية.
 - الرخاء: النمو الاقتصادي والتكنولوجي المستمر.
 - السلام: حفظ السلام.
 - الشراكة: تنمية التعاون الدولي.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تتضمن 169 غاية يتم قياسها من خلال 213 مؤشرا وهي غايات تحاول معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل، وتكون في صالح الجميع. الأهداف التي وضعت لهذه الأجندة هي⁽¹⁾:

- 1- لا للفقر. إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
- 2- لا للجوع. إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- 3- صحة جيدة. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
- 4- تعليم ذو جودة. ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي، وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- 6- مياه نظيفة وصحية. ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للجميع.
- 7- طاقة متجددة وبأسعار معقولة. ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.
- 8- وظائف جيدة واقتصاد اقتصاديات. تعزيز النمو الاقتصادي النامي الشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج، بالإضافة إلى عمل لائق للجميع⁽²⁾.
- 9- بنية تحتية مبتكرة وجيدة. بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
- 10- تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
- 11- المدن والمجتمعات المستدامة. جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
- 12- الاستخدام المسؤول للموارد. ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.

¹ - BIPABH.YouTube/ 16/10/20191, 13 تماما، على الساعة: 2021/01/28، أطلع عليه في

² - وليد حسان عبد الباري، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص، ص: (55- 56).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- 13- التحرك بسبب المناخ. التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
- 14- المحيطات المستدامة. الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
- 15- الاستخدام المستدام للأرض. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الأيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- 16- السلام والعدالة. تعزيز الجمعيات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة وتوفير الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات
- 17- الشراكة من أجل التنمية المستدامة. تقوية وسائل تنفيذ وإعادة الشراكة العالمية للتنمية المستدامة، والتأكيد على ضرورة ترسيخ وتفعيل مفهوم المسؤولية المجتمعية في إطار الأولويات للوضع الراهن من خلال أيزو 26000.⁽¹⁾

05/ أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها:

لقد عرفت التنمية المستدامة "على أنها تنمية ذات أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة متفاعلة تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما يرى باحثون آخرون أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هي الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع". حيث أن التنمية المستدامة لها أبعاد مختلفة إلى جانب البعد البيئي فهي تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية، وكلها أبعاد متداخلة ومتكاملة ومترابطة ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض⁽²⁾.

أ. الأبعاد:

¹- وليد حسان عبد الباري، المرجع السابق، ص، ص: (56، 57).

²- عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص، 24.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

أ1/ البعد الاقتصادي: يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الحد من تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية والتفاوت في المداخل والثروة وأيضاً وجوب الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. وذلك بواسطة تغيير أسلوب الإنتاج لأن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف اختلافاً عميقاً عن الإنتاج الحالي، وهذا بإدخال إصلاحات أساسية من الأولويات على نظام الإنتاج، مثل القيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعد تغيير المدخلات أحد الإصلاحات المهمة الضرورية لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) كالتحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة وأيضاً التحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، والعمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية وفي نفس الوقت التقليل من التأثيرات البيئية السلبية وكثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية⁽¹⁾.

¹ - عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 34.

أ/ البعد الاجتماعي والبشري:

تتضمن التنمية المستدامة تنمية بشرية تسعى إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، حيث يجب توفر عنصر من عناصر التنمية ألا وهو المشاركة التي تعد ضرورية لتحقيق التنمية من خلال مشاركة جميع الأفراد في وضع القرارات التنموية المتعلقة بحياتهم، فالإنسان يعد محورا لتعاريف التنمية المستدامة إلى جانب عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة للأجيال القادمة والحالية، إضافة إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ويمكن الإشارة إلى هذا البعد من خلال منظومة اجتماعية تشتمل على:

*المساواة في التوزيع

*الحراك الاجتماعي

*المشاركة الشعبية

*التنوع الثقافي

*استدامة المؤسسات

ومن خلال البعد الاجتماعي تتجسد أبعادا بشرية أهمها:

1/ تثبيت النمو الديموغرافي: ضرورة العمل على تثبيت النمو السكاني لأن النمو السريع يتسبب في ضغوط كبيرة على المواد الطبيعية ويؤثر على قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2/ أهمية توزيع السكان: إن تطور المدن الكبيرة وتوسع المناطق الحضرية يؤثر سلبا على البيئة وتدهورها من خلال تركيز النفايات والمواد الملوثة، وهذا ما يشكل خطورة للبشر، ولقد أصبحت المدن مصدرا للتلوث البيئي، ولتحقيق التنمية لابد من النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للتقليل من حركة الهجرة إلى المدن وأيضا اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليل من الآثار البيئية للتحضر إلى الحد الأدنى.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

3/ الاستخدام الكامل للمواد البشرية: ضرورة تحسين التعليم وتوفير الخدمات الأساسية للصحة ومحاربة الفقر، وإعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية كتعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية والمياه، النظيفة، إلى جانب تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري وكل هذا يدخل ضمن تحقيق التنمية المستدامة

4/ الصحة والتعليم: التنمية البشرية ترتبط وتتفاعل بشكل متين مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وقد نجد أن السكان الأصحاء الذين يحصلون على التغذية الجيدة اللازمة للعمل والأفراد المتعلمين، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية حيث أن التعليم يساعد المزارعين وغيرهم من سكان الريف للحفاظ وحماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي بشكل أفضل.

5/ أهمية دور المرأة: يعد تعليم المرأة وصحتها من الجوانب المهمة المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال أدوارها الفعالة في بناء المجتمع.

6/ الأسلوب الديمقراطي في الحكم: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى المشاركة الشعبية السياسية من خلال التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشترك فيها الجمعيات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق⁽¹⁾.

3/ البعد البيئي: يرتبط البعد البيئي بكل ما يتعلق بالبيئة ومواردها المتجددة وغير المتجددة. أما الموارد المتجددة: وتتمثل في الغابات ومصائد الأسماك والمراعي والمزارع. حيث يعد الإنسان عنصرا أساسيا في استهلاك تلك الموارد، وإنتاجها، وهو إنتاج متجدد إذا ما استمرت صحة النظام البيئي، أما الموارد غير المتجددة فتتمثل في المواد المخترنة في جوف الأرض المتكونة والمتجمعة في عصور سابقة، وما استخدم منها لا يستبدل ولا يتجدد، ونذكر منها

¹ - ساجد أحمد عبل الركابي، المرجع السابق، ص، ص: (98، 99).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر وغالبية المياه الجوفية⁽¹⁾.

ويرتبط البعد البيئي كذلك بالموارد المائية والمساحات الخضراء التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها، ولهذا يعتبر تغير المناخ من المشكلات التي تواجه دول العالم كتحد لها، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الايكولوجي (الأخضر) المفسر للترابط بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والنظام الايكولوجي.

وتلك الأبعاد تعكس العديد من الخصائص تتلخص فيما يلي:

- للأجيال الصاعدة حق في الموارد الطبيعية يجب مراعاته.
- الحفاظ على البيئة بكل محتوياتها، وعلى المحيط الطبيعي.
- العنصر البشري يعد محورا أساسيا في العملية التنموية، يجب الاهتمام به وتلبية احتياجاته الأساسية وحفظ كرامته وعيشته وبالأخص الفقراء.
- حق كل فرد من أفراد المجتمع في المشاركة في التنمية واتخاذ القرارات حسب تنوع خصوصية المجتمعات من الجوانب الثقافية والدينية والحضرية⁽²⁾.

ومن ناحية البعد البيئي ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من حماية الموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج المواد الغذائية كحماية التربة والأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك وكذلك التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدين، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وكل هذا يحتاج إلى

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر - التلوث البيئي - التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د، ط)، 2013، ص، ص: (116، 117).

² - السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى علمي دولي: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، 20- 21، 2012. ص: 6.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

اجتناب الاسراف في استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات لكي لا تتدهور الأنهار والبحيرات، وحماية الحياة البرية، وكي لا تلوث الأغذية البشرية⁽¹⁾.

أ/4 البعد التكنولوجي: يهتم هذا البعد بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة:

- استعمال تكنولوجية أنظف في النشاط الصناعي: حيث أن ممارسة الأنشطة الصناعية تؤدي إلى تلويث كل من الهواء والمياه والتربة، ففي البلدان المتقدمة، ينفق بشكل كبير من أجل الحد من التلوث بسبب الصناعات البيئية، وفي البلدان النامية، فالنفايات تقريبا لا تعالج والمقصود من التنمية المستدامة في هذا الصدد، التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية.

- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والاعتماد على القاعدة الذهبية R4:

- التقليل Reduction: أي تقليل المواد الخام والطاقة التي تستخدم في الصناعة، أو تقليل حجم المخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية من خلال الاستخدام الكفء للموارد.

- إعادة استخدام المخلفات Reuse: مثل استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه المعدنية بعد تعقيمها، وإعادة ملئها بعد استخدامها.

- إعادة التدوير Recycling: ويعني إعادة استخدام المخلفات البلاستيكية والورقية والزجاجية والمعدنية من أجل إنتاج منتجات أخرى تكون أقل جودة من المنتج الأصلي.

- الاسترجاع الحراري Recovery: أي التخلص الآمن من المخلفات الصلبة أو السائلة، والمخلفات الخطرة، كمخلفات المستشفيات وغيرها.

- الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة: من خلال الحد من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر للطاقة النظيفة⁽²⁾.

¹ - الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، 2021، ص 102.

² - محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش، المرجع السابق، ص، ص: (115)، 116).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

ومن خلال ما سبق نجد أن التنمية المستدامة مترابطة الأبعاد وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا يمكن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة دون أي منها، فتحقيقها يتم عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد البيئة والحفاظ عليها من النضوب واستخدام الموارد والطاقات المتجددة، والعمل على استعمال الطاقات غير الملوثة للبيئة الأنظف والأكفأ، كما يجب الاهتمام كما قلنا سابقا بجميع شرائح المجتمع وإشراكها في العمليات التنموية سواء في اتخاذ القرارات أو التنفيذ، كما يجب التحكم في النمو الديموغرافي وتوزيع السكان في المدن لأن الضغط والازدحام الكبيرين يولدان التلوث البيئي، ويجب الاهتمام بالجانب الصحي والثقافي للسكان من خلال تعليمهم وتوفير الغذاء الصحي لهم.

ب/ المؤشرات: إن الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو إقليم يقاس بالاستناد إلى جملة من المؤشرات أو المقاييس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وكذلك المؤسسية وسوف نتطرق إليها باختصار وهي كالتالي:

ب1/ المؤشرات الاقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: وتوضح أهمية هذا المؤشر من خلال قياسه لمستوى الإنتاج الكلي وحجمه، وبالرغم من كونه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا إلا أنه يعتبر من العناصر المهمة لنوعية الحياة.
- نسبة اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي: وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الإنتاج المحلي والمشروعات الوطنية.
- نسبة الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: ويقيس درجة مديونية الدول كم أنه يساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويتعلق مؤشر الدين بقاعدة الموارد لإظهار مدى قدرة الدولة على نقل الموارد إلى المرحلة الإنتاجية بغرض التصدير وبالتالي تعزيز القدرة على السداد.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- اجمالي المساعدات الدولية من اجمالي الناتج المحلي: هذا المؤشر يقيس مستويات المنح والمساعدات المادية ميسرة الشروط المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تسعى إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية داخل البلدان النامية⁽¹⁾.

ب/2 المؤشرات الاجتماعية:

- **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:
- **معدل البطالة:** أي نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويوضح هذا المؤشر جميع أفراد القوة العاملة غير الموظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.

- **مؤشر الفقر البشري:** فيما يخص للبلدان النامية فهذا المؤشر يتكون من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يستطيعون الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، وكذلك نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعنى هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

- **الديناميكية الديموغرافية والاستدامة:** ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، حيث يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

- **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** ويقاس من خلال:

*معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

*المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** ويتم قياسه من خلال:

¹⁻ علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية (رؤى نظرية وتجارب إنسانية)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، (طبعة تجريبية)، 2009، ص: 27.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.
- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: ويتم قياسها بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعد أكثر المؤشرات استعمالاً لقياس درجة التوسع الحضري⁽¹⁾.
- ب3/ مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية:
- الموارد الطبيعية وتنظيم استخدامها: تلك الموارد القابلة للنفاد والمتجددة وهذا لضمان مصلحة الأجيال الصاعدة، للحد من استنزافها ولتحقيق بيئة سليمة غير مستنزفة.
- تحقيق التوازن البيئي: الذي يعتبر المعيار الضابط للتنمية المستدامة وهذا يعني حماية البيئة والحفاظ عليها لضمان سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة، إلى جانب الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
- قضية الطاقة: يعد نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول، من المشكلات البيئية التي يجب التصدي لها من أجل تحقيق أمن الطاقة بواسطة ترشيد وعقلنة استخدام الطاقة الأحفورية (غير المتجددة).
- مكافحة التصحر: تعد مشكلة التصحر من القضايا البيئية في هذا العالم وخاصة في البيئات الجافة حيث تتميز بنظمها الأيكولوجية الهشة، ويتم مواجهتها بواسطة القيام بالمسح الشامل والتفصيلي للمناطق التي أصابها التصحر، وضبط النمو السكاني وترشيده بيئياً وضبط وعقلنة قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وكذلك ضبط وترشيد الاستخدام الزراعي مع وقف زحف الرمال.
- المحميات الطبيعية "الحيوية": ويمكن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المراقبة البيئية المتواصلة للحياة الفطرية، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، من خلال الدعوة للعمارة الخضراء، والقيام بالمزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية والتربية البيئية⁽¹⁾.

¹ - رشيد سامي، هاجر عزي، المرجع السابق، ص، ص: (8، 9).

ب4/ المؤشرات المؤسسية:

- الوصول إلى المعلومات: بواسطة أجهزة كالتلفزيون لكل 100 نسمة والراديو لكل 1000 نسمة، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس مدى تطوير أي دولة للاتصالات. الوصول الإلكتروني إلى المعلومات: يُقاس بعدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 شخص، يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات.

- العلم والتكنولوجيا: الاتفاقات التي تم التوصل إليها من حيث عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والبحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي⁽²⁾.

06/ التنمية المستدامة والدين الإسلامي:

يضع الفكر الإسلامي ضوابط وتشريعات صارمة لحماية البيئة وحمايتها من التلوث والفساد، ويحدد حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين: المبدأ الأول: تجنب الفساد، كي نتجنب الأذى الذي يلحق بالفرد والمجتمع والبيئة. المبدأ الثاني: جلب المنافع، ببذل كل جهد لتحقيق هذه المنافع والمصالح للمجتمع البشري، وطلب فضل الله ورحمته.

تعد وحدة المصير والمستقبل المشترك من الركائز الأساسية للتفكير في التنمية المستدامة، فالتلوث لا يعرف حدوداً، وهذا المفهوم متجسد بوضوح في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين أسفلها إذا استسقوا من الماء مروا

¹- باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجاً"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع، تخصص حضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص: 147.

²- نور الدين قائليل، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2018، 1، ص، ص: (43، 44).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

على من فوقهم فقالوا لو خرقنا في نصيبنا خرقا، ولم نوذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أردو هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا".

إن أهم ما يميز المنهج الإسلامي في حماية البيئة هو التأكيد على قيمة ترشيد الاستهلاك بالاعتدال كما قال الله تعالى في سورة البقرة: "وجعلناكم أمة وسطا"، وقال تعالى في سورة الأعراف "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المرففين" كما نهى عن الإسراف في مواضع كثيرة، حيث قال تعالى في سورة الأنعام "كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده، ولا تسرفوا إنه لا يحب المرففين".

الإسلام يدعو إلى الاعتدال في الإنفاق ونجد ذلك في سورة الفرقان "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما،

الإسلام يرفض تلك القيم والعادات كالإسراف والتبذير وهو من محاربيها وذلك لخطورتها كونها مضرّة بكل فرد من أفراد المجتمع، وحث على نشر القيم والعادات الاستهلاكية الرشيدة وأمر بالالتزام بها، ووازن بين المتاح والمطلوب كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تسرفوا ولو كنتم على نهر جار" ابن ماجه.

إن المنهج الإسلامي مبني على الوسطية الرشيدة، وهو يحث على نهج هذا المنهج للحفاظ على التوازن البيئي ومواصلة الحياة على هذا الكوكب.

التلوث البيئي بكل أنواعه هو نتيجة إسراف الإنسان في تفاعله مع مكونات البيئة المختلفة من خلال أنشطته، كما أن الإسراف يؤدي إلى مشكلات بيئية أخرى تعود بالسلب على الإنسان ويؤثر في باقي الكائنات الحية الأخرى وعلى حياتها.

كما أن منهج الوسطية والاعتدال هو أحسن طريقة للحفاظ على حياة الإنسان والبيئة من نتائج الإسراف واستنزاف الموارد الطبيعية.

إن الإسلام يدعو إلى حياة متطورة ولكن من خلال الأساليب الرشيدة تجاه الموارد الطبيعية أثناء التعامل معها، بمعنى عدم الإسراف أو استنزافها بهدف حماية البيئة من

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

التلوث بأنواعه، فالإسلام يهدف إلى سعادة ورقي البشرية ووضع ضوابط دقيقة ومعايير واضحة لتحقيق ذلك⁽¹⁾.

ومما سبق يتبين لنا أن الإسلام هو المنهج الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة فمن خلال اتباعه يمكن لنا الحفاظ على التوازن البيئي واستمرار الحياة على هذا الكوكب، فهو المنهج العادل والضابط والصارم لحماية البيئة فهو يدعو إلى عدم التبذير والاسراف وترشيد الاستهلاك، ويدعو إلى التطور ويهدف إلى حياة كريمة وسعيدة للإنسان، وكل ذلك مجسد في القرآن بما جاء فيه من آيات بينات.

07/ عناصر وركائز التنمية الحضرية المستدامة:

أ/ عناصر التنمية المستدامة

أ1- الحكم الرشيد: كان الاهتمام بالحكم الرشيد متعلقا بالاهتمام الكبير بالتنمية البشرية المستدامة، حيث أن نظرة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة تعتبرهما عنصرين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما، حيث أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في غياب الحكم الجيد أو الرشيد، كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيدا ورشيدا حتى يضمن لأفراده تحقيق تنمية مستدامة ويضع البشر في اعتبارها.

ومن أهم مقومات الحكم الرشيد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ما يلي:

أ2- المشاركة: حيث يجب على أفراد المجتمع أن يكون لهم الدور الفعال في إدارة شؤون مجتمعاتهم من خلال إتاحة الفرص اللازمة والمتساوية للجميع -ذكورا وإناثا- للتعبير عن قضاياهم ومصالحهم وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، وأيضا إتاحة لهم الفرص الحقيقية للتأثير في عمليات صنع القرارات

أ3- الشفافية: والمقصود بها حرية تداول المعلومات وتسهيل الحصول عليها، إلى جانب صحة المعلومات ودقتها.

¹ - محمد رقامي، إيمان بوشنقىر، المرجع السابق، ص، ص: (447، 448).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

أ4- **المساءلة:** بمعنى خضوع الأفراد للرقابة والمحاسبة لممارستهم للسلطات الممنوحة لهم واستجابتهم للنقد وأن يعدلوا في قراراتهم في ضوء هذا النقد، إلى جانب تحمل المسؤولية عند قيامهم بوظائفهم المنوطين بها.

أ5- **الاستجابة:** وذلك من خلال ضرورة سعي كافة المؤسسات لخدمة جميع أفراد المجتمع.

أ6- **سيادة القانون:** بمعنى وجوب توافر ترتيبات قانونية عادلة فيما يخص ممارسات الأفراد والجماعات لصلاحياتهم في جميع المجالات، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون الإطار القانوني عادلاً وغير متحيز ويعد حكم القانون ضرورياً لأعمال مبدأ المساءلة.

أ7- **الفاعلية:** ويقصد بها أن تكون المؤسسات قادرة على الاستخدام الأمثل للموارد وإدارتها وهذا يستلزم توافر القدرة والكفاءة من خلال مؤسسات الحكم، وأيضاً توافر الحساسية لهموم أفراد المجتمع ومصالحهم لدى هذه المؤسسات⁽¹⁾.

أ8- **الرؤية الاستراتيجية:** ضرورة أن يكون للقادة رؤية طويلة الأجل تخص متطلبات المجتمع وأن تفهم التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه الرؤية.

أ9- **الإنصاف:** ويعني كفاءة معاملة عادلة لكل أفراد المجتمع إلى جانب التوزيع العادل لثمار التنمية.

من خلال ما سبق ذكره فإن هذه المقومات مرتبطة ببعضها البعض فهي متفاعلة ومتكاملة الشيء الذي يجعل من الحكم رشيداً وجيداً مما يهيء الفرص الأفضل للوصول إلى التنمية بالمعنى الشامل.

1- علي عبد الرزاق جليبي، هاني خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية (رؤى نظرية وتجارب إنسانية)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، (طبعة تجريبية)، 2009، ص، ص: (24، 25).

أ10/ المشاركة:

لقد أعد البنك الدولي تقريراً مفصلاً يخص التنمية المستدامة على نهج المشاركة في المشروعات وتضمن مناقشات تبين أهمية المشاركة المحلية في المشروعات وتضمن التقرير توصيات تدعو إلى ضرورة معرفة أصحاب المصلحة المباشرة من المنتفعين والسعي إلى إشراكهم في المشروعات.

ومن ناحية أخرى فإن توفير المناخ المناسب لتعزيز المشاركة إنما يستند إلى توسيع قاعدة دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع هذه الممارسات لأن لها اتصالات مع المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة والمحرومة حيث يصعب للقيادات المركزية الوصول إليهم، لهذا تحتاج المشاركة في عملية التنمية إلى تكاتف جهود أفراد المجتمع والمنظمات غير الحكومية من أجل ضمان تحقيق التغيير المنشود بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد إلى جانب ضمان نجاح عمليات التنمية واستدامتها للأجيال القادمة⁽¹⁾.

والمشاركة الشعبية تكون مثلاً في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك مشاركة المرأة في الاعتناء بالبيئة واستخدام مواردها بشكل عقلاني، وتربية الأطفال على السلوك الإيجابي في الأسرة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التركيز على المشاركة الشعبية وتأثيرها الفعال على التنمية المستدامة ووضعها في إطار عمل لتحقيق التنمية المستدامة⁽²⁾.

تقوم التنمية المستدامة على فلسفة المشاركة بمعناها الواسع حيث أي ضرورة اشتراك السلطات المحلية والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى السكان أنفسهم بجميع فئاتهم ومستوياتهم في الأنشطة المخططة للتنمية والتغيير وهذا لفتح الحوار

¹ - علي عبد الرزاق جليبي، هاني خميس أحمد عبده، المرجع السابق، ص: (25، 26).

² - أسامة محمد بهاء الدين حسن، المرجع السابق، ص، ص: (55، 56).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

وطرح أفكار جديدة وعرض القضايا المراد تناولها وهذا ما يضمن استمرارية عملية التخطيط وعدم توقفها⁽¹⁾.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتضح بأن للمشاركة دور أساسي في تحقيق التنمية أي لابد من إشراك كل أفراد المجتمع المدني المتصلة مع جميع شرائح المجتمع وذلك للوصول إلى الفئات المحرومة من أجل تحسين أوضاعها، فللمشاركة الشعبية في العمليات التنموية دور في نجاح التنمية الحضرية المستدامة.

ب/ ركائز التنمية الحضرية المستدامة: تتروج فكرة حماية البيئة من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة الطبيعية، وإقامة مجتمعات بشرية يسودها التعاون بين مختلف القطاعات، وبناء البنية التحتية وخطوط الاتصال بحيث لا تتعدى على التراث الطبيعي والبيئي، واستخدام النقل العام بدلا من الخاص، والعمل على حسن استغلال المورد المائي وعدم تبذيره عن طريق إعادة تدوير المياه المهذورة وإعادة استخدامها في الزراعة والمجالات الأخرى، وكذلك الحد من الاستغلال المهدر للموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة المستنفدة، من خلال تعميق وترسيخ فكرة إعادة تدوير المخلفات الصلبة، مع اعتماد تصميم هندسي صديق للبيئة لا يشكل عدواناً معتمداً على استخراج خامات طبيعية لا تلوث البيئة الطبيعية⁽²⁾.

وتركز التنمية الحضرية والبيئة على الجوانب التالية:

- ضرورة وجود أساس مادي حضري يحقق للفرد قدرة على تحقيق دخل اقتصادي مناسب
- قاعدة تنموية تركز على الديمقراطية والتخطيط لضمان مشاركة المجتمع ومن ثم الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

- الاهتمام بالجانب البيئي من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية لاسيما غير المتجددة

- الحد من معدلات الاستهلاك الجائزة من مصادر الطاقة المختلفة

- الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الديموغرافية مثل السن والنوع والتركيبة السكانية

¹ - منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، المرجع السابق، ص: 170.

² - أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص: 88.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

إن نجاح التنمية الحضرية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الانمائية من خلال دمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، وأيضاً إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية، كما يتطلب وجود قانون بيئي رادع، والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب.

ومن هنا نستطيع أن نؤكد أن البيئة تعد أكثر محاور التنمية المستدامة ارتباطاً بالمدن الحضرية، وفي هذا المجال يتم التركيز على الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاثات الغازات الحرارية، وذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون على هذه المجتمعات مهمة اتخاذ خطوات أولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير امدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح لنا بأن الحفاظ على البيئة والسعي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة يتم من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الطبيعة والتعامل العقلاني والصادق للبيئة وإقامة مجتمعات بشرية يسودها التعاون والتضامن والمشاركة في كل المشاريع والخطط التنموية والنهوض بها محلياً، كحسن استغلال الأراضي، وتأسيس بنية خضراء، وتلبية احتياجات الفرد والأسرة والجماعات خاصة الفقراء بتوفير خدمات الرعاية المختلفة، وتوفير الأمن والعدالة، وتنمية الوسط الحضري، والحفاظ على الموروث الثقافي والحضري للمدينة، والعمل على حل مختلف المشكلات والقضايا الاجتماعية وتوفير الحياة والرفاه كالمساكن الحضرية الجيدة والمناسبة.

من خلال ما تم عرضه وما تم الاطلاع عليه، يتضح لنا باختصار أن التنمية بداية كانت تهدف إلى استغلال كل موارد المجتمع سواء المادية أو الطبيعية أو البشرية بهدف تزايد النشاط الاقتصادي وتحسين الرفاه الاجتماعي من خلال الاستهلاك، واستعمال التكنولوجيا لرفع الإنتاج، وتتركز على موارد الطبيعة المتوفرة، والمنشآت الاقتصادية ووسائل

¹ - التنمية الحضرية والبيئة، المرجع السابق، : <https://uomustansiriyah.edu.iq>

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

الإنتاج، ورؤوس الأموال والأسواق والطاقة والمواد الخام، فالتنمية بالمفهوم التقليدي قد أهملت البعد البيئي وركزت على البعد الاقتصادي والتكنولوجي لتحقيق أهدافها، بينما التنمية الحضرية المستدامة سعت إلى تلبية متطلبات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال الصاعدة على تأمين وتلبية احتياجاتهم بنفس القدر للجيل الحالي، كما أنها تهدف إلى خلق التوازن بين المحيط الحيوي والاجتماعي والمصنوع أثناء تفاعلاتهم، من ناحية الجانب الاقتصادي تستند على تغيير أنماط الاستهلاك بتقليل مستويات استهلاك الطاقة، وتحسين كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل، وكذلك استعمال التكنولوجيا النظيفة والأكفأ في استهلاك الطاقة وتخفيض الانبعاثات، فهي تحاول أن تجعل الإنسان صديقا للبيئة وتزوده بالمعلومات المتعلقة بكيفية الحفاظ عليها وعلى مواردها وطريقة استغلالها عقلانيا، من خلال إدخال البعد البيئي في التنمية الحضرية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية من ضغوطات البشر، دون الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات مع عقلنة استعمال واستهلاك المياه، وغير ذلك، وتتركز على المصير المشترك والديموقراطية والاستدامة والقيم والعدالة والمساواة والاهتمام بالعنصر البشري وتربيته وثقافته بيئيا وخاصة المشاركة الشعبية التي تعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ويمكن القول بأن التنمية الحضرية المستدامة تتطلب الدقة والحذر في استهلاك موارد البيئة الحضرية خاصة تلك التي تتسبب في التلوث بجميع أنواعه أثناء القيام بأي عملية تنموية، والاقتصاد في استهلاك الموارد وعدم تبايرها يجعلها تستمر لتستفيد منها الأجيال القادمة، والتي لا يمكن تحقيقها دون ترشيد استهلاك الموارد وبالأخص تلك التي تساهم في تلويث البيئة، ولهذا وجب الاهتمام أولا بالإنسان وثقافته بيئيا لكي يعي أهمية البيئة بالنسبة له، فهو يعد الملوث الأكبر لها، ومن الضروري جدا تكوين الفرد وجعله مسؤولا عن تصرفاته تجاه البيئة، فتفاعل الإنسان معها يجنبه استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها والحفاظ على جودة البيئة بشكل مستمر ولأمد بعيد، ومن خلال هذه الاستدامة تتحسن نوعية حياة الإنسان ويحافظ على أمنه وسلامته.

ثالثاً/ الاتجاهات النظرية والنماذج المفسرة لموضوع الدراسة:

تمهيد:

يعد التفكير في المدن من المحاولات القديمة، اهتم علماء الاجتماع بدراستها من وجهات نظر عديدة، وفسروها في ضوء ثنائيات تقابل بين مجتمع ريفي ومجتمع حضري، أما البعض فقد فسرها من منظور العوامل الإيكولوجية، والبعض الآخر تناولها من منظور القيم الثقافية، وفيما يأتي سنتعرض لأهم النظريات المفسرة للتنمية الحضرية الكلاسيكية والمعاصرة، منها النظرية الإيكولوجية، والسوسيو ثقافية والمتصل الريفي الحضري، وبعض الاتجاهات كالاقتصادي واتجاه القيمي واتجاه القوة.

1/ الاتجاه الإيكولوجي الكلاسيكي:

ظهر اتجاه جديد في الدراسات الحضرية كنقطة انطلاقا يعد من أعمال الأيكولوجيين الكلاسيكيين سمي بالأيكولوجيا البشرية ومن رواده "روبارت بارك، وأرنست بيرجس وروبرت ماكينزي" في أمريكا بداية من عام 1930⁽¹⁾، ووضع روبرت بارك الإطار العام للنظرية الأيكولوجية، حيث تعد المدينة بمثابة المكان الطبيعي والثقافي لحياة الإنسان المتحضر، فهي وحدة على درجة عالية من التنظيم، بينما ماكينزي اهتم بالقوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم، وبدأ بارك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك على أساس قواعد منتظمة، محاولاً تطبيقها على دراسة المدينة، وعن طريق بحثه كان هدفه كشف أنماط منتظمة في مكان للعلاقات الاجتماعية والايكولوجية رغبة في البحث عن عمليات وعوامل مؤدية إلى التوازن الحيوي داخل المجتمع، و"أرنست برجس" اعتقد أن ظاهرة النمو الحضري تتولد عن أزمة للعمليات التنظيمية والتفكك في آن احد، بينما هوايت كان يهتم بمناطق السكن وتوزيع الدخل⁽²⁾.

¹ عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 11، العدد: 1، ص: 86.

² صديق عبد الوهاب، النظريات المفسرة للمدينة وضواحيها، الحوار المتمدن، 2015/09/28، (د، ص) أطلع عليها في: 2020/11/10 على الساعة: 11:33. على الموقع: s.asp<m.ahewar.org

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

والشيء المهم عند أصحاب هذا الاتجاه الفكري الذي يشرح ويفسر الظواهر الحضرية هو أن مؤشرات النمو الحضري تتعلق باختلاف معدلات الزيادة الطبيعية، والتناقضات في حجم الأسرة، والاستعمال الأكفأ للطاقت البيئية، وبسبب هذا النمو نتجت تأثيرات تجلت في إطار التوسع وعدم التوسع، التركيز وعدم التركيز، وتشكل المركزية واللامركزية، كل ذلك يعد انعكاسات تتعلق بزيادة حجم المجتمع وزيادة الكثافة السكانية، مما أدى إلى ظهور "مشكلات النمو الحضري" وفقا لهذا الاتجاه، والمتمثلة في ظهور المناطق المتخلفة، وزيادة الأنماط الحضرية نتيجة الهجرة نحو المدن، والصراع الثقافي الناتجة عن احتكاك المهاجرين بثقافات تختلف عن ثقافة البيئية الأصلية لديهم.⁽¹⁾

يركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة تكيف الفرد مع بيئته ويربط المركز الأيكولوجي بظاهرة النمو الحضري، وتتخلص أعمالهم كالتالي:

1.1/ نظرية الدوائر المترازة" أرنيس ت برجس " 1933:

كان لبيرجس الفضل الكبير في إثراء إلى حد كبير المعرفة العلمية، والتي تجلت في البحث الذي قام به عن مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة، حيث حاول معرفة الأنماط التي تعترى نمو المدن وتركيب الوظائف فيها، تمثلت دراسته هذه في كتابه الذي صدر سنة 1933 تحت عنوان "نمو المدينة"، ويعتبر مدخلا لمشروعه البحثي، حيث بدأه بمنهجية تعتمد على نموذج لنمو المدينة وتنظيمها المجالي، وركز كأساس لبحثه على مخطط مدينة شيكاغو، واهتم في بحثه بتتبع نمو المدن من الناحية الفيزيائية وتمايزها مكانيا، وتنظيمها مساحة، وتمثلت فكرته الرئيسية في أنه كلما تم الاقتراب من المركز التجاري للمدينة، كلما زادت أسعار الأراضي بالتدريج، وكلما تم الابتعاد عنها تنخفض أسعارها تدريجيا، ويؤكد أن الأسعار المرتفعة للأراضي تتركز في وسط المدينة⁽²⁾.

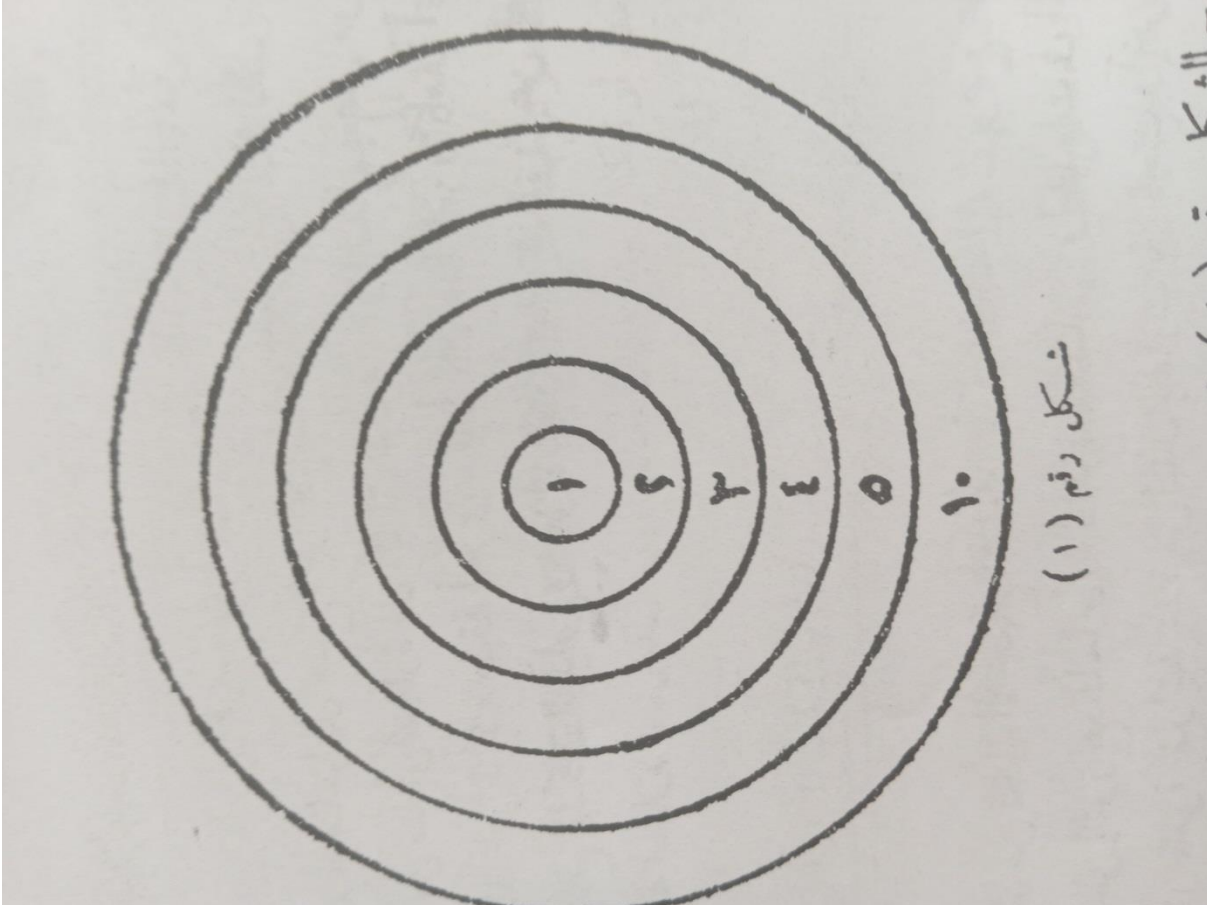
¹ - عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، المرجع السابق، ص: 86.

² - باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 55.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

ومما سبق ذكره يتبين لنا أن بيرجس فسر العملية الأيكولوجية الاجتماعية عن طريق مؤشر الحراك والتنقل وقيمة الأرض تعد المؤشر لهذا الحراك.

الشكل رقم: 1 يمثل نموذج نظرية الدوائر المترابطة



المصدر: عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 138.

بالتالي تنمو المدينة على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز وهي:

- 1- منطقة للأعمال المركزية
- 2- المنطقة الانتقال أو التحول
- 3- منطقة السكن للعمال
- 4- منطقة السكنية الأفضل
- 5- منطقة السفر اليومي أو الضواحي

أ/ منطقة الأعمال المركزية:

تقع في مركز التوزيع الإيكولوجي للمدينة، مشكلة النواة الأساسية لمختلف الأنشطة، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهي موقع استراتيجي لملتقى الطرق والمواصلات، وتزداد فيها مرافق إدارية وخدمائية، وفيها أكثر الأنشطة كثافة، فهي تعد موضع الاهتمام والطلب المتزايد مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضي، ولهذا قال ببرجس أن الأنشطة المؤدية لتحقيق الأرباح الكثيرة نسبيا باستعمال الأرض بكثافة تجعل من منطقة المركز محورا لعملها.

ب/ المنطقة الانتقالية أو التحول:

يؤدي توسع ونمو منطقة الأعمال المركزية بشكل دائم إلى تغيير المنطقة الانتقالية باستمرار مما يؤدي بها إلى الكثافة السكانية الكبيرة، ومستوى معيشي منخفض، وانتشار أمراض اجتماعية، ومساكن متدهورة، وزيادة الملاهي، ومخازن السلع، فتصبح منطقة مستقبلية للمقبلين الجدد إلى المدينة وتعتبر من الأقليات العنصرية والإثنية، حسب برجس تمتد منطقة الأعمال المركزية فيزيقيا عن طريق عملية الغزو والاحتلال على حساب المنطقة الانتقالية التي تتوسع كذلك وتغزو المناطق التي تليها.⁽¹⁾

ج/ منطقة سكن العمال:

يسكن في هذه المنطقة العمال وأصحاب المهن الكتابية، وأولاد المهاجرين، وما يميزهم هو رغبتهم المستمرة في تحسين الظروف للأطفال والمستويات المعيشية لهم ونقلهم إلى أعلى السلم الاجتماعي (الحراك).

ح / منطقة سكانية أفضل:

تشمل المنازل ذات الأسر الوحيدة ومناطق الأعمال المحلية، وكذلك الشقق والمباني الجميلة وبعض فنادق الإقامة، وهي تعتبر ملجأ للفئة المتوسطة الدخل.

¹ - بابة بوزغاية، المرجع السابق ص: 56.

خ/ منطقة الضواحي أو السفر اليومي:

تقع هذه المنطقة خارج حدود المدينة، وعلى خطوط النقل الخارجية، ويقطنها ذوو الدخل المرتفع، ويمكن كذلك أن تكون كموقع لبعض الأحياء المتخصصة، وينتقل أغلب السكان إلى مراكز أعمالهم كل يوم.

فسر "بيرجس" نموذج المثلالي عند دراسته لنمو المدينة والتوسع الفيزيقي لها والتباين المكاني - أنماط استخدام الأرض - توقع وجود تباينات وتشوهات في هذا النمط، وأرجعها إلى أسباب تتمثل في معوقات طبيعية وبشرية، وتدخل سياسي في شكل التخطيط للمدن وما إلى ذلك، حيث استبعد العوامل الاقتصادية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى التشوه في الدوائر المترازمة⁽¹⁾.

وجه النقد لهذه النظرية بسبب صعوبة النقل لبعض الاستعمالات العامة من نطاق إلى آخر لترك المجال لوظيفة أخرى، كمحطات القطار والسكك الحديدية والمباني العالية الاستثمار، والصناعات الثقيلة التي اعتقد "برجس" أنها بمثابة العامل المشوه وقد لا تكون كذلك في بعض المدن، وفي العديد من المدن هناك ارتباط بين المصانع والسكنات المخصصة للعمال أصحاب الدخل المحدود، بالإضافة إلى الصناعة الثقيلة لا تتبع دائماً النمط الدائري أو الحلقي في تركيبها، وإنما تمتد على طول وديان الأنهار وشواطئ البحيرات والمحيطات وطرق النقل السهلة⁽²⁾.

2.1/ نظرية القطاع "هومر هويت":

هذه النظرية طرحها "هومر هويت" بعد دراسة إيجارات المساكن ومميزاتها في 142 مدينة، وخلصت النظرية إلى أنه مع انتقال السكان ضمن نطاق معين، تنقسم المدن إلى

¹- باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 57.

²- السيد حنفي عوض، في علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د، ط)، 1997، ص: 166.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

قطاعات مختلفة وليس إلى حلقات. مع نمو المدينة، في حدود محور معين، يحدث نفس الشيء في قطاعات أخرى من المدينة وفي نفس القطاع تتحرك إلى الخارج.

وفقاً لهذه النظرية، تغطي منطقة معيشة الأغنياء جزءاً فقط من الدائرة، وليس حلقة كاملة في المدينة، ويكون التنقل لهذا الجزء إلى الخارج كلما نمت المدينة، ويحدث نفس الشيء داخل القطاعات الأخرى التي يكون فيها الانتقال إلى الخارج وبنفس القطاع داخل المدينة.

قدمت النظرية مساهمة حقيقية في توفير بديل لمفهوم الحلقات والدوائر، باستخدام مفهوم القطاع، أجرى هويت تحليلاً لنمو المدن والمناطق الحضرية، وزعم أن قطاع الإسكان في المدن، أو الإسكان يتم تحديده من خلال القيمة الإيجارية المتعلقة بدخل الفرد.

نادى بهذه النظرية "هومر هويت" بعد دراسة 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن ومميزاتها، وملخص هذه النظرية يتمثل في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة لا إلى حلقات، حيث أن السكان ينتقلون في حدود محور محدد كلما نمت المدينة، ويحدث نفس الشيء في القطاعات الأخرى من المدينة حيث أنها تنتقل للخارج في نفس القطاع.

حسب هذه النظرية، فإن منطقة سكن الأغنياء تغطي جزء من الحلقة، ولا تغطي حلقة بأكملها في المدينة وكلما نمت المدينة ينتقل هذا الجزء إلى الخارج، وبنفس الشيء في القطاعات الأخرى والانتقال يكون إلى الخارج بنفس القطاع داخل المدينة⁽¹⁾.

قدمت هذه النظرية اسهاماً حقيقياً يتمثل في تقديمها بديلاً لمفهوم الحلقات والدوائر، باستعمال مفهوم القطاع، حيث قدم هويت تحليلاً لنمو المدينة والمناطق الحضرية، فهو يعتقد أن القطاعات السكنية في المدن، أو سكن الطبقات الاجتماعية يتعين بواسطة قيمة الإيجار المتعلقة بالدخل الفردي⁽²⁾.

¹ عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1981، ص: 139.

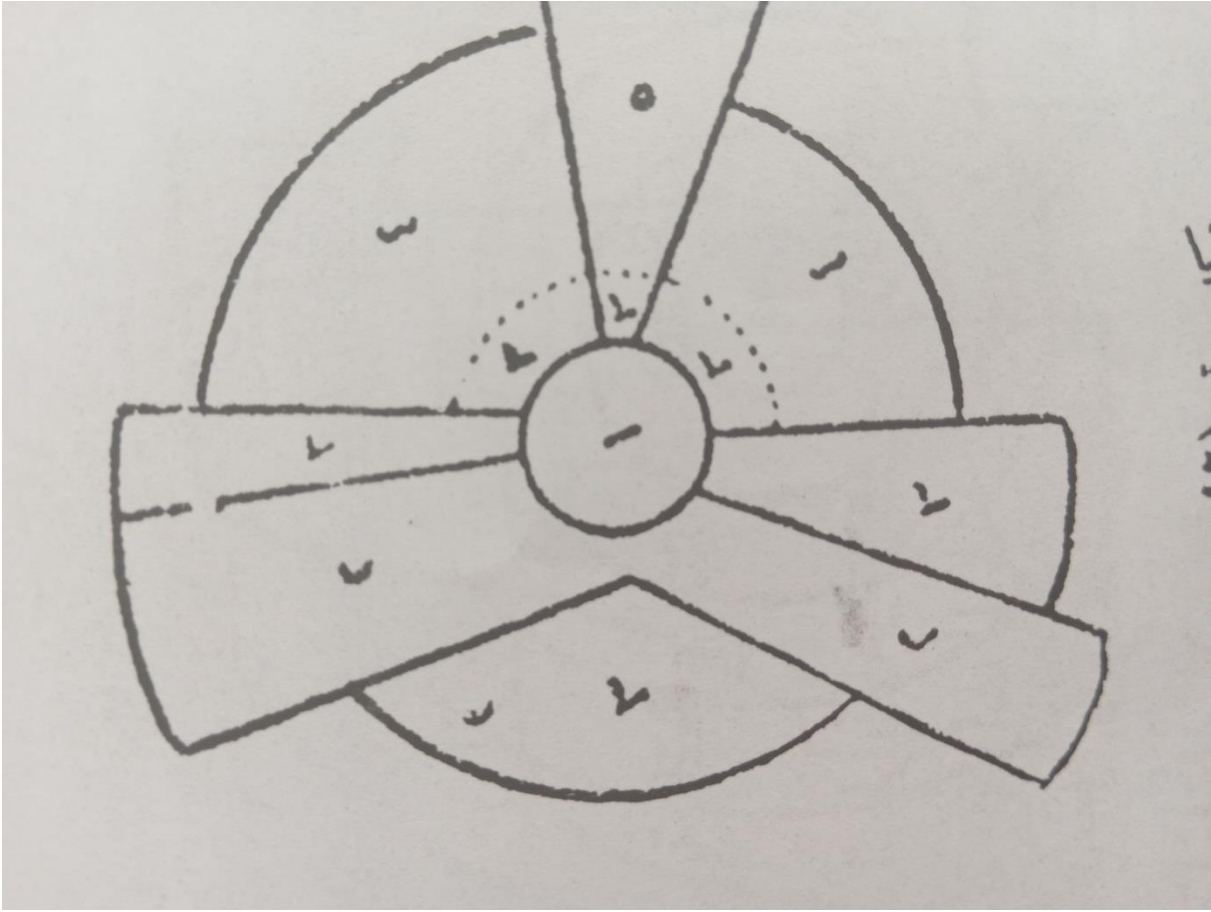
² عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، المرجع السابق، ص: 88.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

اهتم هوبت في نمو القطاعات بأهمية الطرق الرئيسية والسريعة، إضافة إلى التباين في استخدامات الأراضي بتباين الأعمال التجارية والصناعية التي تكون في فيها، وتنوع طوبوغرافية الأرض نفسها، واختلاف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، فإن إقامة بعض المصانع في حدود المدينة تؤدي غالباً إلى تنقل العمال إليها للعيش بالقرب من أعمالهم⁽²⁾.

الشكل رقم: 2 يمثل نموذج نظرية القطاع



المصدر: عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 140.

يحتوي النموذج القطاعي على القطاعات الخمسة التالية:

¹ السيد حنفي عوض، في علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د، ط، 1997، ص: 168.

² عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص: 139.

1- منطقة رجال الأعمال المركزية

2- منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة

3- منطقة سكن الطبقات الفقيرة

4- منطقة سكن الطبقات المتوسطة

5- منطقة سكن الطبقات الغنية

3.1/ نظرية النويات المتعددة "هاريس والمان":

صاحب هذه النظرية هاريس والمان وملخصها هو أن هناك مجموعة من المراكز في كل مدينة وليس مركزا واحدا، وكل مدينة لها أنواع وأعداد مختلفة من المراكز ويعود ذلك إلى ما يلي:

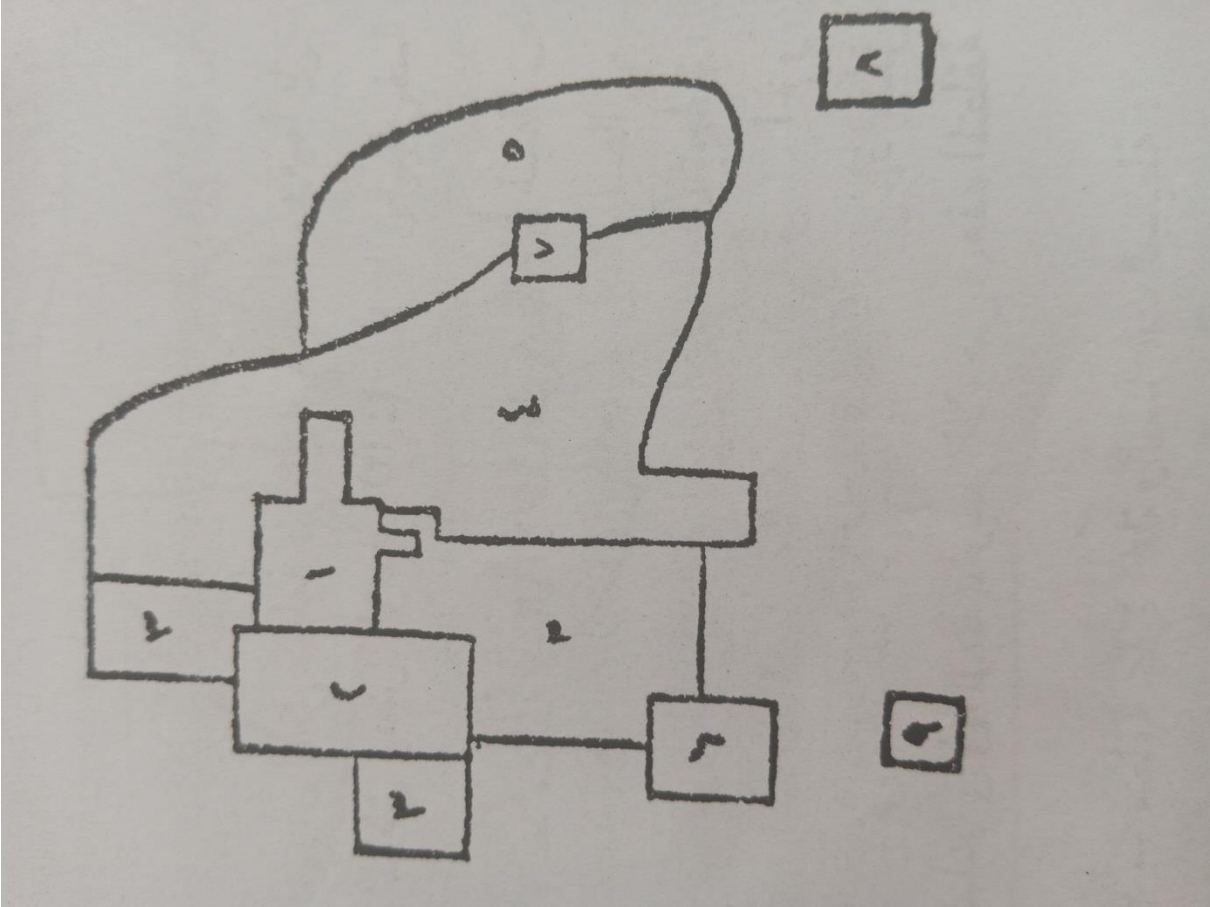
أ/ تتطلب بعض الأنشطة في كل مدينة تسهيلات خاصة، وعادة ما تظهر مناطق التجارة القطاعية في المراكز مع أكبر عدد من الناس، وحتى الموانئ تقام بجانب البحر، والمناطق الصناعية بجوار البحار أو الأنهار، و فقط مع تقاطع الطرق أو السكك الحديدية.

ب / تستفيد بعض جوانب أنشطة المدينة من التجمع في مكان واحد. على سبيل المثال، يجتمع تجار الصناعة في حي واحد ويستفيدون جميعاً لأنها تساعدهم في عملية الشراء.

ج / بعض جوانب النشاط داخل المدن تبتعد عن بعضها البعض، ونجد مثلا الطبقة الثرية تبتعد عن المناطق الصناعية وتعيش بعيدا جدا عنها.

د / بعض جوانب النشاط الحضري لا تستطيع تحمل عبء الأراضي عالية القيمة في وسط المدينة، على سبيل المثال تجار الجملة بعيدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون إلى مساحات كبيرة لتخزين سلعهم.

الشكل رقم: 3 يمثل نموذج نظرية النوايات المتعددة:



المصدر: عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 143.

1- منطقة رجال الأعمال المركزية.

2- منطقة تجارة الجملة والتجارات البسيطة.

3- منطقة سكن الطبقات الفقيرة.

4- منطقة سكن الطبقات المتوسطة .

5- منطقة سكن الطبقات الغنية.

6- منطقة صناعية

7- منطقة تجارية.

8- ضاحية سكنية.

9- ضاحية صناعية⁽¹⁾.

¹ عبد المنعم شوقي، المرجع السابق ص، ص: (142، 143).

2/ الاتجاه السيكولوجي:

ذهب العديد من علماء الاجتماع إلى تفسير المجتمعات في ظل علم النفس الاجتماعي من خلال التركيز على الذات، واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي، وتهدف الاتجاهات النفسية في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد، ومحاولة فهم الظروف الإنسانية المعقدة في البيئة الحضرية، و"ماكس فيبر" هو أحد مؤيدي هذا الاتجاه، يعرف المدينة بأنها "شكل اجتماعي يسمح بأعلى درجات من الفردية والتفرد".

يتميز جورج زيمل في مقالته ("المدينة والحياة العقلية") نموذجين من المجتمعات وفقاً للعلاقات السيكولوجية لكل منهما. وفي أحد النموذجين يندمج الفرد في جماعته الصغيرة اندماجا دائما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الكبيرة.

زيميل مقتنع بأنه في هذه الشبكة المعقدة، يحتاج سكان المدن بشدة إلى الدقة الكبيرة والتوقيت الحسن للوفاء بالتزاماتهم.

يشعر الناس في المدن بالضيق لتعدد جوانب الحياة فيها، وهذه الحالة النفسية هي التي تبعد الناس عن الاستجابات العاطفية بسبب تعقيدات الحياة في المدينة، مما جعل العلاقات بين الإنسان ورفاقه وبينه وبين بيئته علاقات جزئية⁽¹⁾.

ومما سبق يمكن القول أن هذا الاتجاه بالغ كثيرا في تحليله للظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى ظواهر نفسية ذاتية متناسيا دور المجتمع في أحداث هذه الظواهر الاجتماعية، فالعلاقات التي تنشأ داخل المجتمعات تكون متبادلة بين عدة أشخاص في حالة الاجتماع وفي حالة التفاعل والاحتكاك وتبادل الأفكار ووجهات النظر عن الحياة داخل المدينة وتحدث هذه الظواهر من خلال مواقف اجتماعية معينة تتخللها عواطف ومشاعر قد تكون

¹ - عبد السلام آدم الذرعاني، مفهوم التنمية الحضرية، 2017/01/27، أطلع عليه في: 2020/05/13 على الساعة :

19:37، على الموقع: swideg-geography.blogspot.com...

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

متشابهة أو مختلفة، كما أن هذا الاتجاه أهمل الظروف الطبيعية والبيئية التي تجمع بين الأفراد.

يدرك الفلاسفة وعلماء الاجتماع الاختلافات الواضحة بين المجتمعات الريفية والحضرية، وقد لاحظوا الاختلافات في الأنشطة الاقتصادية وأشكالها الأساسية، وكذلك أشكال الحياة الاجتماعية، بين المدن والقرى المحيطة. بعد أن تم تمييز علم الاجتماع باعتباره تخصصاً علمياً، أصبح علماء مهتمين به لأنهم أقاموا نظريات حول الاختلافات الريفية والحضرية، وجاءت جهودهم المنظمة حقاً لوصف هذه الاختلافات وشرحها متأخرة، وكانت البداية الحقيقية في عصر المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر، الذي كتب فصلاً منظمًا ومميز بين البدو والحضر، وتوجد في الباب الثاني من مقدمته بعنوان "في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه فصول وتمهيدات"⁽¹⁾.

أشار إلى هذه الفروقات والاختلافات التي تعود إلى مصادر الإنتاج والمهنة، وكتب في الفصل الأول من الباب الثاني: "إعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلته في المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والقدن والمسارح للحيوان وغير ذلك فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم. وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك. ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة،

¹ - محمود عوده، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، د، ط، 1992، ص: 65.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر. ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعالجة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تجنيدها والانتهاه من الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها وبيالغون في تجنيدها، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون. وهؤلاء هم الحضر، ومعناه الحاضررون أهل الأمصار والبلدان. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري، ومعاشهم على نسبة وجدهم، فقد تبين أن أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منها كما قلناه⁽¹⁾.

من هنا نفهم أن ابن خلدون قسم شكل المستوطنات البشرية إلى نموذجين على أساس الكسب والمعاش، وقد أكد دائماً على أن البدو وهم المزارعين أولئك الذين ينتحلون سبل العيش الطبيعية كالفلاحة وتربية المواشي⁽²⁾.

قدم علماء الاجتماع ثنائيات تقابل بين نوعين من المجتمعات يختلفان في خصائصهما وسماتهما التي تميز كل واحد منهما، حيث يميز "هنري مين" بينهما، الأول يعتمد على المكانة وهو المجتمع الريفي، والثاني هو مجتمع حضري قائم على التعاقد، بينما "تونيز" قابل بين مجتمعين، مجتمع تسوده روابط القرابة والعلاقات الأولية وهو المجتمع الريفي، والآخر تسوده علاقات المصلحة والتعاقد، ونجد "هوارد بيكر" قد ميز بين المجتمعات الريفية المقدسة والعلمانية، أما "دوركهايم" فرق بين المجتمعات الريفية القائمة على أساس التضامن العضوي والمجتمعات الحضرية القائمة على التضامن الآلي، وحدد "رد فيلد"

¹ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ضبط وشرح وتقديم: محمد الإسكندراني، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د، ط، 2014، ص، ص: (121، 122).

² - محمود عوده، المرجع السابق، ص: 66.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضارية المستدامة

خصائص المجتمع الشعبي حيث وصفه بالمجتمع المتجانس الذي يربط بين أعضائه حس قوي من التضامن والسلوكيات التقليدية والشخصية، حيث يغلب عليه كل ما هو مقدس على العلمانية، وحيث تعتمد الاقتصادات على المكانة أكثر من الأسواق وهذا مقابل المجتمعات الحضارية⁽¹⁾.

3/ اتجاه الثقافة الحضارية:

قبل أن نطرق إلى نظرية الثقافة الحضارية، علينا أن نتعرف على مفهومي الثقافة والحضارية
مفهوم الثقافة:

إنها إطار حقيقي يعبر بطريقة واعية وهادفة عن مقومات أي أمة من الأمم بتفاعلاتها ماضيا وحاضرا من خلال: دين تلك الأمة ومعتقداتها ولغتها وتاريخها وحضارتها وقيمها وأهدافها⁽²⁾.

مفهوم الحضارية:

إن مفهوم "الحضارية" هو مفهوم واسع وذلك لأنه يشمل كل جوانب أسلوب الحياة الحضارية بما في ذلك من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهناك من يعتقد أن الحضارية تمثل المنتج النهائي لعمليات التحضر⁽³⁾.

وحسب رأي كل من "جورج زيمل ولويس ويرث" طريقة أو أسلوبا للحياة".

ويشير مصطلح الحضارية في معنى آخر، "إلى طرق الحياة المتناقضة بين الجماعات المختلفة في المجتمع، مثل جماعات الشباب، أو العاطلين عن العمل، أو

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط7، 2013، ص: 35.

² - محمد يوسف الهزايمة العولمة الثقافية واللغة العربية (التحديات والآثار) ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 1433هـ/2012م، ص، ص: (57، 58).

³ - سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري المفاهيم - القضايا - المشكلات، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 2006، ص: 15.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

جماعات المنحرفين، وفي الاستخدام الأكثر شيوعاً، الأساليب البديلة للحياة، التي تتضح في قيم وأنماط الاستهلاك المرتبطة بالتفاوت المضطرب في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فإن هذا التفاوت يشبه إلى حد ما فكرة ماكس فيبر عن جماعات المكانة، ويعد أحياناً البديل عن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية التي تعتبر الأساس الكامن خلف الانقسام الاجتماعي⁽¹⁾. عالم الاجتماع الألماني الأمريكي وعضو مدرسة شيكاغو، لويس ويرث (1897-1952)، في دراسته القيمة المدينة كخصائص (الجمعية الأمريكية للمجتمع 1938)، حيث اقترح إطاراً نظرياً منظماً ومتناسكاً يهدف إلى شرح أنماط الحياة الحضرية من خلال مناقشة الخصائص الاجتماعية الرئيسية للمدن، والتي تركز على: حجم السكان، والكثافة، وعدم التجانس النوعي.

تشير إلى نمط التفاعل الثقافي والاجتماعي الذي شكله عدد كبير من السكان يتركز في منطقة محدودة نسبياً، مما يعكس التنظيم الاجتماعي الحضري في نطاق التقسيم المعقد للعمل، والمستوى التكنولوجي المتفوق، والحراك الاجتماعي السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية⁽²⁾.

هي الثقافة التي تتعلق بالبلديات والمدن والصفات التي تميز هذه الثقافة، حيث قدمها لويس ويرث (1897 - 1952) عالم الاجتماع الألماني - الأمريكي وعضو مدرسة شيكاغو، في بحثه القيم، الحضرية كطريقة حياة، وقدم في هذا البحث إطاراً منظماً ومتناسكاً للنظرية التي تهدف إلى تفسير طرق الحياة الحضرية عن طريق مناقشة السمات الاجتماعية الأساسية التي تتصف بها المدينة وتتمثل هذه السمات في: حجم السكان، الكثافة، عدم التجانس⁽³⁾.

¹ - نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، (د، س)، ص: 171.

² - المرجع نفسه، ص، 498.

³ - موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير ميشيل مان، ترجمة عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1999، ص، ص: 742، 743.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

أشار لويس ويرث في بداية نظريته، إلى صور الفعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي البارزة في المدن بشكل عام حيث يرى أن مثل هذه الصور يمكن نسبتها منطقياً إلى حجم ضخامة المدينة المتزايد وإلى كثافة السكان وعدم تجانسهم، وتجنب اعتبار هذه الخصائص بمثابة العوامل المؤدية إلى نتائج مباشرة تطبع حياة المدينة بطابع خاص يميزها عن أي طابع آخر لأي تجمع إنساني مختلف، حيث أكد أن الحجم الكبير والكثافة العالية للسكان واللاتجانس كل هذا يؤدي إلى مجموعة من القضايا التي تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بشكل عام⁽¹⁾.

اهتم ويرث في تعريفه للمدينة بتلك العناصر، المميزة للحضرية، والتي يراها طريقة واضحة مميزة في الحياة، فالمدينة بالنسبة له "وحدة عمرانية كبيرة نسبياً، تتميز بالكثافة السكانية وتعد مقراً دائماً للأفراد غير المتجانسين اجتماعياً"، ويتضمن تعريفه المتغيرات التالية: العدد الكبير للسكان، زيادة الكثافة السكانية، زيادة درجة عدم تجانس المجتمع المحلي وظهور السمات والخصائص المميزة للحضرية⁽²⁾.

وفيما يلي تلخيص للقضايا التي يمكن أن تصلح لتحليل الحياة الحضرية:

1- تربط سكان المدينة روابط ضعيفة وسطحية وهي ذات صلة متينة بنمو وتباين السكان فيها، حيث أن "ويرث" توصل إلى أن مقارنة بين سكان المدينة الذين يتعرضون لتجديدات وتغيرات اجتماعية متواصلة تؤدي إلى تغير وتعديل انتماءاتهم الثقافية، بسكان القرية القادرين على العيش بدون أي تغير يذكر في ظل تراث ثقافي مشترك، ويرى ويرث أنه نتيجة لهذا التباين بين سكان المدينة فإن الضبط الاجتماعي وبالأخص في جوانبه الرسمية يصبح ضرورة ملحة، للوصول إلى وحدة نسبية في السلوك، بهدف فرض التراث المشترك⁽³⁾.

¹ محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2009، ص: 12.

² محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، (د، ط)، 1997، ص: 54.

³ محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، المرجع السابق، ص: 12.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

فالروابط بين الأفراد هي أقل احكاما وأكثر ابتعادا، فهم مدركون دون تدعيم أو مساندة أن عليهم أن يعانون وحدهم في أزماتهم المادية والعاطفية بدون مساعدة من أحد ويتعاملون فرادى. وبسبب انعزالهم كثيرا ما يفشلون ويعانون من تدهور فيزيقي ومن مرض عقلي أو كلاهما⁽¹⁾.

2- نمو حجم المدينة: فبنمو حجم المدينة تنقص معرفة كل فرد لباقي سكان المدينة معرفة ذاتية، وهذا ما يؤثر في تغير طابع الحياة الاجتماعية، وبالرغم من أن عدد الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد أو يعتمد عليهم في المدينة كبير نسبيا، إلا أنه لا يعتمد في حياته مع أشخاص محددين، ويصل ويرث إلى أن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد في المدينة تتميز بالسطحية وأنها غير شخصية ومؤقتة ولها الطابع الانقسامي، والعلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق الأهداف الخاصة.

3- تقسيم العمل: أشار "ويرث" في تلك النتائج التي توصل إليها في تقسيم العمل، إلى الاتجاه الذي يتبلور نحو سيطرة الشركات الكبرى أو المؤسسات على حياة الأسر الصغيرة وعلى نوع الوظائف التي تقوم بها أو عددها، وفي هذا المعنى يتضح أن المدينة تفتقد روح العائلة باستمرار بسبب انعدام علاقات المودة والمجاملة أو حتى العصبية التي تميز المجتمع الريفي نتيجة الأساليب النظامية التي تطبقها الشركات والمؤسسات⁽²⁾.

4- سكان المدينة يعيشون حياة معقدة، بحيث يكيف العلاقات التي يكونها بطريقة رشيدة ومعقدة، ويكون اتصال الأفراد فيما بينهم في الوسط الحضري اتصالا وثيقا ولكنه اتصال عابر وسطحي، ويعني كبر حجم المدينة أن الاتصال غير المباشر يصبح غير ضروري حيث أن الناس لا يمكن لهم الالتقاء جميعا، كسيطرة الشركات الكبرى على المؤسسات الصغرى، والمنافسة على الموارد النادرة، مثل الأرض، ويؤكد ويرث على أن الجماعات

¹ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2011، ص: 54.

² محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص، ص: (13، 14)

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

داخل في المدينة متنوعة، وقيام صراعات بين مختلف الانتماءات، والحراك الجغرافي والاجتماعي المتزايد لسكان المدينة⁽¹⁾.

5- عندما يزيد حجم المدينة احتمال أن تتوسع وتمتد خارج حدودها التقليدية، وهذا ما يجعل الاجتماع في مكان واحد لسكان المدينة أمر صعب، لهذا لابد من إيجاد بدائل كوسائل الاتصال الحديثة، التي تقرب المسافات وتسهل تبادل الأخبار والآراء وحتى الموارد بين القريب والبعيد.

6- تختلف أدوار الأفراد بسبب ظروف المدينة، وهذا يؤدي إلى تهديم الفوارق الطبقية، ويرى "ويرث" أن تعدد أدوار الفرد يعود إلى انتمائه لمختلف الجماعات مما يعرضه لضوابط مختلفة ينتج عنها تعدد صور المكانة الشخصية والاجتماعية، كما أن الانتماء إلى جماعات مختلفة يؤدي إلى ولاءات مختلفة ومتصارعة لأن كل جماعة لها سلوكا معيناً، يتعارض مع سلوك الجماعات الأخرى، والأفراد الذين يقطنون في المدينة هم الأكثر عرضة للتنقل الجغرافي والاجتماعي، ويعتقد ويرث أنه ليس بالضرورة إيجاد جماعات متشابهة بل من خصائص الحضرية ذلك التباين والتنوع في الجماعات العرقية أو الدينية أو الثقافية، فالوعي الحضري يصاحب ما يحصل باستمرار من تطورات معرفية وعلمية، الشيء الذي فرض أسلوباً جديداً للإنسان الحضري ليبعد عن الفوضوية في الانتماء والولاء، فلا يعقل الانتماء إلى حزبين متعارضين⁽²⁾.

"ردفيلد" عالم الأنثروبولوجيا، الذي كان عمله الرئيسي في القرى والمجتمعات المحلية الصغيرة في المكسيك، يهدف عمله الميداني إلى تحديد الاختلافات بين طبيعة المجتمعات المتجانسة المنعزلة والمجتمعات غير المتجانسة التي تتميز بالحركة والتغيير، مشيراً إلى وجود نوعين من المجتمعات والفرق بينهما يجب تحديدها وتعريفها بطريقة ما، المجتمع الأول يسمى "المجتمع الشعبي"، والمجتمع الثاني يسمى "المجتمع الحضري"، وتتجلى المتغيرات

¹ - محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 55.

² - عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، المرجع السابق، ص: 92.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

الرئيسية عنده من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري، وزيادة حدوث التفكك الثقافي، ودرجة العلمانية، ودرجة الفردية. وضع "رد فيلد" متصل" أو مقياس، يمثل أحد طرفيه النمط "المثالي" لجل السمات الأساسية للمجتمع الشعبي"، ويمثل الطرف الآخر للمتصل - الطرف النقيض - خصائص "المجتمع الحضري"، تحلل المجتمعات المحلية التي درسها "Redfield" أماكن مختلفة في هذا المتصل. لاحظ أن هناك تدرجاً من أحد أقطاب المتصل إلى القطب الآخر للمتصل⁽¹⁾.

يشير المتصل الريفي الحضري إلى وجود نوع من التدرج يقوم بين درجات التريف والتحضر، حيث يمكن تصنيف المجتمعات المختلفة وفقاً لنقاط معينة على هذا المتصل. وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري نظرياً إلى افتراضين أساسيين: الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل متواصل ومنتظم من الريفية إلى الحضرية، حسب عدد من الخصائص، أما الثاني هو أن هذا التدرج يكون مصحوباً بالضرورة باختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك⁽²⁾.

تعرضت نظرية رد فيلد للانتقادات ومن وجهة نظر "أوسكار لويس" أن مفهوم "شعبي - حضري" كمفهوم للتغيير الاجتماعي يركز الانتباه على المدينة كمصدر للتغيير بينما يستبعد أو يتجاهل باقي العوامل، وكان يرى بأن الصراع يمثل في حقيقة الأمر أحد الجوانب الواضحة في حياة تيبوزتلان، فقد كان هناك توترات واضحة في هذه القرية، ومن الواضح أن رد فيلد ليس قادراً على التسليم بوجود "التفكك" أو سوء التنظيم في حياة المدينة، على الرغم من ضعف التنظيم في بعض المدن فقد أظهرت درجة عالية من الاستمرار والبقاء⁽³⁾.

¹ - هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص: 46.

² - نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، المرجع السابق، ص: 89

³ - هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 47.

أما "سوروكين وزيمرمان"

فمن وجهة نظرهما المهنة هي المعيار الرئيسي للاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية، تظهر سلسلة من الاختلافات من هذا المعيار، مجسدة في ثماني خصائص تستخدم للمقارنة بين الريف والحضر وتتمثل في: المهنة، البيئة، حجم المجتمع، الكثافة السكانية، التجانس وعدم التجانس السكاني والتمايز، والتدرج الاجتماعي، والحراك، ونسق التفاعل. **المهنة:** نظراً وأن معظم الناس في الريف يمارسون أحياناً الزراعة أو صيد الأسماك والتعدين، ومعظم المزارعين يصنعون الجلباب والخبز والجبن والزبدة في المنزل، حيث يتمتع المزارعون بالاكفاء الذاتي، وجل سكان الحضر يعملون في الصناعة والتجارة والمهن غير الزراعية الأخرى ويمارسون وظائف متخصصة مثل وظائف الإدارة والحكم وغيرها. **البيئة:** البيئة الطبيعية تهيمن على البيئة الاجتماعية والأنثروبولوجية في الريف، ولدى الإنسان علاقة مباشرة بالطبيعة أو الأرض، ويحاول سكان المدن السيطرة على الطبيعة من خلال تعديل وتغيير الطبيعة والبيئة.

حجم المجتمع: توجد مزارع مفتوحة ومجتمعات زراعية صغيرة في الريف، ويرتبط الريف ارتباطاً عكسياً مع حجم المجتمع، بينما ينمو حجم المجتمع الريفي، وترتبط الحضرية بشكل إيجابي بحجم المجتمع.

الكثافة السكانية: ينخفض عدد السكان وكثافتهم في المجتمعات الريفية، والحضرية ترتبط إيجابياً بالكثافة السكانية، تعتبر المدن مراكز جاذبة للعديد من الأنشطة، مثل المراكز الثقافية (الجامعات والقصور الثقافية ودور السينما والمسارح) والمراكز التجارية الكبرى (الجملة والقطاعي) والمراكز الحرفية والصناعية (مثل الورش والمصانع). (والمراكز الإدارية) الوزارات والمصالح والشركات، والمراكز الترويجية (الأندية ومراكز الشباب والمساح والحدائق والمقاهي) والمراكز السياحية (الفنادق والمتاحف الملاهي)⁽¹⁾.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص، ص، ص: (36، 37، 38).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

التجانس واللاتجانس السكاني: يتميز سكان الريف بمزيد من التجانس في الخصائص النفسية والاجتماعية واللغوية والمعتقدات والأنماط السلوكية عن سكان المدينة ذوي الخصائص غير المتجانسة.

شكل التمايز والتدرج الاجتماعي: المجتمعات الريفية أقل تمايزًا وتدرجًا، فكل فرد يعرف مركزه، وكيفية التعامل مع الأهم أو الأقل منه، وتعطى أهمية قصوى للحسب والنسب، بينما يسود في المجتمع الحضري التمايز والتدرج بقوة.

الفروق في شدة الحراك: الحراك في المجتمع الريفي أقل مرونة، في حين ترتبط الحضرية ارتباطًا مطردًا، باستثناء فترات الانهيار حيث تزداد الهجرة إلى المدن.

أنساق التفاعل: يسود الريف علاقات أولية، شخصية، دائمة، حميمة، عميقة، تتسم بالبساطة والصدق والإخلاص، ويعتمد الناس على العادات والتقاليد والعرف، وتسود في المدن العلاقات النفعية والسطحية والشخصية العابرة والمؤقتة والرسمية، كما أن الحضر يعتمدون على القوانين والشرطة لحماية المجتمع.

4/ الاتجاهات الحتمية:

أ- الاتجاه القيمي:

يحاول هذا الاتجاه تفسير التنظيمات الايكولوجية والاجتماعية الحضرية من منظور القيم الثقافية، ومن مؤيديه "فون جرونيانوم" الذي كتب مقالًا عن المدن الإسلامية وبين أن للمدن الإسلامية التقليدية أساليب حياة فريدة وقيم دينية تتميز بها، حيث تؤثر هذه القيم على أنشطة الحياة الحضرية⁽¹⁾.

من بين الاتجاهات النظرية أيضا يتحدث "فيرري" أيضًا عن القيم الثقافية باعتبارها الموضوع الرئيسي، والتي بموجبها يتم شرح جميع جوانب الحياة الحضرية وتنظيماتها والاجتماعية والايكولوجية.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص: 56.

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

وفي دراسة "والترفيري" لبعض المدن يتضح أنها قد ساعدته على فهم أبعاد القيم الثقافية في تفسير المجتمع الحضري، لذلك أكد بشكل أساسي على هذا العامل، حيث كانت مساهماته في دراسته لاستغلال الأرض في بوسطن واضحة وكان يركز جهده على إيضاح دور القيم الثقافية في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمعات الحضرية، واعتبره أساساً لتفسير التنظيم الاجتماعي والأيكولوجي للمدينة.

من خلال مراجعة محاولات العلماء لتعيين السمات المميزة للمناطق الحضرية وتأكيدهم الواضح على القيم وتأثيرها على تلك الخصائص، تظهر أهمية وفاعلية القيم للمدن وحجمها وكثافتها، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن القيم الثقافية تؤثر على تفضيلات الناس للعيش في المناطق الحضرية⁽¹⁾.

ومما سبق نرى بوضوح أن الاتجاه القيمي يركز على القيم الثقافية كموضوع أساسي تفسر في ضوءه كل مظاهر الحياة في المدينة وتؤثر على كل نشاطاتها وتنظيماتها الاجتماعية والإيكولوجية.

ب- الاتجاه الاقتصادي:

تركز الاتجاهات الاقتصادية على العوامل الاقتصادية لأنها لا غنى عنها في تنمية وبناء المجتمعات، وتتمثل هذه العوامل في (أشكال الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، ونظام الملكية في المجتمع، والتصنيع) لما لها من دور هام في التغيير الاجتماعي، حيث أن التغيير في نظام الملكية في أي مجتمع من المجتمعات يصاحبه تأثيرات عميقة في الأنساق الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، ويلعب التصنيع دوراً رئيسياً في التغييرات التي تحدث في المجتمعات، ونجد الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت حول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع توضح أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية، ويعتقد ماركس أن العوامل الاقتصادية هي العوامل المهمة في تنمية

¹ - فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د، ط)، 1997، ص- ص:

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

المجتمعات، فطريقة الإنتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة لأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية⁽¹⁾.

خلال ما سبق يمكن القول أن هذا الاتجاه أعطى أهمية قصوى للعوامل الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والتصنيع وغيرها كأساس لحدوث التغيير والتطور في المجتمعات متناسيا دور العوامل الأخرى مثل العوامل الثقافية وغير ذلك.

ج- اتجاه القوة:

يركز هذا الاتجاه بشكل كبير على التكنولوجيا، ويعتقد أصحابها أنها تؤثر على البناء الاجتماعي والأيكولوجي للمدن، وعلى العلاقات الاجتماعية، بواسطة تطور وسائل الاتصال والمواصلات الشيء الذي يزيد فرص التواصل والتبادل والتقليل من العزلة⁽²⁾. يرى "أوجبرن" أن التكنولوجيا هي عامل أساسي في أحداث كل التغيرات الاجتماعية، ونجده يركز بشكل أساسي على أثر التكنولوجيا والاختراعات التي تحدث في مجالها على المجتمعات المتحضرة في الميادين الزراعية والتجارية والسكن والعائلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمعات الحضرية وهذا التأثير الذي تمارسه التكنولوجيا في الحياة الحضرية لا يقتصر على جانب واحد، بل يتسبب في انتشار العديد من التأثيرات في جميع الاتجاهات في الحياة الحضرية، وهذا التأثير متواصل ويمكن تصوره على أنه سلسلة متصلة الحلقات⁽³⁾.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هذا الاتجاه يعطي الأولوية للتكنولوجيا وما تحدثه من تغيرات في المدينة من خلال تأثيرها على حياة الأفراد والمجتمعات وفي مختلف النواحي بفضل الاختراعات في عدة مجالات كالسكن والعائلة وغيرها من مظاهر الحياة فهي العامل القوي الذي يؤثر على البناء الاجتماعي والايكولوجي للمدينة وعلى تكوين العلاقات المختلفة

¹ - عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر، المرجع السابق ص: 95.

² - صديق عبد الوهاب، النظريات المفسرة للمدينة وضواحيها، الحوار المتمدن، 2015/09/28، (د، ص) أطلع عليها في: www.m.ahewar.org على الساعة: 11:33،

³ - فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص، ص: (87، 88).

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

من خلال التواصل والقضاء على العزلة، ولكن هذا لا يعني أن التكنولوجيا وحدها يمكن أن تحدث تطوراً بدون العوامل الاقتصادية والقيم الثقافية والاجتماعية. ومن خلال ما سبق يتضح أن هذا الاتجاه أعطى لنا صورة عن تطور المجتمعات المحلية الحضرية الأولى، وتحول المناطق الريفية إلى حضرية من خلال ممارسة النشاطات غير الزراعية وممارسة وظائف أخرى كالصناعة والتجارة وممارسة الفنون المختلفة، وأيضاً التجمعات الكثيفة وزيادة حجم المباني وما إلى ذلك كل هذا أدى إلى توسع المجتمعات المحلية الحضرية ونموها وتطورها حيث مرت بمراحل ونماذج تطويرية معينة عبر التاريخ، حيث تطورت وتتنوع الوظائف، وبسبب التصنيع أصبحت المدن تعاني من عدة مشاكل أصبحت تهدد البيئة والإنسان.

خلاصة:

كان الاهتمام بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، من خلال استراتيجية التصنيع كوسيلة أساسية لزيادة الدخل القومي، واللجوء إلى المعونات الخارجية، وبعد ذلك أصبح يقتصر مفهوم التنمية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال معالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في التوزيع، وبعد فشل هذه الاستراتيجيات التنموية، أصبح الاهتمام منصبا على التنمية البشرية وذلك من خلال التركيز على تحسين مستويات معيشة الأفراد كبشر وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وبعد ظهور المشكلات البيئية الخطيرة نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، لجأت العديد من الدول إلى التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، أي إعطاء الاهتمام الكافي للجوانب البيئية التي لا يمكن للتنمية أن تكتمل وتحدث دون الاستغلال والتفاعل السليم مع الموارد البيئية، حفاظا على سلامة الإنسان والبيئة معا لأنهما وجهان لعملة واحدة.

يمكن القول بأن التنمية لا يجب أن نحصرها في مجال نمو اقتصادي ضيق لأنها مفهوم واسع وشامل يحتوي على الأبعاد المختلفة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، والسياسية والبيئية هذه الأخيرة التي لا يمكن أن نفصلها عن حياة الإنسان، وذلك بحمايته من كل ما يهدد حياته وصحته من خلال محاربة الجوع والفقر والبطالة وكذلك حماية البيئة التي يعيش فيها وكل مواردها كمواجهة التلوث البيئي هذه الظاهرة الخطيرة المرتبطة بالإنسان والبيئة معا

وللبيئة علاقة وطيدة بالتنمية الحضرية المستدامة من خلال المصالح البيئية التي تتفق وأهداف التنمية، فكل القضايا البيئية المتعلقة بالتنمية متعلقة بالبيئة أيضا، وكل العمليات التنموية المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة لابد وأن تراعي حماية البيئة وكل مواردها بغية استمرارها وعدم نضوبها، وكننتيجة لتفاعل الإنسان مع البيئة من خلال أنشطته

الفصل الثاني: التنمية والتنمية الحضرية المستدامة

المختلفة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة متناسيا الأضرار التي ألحقها بالبيئة والتي من بينها التلوث البيئي بمختلف أشكاله وأنواعه سوف نتعرض إلى ذلك من خلال الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

الإنسان وعلاقته بالبيئة

تمهيد

أولاً: البيئة

1/ مفهوم البيئة:

2/ أبعاد البيئة

3/ عناصر البيئة المشمولة بالحماية:

4/ خصائص البيئة

5/ البيئة والنظام البيئي

6/ التوازن البيئي واختلاله

7/ الأخطار والقضايا المهددة للبيئة:

أ/ الطبيعية

ب/ البشرية

ثانياً/ التلوث البيئي

1/ مفهوم التلوث البيئي

2/ أنواع التلوث البيئي

3/ وسائل وطرق حماية البيئة من التلوث

ثالثاً/ آليات وطرق الحفاظ على البيئة وتنميتها بشكل مستدام:

رابعاً/ الرسالة البيئية الموجهة لجميع شرائح المجتمع

خامساً/ المدارس البيئية الفلسفية

خلاصة

تمهيد:

تعتبر البيئة الوعاء الذي يحتوي الإنسان، فقد وجد نفسه في هذا الكون محيط بثرواتها في وسط الكائنات الحية المختلفة، كما جعل لكل كائن حي دورا يمارسه في الوسط الذي يعيش فيه مؤثرا ومثأثرا، وسخر للإنسان موارد الطبيعة لتلبية رغباته واحتياجاته من أجل حياة أفضل دون اسراف أو تبذير بهدف حماية التوازن البيئي وضمان استمرارية جميع العناصر.

أولا/ البيئة:

1/ مفهوم البيئة:

يختلف مفهوم البيئة باختلاف الباحثين، فالباحث الاجتماعي ينظر إليها نظرة تختلف عن نظرة الباحث الفيزيائي أو الكيميائي أو القانوني، فكل واحد ينظر إليها من الناحية التي تتعلق به، وهناك المفهوم اللغوي لها ويختلف باختلاف اللغات، ولها مفهوم اصطلاحي علمي، وأيضا مفهوم اصطلاحي قانوني.

أ. لغة:

* **البيئة في اللغة العربية:** أخذ اسم البيئة من الفعل باء، يبيء، بوء، ومباءة، ولها الكثير من المعاني، ويستخدم بمعاني منها حل ونزل وأقام، كما تعني أيضا حالة التبيوء وهيئة وهي الاسم من البوء، ويقال باءت بيئته سوء أو بحال سوء، كما يقال أيضا باء بالفشل، ويراد به معنى الرجوع والاعتراف ويقال مثلا باء بحقه بمعنى رجع واعترف به وأقره، كما يقصد بها الثقل، فيقال باء بذنبه بمعنى ثقل به، وتعني المحيط ويقال الإنسان ابن بيئته⁽¹⁾.

* **البيئة في اللغة الانجليزية:** تستعمل كلمة "Environment" في اللغة الانجليزية دلالة على ظروف ومؤثرات المحيطة ودلالة على شرائط مؤثرة على نمو وتنمية الكائنات الحية، أو الشروط المعيشية لها في المنزل أو العمل وأيضا تلك الظروف الطبيعية كالهواء والأرض والماء.

* **البيئة في اللغة الفرنسية:** هناك ترادف للكلمة الفرنسية مع الكلمة الانجليزية "Environment"، وتستعمل المفردة "L'Environment" لتدل على الشرائط أو الظروف أو المحيط حيث تؤثر على تواجد الكائن الحي، أو مجموعة الظروف الخارجية والطبيعية التي تحيط بالإنسان في كل مكان يتواجد فيه، سواء كانت هواء أو ماء أو كائنات حية أخرى.

¹- إسماعيل نجم الدين زكنه، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2012، ص، ص: (24، 25).

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

* **البيئة في اللغة الكوردية:** في هذه اللغة تستعمل المفردة "زينكة" وهي دالة على الشرائط والظروف التي تتضمن وتؤثر على حياة البشر، أو التي يعيش فيها الإنسان حيث تتكون الكلمة من "زين" ويقصد بها الحياة و"كه" وتعني المكان أو الموطن، وعند دمج هذه الكلمتين نتصل على "موطن العيش أو الحياة"⁽¹⁾.

ب. اصطلاحا: هناك تقاطع بين مفهوم البيئة في اللغة، ومفهومها الاصطلاحي المعاصر الذي يعني: كل ما يحيط بالإنسان ويعتمد عليه في توفير احتياجاته المادية ويتفاعل من خلاله مع غيره من الكائنات⁽²⁾.

وهي كل ما يثير الفرد أو الجماعة، ويؤثر فيه، أدرج علماء النفس المصادر الداخلية للمثيرات في تعريفهم للبيئة، أما بالنسبة لعلماء الاجتماع عامة فيركزون على دراسة الظروف أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوي سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية، أو ثقافية⁽³⁾.

يعرف معجم اللغة الفرنسية لوبوتي روبر (Le petit robert) البيئة "بأنها جملة الظروف الطبيعية (عضوية، كيميائية، إحيائية) والثقافية والاجتماعية القادرة على التأثير في الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية"⁽⁴⁾.

عرف العالم الألماني (Emst Haeckel) علم البيئة ذلك العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية بعضها مع بعض ومع الوسط أو المحيط الذي تعيش فيه⁽⁵⁾.

قدم مؤتمر ستوكهولم عام 1972 فهما واسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على:

أنها الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لتلبية حاجات الإنسان ورغباته.

¹- إسماعيل نجم الدين زكنه، المرجع السابق، ص، ص: (25، 26).

²- عبد الرزاق بن حمود الزهراني، البيئة والتغيرات الاجتماعية نظرات في التأثير المتبادل بين البيئة والمجتمع عبر العصور، الانتشار العربي، بيروت - لبنان، ط1، 2013، ص: 23.

³- نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع نفسه، ص، 160.

⁴- أحمد لكل، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدينة، (د، ت)، ص: 223.

⁵- محمد سعيد صباريني، سامح حسين غرابية، المرجع السابق، ص: 7.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

وعرفتها الأمم المتحدة: "أنها النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي ذلك الكل المتكامل وهي معقدة تتضمن على عناصر متداخلة ومترابطة"⁽¹⁾.

أعطى لها بعض الخبراء تعريفاً وهو كما يلي: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويتحصل منه على مقومات حياته من الغذاء والكساء والمأوى، ويمارس فيه علاقات مع أقرانه من بني البشر"⁽²⁾.

ج: تعريف البيئة قانونياً: تناولت العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية تعريفاً للبيئة، كما أدرج ضمن التشريعات البيئية التي أصدرتها الدول، وتباينت التعاريف من دولة إلى أخرى.

ج1. تعريف البيئة بالنسبة للقانون الدولي:

قدم مؤتمر بلغراد تعريفاً للبيئة سنة 1975: " هي العلاقة الموجودة بين العالم الطبيعي والبيو فيزيائي وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي صنعه الإنسان".

ج2. تعريف البيئة بالنسبة للقانون الداخلي:

تتباين التشريعات التي وسعت تعريفها لمفهوم البيئة، وتضييق البعض الآخر لهذا المفهوم، أما بعض التشريعات العربية التي أخذت بالمفهوم الضيق هناك التشريع الليبي في تعريفه للبيئة يقتصر على العناصر الطبيعية فقط ويتجاهل إضافة العناصر الصناعية معها كما هو الحال في قانونه رقم 15 لعام 2003م في المادة الأولى الذي عرفها بأنها: "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية ويتضمن الهواء والماء والتربة والغذاء سواء في محل الإقامة أو العمل وغير ذلك".

¹ - نجم العزاوي ، عبد الله حكمت النصار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان، ط1، 2007، ص: 94.

² - حسن أحمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة البيئة مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص: 29.

ج3. مفاهيم واسعة لبعض التشريعات العربية:

و تعريف البيئة من خلال حماية التشريع الإسلامي لها بأنها الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله، فالبيئة المستهدفة بحماية التشريع الإسلامي تشمل البيئة الطبيعية والبيئة البيولوجية والبيئة والإنسانية⁽¹⁾.

عرفها المشرع المصري في القانون رقم 04 لسنة 1994م فيما يخص البيئة من خلال المادة 1/1ف1 بأنها: " المحيط الحيوي المتضمن للكائنات الحية وما يحتويه من المواد وما يحيط بها من الهواء والماء وما يقيمه الإنسان من منشآت"⁽²⁾.

أما المشرع الجزائري فعرفها، حسب المادة 4 من قانون البيئة الجزائري رقم 10-03 كما يلي: "تتكون البيئة من موارد طبيعية لحيوية وحيوية مثل الهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوان وأيضا التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد والأماكن والمناظر الطبيعية"⁽³⁾.

2/ أبعاد البيئة:

أ- **البيئة الطبيعية:** تتمثل الحياة في المكان الذي نحيا فيه وما حوله البيئة الطبيعية، وتعتبر هذه البيئة البناء المركزي في المدخل الإيكولوجي.

إن البيئة العضوية هي المكان الذي نعيش فيه، أو الذي نتواجد فيه، وحسب "أوديوم" تعني الحياة اليومية ك: التفاعل الذي يحصل بيننا وبين جيراننا، العمل، المدرسة، وكل ما حولنا في البيئة الطبيعية⁽⁴⁾.

¹ - محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، د، ط، (د، ت)، ص: 17
² - صباح حواس التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، الجزائر، 2020، ص، ص: (116، 117).
³ - الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، 2021، ص4.
⁴ - نصيف فهمي منقربوس، فاطمة فؤاد محمد، الاتجاهات النظرية والنماذج المهنية في مجالات السلوك والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2016، ص: 31.

وتتضمن:

- الأرض: التربة من حيث تكوينها وخصائصها وإمكانياتها، والتضاريس والشكل الخارجي لسطح الأرض من حيث الانحدار والارتفاع، التكوينات الجيولوجية والموارد الجوفية مثل المعادن والمياه، وكذلك الظروف الخاصة مثل الفيضانات والتمزقات والانهيارات الأرضية والزلازل، هطول الأمطار، متوسط درجة الحرارة، اتجاهات الرياح السائدة والأعاصير، مواسم نمو النبات.

- المناخ: الأمطار ومعدلات درجات الحرارة، واتجاهات الرياح السائدة والأعاصير، وطول فصل نمو النبات، حجم ونوعية الغطاء النباتي، الحيوانات البرية، المناظر الطبيعية، والنظم البيئية الموجودة كمناطق حياة الحيوانات البرية (الغابات والمسطحات المائية).

ب- البيئة الاصطناعية أو المشيدة: وتتضمن:

- استعمالات الأراضي المحيطة وصفاتها: مثل نوعية الاستخدام: سكني، صناعي، عامة وغير ذلك، الكثافة السكانية في المنطقة وعدد السكان على الكيلومتر المربع، ارتفاع المباني وكثافتها وتصميمها.

- البنية التحتية والخدمات العامة: وتشمل إعدادات المياه من حيث النوعية والكمية، إدارة النفايات الصلبة والسائلة، تصريف مياه الأمطار والمجاري، مصادر الطاقة من كهرباء، وبنط وغيرها، التسهيلات اللازمة من طرق، ونقل عام، وأماكن وقوف السيارات ومطارات وغيرها.

- مستوى تلوث الهواء: من حيث مصادر تلوث الهواء في المنطقة، من حيث حجم الملوثات الهوائية، تكرار السكون الهوائي وحالات الطوارئ، الظروف التي تخص الموقع.

- مستوى الضجيج والاهتزاز: من حيث مصادر ومستوى الضجيج في المنطقة

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

- مستوى تلوث المياه: من حيث مصادر المياه السطحية والباطنية في المنطقة ونوعيتها، استخدام الأسمدة والمبيدات بأنواعها ونقلها، طرق صرف المياه العادمة، مناطق معالجة النفايات الصلبة⁽¹⁾.

ج- البيئة الاجتماعية: وتتضمن:

- الخدمات الاجتماعية العامة: مواقع المدارس ومعدلات استيعابها، المنتزهات والخدمات الإقليمية، الخدمات الترفيهية والثقافية، الشرطة- الدفاع المدني، الخدمات الصحية والاجتماعية، المواصلات العامة الداخلية.

- مناطق العمل والتجارة

- الخصائص الاجتماعية للسكان: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعرقية، حياة السكان وأماكن تجمعاتهم ونشاطاتهم وإداراتهم، ظروف الإسكان⁽²⁾.

د- البيئة الجمالية والخلقية: وتشمل المناطق التاريخية والتراث الوطني، المناظر الطبيعية الجميلة، الصفات المعمارية للمباني القائمة.

هـ- البيئة الاقتصادية: وتتضمن: الشغل والبطالة، مستوى الدخل، الطبيعة الاقتصادية للمنطقة⁽³⁾.

3/ عناصر البيئة المشمولة بالحماية:

أ- البيئة الطبيعية: وهي البيئة التي تشمل الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء بصورها وأنواعها كاملة. بمعنى: الموارد الأولية كما هي في الطبيعة على حالتها، إضافة إلى جل أنواع الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان، وهي في الحقيقة تلك الموارد التي أعطاها الله سبحانه وتعالى للإنسان ليحصل منها على مقومات حياته⁽⁴⁾، "والبيئة

¹ محمد سعيد صباريني، سامح حسين غرابية، المرجع السابق، ص، ص: (7، 8).

² سامح الغرابية، يحي الفرغان، المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص: 20.

³ محمد سعيد صباريني، سامح حسين غرابية، المرجع السابق، ص: 9.

⁴ حسن أحمد شحاتة، المرجع السابق، ص: (29).

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

الطبيعية مختصة بدراسة هذه البيئة البرية والبحرية، والكائنات من الحيوانات والطيور، بمعنى الطبيعة حول الفرد من حياة، والكائنات التي تعيش فيها⁽¹⁾.

ب- **البيئة البيولوجية:** وتعني ذلك الوسط النباتي ويشمل، الزرع و الحيوانات كالأنعام والطيور والنحل، الذي يعيش فيه الإنسان.

ج- **البيئة الإنسانية:** وهي الوسط الذي صنعه الإنسان مثل الآثار والإنشاءات المدنية والسدود⁽²⁾.

4/ **خصائص البيئة:** من أبرز صفات البيئة كمنظومة هي أنها منظومة مغلقة (المواد التي تكونت منها لا تفنى وإنما يمكنها تحويلها إلى صور أخرى) ومن ثم لا وجود لمدخلات أو مخرجات للكرة الأرضية التي نعيش على سطحها وأي خسارة وفقد لمواردها الطبيعية يعني فقدانها للأبد.

ولهذا فالمنظومة البيئية تمتاز بخصائص تميزها عن غيرها من المنظومات باعتبارها مفهوم وليس كائن مادي حقيقي، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

البنية: وتشمل التكوين والترتيب بين العناصر الحيوية وغير الحيوية.

الوظيفة: وهي الحركية الكلية المتكاملة بين والكائنات الحية والبيئة الطبيعية.

التعقيد: والذي ينتج عن ارتفاع مستوى التكامل البيولوجي.

التفاعل: يحدث بين العناصر الحية وغير الحية.

الحدود المكانية: والمقاييس التي يمكن تواجدها.

التغير المؤقت: ويتمثل في تغير في النظم البيئية

¹ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، (د، ط)، 2013، ص: 24.

² محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، د، ط، (د، ت)، ص، ص، (19، 22)، (24).

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

ويعتبر الإنسان العنصر المهم في المنظومة البيئية، نظرا لوعيه وتفكيره، من شأنه أن يغير في مكونات البيئة، خاصة ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي⁽¹⁾.

5/ البيئة والنظام البيئي: عرف النظام البيئي بأنه ذلك التفاعل للعناصر البيئية وفقا لنظام مسمى بالنظام البيئي وهذه العناصر هو ما يحتويه أي مجتمع من الموارد والكائنات الحية وغير الحية ولهذا فإن اختلال التوازن بينها يتسبب في اختلال النظام البيئي الذي يؤدي إلى مشكلات مجتمعية وطبيعية كالتلوث بأنواعه والإصابة بالأمراض المختلفة، واختلال طبقة الأوزون وغير ذلك⁽²⁾.

يتكون النظام البيئي من:

أ. مكونات حية: وتنقسم إلى:

* الكائنات المنتجة: وهي كائنات ذاتية التغذية تقوم بصنع غذائها غذاءها بنفسها.

* الكائنات المستهلكة: وهي كائنات تتحصل على غذائها من الكائنات الحية الأخرى سواء كانت نباتات أو حيوانات.

* الكائنات المفككة: تفكك جثث وبقايا كائنات حية أخرى، وتقوم بتحرير مواد بسيطة تنتفع منها الكائنات المنتجة.

ب. المكونات غير حية: وتتمثل في المركبات والعناصر العضوية وغير العضوية كالكربون والهيدروجين والماء والفسفات.

ج. البيئة الفيزيائية: وتتمثل في العوامل الفيزيائية التي تمارس فيها الكائنات الحية نشاطاتها⁽³⁾.

6/ التوازن البيئي واختلاله: يقصد به ذلك الاضطراب الذي يحدث في العلاقات بين الكائنات الحية داخل نظام بيئي، غالبا ما يكون ناتجا عن نشاط إنساني⁽⁴⁾.

¹ سليمان بوفاسة، المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة، مجلة جديد الاقتصاد، العدد:3، جوان 2008، ص: 189.

² عبد النور أنمار جودت، الإدارة البيئية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 7.

³ سحر أمين كاتوت، البيئة والمجتمع، دار دجلة، الذخيرة العربية، (د، ت)، ص: 12.

⁴ معجم عربي فرنسي: مصطلحات البيئة والتنمية المستدامة، مجلة جغرافية المغرب، المملكة المغربية، (د، س) ص: 24.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

إن النظام البيئي عبارة عن أي منطقة طبيعية بما فيها من كائنات حية ومواد بيولوجية التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما ينتج عنها من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن الأمثلة عن الأنظمة البيئية الغابات، والأنهار والبحار، واتزان مجموعة الأنظمة البيئية يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة، مما يعني التوازن في مجمل الدورات الغذائية الأساسية والمسالك المتداخلة للطاقة بين الإنتاج والاستهلاك والتحلل في النظام البيئي مع التركيز على أن الموارد الطبيعية هي موارد قابلة للنضوب بمرور الزمن. إذ نظرنا إلى مفهوم التوازن على المستوى البيئي فإننا نبحث في المدخلات البيئية الآتية من الوسط المحيط مثل الطاقة الشمسية والأكسجين والماء والعناصر الغذائية، وأيضاً المخرجات التي تطرح في وسط المحيط البيئي والتي تتمثل في h_2o, o_2, co_2 والعناصر الغذائية والطاقة الحرارية التي تنتج عن الأنشطة. ومن أجل تحقيق حالة التوازن يجب أن يتوفر شرط التعادل في معدل دخول المدخلات وخروج المخرجات.

إن التفاعل بين المكونات البيئية هو عملية تحدث باستمرار وينتج عنها بقاء البيئة في حالة توازن إذ لم ينشأ اختلال بسبب تغير في بعض الظروف الطبيعية (الحرارة الأمطار)، وظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن ارتفاع نسبة co_2 في الجو والذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في الجو، الأمر الذي يسهل ذوبان الثلوج التي تنذر بفيضانات وغرق المدن القريبة من البحار والمحيطات هو نتيجة لعدم التوازن البيئي.

يؤدي التدخل البشري إلى تغير في الظروف الطبيعية (البيئية) بشكل مباشر مما يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي بسبب تجفيف البحيرات وإقامة السدود وإزالة أشجار الغابات وتعبئة المستنقعات واستخراج المعادن ومصادر الاحتراق ومخلفات الإنسان (الصلبة والغازية) فضلاً عن استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية كل هذا يؤدي إلى عدم التوازن البيئي.

ومن ظواهر الاختلال في التوازن الطبيعي للبيئة انقراض العديد من النباتات والحيوانات والكائنات البحرية، وكذلك الغابات التي أصبحت صحاري في مختلف أنحاء

العالم، ومن المحتمل أن تختفي نسبة هائلة من الغابات الاستوائية، ومن أخطر هذه الظواهر ثقب الأوزون الذي يهدد تهديدا مباشرا كوكب الأرض، وجل هذه المظاهر تعد سببا في تغير المناخ، ومن المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة بمقدار ثلاث درجات مئوية بحلول عام 2050، وسينتج عنه ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار يتراوح بين 50-100 سم ومن المحتمل أيضا أن يرتفع سطح البحر بمقدار مترين في نهاية القرن، ويؤكد العلماء البيئيين وخبرائها بأن الإنسان هو العامل الأساسي في اختلال التوازن الطبيعي في هذا الكون بسبب أنانيته، رغبة منه في الاستفادة الكاملة من مكونات البيئة دون الالتفات إلى الأضرار التي تصيب الكائنات الحية الأخرى، واستنزافه لموارد الطاقة بهدف رفايته على حساب كثرة النفايات والملوثات، وعمليات البناء والتنمية، والتعدين السطحي للقشرة الأرضية، إضافة إلى التفجيرات النووية والحروب الكونية ومآسيها التدميرية⁽¹⁾.

7/ الأخطار والقضايا المهددة للبيئة:

أ. الطبيعية: بعض القضايا التي تهدد البيئة هي من مسؤولية الطبيعة وعواملها والظواهر التي تحتويها، فلا نكران لقوة الطبيعة بسبب الزلازل والبراكين والأعاصير والرياح وغيرها فمثلا اليابان وما خلفته الزلازل فيها من تدمير للبيئة المادية والبشرية كتدمير المنشآت والمباني وما خلفته من ضحايا وموتى، كما تنعكس سلبا على البيئة الطبيعية كفساد الأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل وغيرها، وهناك عوامل طبيعية هي السبب في الاختلالات في التوازن البيئي وحصول المشكلات البيئية مثل الجفاف الذي يحدث في بعض المناطق مما يترتب عليه موت النباتات وهلاك العديد من الحيوانات والأحياء التي تعيش في تلك المنطقة، ونقص الغطاء النباتي والذي بدوره يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي بسبب الحرائق التي تندلع في الغابات نتيجة الحرارة الشديدة⁽²⁾.

¹- فتحي حسين الأمين، جمال صالح ياسين، يوسف علي الفقيه، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة الدولية المحكمة للعلوم والهندسة وتقنية المعلومات، المجلد:4، العدد:1، 2017، ص:13.

²- أيمن سليمان مزاهرة، علي الشوابكة، البيئة والمجتمع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 105.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

ب. البشرية: ان تعامل الإنسان مع البيئة يجعل منه "خطرا عليها"، بحيث يصدق القول التالي "أنه يستحيل تحديد البيئة المثلى للإنسان إذا كان المرء لا يفكر إلا في الإنسان وحده"⁽¹⁾.

ومن العوامل التي تؤثر سلبا على البيئة نجد:

ب1- النمو الديموغرافي والذي سيصل في المستقبل إلى حد هائل يصعب معه توفير الغذاء ومتطلبات الحياة البشرية فهو يمثل الخطر الرئيسي على البيئة.

ب2- الثورة العلمية والتكنولوجية التي أحدثت تغييرات في البيئة، وضخامتها وشمولية بعض آثارها فمع هذه الثورة برزت قضيتان، هما تلوث البيئة واستنزاف مواردها.

ب3- اختلال التوازن الطبيعي في البيئة: حيث أحدث تدخل الإنسان في التوازن الطبيعي لأنظمة البيئة الكثير من المشكلات لبعضها آثار عالمية كتغير المناخ، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية وزحف الصحاري وغيرها⁽²⁾.

ب4- استنزاف الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها الموارد المتاحة في الطبيعة والمخزونة أو المخبأة في جوف الأرض أو في أعماق البحار والمحيطات، والتي يستفيد الإنسان منها أو يمكن له أن يستفيد منها في حياته، وهذه الموارد تشمل الهواء والماء والنباتات والحيوانات والأتربة، والمعادن وغير ذلك، ويؤدي التلوث المفرط للأنهار والمجاري المائية في العديد من البلدان إلى عدم توفر فرص استعمالها حتى للأغراض الترفيهية، أو الحصول منها على المدخلات أو الموارد الطبيعية كالأسماك والاسفنج والمحار واللؤلؤ وغير ذلك، وفي الواقع كل ذلك يسمى ويعرف باستنزاف الموارد الطبيعية للبيئة⁽³⁾.

¹- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، (د ط)، عالم المعرفة، الكويت، ص: 108.

²- المرجع نفسه، ص، ص: (111، 112).

³- حسن أحمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة البيئة مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص: 123.

وتنقسم الموارد الطبيعية إلى قسمين:

***الموارد المتجددة:** وهي تلك الموارد التي لا تنضب أبداً، ولا تفنى مطلقاً، عند استخدامها واستهلاكها، كما تعرف كذلك بأنها الموارد الجارية، والتي تتجدد بصورة مستمرة، كالشمس والماء، والحيوان، والنبات، والرياح والأمطار وغير ذلك.

***الموارد غير المتجددة:** وهي التي الموارد التي لا تتجدد، ويكون مخزونها محدوداً، وما يستهلك منه من الصعب أو من غير الممكن تعويضه مرة أخرى وتشمل هذه الموارد الوقود الحفري (التقليدي) بكل أنواعه، كالفحم والبتروول والغاز الطبيعي، كما تشمل كذلك المعادن والخامات⁽¹⁾.

ب5- التلوث: يعد التلوث من بين القضايا الخطيرة التي تهدد العالم بأسره، وسوف نتعرض إليه بالتفصيل من حيث مفهومه وأنواعه ومصادره:

ثانياً/ التلوث البيئي:

1/ مفهوم التلوث:

أ/ **لغة:** لفظ التلوث يدل على الدنس والفساد والنجس، وهو من الفعل (لوث) أي لوث الشيء تلويثاً، ويقصد باللوث بالفتح البيئة الضعيفة غير الكاملة، وقيل للرجل الضعيف العقل ألوث، ومنه لوثه بالفتح بمعنى حماقة ويقصد اللوثة بالضم الاسترخاء والحبسة في اللسان ويقال لوث ثوبه بالطين أي لطخه.

والتلوث في اللغة نوعان:

* **تلوث مادي:** يعني اختلاط الشيء الغريب عن مكونات المادة بالمادة نفسها، وقيل: لوث التبن بالقت أي خلطه بالأعشاب الكليئة، ولوث الماء بالطين أي كدره.

* **تلوث معنوي:** ويقال تلوث بفلان رجاء منفعة أي لاذ به، وفلان به لوثة أي جنون، ويعني التلوث بجانبه المادي والمعنوي فساد الشيء أو تغيير خواصه، ويقترّب هذا المعنى من

¹- حسن أحمد شحاتة، المرجع السابق، ص، ص: (125، 126).

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

المفهوم العلمي الحديث للتلوث الذي يعني (إفساد المكونات البيئية بحيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة وهذا ما يفقدها دورها في صنع الحياة)⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح بأن التلوث المادي هو التلوث المحسوس المرئي والذي نشعر به بمعنى أنه محسوس بينما المعنوي هو ذلك التلوث الذي لا نراه بالعين، وهو التلوث الذي يؤثر على نظام الحياة الاجتماعية والبيئية وهو يهدد الحياة النفسية والعضوية للإنسان.

ب/ اصطلاحاً: يعني التلوث Pollution أي تغير يحدث بشكل مباشر أو غير مباشر يحدث في أي جزء من أجزاء البيئة، نتيجة تصريفات أو انبعاثات أو ترسيبات الفضلات أو المواد بكميات مؤثرة على البيئة بشكل يضر بها، وهذا ما يشكل خطراً على صحة الإنسان ويهدد سلامة كل الكائنات الحية.⁽²⁾

ج: من الناحية القانونية: من الصعب وضع تعريف قانوني موحد للتلوث، ويرجع ذلك لاختلاف التشريعات حول وضع تعريف واحد جامع، ويرجع ذلك إلى التباين التشريعي للتعريفات العلمية من قبل العلماء والأخصائيين في العلوم البيئية، وقد اجتهد الفقه القانوني في تحديد العناصر الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعريف أي تلوث قد يحصل، ويتلخص بعضها في:

أ. إدخال عوامل ملوثة إلى الوسط البيئي: مثل المواد صلبة أو السائلة أو الغازية أو طاقات في صورة حرارة أو إشعاع قد يتسبب في تغيرات بيئية.

ب. حدوث الضرر البيئي أو احتمال حصوله.

ج. أن يكون الإدخال بفعل شخص قانوني سواء أكان شخص طبيعي أو معنوي، ولهذا فالتلوث الذي ينتج عن ظواهر طبيعية مثل الزلازل والبراكين وغيرها لا يعتبر تلوثاً للبيئة.

¹ - محمد حسين عبد القوي، التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، (د، ت)، ص، ص: (2، 3).

² - شكري إبراهيم الحسن، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، (د، ت)، (د، ط)، ص: 94.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

وعرف "المشرع الجزائري": التلوث وفقا لهذه العناصر: كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يكون سببه كل فعل يحدث أو قد يحدث حالة مضرّة بصحة وسلامة الإنسان والنباتات والحيوانات والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية⁽¹⁾.

كما يعرف بأنه الحالة القائمة في البيئة التي تنتج عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تتسبب للإنسان بالإزعاج أو الأمراض أو الوفاة مباشرة أو من خلال الإخلال بالأنظمة البيئية، وتعرف مسببات التلوث بالملوثات، والملوثات هي تلك المواد أو الميكروبات التي تضر بالإنسان⁽²⁾.

تعد البيئة الحضرية من أكثر المجالات الحيوية عرضة لمشاكل التلوث حيث وصفها "أزفالد شبينجلر" بقوله أن المدينة المعاصرة هي الشيطان المدمر الذي يهلك كل شيء وما يلبث أن ينهار بسبب خطاياها، ولكن انهياره لا يعني بالضرورة النهاية أو الفناء وإنما يحذر من خطورة مواصلة تجاهل مخاطر التحضر غير المتحكم فيه وغير الموجه أو المخطط له، ومعظم الأزمات والأخطار وغيرها من المفاهيم المستخدمة في تحليل العلاقة السلبية للإنسان بالبيئة تحمل في طياتها مدلول "التلوث البيئي" كما يحدث نتيجة التغيرات البيئية كالزلازل وغير ذلك، فالتلوث البيئي إذن يقصد به تحول البيئة من مجال صالح إلى المجال غير الصالح لحياة الكائنات الحية⁽³⁾. إذن تعتبر المدينة أكثر المجالات التي تتعرض للتلوث البيئي بسبب عوامل كثيرة كالتحضر السريع وغير المتحكم فيه وبسبب تفاعلات الإنسان مع البيئة بهدف التنمية.

¹- بوعلام بوزيدي، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2018، ص، ص: (22، 23).

²- خليف مصطفى غرابية، التلوث البيئي مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته، جريدة: دراسات بيئية، المجلد: 3، 2010، ص: 122.

³- اسماعيل بن السعدي، المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 27، 2007، ص: 111.

2/ أنواع التلوث البيئي:

يعد التلوث البيئي من الظواهر الخطيرة التي يواجهها إنسان العصر الحديث، ومن الضروري إيجاد حلول سريعة لها، لأنها كلما تفاقت تعقدت حلولها وأصبحت صعبة، نظرا لتعدد أسبابها وأنواعها واختلاف مصادرها.

يختلف تصنيف التلوث البيئي من حيث درجة خطورته وحسب الأسس التي ينظر من خلالها إلى التلوث وهي:

- التلوث البيئي من حيث درجة خطورته وتأثيره على البيئة:
- التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه (الهواء، الماء، التربة).
- التلوث وفق الطبيعة (فيزيائي، كيميائي، بايولوجي)⁽¹⁾.
- التلوث وفق مصدره (مدني، زراعي، صناعي)
- التلوث البيئي بالنظر إلى نطاقه الجغرافي

1.2/ التلوث البيئي من حيث درجة خطورته وتأثيره على البيئة:

أ/ التلوث المقبول:

هذا النوع لا يتأثر به النظام الإيكولوجي، ولا يأتي بالأخطار التي تؤثر بمظاهر الحياة فوق سطح الأرض، ويكون بدرجة معقولة لا تتجاوز كونها ظاهرة بيئية لا غير وليست تلك المشكلة التي يمكن أن تشكل نوعا من الخطورة.

ب/ التلوث الخطر:

إنه التلوث الذي تتعدى درجته الدرجة "الخط الآمن" ويصير مشكلة وليس ظاهرة مثل التلوث المقبول، وظهر هذا النوع مع الثورة الصناعية بأوروبا في القرن 18م، وما ترتب عنها من الاستخدام العشوائي للملوثات كالفحم الذي يعد من أكثر أنواع الوقود تلويثا للبيئة⁽²⁾.

¹- نجم العزاوي ، عبد الله حكمت النفار ، المرجع السابق، ص: 102.

²- عبد الحليم مجدوب، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد: 4، العدد: 1، (د، ت)، ص، ص: 213.

ج/ التلوث المدمر:

يعتبر من بين أخطر الأنواع الملوثة وتتعدى فيه الملوثات الحد الخطير وصولاً إلى الحد القاتل، حيث يتدهور النظام الإيكولوجي ويجعله غير قادر على العطاء نتيجة اختلال مستوى التوازن بشكل جذري، مثلاً ما حصل لبحيرة (Erie) في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن العلماء أنها تحولت إلى بحيرة ميتة بعد أن هلك كل من أحياء مائية، وأيضاً ما حدث لبحر قزوين، وحادثة تشيرنوبل التي وقعت للمفاعل النووي السوفياتي في أبريل 1986، وما نتج عنها من آثار مدمرة للبيئة⁽¹⁾.

2.2/ التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه:

أ/ التلوث المائي: تلوث الماء هو ذلك المركب الكيميائي السائل الشفاف الذي يتكون من ذرتين هيدروجين وذرة أكسجين، ورمزه الكيميائي H_2O ⁽²⁾.

إن البيئة المائية تتلوث بكل ما يفسد خصائصها أو يغير طبيعتها، فتصبح غير صالحة للكائنات الحية التي تستند إليها لاستمرارها، ويعرف تلوث المياه من عدة جوانب، أما عامة الناس يعرف تلوث المياه كل ما يمكن مشاهدته من حيث المظهر مثلاً يقال أن هذا النهر ملوث عندما نلاحظ مياهه عكرة أو توجد رغوة فوق سطحه، أو ذات رائحة كريهة وغير ملائمة لحياة الكائنات الحية مثل الأسماك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقصد بتلوث المياه تلك التأثيرات السلبية على البيئة المائية من حيث الكائنات الحية، والمحتوى الأوكسجيني وتواجد المواد السامة وغير ذلك، والبعض يعزي تلوث المياه إلى التأثيرات الناجمة عن فعاليات الإنسان فمثلاً ماء النهر ملوث عندما يتغير تركيب المحتوى المائي أو ظروفه بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للفاعليات الإنسانية ويصبح أقل ملائمة للاستعمال في المجالات الممكن استخدام الماء الطبيعي غير الملوث.

¹ - صباح حواس، المرجع السابق، ص: 26.

² - سحر أمين كاتوت، البيئة والمجتمع، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2009، ص: 64.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

ويعرف تلوث الماء: بأنه إحداث تلف أو فساد لنوعية المياه وبالتالي يحدث الخلل في نظامها الايكولوجي بشكل أو بآخر، وهذا ما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي، وتصبح مؤذية أثناء استخدامها، أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية، لاسيما مواردنا من الأسماك والأحياء المائية⁽¹⁾.

للتلوث المائي مصادر عديدة متنوعة أهمها:

1. النفط: تعد الملوثات النفطية من أخطر ملوثات السواحل والبحار والمحيطات، وأخطر الأماكن المهددة بالتلوث تلك الموجودة بالقرب من السواحل والشواطئ بالمدن الساحلية، بسبب ظروف وفرص تراكم بقع الزيت ومخلفات النفط العديدة إلى قطاع واسع من البشر يزيد من أخطار حدوث التلوث وآثاره غير المأمونة حيث يتسرب النفط إلى المسطحات المائية إما بطريقة مقصودة أو بطريقة غير مقصودة⁽²⁾.

2. الصناعة: تعتبر أهم وأخطر مسببات التلوث المائي وخاصة التلوث بسبب المواد الكيماوية مثل الحوامض والمواد السامة لأنها بحاجة لثلاثة أو أربعة أضعاف ما تحتاجه نفايات المجاري من الأوكسجين والأكثر خطورة أن المواد السامة التي تدخل في تلك الصناعات تدخل إلى الماء ثانية مع النفايات الخطرة .

3. المصادر المدنية لتلوث المياه: تعتبر مياه المجاري الصحية من المصادر التي تلوث المياه، أثناء تخلص المدن من مياه مجاريها وذلك بطرحها في البحار والمحيطات أو الأنهار التي تطل عليها سواء كانت معالجة أم لا وإلقاء هذه المياه الملوثة بالكيماويات والمكروبات الفيروسات وما تحمله من مواد عضوية غالباً ما تفسد نوعية المياه حيث تتكاثر البكتيريا الضارة والفيروسات مسببة تلوثاً ميكروبياً ينعكس على صحة الإنسان وإنتاجه الزراعي الذي يعتمد على مثل هذه المياه الملوثة

¹ علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص، ص: (70، 71).

² أزهار جابر، تلوث الهواء والماء أنواعه، مصادره، آثاره، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، 2011، ص: 11.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

4. استخدام المبيدات والاسمدة الكيماوية: يصيب التلوث مياه الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية أثناء تسرب مواد كيماوية مع مياه الصرف الزراعي إليها نتيجة كثرة استعمال الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والعشبية مثل مادة الـ (د.د.ت) وهي من المركبات الكيماوية القوية التحمل حيث تحتفظ بموجودها في البيئات المائية لمدة طويلة وهذا ما يساعد على اختزانها وانتشارها في أجسام الأحياء المائية مما يهدد حياة الإنسان واكتشف أن هناك علاقة .(بين الـ (د.د.ت) ومرض السرطان، وتؤثر المبيدات على بعض الحيوانات المائية اللاقوية كالروبيان والمحار حيث أن الأسماك من أكثر الأحياء المائية حساسية لوجود المبيدات ويتسبب تسرب المبيدات من الأراضي الزراعية نحو الأنهار في موت الكثير من الأسماك في مناطق عديدة في العالم.

5. الامطار الحامضية .

6. المواد ذات النشاط الاشعاعي .

7. الحروب .

8. فضلات الحيوانات الأليفة

ومن بين ملوثات المياه وآثارها في الصحة والبيئة: يصنف تلوث المياه على أساس خصائص المواد الملوثة وما لهذه الملوثات من آثار مباشرة وغير مباشرة على البيئة حيث صنفه Klein إلى أربعة أصناف هي:

1. تلوث فيزيائي: ويشمل التغير في اللون، الكثافة، الحرارة، الجسيمات الصلبة، والفاعلية الاشعاعية .

2. تلوث فسلجي: ويشمل الذوق والرائحة، وينجم عن احتراق الملوثات ويسبب عدم الارتياح.

3. تلوث كيميائي: ويشمل المواد الكيميائية المطروحة في المياه وتصنف إلى:

أ- المواد العضوية: حيث تستنفذ الأوكسجين وتؤثر في نباتات وحيوانات المنطقة.

ب- المواد غير العضوية: وهي الأملاح الذائبة والتي تعد من طبيعة الماء، اما المواد الثقيلة فهي تسبب السمية . مثل الكاديوم والرصاص.

4- تلوث أحيائي: يعد من أكثر أنواع التلوث وأهميته لأنه يؤثر في الصحة العامة، ويتضمن البكتيريا والفيروسات والطفيليات والفطريات⁽¹⁾.

ويبدأ تلوث المياه من الأشخاص الذين يستخدمون كميات كبيرة من المياه النقية لأغراض عديدة ويحولونها إلى مياه ملوثة، وعن طريق قذف كل أنواع الفضلات والأوساخ في مجاري المياه حيث تتحول مليارات اللترات من المياه الصالحة للشرب إلى مياه مستخدمة ملوثة، كما يحدث التلوث في الفضاء عندما تختلط المواد المشعة وغازات المصانع والغبار مع الغيوم والمطر وتسقط هذه الملوثات مع المطر⁽²⁾.

ب/ التلوث الهوائي:

يحيط الغلاف الجوي بالكرة الأرضية يسمى بالهواء، يتكون أساساً من غازي النيتروجين والأكسجين، حيث يمتد هذا الغلاف الجوي إلى عدة مئات الكيلو مترات فوق سطح الأرض، ونقل كثافته بالارتفاع إلى درجة كبيرة⁽³⁾.

والتلوث الهوائي يعني تواجد تلك المواد الصلبة أو الغازية أو السائلة في الهواء بكميات تلحق أضراراً فيسيولوجية واقتصادية وحيوية للإنسان والحيوانات والنباتات، وحتى الآلات والمعدات، أو تغير في طبيعة الأشياء.

ومن أكثر مسببات التلوث الهوائي هي من طرف الإنسان نتيجة استخدام التكنولوجيا، وكذلك يتلوث الهواء بالعناصر الطبيعية مثل العواصف والبراكين وغيرها، ومن بين الملوثات أكسيد الكربون، الهيدروكربونات، أكسيد النيتروجين، مركبات الكبريت، الجزيئات، المبيدات⁽⁴⁾. ومن بين أخطاره نجد ارتفاع مشاكل التنفس لدى الأطفال، ارتفاع عدد الوفيات، أمراض القلب والأوعية الدموية، تأثر ثقب الأوزون.

¹- أزهار جابر، المرجع السابق، ص: (12-13).

²- علياء حاتوغ - بوران، محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ط2، 2003، ص: 232.

³- علي عدنان الفيل، المرجع السابق، ص: 50.

⁴- عبد النور أنمار جودت، المرجع السابق: ص، ص، ص: (38، 39، 40)

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

كثرت مشاكل تلوث الهواء، في البلدان المتقدمة، إلى درجة أن الحكومات والسلطات المحلية فرضت القوانين التي تحد من تلوث الهواء، بسبب التأثير الكبير للملوثات الغازية التي تؤثر على الإنسان أو المزروعات أو البيئة المحيطة، حيث سنت بعض الدول تشريعات لمنع أو التقليل من تلوث الهواء وبالأخص التلوث الذي نجم عن المصادر الصناعية، والذي تفاقم بسبب غياب التخطيط في سياسة العمران والتصنيع، ونموها بطريقة تلقائية دون دراسات مسبقة لجدوى وتأثير هذه المشروعات على البيئة، وارتفاع الهجرة نحو المدن للكسب والشغل، مما يتسبب في ازدحام المدن، وزيادة التركيز السكاني في المدينة وتضخمها عما كان مخططا، وعجز المرافق العامة على استيعاب هذه الزيادات، وتمركز المصانع في المراكز، إلى جانب التلوث الذي ينجم عن الحرارة المرتفعة والإشعاع، والغبار والعوالق، والضباب والدخان والضوضاء، وازدحام الطرق والمواصلات، وزيادة المركبات التي تعد أكبر الملوثات وأكثرها خطورة⁽¹⁾.

ج/ تلوث التربة: يعد تلوث التربة جانبا مهما من جوانب مشكلة التلوث البيئي التي مني بها البشر في العصر الحديث، بسبب التدخل الإنساني غير المنظم في الكون، ومحاولاته المتواصلة في إفساد النظم البيئية رغبة في زيادة إنتاجية التربة والسيطرة على الحشرات والآفات⁽²⁾.

تعرف التربة بأنها المادة المعدنية التي قد توجد على حالة صلبة (جلمود، حصى، حجر) أو على حالة جزيئات معدنية ناعمة يشار لها بالرمال والغرين والطين⁽³⁾.

كما أن تلوث التربة يشير إلى إدخال المواد الغريبة فيها وتغيير خواصها الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية، وتقضي هذه المواد الغريبة على الكائنات الحية المتواجدة في التربة وتعزز عملية تحلل المواد العضوية التي تولد قيمة وصحة وإنتاجية التربة، وتلوث التربة

¹ - زكريا طاحون، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، جمعية المكنب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، ط1، 2002، ص: 110.

² - علي عدنان الفيل، المرجع السابق، ص: 45.

³ - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، المرجع السابق، ص: 105.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

العديد من المصادر كالنفايات الصناعية أو المنزلية، والمواد المشعة، والأمطار الحمضية، والإفراط في استعمال المخصبات الكيماوية والمبيدات الحشرية، وقد يؤدي الاستخدام الواسع للمبيدات في الزراعة إلى تأثيرات كبيرة على البشر والكائنات الحية الأخرى⁽¹⁾.

وتساهم المتساقطات الذرية ومخلفات المصانع ومخلفات الإنسان في تلوث التربة وانتقال آثار هذا التلوث مجدداً إلى الإنسان عن طريق المياه الجوفية والنباتات والحيوانات التي يتغذى عليها أو على منتجاتها⁽²⁾.

وكذلك الري غير المنظم وقصور نظم الصرف، تعرض التربة لتراكمات الأملاح والبقايا الصناعية والمخلفات البترولية والنفايات السامة والمشعة والمبيدات الكيماوية، وهذا ما يقلل من إنتاجيتها ويساهم في تدهورها⁽³⁾.

3.2/ التلوث وفق الطبيعة:

أ/ التلوث الفيزيائي: يمثل خطراً كبيراً على الطبيعة كما ونوعاً كالضوضاء والحرارة لاسيما الإشعاعات بمختلف أنواعها فهي تهدم الخلايا الحية للكائن الحي وتتلحقها وتؤدي إلى أمراض خطيرة كمرض سرطان الدم أو الجلد أو العظام بالإضافة إلى تغيير الصفات الوراثية، والتعرض الدائم إلى الضوضاء يؤدي إلى فقدان جزئي أو كلي للسمع مع تقدم العمر⁽⁴⁾.

والتلوث الحراري نتيجة نشاطات الإنسان التي مثلاً تزيد ارتفاع نسبة CO₂ على الرغم من أنه ضروري بحياة النباتات (أثناء عملية التركيب الضوئي لكنه يرفع درجة حرارة الأرض مما يؤدي إلى تغيير في خصائص الحيوانية بطريقة تجعل الأحوال والأوساط البيئية أقل ملاءمة للحياة كنظام حياتي مستقر).

¹ - عيد محمد مناحي المنوخ العازمي، الحماية الإدارية للبيئة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص: 72.

² - وائل إبراهيم الفاعوري، مشكلات البيئة قضايا وحلول، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2011، ص: 37.

³ - زكريا طاحون، المرجع السابق، ص: 126.

⁴ - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، المرجع السابق، ص: 105.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

والظواهر الفيزيائية مادية مثل بعض الجسيمات الإشعاعية، أو لامادية كالأمواج الكهرومغناطيسية وهذه الملوثات تتداخل مع الخصائص الفيزيائية لعناصر البيئة أو المادة الحية، ومن بين أكثر الملوثات الفيزيائية شيوعاً في البيئة يتمثل في الإشعاع وهو أشد خطراً على البيئة والأحياء.

ب/ التلوث البيولوجي: يعد من أقدم أنواع التلوث البيئي، ومن أهمها وجود كائنات حية مرئية أو غير مرئية، نباتية أو حيوانية في الوسط البيئي، كالبكتيريا والفطريات وغير ذلك من الكائنات الموجودة في المياه أو الهواء أو التربة⁽¹⁾.

وهو التلوث الناتج عن الكائنات الحية بنسب تتعدى الحدود الطبيعية، والذي يسبب أضراراً للإنسان والنبات والحيوان، خاصة إذا وجد في مكان وزمان غير ملائمين، وتعتبر الملوثات البيولوجية بما تتضمنه من فطريات وبكتيريا وطحالب وطفيليات من أقدم الملوثات على الكرة الأرضية أي منذ 2000 مليون سنة، ودون شك فإن الكائنات الحية الدقيقة عندها قدرة على التسبب في الأمراض بواسطة إنتاج مواد سامة تدخل الجسم الحي وتجعله يضطرب بشكل مميت، حيث تستخدم في الحرب البيولوجية أو الجرثومية⁽²⁾.

ج/ التلوث الكيميائي:

تعد الكيماويات أخطر ملوثات البيئة على الإطلاق، لأنها تحتوي على العديد من المركبات والسموم كالأحماض والقلويات، والأملاح، والمنظفات الصناعية، والغازات المذابة، والصبغات والفينولات، والمبيدات الحشرية والهيدروكربونات، والملوثات العضوية، والمواد المؤكسدة، والمواد المختزلة⁽³⁾.

كان الإنسان يستعمل المركبات الكيماوية ويستفيد من تفاعلاتها منذ آلاف السنين، حيث كانت تجربته الأولى اكتشاف النار على سبيل المثال استعمل المصريون القدماء

¹ - عيد محمد مناحى المنوخ العازمي، المرجع السابق، ص: 67.

² - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، المرجع السابق، ص: 106.

³ - زكريا طاحون، المرجع السابق، ص: 154.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

مركبات للتحنيط وصبغ الأقمشة، كما اشتهر الفينيقيون بصبغة سموها "الأرجوان الملكي" وهي مركب عضوي مستمد من المحار، ويتطور الأبحاث العلمية عرف القرن الماضي انتشارا في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية وقيل أنه تم تركيب حوالي 10 ملايين مركب كيميائي فانطلقت هذه المواد إما بطريقة مباشرة نتيجة الاستعمالات البشرية للمبيدات والمنظفات والمذيبات والأسمدة وغير ذلك. أو بطريقة غير مباشرة كنفائات منتجات النشاطات البشرية كالتعدين والترميد واحترق الوقود والعمليات الصناعية.

حيث اتفق العلماء وأهل الرأي على تجنب هذه الأضرار (التلوث الكيميائي) ليس بهجر الكيمياء ومنتجاتها بل العودة إلى الكيمياء نفسها للوصول إلى حل. وقدمت أبحاث أدت إلى صناعة المواد البلاستيكية القابلة للتحلل أو إلى قتل بعض الحشرات الضارة وابتكار أدوات صناعية لا يصاحبها إلا الحد الأدنى من الأبخرة والمخلفات⁽¹⁾.

4.2/ التلوث وفق مصدره:

يمكن تقسيم التلوث البيئي إلى: تلوث طبيعي، وتلوث غير طبيعي (صناعي)، فالنوع الأول يأتي من الظواهر الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والصواعق، ويكون ناتجا كذلك عن بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار، مصادره طبيعية ولا دخل للإنسان فيه، بينما التلوث الصناعي ناتج عن أنشطة البشر وتفاعلاتهم مع الطبيعة بهدف تلبية احتياجاته، إذن مصدره من الممارسات الصناعية والزراعية والخدمية والترفيهية وغيرها⁽²⁾.

والتلوث الصناعي يتحدد في:

أ/ **التلوث المدني:** إن الصناعات المدنية والنمو الاقتصادي والتكنولوجي من الأسباب الرئيسية لتلوث البيئة خاصة عندما يكون المشتغلين فيها غير منتبهين لانعكاساتها السلبية على بيئة المدن، ولهذا يكون النمو المدني من أسباب التلوث بسبب تداخل مجموعة من العوامل منها:

¹ - نجم العزاوي ، عبد الله حكمت النقار، المرجع السابق، ص، ص: (106، 107).

² - عيد محمد مناحي المنوخ العازمي، المرجع السابق، ص: 68، 69 .

*زيادة استهلاك الطاقة وتحررها إلى الجو.

*اكساء الأراضي الطبيعية (المباني والطرق).

*الاستهلاك غير المخطط وغير الرشيد لموارد الطبيعة مما يولد كميات كبيرة من المخلفات. مثلما حدث في مدينة لندن 1952 (حادثة الأسبوع الواحد) حيث قتل فيها 4000 شخص بسبب الدخان الذي غطى المدينة جراء المصانع المحيطة بها.

وتفاديا لمثل هذه الحوادث يجب على من يتولى مهام توفير المستلزمات الرئيسية والهامة لاستمرار الحياة من سلع وخدمات وضع نصب عينيه المحافظة على الطبيعة.

ب/ التلوث الزراعي: تسببت الزراعة بصورة كبيرة في التلوث البيئي بواسطة استعمال المياه والمبيدات والأسمدة الكيماوية للمزروعات، حيث أن الاستخدام المفرط والخاطئ للمبيدات والأسمدة بكل أنواعها سبب المشكلة البيئية، وحين تسربت مياه الري إلى المياه الباطنية والسطحية المحملة بالمواد الضارة العضوية وغير العضوية أدى ذلك إلى تلوثها، وإطلاق هذه المواد بفعل الحرارة والضوء غازات مضرّة بالغلّاف الجوي إضافة إلى ذلك تساهم هذه المواد في قتل الكائنات الحية الدقيقة المفيدة في التربة وتؤدي إلى الاخلال بالتوازن الطبيعي. وكان لابد من استخدام الإدارة المتكاملة لجعل الآفات والأمراض وخصوبة التربة على مستوى مقبول من خلال الاستخدام الانتقائي للأسمدة والمبيدات واستعمال الأساليب البايولوجية والمقاومة الجينية وغير ذلك من الحلول وهذا ما ينتج عنه تحسينات في الإنتاج الزراعي والحفاظ على البيئة.

ج/ التلوث الصناعي: تعد الصناعة من الدعامات الهامة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما لها من القدرة على خلق فرص جديدة للعمل وتوسيع مصادر الدخل وتنوعه في المجتمعات بالإضافة إلى زيادة فعالية في قيمة المادة الخام والتي تمتلكها تلك المجتمعات.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

رغم الفوائد الكثيرة للنمو والتطور الصناعي إلا أنه غالباً ما ينتج عنه أضراراً بيئية كاستنزاف الموارد الطبيعية، وخير دليل على ذلك تلوث الهواء والماء والتربة وازدحام المدن والضوضاء والمخلفات الكثيرة وما يترتب عنه من تشوه بيئي غير متوازن.

فالصناعة تعد من المصادر المحلية والعالمية للمشكلات البيئية فهي تؤثر على صحة الإنسان الذي يسكن في المدن أو الأقاليم أو الدول المجاورة، حيث ينتقل التلوث عن طريق الهواء والماء ووسائل أخرى من مكان لآخر الشيء الذي يحدث تأثيرات على نوعية الحياة للأفراد، ويترتب عن الصناعات مجموعة من المواد الملوثة وتتوقف نوعية وكمية تلك المواد على تقنية الأساليب المستعملة وضخامة الآلات ونوعية المواد الأولية، مثل مصانع الحديد والصلب ومصافي البترول ومعامل الورق والاسمنت وغيرها من المصانع المختصة بمعالجة المواد الكيماوية.

وعلى غرار ما سبق يعرف التلوث الصناعي بأنه: "التأثير العكسي على نوعية البيئة والذي تسببه عمليات الإنتاج الصناعي ومؤسسات المعالجة الصناعية.

ولهذا يؤكد الكثير من الخبراء إلى أن السبب الأساسي هو عدم إدراك الإنسان بأنه جزء مكمل للطبيعة حيث أن الإنسان التقليدي ينظر إلى نفسه وكأنه في صراع مستمر مع الطبيعة.

إن تلوث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية سمة من سمات عصر الصناعة والتطوير بل وضريبة قاسية يدفعها الإنسان إذا لم يحكم حساباته، وبدقق نشاطاته، ومن واجبه أن يضع حداً فاصلاً بين الحاجات الأساسية وما يناله من ترف حيث أن انشغال علماء البيئة بتحديد مشكلاتها ليس الغرض منه فقط تحديد المشكلات بل البدء في وضع حلول ملائمة

لها ويتفق العلماء أن حماية البيئة تحتاج إلى ما يلي:

1- لابد من تحديد علمي واضح للمشكلة البيئية.

2- ضرورة تحديد النشاطات الواجب القيام بها للتصدي لحل أي مشكلة بيئية بمعنى إيجاد البدائل وتكنولوجيات وتشريعات، ملائمة للاستعمال يمكن بواسطتها التغلب على هذه المشاكل البيئية⁽¹⁾.

وجميع الملوثات ينتج عنها ما يطلق عليه التلوث البصري الناجم عن تعامل الإنسان مع البيئة، ويعني: "افتقاد للمساحات الفنية والجمالية المرتبطة بالتراث أو بالحاضر فيما نلاحظ من مكونات البيئة التي تحيط بنا من منشآت تتمثل في المصانع والمساكن والشوارع والكبارى وغير ذلك، وإذا غاب الجمال وحل محله القبح فإن هذا يعتبر تلوث بصري"⁽²⁾.

5.2/ التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي: ويقسم إلى :

أ- **تلوث محلي:** وهو التلوث الذي لا تتجاوز آثاره الحيز الإقليمي لمكان مصدره، أي أنه يكون محصورا في منطقة معينة.

ب- **تلوث عابر للحدود:** وهو التلوث الذي تتجاوز آثاره نطاق المنطقة التي يوجد بها مصدره، وعرفته اتفاقية جنيف لعام 1979 بأنه ذلك الذي يكون مصدره العضوي موجودا كليا أو جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ما ويحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة أخرى⁽³⁾.

ومما تعرضنا له سابقا يمكن القول بأن التلوث البيئي المتسبب الرئيسي له هو الإنسان بفعل نشاطاته التي يسعى من خلالها للتطور والتنمية متناسيا في ذلك أهمية الحفاظ على الموارد البيئية خاصة الناضبة منها متخذًا من البيئة المادة الأساسية والوسيلة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن القول بأن دون البيئة لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ولكن ليس على حسابها بل بجعلها صديقة للإنسان فهي بالنسبة له أخذ وعطاء، وللعوامل الطبيعية أيضا دورها في تلوث البيئة كالبراكين والزلازل وغيرها، وما يحدث من أضرار للبيئة

¹ نجم العزاوي ، عبد الله حكمت النصار، المرجع السابق، ص-ص: (107-109).

² جابر عوض سيد حسن، الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية الأزاريطة - الاسكندرية، (د، ط)، 2001، ص، ص: (137، 138).

³ عيد محمد مناحي المنوخ العازمي، المرجع السابق، ص: 69

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

هو نتيجة لاستعمال الإنسان لمختلف امكانياته وقدراته في استهلاك واستعمال الموارد البيئية دون أخذه في عين الاعتبار الانعكاسات والآثار السلبية التي تضر به أولاً وبالبيئة ثانياً ولا يمكن فصل الإنسان ولا فصل العمليات التنموية عن البيئة، فبينهم علاقة وطيدة فهي متداخلة، تتجسد من خلال الاستعمال الأمثل لتلك الموارد والحرص عليها حفاظاً على الإنسان والبيئة معاً.

ثالثاً/ وسائل حماية البيئة من التلوث:

على الرغم من المخاطر المهددة لتوازن المجال الحيوي فإنه لم يفت الأوان بعد لكي يدرك الإنسان ضرورة تحمل مسؤولية التخطيط لمجتمع مستقر، وأن هذا التنظيم الجديد يقتضي حماية المناطق الطبيعية والمواطن الإنسانية، أو على الأقل الاحتفاظ بحد أدنى للتطور، والحد من تدمير المواد غير المتجددة، والطاقة، ووضع سياسة سكانية متزنة، ومن أهم الخطوات التي تساهم في الحفاظ على البيئة ما يلي:

أ- **الرفع من الوعي البيئي للأفراد:** يجب رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع لتجنب مخاطر الجهل بأهمية حماية البيئة والتصدي للتلوث، ويتم ذلك من خلال إدراج حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات، واستعمال أجهزة الإعلام الحديثة الواسعة الانتشار كالإنترنت، وأيضاً وإيصال المعلومات لرجال الأعمال حول التقنيات السلمية بيئياً ومزاياها.

ب- **إعداد الفنيين كالأكفاء:** ضرورة إعداد الفنيين الأكفاء في مختلف مجالات العلوم البيئية بالقدر اللازم من أجل العمل على حماية البيئة ووقايتها من مختلف أنواع التلوث، وذلك من حيث التخطيط والتنفيذ على حد سواء، لكي تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها.

ج- **سن القوانين اللازمة:** من الضروري التأكد من وجود القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع لأي عنصر من عناصرها، والقوانين الأكثر فعالية هي التي تمنع حدوث التلوث، ونظراً لعدم القدرة في كثير من الأحيان على تدارك الأضرار التي

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

تصيب البيئة من ناحية، ومن ناحية أخرى فغالبا يكون من الصعب تقييم التلوث البيئي ماليا وذلك لضخامة الخسائر التي تلحق بعدد كبير من الأطراف المختلفة، فمسألة العقوبات على مخالفات البيئة يجب أن ينحصر في الإطار الردعي، وذلك لمنع الآخرين من الاعتداء على البيئة، وليس بقصد معاقبة المعتدين فقط.

د- **انتهاج سياسة التحفيز البيئي:** يمكن الاستفادة من تطلعات الإنسان وطموحاته لتحقيق مكاسب مادية في حماية البيئة من خلال الدعم المالي لتحويل إلى تقنيات البيئة النظيفة وتقديم المساعدة التقنية التي تؤدي إلى حماية البيئة بواسطة السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يكون فيها التلوث فوق الحد المسموح به.

هـ- ردع ملوثي البيئة:

غالبا ما يدفع تخوف الإنسان من العقاب إلى تعديل سلوكه، لهذا لا بد من تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن الكشف عن المخالفات البيئية، وعدم تخفيف العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة⁽¹⁾.

رابعاً/ آليات وطرق الحفاظ على البيئة وتنميتها بشكل مستدام:

تمهيد: لحماية البيئة يلجأ الإنسان إلى مجموعة من الأساليب التي تساعد على تجنب حدوث المشكلات البيئية وخاصة أثناء ممارسة نشاطاته وتعامله مع الموارد البيئية تحقيقاً للتنمية المستدامة، ولكن هناك من لا يدرك كيفية التعامل بشكل إيجابي معها، وهذا ما يترتب عنه اختلالاً في التوازن البيئي، لذا من الواجب التعامل بعقلانية وحذر عند استغلال الموارد الطبيعية حفاظاً على البيئة والإنسان ومن أجل حياة أفضل، وسنتعرض لأهم الأساليب والأدوار المنتهجة في سبيل الوصول لبيئة نظيفة وتنمية حضرية مستدامة.

¹ - حكيم ملياني، مراد حمادي، واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربه ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، الصفحات (127-156)، ص، ص: (134، 135).

01- التخطيط البيئي:

التخطيط: هو ذلك المنهج الذي يتبعه الإنسان الذي يخطط لتحقيق أهدافه المرجوة، بواسطة اتخاذ القرارات الصحيحة حالياً، حيث تؤثر إيجابياً مستقبلاً، ويعد التخطيط أول مراحل العمل وأهمها وعليه ينبني ما بعده من تنظيم وتوجيه ورقابة، ومن خلال المرحلة هذه يتم تحديد الأهداف ووضع السياسات وتقدير الموازنات والبرامج الزمنية.

عرف "هيربرت سايمون" التخطيط "بأنه فكرة عقلانية متكيفة للتطبيق في المستقبل، وفي الأمور التي يكون للمخططين درجة من التحكم فيها"⁽¹⁾.

أما التخطيط البيئي: فيعني التخطيط المطوع لخطط التنمية البيئية⁽²⁾، فهو من بين الوسائل الهامة لحماية البيئة وأكثرها نجاحاً، حيث أنه يتجنب وقوع المخاطر والكوارث البيئية، حيث يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنبها باتباع مبادئ معينة (مبدأ الحيطة والحذر) الذي برز مع انتشار المخاطر البيئية والغذائية والصحية⁽³⁾.

والتخطيط الحضري: فهو ذلك التخطيط الذي يعنى بدراسة وتحليل عدة أنشطة تمارس في البيئة الحضرية المبنية، حيث تؤثر في نمو وترتيب وتكوين تلك البيئة التي تشمل الأرض والإنسان، ويتضمن هذا التخطيط تحليل جميع هذه المؤثرات ويتم التحكم فيها بواسطة خطة مسبقة تضمن الاستفادة بدرجة كبيرة من النواحي الإيجابية فيها وتجنب النواحي السلبية منها، مع تجسيد هذه الخطة في ظل القيم والمثل السائدة في المجتمعات وبوسائل أخلاقية وقانونية ومتطورة تقنياً، حيث أن حماية البيئة الطبيعية صارت من الشروط الأساسية في خطط التنمية الحضرية مؤخرًا⁽⁴⁾.

¹ - عنتر عبد العال أبو قرين، المدخل إلى التخطيط الحضري، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2020، ص: 24.

² - زين الدين عبد المقصود، التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، قضايا بيئية جمعية حماية البيئة، الكويت، أبريل 1982، ص: 115.

³ - عيد محمد مناحي المنوخ العزمي، المرجع السابق، ص: 295.

⁴ - عنتر عبد العال أبو قرين، المرجع السابق، ص: 75.

2. الأخلاق:

يتفاعل الإنسان مع البيئة من خلال نشاطاته من جانب أخلاقي فيكون لديه إحساس بالمسؤولية تجاهها ويتعد عن الأنانية والهيمنة عليها وتتولد لديه أحاسيس المحبة وروح الإنتماء لها فيتبع سلوكيات بيئية أخلاقية من أجل المحافظة عليها وعلى كل مكوناتها، ويمكن القول أن هناك ترابط بين الإنسان والبيئة من خلال المصير المشترك بينهما فتدهور البيئة يؤدي إلى دمار الإنسان وإفساد البيئة يعد فعلا غير أخلاقي أما حمايتها والمساهمة في تنميتها يعد فعلا أخلاقيا⁽¹⁾.

3. المسؤولية البيئية:

ويقصد بها قدرة الفرد على اتخاذ قراراته وتحمل مسؤولياته نحو البيئة من خلال ما عنده من وعي واتجاه وبواسطة ضميره ويتعاون مع الآخرين على الاهتمام ببيئته والحفاظ عليها وصيانتها من كل ما يستنزف مواردها الطبيعية لاستمرارها تحقيقا للتنمية المستدامة⁽²⁾. فالمسؤولية عند باسмор تعني مجموعة من الأحكام المعيارية المنظمة والملحوظة التي توجه نحو الإنسان والبيئة الطبيعية والمشيدة ويمارس الإنسان بها أنشطته وفق السياسات المبنية على الأخلاقيات البيئية، وتعني امتلاك الإنسان المعرفة والقدرات والخيارات والقيم والتوجهات، فالعلم وتقنياته زود البشرية بالقدرات والمعرفة مما يسهم في تقييم الأشياء وكيفية الاختيار للبدائل المناسبة⁽³⁾.

¹ - زينب عبد الوهاب حيدر الموسوي، علاء أحمد عبد الواحد الشامي، الأخلاقيات البيئية في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد: 41، كانون أول 2018، ص: 973.

² - المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب الجامعي بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر : قضايا البيئة وجودة الحياة "نحو استراتيجية مصرية شاملة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 22-24، ديسمبر 2014، ص، ص: (46، 47).

³ - زينب عبد الوهاب حيدر الموسوي، علاء أحمد عبد الواحد الشامي، المرجع السابق ص: 994.

04. إعادة تدوير النفايات (الرسكلة):

هي عملية إعادة استعمال المواد التالفة من أجل إنتاج المواد الجديدة القابلة للاستعمال، ويتم اللجوء إلى هذه العملية للتخلص من النفايات المؤدية إلى تهديد صحة الإنسان وتهديد الوسط الذي يعيش فيه، نتيجة انتشارها، ولعملية إعادة التدوير فوائد بيئية واقتصادية، نذكر منها حماية البيئة، والتخفيض استخدام المواد الأولية التي تستخرج من الطبيعة من أجل إنتاج منتجات جديدة، وبالتالي تخفيض التكاليف على المنتجين، وهذا لأن أسعار المواد التي أنتجت من إعادة التدوير تكون أقل بكثير من أسعار المواد الأولية الطبيعية، إلى جانب أن عملية التدوير تتيح فرص العمل للإنسان، ومن بين المواد القابلة لإعادة التدوير نذكر منها: والفولاذ والبلاستيك، الزجاج المعادن، الحديد والألمنيوم، المواد النسيجية، الورق، وإطارات السيارات، الكرتون المقوى،، ويمكن أيضا إعادة تدوير مياه الصرف الصحي، المواد الإلكترونية وغير ذلك⁽¹⁾.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن عملية إعادة تدوير النفايات (الرسكلة) هي من بين المشاريع والآليات المناسبة لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي والاستهلاك الرشيد لموارد الطبيعة فهي تحافظ عليها وتسعى لاستمرارها وعدم نضوبها لاسيما تلك الموارد غير المتجددة وذلك من أجل تنمية البيئة الحضرية واستدامتها ليستفيد منها الجيل الحاضر واللاحق بنفس القدر وبنفس الحقوق.

05. التربية البيئية: ويقصد بها: عملية بناء قيم واتجاهات ومهارات ومدركات ضرورية لفهم وتقدير علاقات معقدة تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، ولاتخاذ القرارات الملائمة المتصلة بنوعية البيئة، وحل المشكلات المتواجدة، وتجنب حدوث مشكلات بيئية أخرى⁽²⁾.

¹ - <https://www.aljazeera.net>، 19: 41 الساعة 2023-02-19، أطلع عليه في

² - الشخيلي عبد القادر، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، بيروت- لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص: 260، ص: 260.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

تعد التربية البيئية، عنصرا رئيسيا في ثقافة الشعوب، لها أهمية في تكوين أفراد مجتمع صالحين، بحيث تحفزهم على النظر إلى القضايا المهددة لمستقبلهم من جميع النواحي، وتدفعهم إلى مواجهتها وإيجاد حلول لها، تهدف إلى تغيير سلوك كل فرد في المجتمع لحماية البيئة عن طريق الوقاية التي تعتبر من ضمن الشعارات لوزارة البيئة ولا يمكن الوصول لهذا الهدف إلا بتطوير إطار عمل استراتيجي واضح المعالم تنتج عنه الخطط العملية الدورية، والإدارة السليمة للبيئة تحتاج إلى بذل الجهود المشتركة بين القطاع العام، والخاص، وحتى المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي، فالاهتمام بالتربية البيئية يعيننا على الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها⁽¹⁾.

ركزت المؤتمرات العالمية التي تخص البيئة والتنمية، على التوعية والتربية البيئية واهتمت بها، باعتبار أن التنمية المستدامة والوقاية من المشكلات البيئية تستندان بشكل رئيسي على معرفة كل فرد من أفراد المجتمع ووعيه بكل ما يخص البيئة والضرر الذي يلحق بها والتأثير على القدرة الاقتصادية والتنمية البشرية.

تؤكد الوزارة البيئية بأن القضايا البيئية شاملة تشترك فيها كل القطاعات عامة وخاصة وتربوية وعلمية وأهلية، لأن البيئة ومواردها الطبيعية تعد عنصرا هاما في التنمية البشرية نظرا لعلاقتها بإنتاجية الاقتصاد وبالصحة العامة.، ومن أهم ما وصى به مؤتمر تبليسي سنة 1977 ضرورة مواجهة المشكلات البيئية من خلال توجه تربوي تعليمي.

وعن التربية البيئية، نجد بأن الجزائر استندت على حقيقة التربية البيئية والتنمية المستدامة بالتدرج في الأطوار التعليمية الأساسية كمقرر، نشاط ونادي حسب الأطوار وتهدف من خلال هذه العملية إلى التحسيس عن طريق تعزيز الوعي الاجتماعي، وإثراء المعرفة لدى المعلمين وتحويل قناعاتهم الذاتية نحو البيئة والتنمية المستدامة ونقل التجارب إلى التلاميذ وذلك لوضع سلسلة التحسيس لها القدرة لإسقاطها على العديد من الفاعلين البيئيين انطلاقا من المعلمين، مكونين أيكولوجيين مشجعين لهم الاستعداد لتحقيق أهداف

¹ - المركز التربوي للبحوث والإنماء - جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)، الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان، لبنان، تموز، 2012، ص، ص: (9، 10).

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

منهج التربية البيئية للوصول إلى التلميذ ذلك السفير البيئي من خلال تربيته وتنقيفه لتكوين الأجيال المسؤولة والواعية.

06. التحسيس والاتصال البيئيين: اختلفت التعريفات للاتصال البيئي منها: " هو كل ما له علاقة بالتعليم البيئي الرسمي وغير الرسمي وهو مجموعة العمليات التي توضح قيم وسلوكيات اجتماعية واقتصادية وتقنية حيث تغير الأفكار السلبية، لتحقيق ممارسة التنمية المستدامة والوصول إلى حل المشكلات عن طريق استراتيجية اتصالية على المديين القصير والطويل، وينصرف المفهوم العام لعملية التحسيس البيئي أثناء تكافل وتضامن مجهودات المساهمين الذين كلفوا بتحريك الوعي الجماعي والفردى بعلاقة تكاملية متداخلة مشكلة آليات الوعي ومحفزة الأفراد للمشاركة عن طريق جعل سلوكياتهم تتوافق بشكل كبير مع مقتضيات الحفاظ على البيئة الشيء الذي يحقق المواطنة البيئية⁽¹⁾.

ويهدف التحسيس البيئي إلى حماية البيئة انطلاقاً من تأثيراته العملية من خلال السياسات والجهود الإنسانية في ظل الهيئات وبرامج الحكومة وقطاعات برامج أخرى كقطاع المجتمع المدني الداعم لمختلف الإجراءات الهادفة لضمان التفاعل الإنساني وفقاً للانسجام مع خصوصيات البيئة والعمل على حمايتها كونها إطاراً لحياة الإنسان المشتركة⁽²⁾.

وللتحسيس والاتصال البيئيين آليات وطرق ووسائل يتبعها المساهمون في تطبيق الخطة البيئية للتنمية المستدامة أهمها:

أ. وسائل الإعلام الجماهيري: يهتم الإعلام البيئي بمعالجة المشكلات البيئية من أجل تنمية الوعي البيئي عند الجماهير وأصحاب صنع القرارات، باستعمال السينما وكذلك الصحف المكتوبة للتلفاز والإذاعة فكلما كان عدد الرسائل الإعلامية كبيراً كلما زاد الوعي البيئي وهذا الشيء يعتبر معياراً لنجاح الإعلام البيئي⁽³⁾، الذي يهدف من خلال وسائله إلى تنمية الوعي

¹- دليلة حمروش، المرجع السابق، ص: (158، 159).

²- أمال يعيش تمام، حنان مناصري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، نوفمبر، 2017، ص: 65.

³- دليلة حمروش، المرجع السابق، ص: 160.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

والمسؤولية البيئية الفردية حيث أنها توجه تصرفاتهم وأعمالهم لكي يصلوا إلى وعي كامل من أجل الوصول إلى أنماط الحياة الاجتماعية والتصرفات التي لا تضر بالبيئة والطبيعة⁽¹⁾.

ب. **المؤسسات الاجتماعية:** تهدف المؤسسات الاجتماعية إلى مواجهة التلوث البيئي، من خلال نشر الوعي البيئي، عن طريق:

* **مراكز الأبحاث العلمية:** التي تعطي الحلول المناسبة للمشكلات المهددة للبيئة، بطرق صديقة للبيئة وتمنع تدهورها واستنزاف مواردها، وعن طريق "المؤسسات التعليمية"، الجامعات والمدارس من خلال إدراج مواضيع في المناهج الدراسية تخص الحفاظ على البيئة والطبيعة كتقديم مختلف الأنشطة التي تقوي الوعي والمسؤولية لدى المتعلمين نحو البيئة، وعن طريق "الإدارات"، التي تعتبر المسؤولة بالدرجة الأولى على المحافظة على البيئة من خلال سن القوانين الصارمة والأنظمة التي تراقب طبيعة المواد الكيميائية المستعملة في الصناعات كمثال على ذلك، وإدارة المسببات الملوثة بصورة سليمة، وكذلك عن طريق "مسؤولية كل فرد" في حماية البيئة من خلال التعليم وتقديم المعلومة البيئية، باتباع مجموعة من الطرق والأساليب منها تقنين استعمال الأكياس البلاستيك، التطوع لحماية البيئة، استخدام مواد التنظيف القابلة للتحلل، استعمال وسائل النقل النظيفة⁽²⁾.

* **المسجد:** ويعد من أهم المؤسسات المؤدية للدور التحسيسية داخل المجتمع فهو يهدف إلى المحافظة على البيئة وذلك من خلال الطرق التي يتبعها كتتظيم الدورات التكوينية لصالح الأئمة، من أجل تعزيز قدراتهم وقدرات المرشدين لفهم المبادئ التي تخص حماية البيئة والتنوع البيولوجي بصورة أفضل والعمل من أجل نشر الوعي البيئي، ولأن التركيز على تكوين الأئمة يجعل أفراد المجتمع يقبلون على المساجد لأنهم سوف تكون لهم القدرة في هذا

¹ - مصطفى درويش، الإعلام البيئي، الخطيب للنشر والتوزيع، (د، ت)، 20، 21.

² - سناء الدويكات، كيف نحافظ على البيئة من التلوث، أطلع عليها في: 2022/07/26، على الساعة: 15:02، على

الموقع: <https://mawdoo3.com>

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

المجال على إقناعهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة في تغيير تصرفاتهم وتعاملاتهم داخل المجتمع⁽¹⁾.

***الأسرة:** كما تعد "اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، لما لها من أهمية في بناء شخصية الطفل السليمة، فهي البيئة الأولى له، فالطفل يحاكي ويقلد أفراد أسرته ليبنى اتجاهاته نحو البيئة، ويعزز قيم المحافظة عليها ويحميها من التلوث البيئي بكل أنواعه، ومن ضمن السبل التي تتبعها الأسرة من أجل نشر الوعي البيئي نجد مثلا الاقتصاد في استخدام المياه، غرس في نفوسهم قيم النظافة وعدم استنزاف الموارد البيئية وغيرها⁽²⁾.

***المشاركة الشعبية:** تعد المشاركة أساس الجهود التنموية التي تستهدف النهوض بالمجتمعات والارتقاء بها، والعمل من أجل تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وعرفت المشاركة بأنها: تطوع أهالي المجتمع مساهمة في التنمية سواء بالرأي، أو بالعمل، أو بالتمويل⁽³⁾.

وتعد المشاركة الأسلوب الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وخاصة في مجال مكافحة التلوث البيئي المهدد للإنسان والبيئة معا، من خلال مشاركة كل فرد في المجتمع في التنمية سواء في التخطيط أو التطبيق من أجل حماية حقوقهم ومكافحة المشكلات المعيقة لتقدمهم فالفرد هو أدري بالوسط الذي يعيش فيه حيث يقدم كل ما له علاقة بحماية البيئة، فالتلوث البيئي سببه الأساسي هو البشر والحل لهذه الظاهرة يرجع الشعب إن وجدت لديه فرص المشاركة فهو يهدف إلى تلبية احتياجاته وتحسين ظروف معيشتة⁽⁴⁾.

ج. مساندة المرأة في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

¹ دليل وزارة التربية والطاقت المتجددة، دور المسجد في التوعية البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي، التعاون الألماني للتنمية (GIZ)، شارع المدافع الأربع، الجزائر، (د، ت)، ص: 5.

² دور الأسرة في حماية البيئة، في 2022/07/26، على الساعة: 15:30، آخر تحديث: 2022/09/12، <https://sites.google.com>

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، اسكندرية، (د، ط)، 2002، ص: 238.

⁴ عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998، ص: 74.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

تعتبر المرأة ركيزة المجتمع من خلال ما تقوم به من أدوار في الحفاظ على البيئة وتنميتها تنمية مستدامة فهي لصيقة بالبيئة ومحورا للتنمية استعملت امكانياتها في صيانة الموارد الطبيعية، فهي الأكثر اهتماما بحالة الأرض ومصير الأجيال، فهي الأم المريية، ومنها يشعر الأبناء بالانتماء للبيئة، ويكتسبون السلوكيات الضرورية لحماية البيئة، ويمكن اعتبارها المشارك الفعال في صنع المستقبل البيئي، لذا يجب الاهتمام بظروف المرأة وحالتها التربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تمنعها من المشاركة في العمليات التنموية بشكل عام والتنمية البيئية بصفة خاصة من خلال تعليمها، وضرورة تنشيط الجمعيات النسائية لمشاركة المرأة في تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في مجال حماية البيئة وغير ذلك⁽¹⁾.

خامسا/ الرسالة البيئية إلى كافة أفراد المجتمع وشرائحه:

أصبحت البيئة موضوعا عالميا ضمن برامج الإعلام، والسياسة والتربية والاقتصاد، حيث لقي اهتماما من الكثير من شرائح المجتمع ومؤسساته العديدة، وتتباين الدول في هذا الشأن حسب أولوياتها وتقدمها، فالدول المتقدمة تهتم بالبيئة حيث أنشأت من أجلها أحزابا، وسنت قوانينا وتشريعات، وحددت مخالفات وعقوبات، بينما الدول النامية حاولت أن تسير غيرها في هذا المجال، ومن الضروري إيصال رسالة بيئية إلى جميع شرائح المجتمع طريق الوسائل المتنوعة وهي كما يلي:

- وجوب نشر الوعي بأهمية حماية الطبيعة، والتنوع البيولوجي، وحضر صيد الحيوانات التي ستقرض.

- توفير الإدارات المستمرة للموارد الطبيعة بواسطة الاستغلال العقلاني للموارد الاستراتيجية مثل: الماء والطاقة، والموارد غير المتجدد مثل: المعادن المتنوعة والنفط.

- وجوب توجيه السلوك الاستهلاكي، وسبل الحياة للمحافظة على البيئة ومكوناتها الحيوية، كالإقتصاد في الاستهلاك عملا بقوله سبحانه وتعالى: "يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل

¹ عبد النور أنمار جودت، المرجع السابق، ص، ص: (19، 20)

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" (الأعراف 31) والاستهلاك يشمل كل من طعام وشراب ولباس ومسكن ومركب وغير ذلك.

- وجوب الاهتمام بالأسرة لأنها الوحدة الاجتماعية التي يعتمد عليها بناء المجتمع، لاسيما المرأة لأنها تتبنى القيم المحافظة على البيئة وتنقلها إلى جميع أفرادها، وصالح المجتمع من صلاح الأسرة⁽¹⁾.

- وجوب اعتماد صناعات صديقة للبيئة مع ضرورة فرز المخلفات والنفايات وإعادة تدويرها.
- ضرورة التوعية بالأمراض المترتبة عن التلوث البيئي، مع التركيز على البيئة الصناعية، والهواء النقي، ونظافة الماء والغذاء.

- وجوب فهم المشكلات التي تربط بالتحضر، والنمو السريع للمدن كالأزدحام، وانتشار النفايات، وزيادة التلوث، وانتشار الأمراض.

- نشر الوعي فيما يتعلق بتلوث البحار والأنهار والمناطق الساحلية، وتأثير ذلك على الإنسان وكل الكائنات الحية.

- بيان خطورة التصحر والنفايات الصلبة والصناعات واستنفاد الأوزون.

- وجوب استعمال التقنيات المناسبة بيئياً، والحفاظ على الموارد، واستعمال الطاقات المتجددة.

- تقييم التأثيرات البيئية دورياً.

فمن الضروري إيصال هذه الرسالة لكل شرائح المجتمع، فكل من لديه معلومات أو بإمكانه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي عليه بالعمل على ذلك، حتى يعيش الجميع عيشاً آمناً ومستقراً⁽²⁾.

¹ عبد الرزاق بن حمود الزهراني، البيئة والتغيرات الاجتماعية نظرات في التأثير المتبادل بين البيئة والمجتمع عبر العصور، الانتشار العربي، بيروت - لبنان، ط1، 2013، ص، ص: (268، 269).

² عبد الرزاق بن حمود الزهراني، المرجع السابق، ص: 270.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن التشريع هو المرجع القوي الذي يستطيع الإنسان من خلاله أن يجعل كل فرد مسؤول عن سلوكياته الإيجابية تجاه البيئة بفضل القوانين التي تفرض عليه، ولحماية البيئة بشكل دائم من معظم المخاطر ونخص بالذكر ظاهرة التلوث البيئي، فالتشريع هو المصدر الرئيس الذي تتعلق به هذه الظاهرة بمواجهته والتقليل من تفاقمه، هذا في حال قوته ووعيه فهو الأداة الأساسية في مجال الوقاية والحماية، ومن الأساليب الضرورية، جعل القوانين التشريعية متجانسة مع خطط التنمية، والاعتماد على كوادر متخصصة وظيفية ومتدربة في المجال البيئي، وادخال الاعتبارات البيئية أثناء التخطيط للتنمية كركن أساسي لا غنى عنه، وغير ذلك.

كما أن التنمية الحضرية المستدامة تستند إلى العنصر البشري وتلك القيم الإنسانية المسؤولة والأخلاقية والثقافية والتربوية في مواجهة ظاهرة التلوث البيئي المتعلقة بالعمليات التنموية التي تتصل بالبيئات وخاصة الحضرية منها، ولهذا كان لابد من اتباع أساليب كالإدارة العلمية كالاعتماد على الأفراد المتخصصين في مجال البيئة في سبيل التنمية الحضرية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي، وخلاصة القول قيمة البيئة من قيمة الإنسان فكل فرد مسؤول عن تصرفاته، فإن أحسن استغلالها حققت له رغباته وإن تعامل معها بشكل سلبي تسبب في تدهورها، فالتنمية الحضرية المستدامة مرتبطة بالاستغلال الأمثل والإيجابي لمواردها، بشكل يضمن استمرارها حاضرا ومستقبلا.

كما أن هذه الطرق التي تنتهجها المؤسسات الاجتماعية لها الدور الفعال في مواجهة التلوث البيئي وكل ما يهدد الموارد البيئية بواسطة تقديم الحلول لهذه المشكلات البيئية، والإدارة الجيدة للمؤسسات في هذا المجال، وغرس قيم التعامل مع البيئة في أفراد المجتمع، لاسيما أثناء التنمية للحفاظ على التوازن في النظم البيئية وحماية الإنسان، بواسطة وسائل الإعلام ومختلف المؤسسات الاجتماعية، وتعتبر الأسرة اللبنة الأساسية لتكوين شخصية الأفراد وتنشئتهم تنشئة سليمة من خلال غرس القيم وتربيتهم وتنقيفهم وتوعيتهم بتحمل مسؤولياتهم تجاه البيئة، وتعد السبل المتبعة في حماية البيئة مثل الدورات التكوينية وإعداد

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

البرامج والخطب والدروس التي يقدمها الأئمة في المساجد من أجل التوعية بأهمية حماية البيئة لها أهمية كبيرة في التقليل من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية وهذا ما يحمي حقوق الإنسان الحالية والمستقبلية بما يضمن احتياجاتهم بصفة دائمة، ومن المهم كل أفراد العائلة إلى المسجد والمدارس القرآنية وكذلك إعادة الدروس والمواعظ المقدمة فيها في المنزل ومحاولة تجسيدها في الواقع، ولحماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة من الواجب مشاركة كل أفراد المجتمع ماديا أو معنويا في الحفاظ على البيئة من خلال ترشيد الاستهلاك للموارد البيئية وخاصة الموارد الناضبة لتلبية احتياجات الحالية والمستقبلية لكل جيل.

سادسا/المدارس البيئية الفلسفية:

1/ المدرسة الحتمية: يرى رواد هذه المدرسة بأن الإنسان ابن البيئة، أي هي التي أوجدته، وهي التي تساهم في رعايته، أي تؤثر فيه دون أن يؤثر بها، مما يعني أن الإنسان من المخلوقات السلبية التي لا تستطيع أن تغير البيئة، ومن أنصار هذه المدرسة "هيبو قراط" الذي ربط بين المناخ من ناحية وبين طبائع الشعوب من ناحية أخرى، وتشير مثل هذه الاعتقادات إلى التأثير الهائل للبيئة على البشرية لدرجة الاعتقاد بأن الإنسان هو نتاج البيئة التي توجه أفكاره وتؤثر على كل أعماله في الحياة وهذا ما ورد في كتابه "الهواء، الماء، المكان" ونجد أرسطو في كتابه "السياسة" الذي تحدث عن تأثير البيئة على الإنسان فقد وجد علاقة بين المناخ وطبائع الشعوب، ويؤيد "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر الميلادي الحتم البيئي وتجلى ذلك في كتاباته مثل العمران والحضر، وبعده برز الاهتمام بتأثير البيئة على الإنسان في أوروبا وبالأخص في عصر النهضة وحركة الكشوف الجغرافية. ومن أصحاب هذه المدرسة كذلك الألماني "ريتر Riter" أشار أيضا إلى تأثير البيئة على الإنسان، إلا أنه لم يغفل دور الإنسان في البيئة، كما أشار "هيمبولت Humboldt" إلى التأثير المباشر والقوي للبيئة على الإنسان، أما هيكل أشار إلى نظرية العلاقة بين الأرض والإنسان وأطلق على هذه العلاقة علم الارتباط بالبيئة والمقصود بها دراسة العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها في

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

نفس المكان، حيث أشار "راتزل" وتلميذته "الين سمبل" إلى الإنسان واعتبروه نتاجا للأرض، كالنبات الذي ترعرع فيها وتغذى منها⁽¹⁾.

2/ المدرسة الامكانية (الاحتمالية): من أصحاب هذه المدرسة: Paul Vidal de la balache و Herbert john fleure و Lucian Paul victor veber.

يرى إيميل دوركايم ولوسيان فبر بأن حياة الإنسان ليست حتمية عليه، فهو لديه القدرة على تغيير البيئة حسب إرادته وليس حسب الوتيرة التي تفرضها هي عليه. حيث طور Vidal de la balache هذا النهج الجغرافي كرد فعل لطريقة تفكير جغرافية تقليدية، والتي سميت بالحتمية البيئية.

تطورت أفكار رواد هذه المدرسة بداية من القرن العشرين، وكانت أفكار هذا الاتجاه مرتبطة بقدرة الإنسان في التأثير على البيئة الطبيعية وذلك للتقدم التكنولوجي الذي شهده الإنسان حيث يمكن أن يستغل ويطوع البيئة وفق ما يتوفر لديه من قدرات، أي أن الإنسان يملك قوة وقدرة يمكن من خلالها أن يكون سيذا على البيئة.

فهم يناقضون الاتجاه الحتمي الذي يقول أن البيئة تؤثر في الإنسان، ويقولون أن الإنسان هو بدوره يؤثر على البيئة، بمعنى أن له الحرية الكاملة في استغلال البيئة وفقا لاحتياجاته، ولديه الحرية في اختياراته، حيث يغير البيئة وفقا لما لديه من إمكانيات ليلائمها مع ما يبتغيه من حاجات، وبالتالي فهو يخلق بيئته بواسطة أعماله المتعددة وما يظيفه من تغييرات على البيئة.

إن تعامل الإنسان مع البيئة ليس مطلقا، لأنه لا يملك القدرة الكاملة لتغيير بيئته، وإمكانياته في التعامل معها تختلف باختلاف الأجيال وحسب ما توصل إليه من تطور

¹ - عباس زغير محسن الميراني، جغرافية البيئة والتلوث، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016، ص، ص: (26، 27).

تكنولوجي، أي عند تدقيق النظر في علاقة الإنسان بالبيئة، نجده في كثير من الأحيان عاجزا عن مواجهة الكثير من المشكلات البيئية رغم تقدمه التكنولوجي⁽¹⁾.

3/ المدرسة التوافقية:

ظهرت هذه المدرسة للتوفيق بين وجهات نظر رواد المدرسة الحتمية والمدرسة الإمكانية، دون تمييز بينهما، حيث برزت في بداية القرن العشرين، ومع تطور وظهور المنجزات الصناعية لتوضح واقع العلاقة بين الإنسان والمجتمع من جهة، وبين البيئة من جهة أخرى، لأن البيئات الطبيعية تختلف في تأثيرها على المجتمع والإنسان، وذلك من منطلق اختلاف تأثير واستجابة هذه البيئات، واختلاف قدرات الإنسان وامكاناته في استغلال موارد البيئة، فهي تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات، لكي يتعاضد الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة.

كما ترى المدرسة الحتمية، ويتعاضد دور الإنسان في بيئات أخرى، لمواجهة تحديات ومعوقات البيئة، كما تتادي به المدرسة الإمكانية، مع العلم أن هناك أربع استجابات لتحديد العلاقة بين الإنسان وبيئته، تتباين بين الحتمية الواضحة والإمكانية المبدعة، كما صاغها المؤرخ الانجليزي "أرنولد توينبي" بداية باستجابة سلبية، يكون الإنسان فيها متخلفا علميا وحضاريا في بيئة حرفة الجمع والصيد البدائي، التي لا يقدر الإنسان أن يطورها ويقف أمامها عاجزا لتمثل قمة الحتم البيئي وعندما يؤتي الإنسان بعض المعرفة، يحاول أن يتأقلم جزئيا مع ظروف بيئته الطبيعية، كبيئة حرفة الراعي البدائي أو المترحل وبيئته الزراعية البدائية، على الرغم من أن البيئة لا تزال صاحبة التأثير الأكبر على الإنسان مما يدل على تأثير الحتم البيئي.

وتظهر أولى درجات الإمكانية عند الاستجابة الإيجابية، التي يحاول فيها الإنسان التغلب على معوقات البيئة وتحدياتها، وتطوير عناصر البيئة الطبيعية الصالحة، وتمثلها

¹ - سلسلة كتب جماعية محكمة، منسق الكتاب: أحمد الفراك، التربية البيئية وسؤالا التنمية والأخلاق نحو وعي بيئي جديد، ط1، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات -مفاد-، مطبعة دار القلم، الرباط، 2020، ص: 45.

الفصل الثالث: الإنسان وعلاقته بالبيئة

حرفة الزراعة غير البدائية والرعي المتطور، والصيد المتطور، للوفاء باحتياجاته، ليصل الإنسان إلى قمة الإمكانية عند الاستجابة الإبداعية، ليتفوق فيها الإنسان على البيئة، وتمثلها حرفة الصناعة بصيغة خاصة، باعتبار أكثرها إبراز لشخصية الإنسان وقدراته. وعلى الرغم من محاولة هذه المدرسة التوفيق بين المدرسة الحتمية والإمكانية فهي لا تعدو تفسيراً لتاريخ علاقة الإنسان بالبيئة باختلاف البيئات، الشيء الذي يعيد للأذهان روح منطق وفلسفة الحتم مرة أخرى، مثلها في ذلك مثل الحتمية، أكثر من كونها منطلقاً لبناء تلك العلاقة⁽¹⁾.

¹ - فتحة طویل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013، ص: (156، 157).

خلاصة:

إن نظافة البيئة هي المنطلق السليم المؤدي إلى التنمية المستدامة بواسطة استغلال مواردها بطريقة عقلانية دون استنزاف مواردها حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والصاعدة وذلك من أجل الوصول للرفاه والسعادة، وهذا ما نسميه بالجودة المعرفية والكفاءة السلوكية، فالتلوث يتعكس سلبا على جمال البيئة وعلى مواردها وعلى جودة الحياة، ولهذا لا بد من الاعتماد على آليات وسبل تم الإشارة إليها سابقا وتتضمن عدة عناصر كالعنصر التربوي الذي يحترم فيه الإنسان البيئة سواء بوازع الضمير أو الأخلاق، من خلال تكوين الأفراد وغرس القيم الموجهة للسلوك توجيهها سليما نحو كل ما يتعلق بالبيئية، وتعكس الثقافة البيئية أسلوب ونمط الحياة التي يعيشها سكان المناطق الحضرية وتلك السلوكيات تجاه تعاملهم مع البيئة وقضاياها في مختلف المجالات، ولهذا لا بد من نشر كل المعلومات والقضايا المتعلقة بالبيئة من خلال تثقيف كل أفراد المجتمع وزرع روح تحمل مسؤولية إحقاق الضرر بالبيئة، وحمايتها والتعامل معها من المنظور الإنساني الذي يعد أساسا للمسؤولية البيئية الناتجة عن الثقافة البيئية التي تميز كل مجتمع عن الآخر.

الفصل الرابع

التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر

- نماذج من تجارب دولية -

تمهيد:

أولا/ نماذج من تجارب دولية في مجال التنمية الحضرية المستدامة:

أ/ نماذج من تجارب الدول المتقدمة:

ب/ نماذج من تجارب الدول النامية

ج/ نماذج من تجارب الدول العربية

ثانيا/ التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر بيئيا:

ثالثا/ واقع التلوث البيئي في الجزائر

رابعا/ الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة

خامسا/ تحديات التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر

سادسا/ تقييم آليات البعد البيئي في التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد:

سعت العيد من البلدان إلى تحقيق التنمية البيئية المستدامة وذلك من خلال التركيز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية كالطاقة، من حيث الوسائل المعتمدة لاستخدام هذه الموارد وكيفية استعمالها، وذلك من أجل حل الكثير من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للجميع والحفاظ على البيئة وجعلها صديقة للإنسان، لأنها تعد محورا أساسيا للتنمية، ولهذا لجأت الكثير من الدول المتقدمة والنامية وحتى العربية إلى القيام بخطوات وتجارب عديدة لحماية البيئة والتقليل من ظاهرة التلوث بشتى الوسائل والطرق وبواسطة مشاريع تحسن من استغلال الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة لضمان حقوق الإنسان الحالية والمستقبلية.

أولاً/ نماذج من تجارب دولية في مجال التنمية الحضرية المستدامة

01/ نماذج من تجارب الدول المتقدمة:

قامت عدة دول بتجارب عدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة منها الدول المتقدمة والنامية وحتى العربية، من بينها:

أ/ تجربة ألمانيا في استعمال الطاقات المتجددة:

تسعى العديد من الدول إلى إيجاد طاقات جديدة لا تساهم في تلويث البيئة منها ألمانيا التي أحرزت تقدماً جلياً في هذا الشأن.

1- جذور التحول الطاقوي الألماني: تعد ألمانيا رائدة في تطوير الطاقات المتجددة مقارنة بالدول الأوروبية، حيث اتفقت الحكومة الفدرالية مع أهم المؤسسات عام 2000 بشأن "التوافق النووي" وتمت المناقشة فيما يخص ذلك.

لجأت ألمانيا إلى استخدام الطاقات المتجددة عقب كارثة فوكوشيما حيث ظهرت أهدافها السياسية المتعلقة بحماية المناخ في "التصور الطاقوي" الذي يعد برنامج عمل طاقوي على مدى بعيد ويهدف إلى التقليل من استعمال الطاقة التقليدية بـ 50%، وتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بـ 80 - 95%، وزيادة إنتاج الطاقات المتجددة نحو 80 %، وعمد التحول الطاقوي إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاكات الطاقوية وحدد التجهيزات والطرق المستعملة الشيء الذي يؤدي إلى التغييرات الهيكلية في المجال الطاقوي تمس جل الأطراف من المؤسسات الاقتصادية ووالأفراد والجمعيات⁽¹⁾.

2- صناعة الطاقة المتجددة: تطورت ألمانيا في مجال استعمال الطاقة المتجددة وصارت من الدول القائدة عالمياً، بحوزتها ثاني أكبر قطاع لطاقة الرياح عالمياً، وتزيد طاقته عن 24000 ميغاواط، وتمتلك ثاني أكبر سوق للطاقة الشمسية بواسطة 1650 ميغاواط، فهي رائدة في مجالات التكنولوجيا، ففي أواخر عام 2008 وفرت الطاقة المتجددة ما يقرب 1.15 % من الكهرباء، و4.7% من الحرارة، ومن المحتمل أن تلبى مصادر الطاقة المتجددة

¹ رمزي بدرجة، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد: 3، العدد: 1، 2017، ص، ص: (613، 614).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

حوالي 50 % من متطلبات الطاقة الأولية بحلول سنة 2050، وتعتمد ألمانيا على مصادر الطاقة المتجددة الآتية.

* الطاقة الشمسية: تعد ألمانيا من أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس على مستوى عالمي، وتمتلك قطاع صناعي لتقنيات الطاقة الشمسية جديد يحقق معدلات نمو عالية، حيث تم سن قانون مصادر الطاقة المتجددة، حيث زاد حجم أعمال التقنيات الشمسية الألمانية حوالي 9.4 مليار أورو، وعدد العمال في هذا القطاع أكثر من 50000 عامل، ويزيد عدد الأسر الألمانية التي تهدف إلى تأمين حاجاتها الطاقوية عن طريق مجمعات شمسية وخلايا الطاقة الضوئية، وفي عام 2006 كان بألمانيا 800000 مجمع شمسي مركب وجاهز، حيث يسخن فيها الماء وتؤمن التدفئة الضرورية لما يقارب 5 % من المنازل المسكونة في ألمانيا.

* طاقة الرياح: حطمت طاقة الرياح الألمانية الرقم القياسي في بداية عام 2007، حيث أن المحطات المولدة للكهرباء التي تعمل بطاقة الرياح قد غزت الشبكة العامة بـ: 15 مليار كيلواط ساعي في التيار الكهربائي، واعتبرت ألمانيا أكبر سوق في العالم في طاقة الرياح.

* طاقة الكتلة الحيوية: تم إنتاج كهرباء معتمدة على الكتلة الحيوية سنة 2006 بما يصل 17 مليار كيلواط ساعي، حيث تعتمد منها 10 مليار على الخشب فقط، وأكثر من 5 ملايين من الغاز العضوي، وحوالي مليار من الزيت النباتية، ووصلت مساهمة الكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة الكهربائية ما يقارب 3% من مصادر مختلفة.

* الطاقة الجوفية: بالنسبة للطاقة الجوفية فحصت ألمانيا من الطاقة الجوفية عام 2006 من مصادر الطاقة التي لا تضر البيئة قد قدرت بـ: 1 % فقط، ونتيجة لتقنيات الحفر الجديدة ارتفعت نسبتها، وبداية من نهاية 2007 تم تدعيم 6000 أسرة بالطاقة الكهربائية المستمدة من الطاقة الجوفية وتوفير طاقة التدفئة لحوالي 300 أسرة⁽¹⁾.

¹ رمزي بدرجة، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجاً، المرجع السابق ص، ص: (614، 615).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

ب/تجربة السويد في إعادة التدوير: اتبعت السويد استراتيجية شاملة على المستوى الوطني لإعادة تدوير النفايات حيث حولت عبء نفايات مرتفعة الكلفة، إلى المشروع الاقتصادي مريح، حيث أنها توفر المال من خلال استبدال الوقود الأحفوري بالنفايات من أجل إنتاج الطاقة، وتكسب 100 مليون دولار أمريكي سنوياً عن طريق استيراد وإعادة تدوير النفايات التي أنتجتها الدول الأخرى، ترسل السويد 1% فقط من قماماتها إلى مدافن النفايات، وتقوم بتحويل 52% منها إلى طاقة من خلال حرقها، كما تقوم بتدوير 47%، والطاقة الناتجة عن النفايات وحدها تعمل على تدفئة مليون منزل، وتزود ربع مليون منزل بالكهرباء. فما هو السر في ذلك؟

بدأت جهود السويديين في تحويل النفايات إلى طاقة في وقت مبكر منذ منتصف القرن العشرين مع تطبيق السياسة الوطنية المتמاسكة لإعادة التدوير بمرور الزمن، الشيء الذي ساهم في تعزيز معدلات إعادة التدوير وجعل من الدولة السويدية الزعيمة عالمياً في مجال إعادة التدوير، وعن طريق تحويل النفايات إلى الطاقة، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة: 2.2 مليون طن سنوياً، وفي فترة 1990 و 2006 قلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 34%، وتوقعوا أن تنقص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 76% بحلول عام 2020، بالمقارنة مع مستويات سنة 1990.⁽¹⁾

انتقل اهتمام السويديين بفئة الأطفال وذلك من خلال تعليمهم في سن مبكرة جداً كيفية إعادة التدوير، كنمط للحياة وثقافة عامة داخل المجتمعات السويدية، وخصصوا يوماً وطنياً يقوم فيه الأطفال في جميع أنحاء البلاد بجمع النفايات وتنظيف البيئة والوسط الذي يعيشون فيه، كما يتم تدريب المعلمين بغرض إشراك الأطفال في الأعمال العملية، مثل صناعة الأوراق الخاصة بهم، أو تطبيق الإرشادات الخاصة بالنفايات في المدارس.

1- خالد الشمسي، التجربة السويدية، صحيفة الرؤية، 8 يونيو 2022، أطلع عليه في 23 أوت 2022، على الساعة: 14:52، على الموقع: <https://www.alroeya.com/2292402>

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

واعتبرت السويد إعادة التدوير من العمليات البسيطة التي يمكن الوصول إليها بطرق وأساليب مريحة، كما يمكن إيجاد محطة لإعادة التدوير على بعد 300 متر على الأكثر ومن أي منطقة سكنية، وتوجد حوافر كقسائم خصومات الشراء يتحصل عليها السويديون كمكافآت لاستخدام آلات إعادة التدوير القريبة، ومن أقوى الحوافر ذلك الذي تم إدخاله في المشروعات الحضرية الجديدة مثل التي توجد في ستوكهولم، عن طريق تصميم مزلق النفايات لتحول مباشرة إلى المحارق ثم تحول إلى طاقة، أي أن النفايات المنتجة من طرف سكان البناية تتحول مباشرة إلى طاقة لمنازلهم⁽¹⁾.

ج/ مؤسسة Dell في إعادة التدوير في مجال الإلكترونيات:

تعد المعدات الكهربائية والإلكترونية مثل: الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والثلاجات وأجهزة الاستشعار وأجهزة التلفزيون، من النفايات الإلكترونية التي تمثل التحدي المتزايد الذي يتماشى مع النمو الصناعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم التخلص سنويا بحوالي 80% من هذه المخلفات حيث ترمى في مكب النفايات أو تحرق أو يتاجر بها بطرق غير قانونية، حيث تحتوي المخلفات الإلكترونية على مواد مهددة لصحة الإنسان وتؤثر سلبا على البيئة إن لم يتم التخلص منها بطريقة ملائمة، ومن ضمن هذه المواد والرصاص والزنبق والكاديوم⁽²⁾.

أعلنت مؤسسة Dell عن تجربتها الرائدة في الصناعة والتي تتمثل في استخدام الذهب المعاد تدويره من الإلكترونيات المستخدمة في اللوحات الأم لأجهزة الكمبيوتر الجديدة، وتم تركيبها على الطراز 1 -in -2 Latitude 5285 المقرر طرحه انطلاقاً من ربيع 2019، وهذه المكونات فعالة ويمكن لهذه التجربة أن تعمم في صناعة الملايين من اللوحات الأم الجديدة، وفي الوقت الحالي تم إعادة تدوير 12.5% فقط من النفايات الإلكترونية وإضافتها

¹ - المرجع السابق، <2292402> <https://www.alroeya.com>

² - ليلي مطالي، دليلة تيتام، إعادة التدوير كأحد مقومات التسويق الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة - عرض تجارب دولية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر -، مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد: 9، العدد: 01، 2020، ص: 740.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

إلى المنتجات الأخرى، ويرمي الأمريكيون 60 مليون دولار من الذهب والفضة سنوياً من خلال الهواتف غير المرغوب فيها وحدها، ومن هنا فإن إعادة التدوير لا تقتصر على جلب المنافع الاقتصادية فحسب، بل تمنع الأضرار التي تهدد صحة الإنسان نتيجة الملوثات الشائعة أثناء تعدين الذهب، ووفقاً لدراسة أجرتها "Trucost"، فإن عملية استخراج الذهب التي يشرف عليها Wistron Green Tech الشريك البيئي لمؤسسة Dell تأثيرها البيئي أقل بنسبة 99% من الذهب الذي استخرج بطريقة تقليدية.

تصدرت مؤسسة Dell إلى جانب مؤسسات « Apple » و " HP " "Microsoft" الأمريكية و« Lenovo » الصينية، القائمة الخاصة بالمؤسسات التقنية الخضراء الصديقة للبيئة في تقرير سنة 2018 لمنظمة السلام الأخضر (Green Peace) بعد أن حققت كل واحدة النتائج الجيدة في مواجهة الانبعاث الغازية التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض، إلى جانب معالجة وإعادة تدوير المخلفات الخطيرة كإلكترونية الصلبة أو الكيميائية السائلة، المترتبة عن الأنشطة الصناعية لأجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة، وغير ذلك من الأجهزة الأخرى⁽¹⁾.

د/ تجربة ماليزيا مشروع مدينة بوتراجيا "Putragaya":

مدينة بوتراجيا هي عاصمة ماليزيا الإدارية من سنة 1999 الموجودة في ولاية سلان غورة الماليزية في جنوب كوالالمبور على بعد 25 كلم منها، والمدينة مشهورة بتطورها وعمارتها وجمالها لدرجة أن الماليزيين يسمونها المدينة في حديقة وسميت بوتراجيا على اسم أول رئيس وزراء بماليزيا تونك عبد الرحمان بوترا، صممت الحكومة الماليزية مدينة بوتراجيا لكي تكون هي العاصمة الإدارية لتخفيف الضغط على كوالالمبور وكرست الحكومة الماليزية

¹ - ليلي مطالي، دليلة تيتام، المرجع السابق، ص: 741.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

طاقتها لتكون هذه المدينة هي المدينة النموذجية ومن أشهر الأماكن فيها: مسجد بوترا وحديقة بحيرة بوتراجيا الاصطناعية وغيرها من الوجهات الجميلة⁽¹⁾.

حيث أقيمت بوتراجيا لتحقيق التوازن والاستدامة في جوانب تنموية عديدة، من أجل أن تكون بوتراجيا حلقة جديدة في التخطيط الحضري في ماليزيا، وحدد الحجم الأمثل للمدينة بما يناسب طبيعتها، ومقدار الاستثمارات وفرص الشغل التي يوفرها المخطط الحضري في هذه المدينة، حيث أن 5000 هكتار تعتبر مساحة كافية لاستيعاب حوالي 350 ألف نسمة، وتصل الكثافة السكانية في النهار إلى حوالي 500.000 هكتار.

وتعد بوتراجيا المدينة الذكية في ماليزيا، وقد أنشئت شبكة معلوماتية متطورة فيها. ويمكن اعتبارها مركزا حيويا للتنمية نظرا لدورها النموذجي لمدينة تشكل عصب التنمية للدولة وتعد مكانا مثاليا للحياة والعمل وممارسة الرياضة وأنشطة إبداعية، وتعد بوتراجيا مركزا إداريا إلكترونيا، وهي نقطة الاتصال بين مختلف المصالح الإدارية ومع الجمهور بواسطة الوسائل الالكترونية، وقنوات الوسائل المختلفة، وهذا ما أهلها لأن تكون على خريطة المنافسة عالميا، حيث تملك شبكة موصلات داخلية وخارجية عالية الذكاء وبنية قوية من الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وشبكة خدمات مميزة ومتطورة.

نجحت مدينة بوتراجيا لأنها كانت تراعي الاعتبارات البيئية بشكل كبير، حيث أعدت دليل تخطيط المدينة الذي يضم مخططا استراتيجيا وخطة تنظيمية والعديد من الخطط المحلية وهو يتضمن معايير رئيسية للمساحات الخضراء والبحيرات، ومعايير البنية التحتية من المرافق، الموصلات وشبكة الري والإنارة، وموقع المدينة تم اختياره وفقا لعدة اعتبارات متعلقة بتوفر المساحات المطلوبة وتكلفة البنية التحتية، أضف إلى ذلك موقعها الجغرافي الملائم، وطبيعة الأرض لزراعة المساحات الخضراء، وسهولة الاندماج في شبكات الموصلات، واتساق التنمية العمرانية مع المميزات الثقافية والحضارية للشعب الماليزي، مع

¹- ناصر الخزار، بوتراجايا عاصمة ماليزيا الإدارية على قناة You tub في : 10-03-2023 ، على الساعة: 16:47، تاريخ النشر: 23 أبريل 2022.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

مراعاة التراث البيئي والثقافي للمنطقة، حيث عكست المدينة التراث البيئي والثقافي لماليزيا الشيء الذي أدى إلى جلب الناس إليها، وانصهارها بسهولة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدولة الأم، وبوتراجيا تقوم على مبدأ الحوار والمشاركة في الاستعمالات الاجتماعية والتجارية وهذا ما أدى إلى التكامل والتقارب والتوحد بين سكانها⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن بوتراجايا مدينة صممت في الغابات بها بحيرات وحدائق، وأغلب السكان الذين يعيشون فيها هم من موظفي الحكومة لأن كل قطاعات الحكومة والوزراء موجودة هناك، وسكان هذه المدينة تربطهم مبادئ الحوار والمشاركة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا ما يؤدي بها إلى تحقيق التنمية بشكل مستدام، لأن هذه المدينة أنشئت من أجل التخفيف من حدة الضغط على كوالالمبور، والوصول إلى التوازن والتنمية الحضرية المستدامة.

هـ - برنامج الطاقة الشمسية للمدن بأستراليا:

اقترحت أستراليا سلسلة من التجارب بهدف التنمية المستدامة، حيث طبقت برنامج الطاقة الشمسية للمدن الذي يهدف إلى تحديد وتنفيذ معالجات لموانع كفاءة التوليد والتوزيع للطاقة الشمسية وإدارة الطلب على الطاقة الكهربائية التي تتصل بالشبكة بالمناطق الحضرية ومن جانب آخر إبراز آثار اقتصادية وبيئية من أجل الربط بين التكلفة والتسعير بالتركيز على الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة وتكنولوجيات القياس الذكية، حيث تضمن البرنامج سبع مدن أساسية وتم تقديم المساعدات لتوفير الطاقة وزيادة استيعاب تكنولوجيات الطاقة الشمسية الرائدة في أستراليا ونظام حوافز المشجع لكفاءة استعمال الطاقة ومولدات الطاقة الشمسية مع مراعاة الفوائد الاقتصادية والبيئية من الاختيارات أكثر حكمة للطاقة. وتم إنشاء عدة برامج مصممة خصيصا في كل مدينة لتلائم ظروفها المحلية وتتضمن:

¹ - وسيلة بن قدام، التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية حالة ولاية الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2017، ص، ص: (79، 80).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- الألواح الضوئية الشمسية ذات التكلفة المنخفضة ونظم تسخين المياه باستعمال الطاقة الشمسية للوحدات السكنية.
- تجارب إدارة الطلب على الكهرباء والمتمثلة في تركيب أجهزة قياس ذكية للوحدات السكنية.
- برامج تغيير السلوك لمساندة كفاءة استعمال الطاقة ومنه تقييم استخدام الطاقة للوحدات السكنية والشركات.
- تجديد الأجهزة المنزلية لزيادة كفاءة استعمال الطاقة.
- دمج تكنولوجيات الطاقات الشمسية وكفاءة استعمال الطاقات في المباني الجديدة.

من أبرز إنجازات المشروع ما يلي:

- بدأ استعمال أول اتوبيس عالميا يشتغل بالطاقة الشمسية "Tindo" في أديليد وتم إقامة نظام كبير جدا للطاقة الشمسية بأستراليا على سفح جبل ينتج حوالي 305 كيلو واط كجزء من مخطط مدينة أليس الشمسية.
- مشاركة المجتمع المحلي بشكل واسع بواسطة عدة وحدات سكنية في تجارب خاصة بتسعير الكهرباء في أوقات الذروة.
- واستمرت المدن الأخرى باستعمال الطاقة الشمسية وتطبيق عناصر المشروع إلى غاية عام 2013 وهو تاريخ نهاية البرنامج.⁽¹⁾

و/ تجربة سنغافورة في إعادة تدوير النفايات: تعد سنغافورة من البلدان الأكثر كثافة سكانية، فحوالي 8 آلاف نسمة لكل كلم²، وفي الفترة بين 1970 و2016 زادت المخلفات الصلبة التي تم معالجتها والتي تم التخلص منها 7 أضعاف على الرغم من الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي، حيث أنتجت سنغافورة 7.2 مليون طن من مخلفات ونفايات عام 2019 وتم إعادة تدوير 59 %، وتعتبر محرقة دواس أكبر محرقة موجودة في سنغافورة حتى الآن حيث يتم جمع القمامة والمخلفات من جميع مصادرها ويتم إحضارها إلى هذه المحرقة عن طريق 600 شاحنة ويتم إلقاء القمامة في غرفة تحت الأرض ليتم التقاطها عن طريق

¹- حسام الدين النجاتي وآخرون، المرجع السابق، ص، ص: (61، 62).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

الرافعات ثم إلقاؤها في المحرقة وتكون درجة حرارة الفرن ما بين 850 إلى 1000 درجة سيليزية وينتج عن الحرق تخفيض حجم المخلفات بنسبة 90 % وهذا يساعد على توفير المساحة لجلب المزيد من النفايات، كل المعادن الحديدية وغير الحديدية ستعاد مرة أخرى من الرماد الناتج من المحرقة وسيتم إعادة تدويرها، أما بالنسبة للملوثات الناتجة من عملية الحرق فيتم معالجتها قبل إطلاقها في الغلاف الجوي، ويتم استخدام الماء الذي يتحول إلى بخار نتيجة الطاقة الناجمة عن عملية احتراق النفايات بحيث يستخدم البخار لتدوير التوربينات وبالتالي إنتاج الكهرباء حيث يتم استهلاك 20 % من الكهرباء داخل المنشأة أما باقي النسبة فيتم إدخالها إلى الشبكة الوطنية للكهرباء وتساهم محارق القمامة بسنغافورة من 2 إلى 3 % من كمية الكهرباء المنتجة داخل الشبكة الوطنية، تم بناء محرقة دواس عن طريق شركة "ميتسيبيتيشي" للصناعات الثقيلة وشركة "هاي فلاكس" لمعالجة المياه، حيث يتم فيها حرق 3600 طن من النفايات يوميا مع استعمال الكهرباء المنتجة ذاتيا وتصدير الباقي للشبكة الوطنية، حيث جمعت هذه المحرقة أكثر من مليون طن من النفايات عام 2019 وهذا الرقم يعادل 3000 طن من المخلفات يوميا، كما توجد محرقة أخرى عند مضيق سنغافورة الذي يعتبر من أكثر الممرات ازدحاما في العالم وهي محرقة سيناكو البحرية محيطها الخارجي عبارة عن جسم من الحجارة بطول 7 كلم، مما سمح بوجود مساحة بحرية داخل المحيط يمكن ملؤها بالنفايات المحروقة أو بالرماد وهي تعمل منذ عام 1999 بتكلفة إنشائية قدرها نصف مليار دولار وتقدر مساحة الجزيرة بـ: 865 فدان، يصل إلى الجزيرة 2000 طن من المخلفات يوميا عن طريق القوارب والبوارق البحرية.

وتتملك الجزيرة العديد من الآلات الضخمة كالجرارات والشاحنات والحفارات الميكانيكية، ويتم استخدام الحفارات في نقل الرماد أو النفايات المحروقة وحملها إلى الشاحنات التي تقوم بإفراغ حمولتها بالمساحة المائية داخل الجزيرة وحتى يتم منع التسريبات والملوثات من وصولها إلى البحر فإن المحيط الخارجي للجزيرة مكون من غشاء غير مسامي به طبقة من الطين وإذا زاد مستوى البحيرة نتيجة هطول الأمطار أو زيادة الرماد بها فيتم التخلص من الفائض من الماء في البحر المفتوح بعد معالجتها داخل المنشأة ويوجد حول الجزيرة شجر المنجروف وهو شجر استوائي وكذلك المرجان وهذه شهادة على أن المنشأة ليس لها أي تأثير سلبي على البيئة بل على العكس فإن الحياة المائية والطبيعية

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

ازدهرت بناء على عمليات تدوير الحالية فإن جزيرة سيمكو ستمتلى بحلول عام 2035 وبالتالي هناك خطط للتعامل والتعاون مع منظمات حكومية ومنظمات قطاع الأعمال لزيادة مساحة الجزيرة ومن خبرة سنغافورة في إعادة تدوير القمامة أدركت أن مقابل القمامة تحتاج إلى وقت طويل لتصحيحها وبالتالي يجب أن يكون هدف المشروع عند إنشائه طويل المدى حتى يحقق الهدف المنشود كما تتجه سنغافورة حالياً إلى إيجاد الوسائل الممكنة لاستخدام الرماد في تصنيع ما يسمى بالرمال الجديد حيث يمكن استخدامه في بناء ممرات المشاة والمقاعد كما يتم اختياره حالياً من أجل استخدامه في رص الطرق، ونظراً لأن الأرض محدودة في سنغافورة لصغر حجمها فإن الدولة تسعى إلى تقليل كمية المخلفات المتجهة إلى جزيرة سيمكو بنسبة 30 % بحلول عام 2030 وتسعى إلى إنشاء وتطوير عدة منشآت جديدة لإدارة النفايات⁽¹⁾.

ومما سبق ذكره يتضح بأن سنغافورة من الدول التي تمكنت من السيطرة على نفاياتها رغم الكثافة السكانية المرتفعة واستطاعت أن تحمي البيئة من ظاهرة التلوث عن طريق محرقة دواس ومحرقة سيناكو من خلال الوسائل والاستراتيجيات التي تتبعها أثناء جمع النفايات وإعادة تدويرها لتجنب التلوث بمختلف أنواعه.

02/ نماذج من تجارب الدول النامية:

أ/ تجربة الإمارات (استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء):

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2012 بمبادرة وطنية طويلة المدى تسمى "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" تحت شعار الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة من أجل بناء الاقتصاد الأخضر في الدولة وهي تسعى لجعل الإمارات دولة رائدة عالمياً في هذا المجال وتهدف إلى جعلها مركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إلى جانب الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، معلنة عن نيتها في زيادة التنافس المستدام لجهود التنمية الوطنية وحماية البيئة للأجيال الصاعدة.

تشمل المبادرة عدة برامج وسياسات في مجالات الزراعة والطاقة والاستثمار والنقل المستدام، بالإضافة إلى السياسات البيئية والعمرانية الجديدة التي تسعى لتحسين جودة الحياة

¹- أطلع عليه في 23-02-2023 على الساعة 21:50، على قناة اقتصاد الطاقة: youtube.com، 12 اوت 2021.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

في الدولة، حيث حددت ست مسارات استراتيجية تحتوي سلسلة كبيرة من سياسات ومشاريع كبيرة وهي:

*المسار 01: الطاقة الخضراء، ويتضمن عدة برامج وسياسات التي تهدف إلى تعزيز إنتاج واستعمال الطاقات المتجددة والتقنيات التي تتعلق بها، وتشجيع استعمال الوقود النظيف من أجل إنتاج الطاقة والسعي إلى تطوير معايير وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

*المسار 02: الاستثمار الأخضر، ويتضمن سياسات حكومية تسعى لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتجعل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء سهلة، وأيضاً العمل على توفير فرص العمل في هذه المجالات وتهيئة الكوادر الوطنية في هذا المجال.

*المسار 03: المدن الخضراء، ويتضمن سلسلة من سياسات التخطيط العمراني التي تسعى لحماية البيئة، وتحسين كفاءة المساكن والمباني بيئياً مع تشجيع استعمال وسائل النقل الصديقة للبيئة، أي توفير النقل المستدام، إلى جانب برامج تهدف إلى تنقية الهواء داخلها في المدن في دولة الإمارات من أجل بيئة صحية للجميع.

*المسار 04: التعامل مع آثار التغير المناخي، من خلال سياسات وبرامج هادفة لتقليل الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، وتشجيع الزراعة العضوية من خلال سلسلة من الحوافز على المستويين الاتحادي والمحلي.

*المسار 05: الحياة الخضراء، ويتمثل في مجموعة من السياسات والبرامج ترمي إلى ترشيد استعمال موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، ومشاريع إعادة تدوير المخلفات الناجمة عن الاستعمالات التجارية أو الفردية، ويشمل هذا المسار مبادرات توعوية وتعليمية بيئية.

*المسار 06: التكنولوجيا الخضراء، ويهتم في بدايته على تقنيات النقاط وتخزين الكربون، وكذلك كيفية تحويل النفايات إلى طاقة⁽¹⁾.

¹ - كتاب جماعي ضبط وتنسيق توفيق عطاء الله الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، 2021، ص، ص: (109، 110).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

ب/ تجربة الصين في الطاقة الشمسية: تستخدم الصين بدرجة كبيرة الموارد الأحفورية كالفحم والنفط، ولهذا تواجه ظاهرة التلوث الواسع النطاق مما جعلها تتوع مصادر إمدادات الطاقة وتحولها إلى طاقات أنظف من خلال سياسات الدعم بداية من سنة 2008، حيث كانت لها الصدارة في عام 2017 في مجموعة الدول التي تستثمر في الطاقات المتجددة بحجم استثمارات إجمالي يزيد عن 165 مليار دولار، بينما في قطاع الطاقة الشمسية الذي تحتل فيه المرتبة الأولى عالمياً تهدف الصين إلى رفع توليد الطاقة الشمسية إلى 10% مما تحتاج إليه البلاد من الكهرباء بقدوم سنة 2030، وحسب وكالتها الوطنية للطاقة (NEA) تسعى إلى رفع قدرة إنتاج الطاقة الشمسية إلى 110 جيغا واط مع حلول سنة 2020 والتي وصلت إلى 53 جيغا واط عام 2017، ولتحقيق أهدافها الوطنية في مجال الطاقة الشمسية اتبعت مجموعة من السياسات المشجعة في هذا المجال منذ عام 2013 ومن أهمها دعم الأنظمة الشمسية الكهروضوئية، مع الدعم الوطني للطاقة الشمسية والذي بلغ 0.049 دولار لكل كيلواط ساعي، ويوجد دعم على المستوى المحلي حيث تملك كل المحافظات الصينية سياسات الدعم الخاصة بكل واحدة منها لمشاريع الطاقة الشمسية، فالكثير من المحافظات تقوم بإنتاج الألواح الشمسية المحلية وهي تهدف إلى استخدام الطاقات المتجددة بشكل واسع وتتباين معدلات الدعم من منطقة إلى أخرى، حيث قامت الصين بأول تجربة تاريخية على مستوى تشغيل مدينة كاملة بواسطة مصادر الطاقة المتجددة التي تملكها دون الفحم والموارد الأحفورية الأخرى، ونجد الحوافز الضريبية الموجهة لمحطات توليد الطاقة الشمسية مشجعة على توسيع هذا النوع من المشاريع.

صارت الصين رائدة عالمياً في مجال تصنيع تكنولوجيا الطاقة الشمسية الضوئية، بحوزتها أكبر تسعة شركات من بين الشركات العشرة الأكبر عالمياً، والصين عازمة على الاستثمار بما قيمته 360 مليار دولار في الطاقة المتجددة في السنوات المقبلة بمعنى توفير أزيد من 13 مليون وظيفة⁽¹⁾. ومن بين مشاريعها نجد:

* مشروع كفاءة استخدام الطاقة للثلاجات:

1- الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص:110.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

من خلال هذا المشروع يهدف هذا البرنامج الي تخفيض استهلاك الطاقة عن طريق تحسين وزيادة كفاءة استخدام الطاقة للثلاجات، ويعمل على الحفاظ على البيئة العالمية بواسطة تقليل ثاني أكسيد الكربون مثل الغازات الدفيئة الناتجة عن استعمال الطاقة في تشغيل الثلاجات المنزلية في الصين، ويهدف البرنامج كذلك إلي تعديل خطوط الإنتاج والمنتجات للتخلص التدريجي من مركبات الكلورو فلورو كربون CFC ، ومن المتوقع أنه في السنوات العشر اللاحقة بعد تطبيق المشروع، فهذه الثلاجات قد تقلل من استهلاك الكهرباء بنحو 120 مليار كيلو وات في الساعة، فإذا كانت هذه الكهرباء من الفحم فإنه تعني توفير 7.157 مليون طن من الفحم وهذا ما يؤدي إلى تقليل الانبعاثات بمقدار 143 مليون طن من ثاني اكسيد الكربون، إلى جانب تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت والملوثات المحلية الأخرى الشيء الذي يؤثر بدرجة كبيرة في تحسين نوعية البيئة المحلية، قدمت للمشروع منح بلغت 9.860 مليون دولار و 31 مليون دولار من مصادر تمويل أخرى⁽¹⁾.

ج/ تجربة الارتقاء بعمل إعادة التدوير في البرازيل وسري لانكا:

*البرازيل: تعد البرازيل موطناً لأكبر حركة وطنية لجامعي القمامة في العالم، حيث يكسب حوالي 60.000 عضو ما بين ثلاثة إلى خمسة مرات دخل جامعي القمامة غير المنظمين، نتيجة العديد من السياسات الفعالة التي نفذتها الحكومة البرازيلية في العقد الماضي، أدت التطورات القانونية والتجارية، وتنظيم المشاريع والعقود والتسهيلات والتسهيلات للحكومات البلدية (محطات الفرز)، وطرق إعادة التدوير الحديثة، وتنمية المهارات، والسلامة المهنية والاحتياجات الصحية، وتدابير منع عمل الأطفال وردعه، إلى تحسينات عامة في كفاءة إعادة التدوير، وظروف العمل، والمداخيل. تسعى استراتيجية البرازيل إلى القضاء على الفقر التي أطلقتها رئيسة البرازيل ديلما روسيف في يونيو 2011، لتعزيز تلك التحسينات وتوظيف 250 ألف ملئقط نفايات لأكثر من 60 ألف عامل منظمين بالفعل.

*سري لانكا: تم تضمين معايير السلامة والصحة المهنية في شهادة التأهيل المهني الوطنية لإدارة النفايات الوطنية واعتمادها من قبل لجنة التعليم المهني العالي، تم تمديد القانون الوطني للسلامة والصحة المهنية ليشمل مكان العمل وموظفي إدارة النفايات، وافقت هيئة النفايات على تدريب 4000 عامل على المفاوضة والقضايا الجماعية التي تقدمها

¹⁻ حسام الدين النجاتي وآخرون، المرجع السابق، ص: 62.

النقابة، أطلقت سري لانكا استراتيجية لتحسين ظروف العمل وإضفاء الطابع الرسمي على العمل للفئات الأكثر ضعفاً من العمال غير الرسميين، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في إدارة النفايات. تعزيز الصحة المهنية وسلامة العمل إلى 4000 من مناولة النفايات المجتمعية وسائقي الشاحنات وجامعي فرز النفايات في سبع مقاطعات من المقاطعة الغربية، وإدراج معايير السلامة والصحة المهنية. بدعم من المفوضية. قامت وكالة إدارة النفايات بتدريب 4000 عامل على المفوضة والقضايا الجماعية، مع التدريب الذي قدمته النقابة⁽¹⁾.

03/ نماذج من تجارب الدول العربية:

أ/ تجربة دبي في إعادة تدوير النفايات: مع التطور السريع للصناعة والتجارة والتنمية الحضرية في المدينة، والسعي الجاد لتحويل المدينة إلى نظام خالٍ من النفايات، تبنت بلدية دبي تشريعات وسياسات واستراتيجيات مبتكرة. تشمل المبادرات في هذا المجال ما يلي:

* واحة الاستدامة الذكية: هي مراكز لحلول إعادة التدوير المبتكرة في دبي، وهي تدعم بالطاقة الشمسية، وأجهزة الاستشعار وكاميرات المراقبة متصلة بالمراكز الرئيسية بشكل مباشر، وتسمح هذه المراكز للجمهور التخلص من المواد غير المرغوب فيها وغير القابلة لإعادة التدوير، والتي لا يمكن التخلص منها في المرافق العادية لجمع القمامات المتواجدة على أرصفة المدينة وتهدف الحكومة إلى زيادة الوعي بين المستخدمين وتشجيعهم على استخدام المرافق المخصصة لإعادة التدوير بدلاً من التخلص من المواد غير المرغوب فيها والقابلة لإعادة التدوير من خلال تقديم رسائل توعوية بواسطة الشاشات الذكية، وتهدف المبادرة لزيادة التدوير والعمل على تقليل كمية المخلفات وإلقائها في مقابل القمامة.

* نظام البوابة الذكية (نافذ): إنه نظام آلي لإدارة الدخول والخروج من مكب النفايات لبلدية دبي، باستخدام تقنية تحديد التردد اللاسلكي (RFID)، والتعرف التلقائي على لوحة الترخيص الرقمية والبرمجيات المتكاملة للتحكم في المركبات التي تدخل وتخرج من الموقع، وجمع معلومات الوزن وخصم الأرصدة تلقائياً، أدت هذه المبادرة إلى تقليل الوقت المطلوب لدخول المركبات، وبالتالي تقليل انبعاثات المركبات وزيادة الكفاءة. كما سيقبل النظام الجديد من

¹ - التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة: 102، ط1، 2013. ص: 37.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

استخدام الورق في معاملات الدخول وإعداد التقارير، بالإضافة إلى تقليل الخطأ البشري، حيث ستكون جميع المعلومات في نظام آلي.

*مشروع "مدينتي بيئتي":

يهدف إلى فصل المواد القابلة لإعادة التدوير من المصدر، وإعادة تدويرها مع تخفيض كمية النفايات المنزلية التي تدفن بنسبة تفوق 35٪، والبدء في استراتيجية توفير المواد بكميات كافية لبناء صناعة وطنية مبنية على إعادة التدوير، وكتجربة تم توزيع حاويتين ملونتين مختلفتين على ثلاثة أحياء مختارة، خصصت واحدة للنفايات القابلة لإعادة التدوير، اعتمدت المدينة على الرسوم التوضيحية والتعليمات على حاويتين لتسهيل عملية فرز النفايات، وخصصت فريق عمل وبرنامج سريع للاستفادة من إزالة جميع الحاويات من مناطق المشروع في الليل وإعادة تدويرها، تعاقدت بلدية دبي مع بعض أكبر هيئات القطاع الخاص في إمارة دبي والمتخصصة في إدارة النفايات لتنفيذ برامج تحفيز النفايات في جميع الوحدات السكنية في كل المناطق المختارة.

***الحاويات الضاغطة تحت الأرض** تعد أنظمة جمع النفايات تحت الأرض حلاً مبتكراً مصمماً لحل احتياجات التخلص من النفايات في المناطق المزدحمة أو المكتظة بالسكان مع الحفاظ على المظهر العام وتحسين الوضعية البيئية والصحة، تم تنفيذ المشروع مع الأخذ في الاعتبار توفير نظام مغلق بالكامل لتجنب تراكم الروائح الكريهة، ويوفر مساحة كان من الممكن استخدامها بسبب وجود حاوية كبيرة تحت الأرض. ومن خلال آلية الضغط، يتمتع النظام بسعة تخزين أكبر، لأن الحاوية يمكن أن تستوعب من 20 إلى 25 طنًا من النفايات العامة، مما يؤدي إلى تسهيل حركة المرور في المناطق المعرّقة أثناء التجميع والتفريغ، يتم تطبيق هذه الفكرة بشكل استراتيجي في جميع أنحاء دبي وهي من الأفكار المميزة⁽¹⁾.

***مكانن تنظيف وغسيل الشوارع وإزالة العلكة ومادة اللبان:** تعاونت إدارة النفايات مع مركز الخليج لمعدات التنظيف، المتمتع بالخبرة العالية في مجال التكنولوجيا والتقني للنظافة العالية، بتوريد وتشغيل غسالات الشوارع والأرصفة الأكثر حداثة، الحاصلة على براءة اختراع وشهادات دولية وأوروبية للجودة في الأداء والنوعية التي تكون صديقة للبيئة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام هذه التقنية في الشرق الأوسط وأعلام العرب، وتقوم الآلة

¹ - ليلي مطالي، دليلة تيتام، المرجع السابق، ص، ص، ص: (741، 742، 743)

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

بأداء ضغط الماء المرتفع الذي يبلغ 200 بار ويزيل أصعب الأوساخ، حيث درجة حرارة الماء تصل إلى 130 درجة مئوية، مما يزيد قوة التنظيف ويوفر إمكانية تطهير الأسطح التي تم غسلها.

* حاوية ضغط النفايات الشمسية: تستخدم الحاوية طاقة شمسية بنسبة 100% لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ومجهزة بجهاز ضغط النفايات، وتبلغ سعتها 6-8 أضعاف سعة حاويات القمامة العادية، ويتم تركيبها في الشارع. تقوم المستشعرات الموجودة في وحدة ضغط الحاوية بإصدار إنذار عندما يصل إلى مستوى معين، وتقوم الأجهزة الاستشعارية بإعلام المقر عندما تكون الحاوية ممتلئة تقريباً.

بصفة عامة، قد حسنت حاويات الضغط من كفاءة أسطول بلدية دبي، مع زيادة كبيرة في سعة جمع النفايات أحادية الاستخدام، مما أدى إلى قلة استهلاك العمالة والمعدات، حيث تضيء هذه الحاويات بأضواء مخفية، وتقدم مظهرًا جميلاً وفريداً أينما كانت، مما يسهل على المستخدمين رؤيتها وتحديد موقعها، لا سيما ليلاً⁽¹⁾.

ب/ برنامج 26 26 للصرف الصحي بتونس :

يهدف هذا البرنامج إلي توفير صرف صحي في المناطق السكنية لحماية البيئة بشكل أفضل، مثل حماية الموارد الطبيعية لتحسين نوعية حياة السكان في هذه المناطق، حيث يهتم البرنامج بتطبيق مبادئ العمل من أجل تنمية مستدامة، ويغطي 300 منطقة تتوزع على كافة أنحاء البلاد تتضمن حوالي 67000 أسرة، حيث بلغت الأنشطة المنفذة في إطار المشروع حوالي 75.4 مليون دينار تونسي⁽²⁾.

ومما تم عرضه يمكن القول بأن العديد من الدول المتقدمة والدول النامية وحتى العربية قامت بالعديد العديد من التجارب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في المجال البيئي خاصة فيما يتعلق بمحاولة التقليل من التلوث البيئي وحققت العديد من الإنجازات وذلك بأساليب وطرق عديدة حيث تمثلت إقامة مشاريع عديدة وجسدتها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة، عن طريق إصلاحات مختلفة تبنتها منها التشريعات والقوانين التي تعمل على الحفاظ على البيئة وسعت لتوفير الامكانيات، فمولت هذه المشاريع التي طبقتها على أرض

¹- ليلي مطالي، دليلة نيتام، المرجع السابق، ص: 743.

²- حسام الدين النجاتي وآخرون، المرجع السابق، ص: 61.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

الواقع في عدة قطاعات مثل الطاقات المتجددة وتسيير النفايات وغير ذلك، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا/ التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر بيئيا:

يجب ترشيد عملية التنمية حتى تؤتي ثمارها وتحقق أهدافها. وإلا فإن نتائج التنمية يمكن أن تكون سلبية للغاية، خاصة على المدى المتوسط والبعيد، ويجب أن تكون شاملة، بطريقة متكاملة ومنسقة تشمل جميع جوانب الحياة، مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الحياة. تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، لذلك يجب إشراك مكونات المجتمع المدني الإقليمي والدولي وإشراكها بشكل استباقي في التنمية، حيث يتجاوز هذا الأمر الحكومات والأمم ويؤثر بشكل مباشر على كل فرد في المجتمع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه. هو، وهذا الدور النبيل يتطلب من جمعيات المجتمع المدني القيام بأمرين: التواصل والتنسيق مع بعضها البعض، وتبادل الخبرات والتجارب، والتخطيط لمواكبة جميع المشاريع التنموية.

وهكذا أثبتت منظمات المجتمع المدني أنها قوة لا يستهان بها، كوسيط موثوق به بين المواطنين والدولة، الجزائر هي إحدى الدول التي أنشأت آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإدماج البيئة في عملية صنع القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص الأمانة الوطنية للبيئة والمجلس الأعلى للتنمية، وهي هيئة استشارية متعددة القطاعات. هيئة يرأسها رئيس الحكومة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني الاستشاري.

أنجزت الجزائر في السنوات الأخيرة، قدرا كبيرا من العمل الهام في إطار جهودها الإنمائية لتنفيذ جدول أعمال القرن 21. وقد تحققت نتائج ملحوظة في العديد من المجالات، ولا سيما القضاء على الفقر، والسيطرة على التحولات الديموغرافية، وضمان الأمن الصحي وتحسينه، وتحسين المستوطنات البشرية والمشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالبيئة، حيث واجهت الكثير من العقبات والصعوبات، بما في ذلك صعوبات التمويل وغيرها من المشاكل، مثل التمكن من التكنولوجيا وعدم وجود نظام إعلامي فعال، مما أدى إلى معوقات في جهود الجزائر لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، ويمكن رؤيتها من الجدول أدناه، البيانات

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

والمعلومات المتاحة حول التحول الديموغرافي والاستدامة، مثل البيانات والمعلومات المتعلقة بالصحة التي تنتظر فيها الجزائر⁽¹⁾.

جدول رقم: 2 يمثل مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر⁽²⁾:

هزيلة	بعض البيانات جيدة ولكنها لازالت تعاني النقص	جيدة
- التعاون والتجارة الدوليان - الحفاظ على التنوع البيولوجي. - المزارعون - الترتيبات المؤسسية الدولية.	- إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار - حماية الجو - الحفاظ على التنوع البيولوجي - الموارد المائية. - المواد الكيماوية السامة - الموارد والآليات المالية - التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات - العلم في خدمة التنمية المستدامة. - التعاون الدولي من أجل بناء القدرات - الصكوك القانونية الدولية. - الإعلام من أجل اتخاذ القرارات.	- محاربة الفقر - تغيير أنماط الاستهلاك - - مستوطنات بشرية - التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية. - محاربة إزالة الغابات. - محاربة التصحر والجفاف. - الاستغلال المستدام للجبال - دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة - البيو تكنولوجيا - المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها - نفايات خطرة - التربية والتوعية العامة والتدريب.

Source: www.unecana.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateursAR(8).doc175

ثالثا/ واقع التلوث البيئي في الجزائر:

تعد الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة، ولكن بسبب التوزيع الإقليمي غير المتكافئ لمواردها الطبيعية، فإن معظم القدرة الصناعية للجزائر تتركز قريبا من المدن الكبرى لاستقطاب اليد العاملة، هذا الواقع يلزم نقل المواد الخام إلى مصانع بعيدة عن

¹ فوزية برسولي، شهيرة بولحية، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد: 5، 2018، ص: (315، 316).

² المرجع نفسه، ص: 317.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

مصادر المواد الأولية بمسافات طويلة جدا، مع إعادة توزيع المنتجات المصنعة على مختلف المستهلكين الموزعين في جميع أنحاء البلاد، كما أن أغلب عمليات نقل البضائع والمواد الخام تكون برا وهذا ما يضاعف انبعاث الغازات الملوثة في الطبيعة، وتعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من أخصب وأحسن الأراضي الزراعية لكنها تواجه أخطارا حقيقية بسبب التحضر السريع وسوء التحكم فيه، حيث زاد من 40% سنة 1977 إلى 60% سنة 1987 وتضاعف عدد السكان بثلاث مرات من 6.779.000 نسمة إلى 17.460.000 نسمة وهذا الهدر للأراضي الزراعية الثمينة بسبب الانتشار المفرط للمدن يخلق حقيقة مؤلمة أخرى تتمثل في تلوث الموارد الطبيعية نتيجة التركيز السكاني الضخم كالماء الذي يتسم بالندرة وكثرة الطلب كون 95% من الإقليم تتصف بمناخ جاف من ناحية، وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تتلقاها الأحواض المنحدرة لا تملأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة، في حين أن الجزء الذي يتم تعبئته يتعرض للتلوث بسبب كون قنوات صرف المياه القذرة قديمة فيها تسربات كبيرة، وكذلك الجرائم البيئية التي تمارسها بعض المنشآت الاقتصادية بطرحها قصدا للمواد الملوثة للطبيعة- دون أن تعالجها مباشرة- في الأودية أو البحر⁽¹⁾.

وأیضا قضية التصحر في الجزائر أصبحت قضية استعجالية بسبب تهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، تلك المنطقة الرعوية العالية الجودة في البلاد، وأظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر 69% من مساحة السهوب وهذا يعود لعدة أسباب منها الجفاف، الأنشطة البشرية غير العقلانية، وكمثال لهذا الأخير كون السهوب الجزائرية لا تتحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم، في حين يزداد هذا القطاع حاليا عن 10 ملايين رأس ماشية.

ومن بين أهم مظاهر تلوث البيئة في الجزائر ما يلي:

أ/ تلوث الهواء:

شهدت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على المستوى الحضري والصناعي وهذا ما أدى إلى التلوث الهوائي، وتعود الإصدارات الغازية الضارة في التجمعات الحضرية

¹ - حكيم ملياني، مراد حمادي، واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربه ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، ص: 136.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

بشكل أساسي لحركة المرور، الاصدارات المنزلية خاصة أجهزة التكييف، الاصدارات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية، أو عن حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، حيث أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء فالأطفال هم الأكثر حساسية لامتناس أجسادهم للملوثات بشكل سريع وكبار السن والمرضى بأمراض مزمنة.

ب/النفايات:

معظم النفايات حتى التي تسمح بها البلدية هي نفايات خام خاضعة لمعايير الحفاظ على البيئة، خاصة النفايات المنزلية، التي تعتبر مصدرا أساسيا لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والتي تشوه جمال المناظر الطبيعية، فالجزائري ينتج كل يوم ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية، وترتفع هذه النسبة إلى 1.2 كغ في كبريات المدن، إضافة إلى نتائج سلوك المواطن غير المدنية في تأزم هذه الوضعية، حيث أن تسيير النفايات في الجزائر لديه نقائص كعدم فرز النفايات في عين مصدرها، غياب المزابيل التي تخضع للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك وغيرها.

يعد النشاط الصناعي أهم مصدر للتلوث البيئي في الجزائر، حيث أن أغلبية الأنشطة تنجز دون دراسة أثرها على البيئة، ويفضل المقاولون المواقع سهلة التهئية، وهذا ما أدى إلى شغل الصناعة لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان لهذه الوضعية انعكاسات سلبية جدا على البيئة والصحة العمومية فمثلا تدفقات مركب المنظفات لسور الغزلان ساهمت في تلويث سد لكحل، وتدفقات المنطقة الصناعية بتيارت لوثت سد نجدة، أضف إلى ذلك انتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الاحتباسي المترتبة عن مصانع التكرير، وكذلك العدد الكبير للتسمات بسبب الرصاص، تدويبه وتكريره وصناعة الطلاء⁽¹⁾.

رابعا/ الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

بذل الجزائريون جهودا كبيرة لحماية البيئة من التلوث في إطار تحقيق التنمية المستدامة، سن المشرع الجزائري عدة قوانين تتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ومن ضمنها القانون رقم 83-10 الذي يتعلق بحماية البيئة، والقانون رقم 03-10 المرتبط

¹ - حكيم ملياني، مراد حمادي، المرجع السابق، ص: (136، 137).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

بالحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة، إلى جانب الدساتير والنصوص القانونية المهمة بحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وسيتم تناول ذلك أدناه:

1. حماية البيئة ومكافحة التلوث في ظل القانون رقم 83 - 03 والقانون رقم 03 - 10: أ/ حماية البيئة في ظل أحكام القانون رقم 83 - 03:

أعطى المشرع الجزائري أهمية قصوى للحفاظ على البيئة من التلوث البيئي وما ينتج عنه من أخطار، وما يترتب عليه من ضرورة حتمية لا مفر منها، أصدر القانون رقم 83-03 فيما يتعلق بحماية البيئة ويتضمن 140 مادة تشمل أحكاما ومبادئ عامة تتعلق بالبيئة، ويشكل هذا القانون الحجر الأساس الذي بنيت عليه المنظومة التشريعية البيئية في الجزائر ومن ضمن الأحكام والمبادئ العامة التي يسعى إليها هذا القانون، ما يلي:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- العمل على حماية الأراضي الزراعية من التصحر والانجراف.
- حماية التنوع البيولوجي والمواقع الطبيعية.
- القيام بعمليات منظمة للصيد وتربية الطيور والدواجن.
- الدعوة إلى إقامة جمعيات من أجل حماية البيئة.
- فرض العقوبات الصارمة للذين يخالفون التعليمات التي تتعلق بحماية البيئة.
- ومن النصوص التنظيمية الصادرة من أجل تنفيذ هذا القانون ما يلي:
- المرسوم التنفيذي 143/87 الذي أرخ في 16 يونيو 1987 يحدد قواعد تصنيف الحضائر الوطنية والمحميات الطبيعية.
- المرسوم التنفيذي 339/98 المؤرخ في 03 نوفمبر الذي يتعلق بضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والمحددة لقائمتها⁽¹⁾.
- زاد الوعي بخطورة التلوث البيئي في الجزائر في سنة 1997، حيث اعتمد المخطط الوطني لتسيير وحماية البيئة، حيث عمل على تبني التخطيط البيئي، وهدف إلى ما يلي:
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي.
- التخفيف من التلوث والأضرار البيئية.

¹ عبد الحليم مجدوب، المرجع السابق، ص، ص: (216، 217).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- حماية التنوع البيولوجي والمواقع الطبيعية.
 - تكوين وإعلام وتحسيس الجمهور.
 - تعزيز التنظيم ووسائل العمل، مع إحياء التعاون الدولي⁽¹⁾.
- ب/ حماية البيئة في ظل القانون رقم 03-10: المؤرخ في 19/07/2003:**
- تماشيا مع التقدم الحضاري والتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم رأى المشرع الجزائري أنه من الضروري سن قوانين جديدة لمسايرته، ومن بينها القانون رقم 03-10 الذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تضمن مجموعة من المبادئ والأهداف الخاصة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽²⁾.
- صدر القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424هـ الموافق 19 19 في سنة 2003 والذي يحدد قواعدا لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ويهدف إلى:
- تحديد المبادئ الرئيسية إلى جانب قواعد تسيير البيئة.
 - ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين الشروط المعيشية، وضمان إطار معيشي سليم.
 - الوقاية من جميع أنواع التلوث والأخطار المضرّة بالبيئة من أجل ضمان الحفاظ على مكوناتها.
 - العمل على إصلاح الأوساط المتضررة.
 - ترقية الاستخدام الإيكولوجي الرشيد للموارد الطبيعية الموجودة، واستخدام التكنولوجيات الأكثر نقاء.
 - العمل على تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير الحفاظ على البيئة.
- حيث جاءت هذه الأهداف في المادة الثانية من الباب الأول من نص القانون، ويرتكز القانون 03-10 في المادة الثالثة على المبادئ التالية:
- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: الذي ينبغي بموجبه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

¹- ناصر مراد، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد: 06، العدد: 1، ص، (169، 170).

²- عبد الحليم مجدوب، المرجع السابق، ص: 217.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: وذلك بالعمل على تجنب الإضرار بالموارد الطبيعية مثل الماء والهواء والأرض وباطن الأرض، حيث تعد جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.

- مبدأ الاستبدال: وذلك باستبدال نشاط مضر بالبيئة بنشاط آخر يكون أقل خطراً عليها، ويتم اختيار هذا النشاط الأخير ولو بتكلفته عالية مادامت ملائمة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- مبدأ الإدماج: ويتم بمقتضاه دمج الترتيبات التي تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة أثناء إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتجسيدها.

- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويستخدم أفضل التقنيات الموجودة في ذلك، وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ومن الضرورة على كل فرد أن يراعي مصالح غيره قبل أي عمل يمكن أن يضر البيئة⁽¹⁾.

- مبدأ الحذر والحيطه: نظراً للنقص الحالي في المعرفة العلمية والتقنية، وبموجب هذا المبدأ لا ينبغي أن يكون عدم اليقين سبباً في تأخير اتخاذ التدابير الحقيقية والملائمة التي ترمي إلى الوقاية من أي خطر مهدد للممتلكات والأفراد والبيئة بشكل عام، وبتكلفة مقبولة من الجانب الاقتصادي⁽²⁾.

- مبدأ الملوث الدافع: ويتحمل كل فرد يتسبب عمله أو قد تلحق ضرراً بالبيئة، نفقات تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

- مبدأ الإعلام والمشاركة: ويكون بموجبه، لكل فرد الحق في إعلامه بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة أثناء اتخاذ القرارات المضرة بها⁽³⁾.

*كيفية حماية البيئة انطلاقاً من محتوى مواد القانون رقم 03-10:

تتم حماية البيئة بصورة كاملة عن طريق تربية بيئية تقوم بها مختلف قوى الدولة من مؤسسات ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، انطلاقاً من الأسرة باعتبارها أصغر وحدة

¹ - القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 43، ص: 9.

² - الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص: 55.

³ - القانون رقم 03-10، المرجع السابق، ص: 9.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

وصولا إلى الدولة التي تقوم بوظيفتها، بواسطة التشريع الذي يحدد الحقوق والواجبات ومختلف الآليات لبيئة سليمة وأمنة تتعزز فيها كل مضامين ومحتويات التربية البيئية، والتي عرفها مؤتمر بلغراد: "أنها ذلك النمط من التربية الهادف إلى تكوين جيل واع يهتم بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ما يسمح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات الموجودة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور".

تقوم المنظومة القانونية أيضا بهذه الوظيفة بواسطة آليات قانونية، حيث اتخذ المشرع الجزائري أسلوبين للحفاظ على البيئة، الأول تمثل في الترغيب، عن طريق مكافآت وجوائز وحوافز مالية لكل من يعمل على حماية البيئة، أما الثاني تمثل في التهيب، بواسطة العقوبات التي تصل إلى دخول السجن لكل مسيء إلى البيئة بمختلف أنواعها، ونجد أن المشرع الجزائري أولى أهمية كبرى للأسلوب الثاني مقارنة مع الأسلوب الأول، من حيث المواد التي نصت على كلا الأسلوبين، فالأسلوب الأول اقتصر مضمونه على خمسة مواد هي: 76، 77، 78، 79، 80، في حين اقتصر محتوى الأسلوب الثاني في 30 مادة وهي من المادة: 81 إلى المادة 110⁽¹⁾.

الأسلوب الأول (الترغيب):

يوجد في محتوى الباب الخامس المعنون بالأحكام الخاصة من قانون حماية البيئة رقم 03-10 والذي من خلاله وفي مواده الخمس حدد المشرع الجزائري، مكافآت وجوائز وحوافز مالية لكل من يساهم في حماية البيئة، وتستفيد منها كافة المؤسسات الصناعية المستوردة للتجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بالقضاء أو التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري والتخفيف من التلوث بأنواعه، وهذا من خلال المادة 76 منه، أما فيما يخص ترقية البيئة فقد نصت المادة 77 على استفادة كل شخص سواء طبيعي أو معنوي يساهم بالأنشطة التي تساعد على ترقية البيئة من تخفيض في الريح الخاضع للضريبة، أما المادة 78 قد نصت على وضع جائزة وطنية في مجال حماية البيئة، أما من جانب التعليم فقد نصت المادة 80 للحماية من الأخطار المترتبة عن القوة القاهرة من خلال:

* إجراءات تقييم المخاطر على صعيد المناطق والأقطاب الصناعية والمنشآت الكبرى.

¹ - كلثوم مسعودي، سعاد بن قفة، الجهود الجزائرية في حماية البيئة - قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص: 188.

*إجراءات لتنمية المساحات الخضراء.

الأسلوب الثاني الترهيب:

ونجد محتوى هذا الأسلوب وارد في الباب السادس الذي عنوانه الأحكام الجزائية، حيث يتكون من 7 فصول، وهي:

*الفصل الأول: يشمل العقوبات الخاصة بحماية التنوع البيولوجي، ويتضمن مادتين (81، 82) تحددان أنواع العقوبات، وتتمثل في الحبس أو الغرامة المالية أو كليهما، وقد حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة.

الفصل الثاني: يشمل العقوبات التي تتعلق بالأماكن المحمية، ويتكون من مادة واحدة هي 83 تحدد أنواع العقوبات، تتمثل في الحبس أو الغرامة المالية أو كلاهما وقد حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة المالية.

*الفصل الثالث: تضمن العقوبات الخاصة بحماية الهواء والجو، ويشمل أربعة مواد هي (84، 85، 86، 87) حددت فيها أنواع العقوبات، والمتمثلة في الحبس أو الغرامة المالية أو كليهما، حيث حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة المالية.

*الفصل الرابع: يحتوي العقوبات الخاصة بحماية المياه والأوساط المائية، ويشمل 13 مادة منها تسعة مواد هي (90، 91، 92، 93، 94، 97، 98، 99، 100) حددت أنواع العقوبات، والمتمثلة في الحبس أو الغرامة المالية أو معا، حيث حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة المالية، بينما المادة 88 تضمنت الاجراءات التي يتخذها القاضي أثناء ارتكاب المخالفات، والمادة 89 فقد حددت المحكمة التي تبت في الحكم على هذه المخالفات، وقدمت المادتين 95، 96 شرحا مفصلا للمادة 94.

الفصل الخامس: يتكلم عن العقوبات التي تتعلق بالمؤسسات المصنفة، ويحتوي ستة مواد منها خمسة مواد هي (102، 103، 104، 105، 106) تم تحديد أنواع العقوبات فيها والمتمثلة في الحبس أو الغرامة المالية أو معا، وقد حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة المالية، بينما بينت المادة 101 اجراءات إثبات المخالفات.

*الفصل السادس: احتوى العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار، ويشمل المادتين (107، 108) تضمنت أنواع العقوبات وهي الحبس والغرامة المالية، حيث حدد القانون مدة الحبس وقيمة الغرامة المالية.

*الفصل السابع: احتوى العقوبات التي تتعلق بحماية الإطار المعيشي، ويحتوي مادتين (109، 110) حيث حددت المادة 109 أنواع العقوبات وهي الغرامة المالية⁽¹⁾، وحدد القانون قيمة الغرامة المالية، بينما المادة 110 شرحت كيفية حساب الغرامة.

2. حماية البيئة في ظل المواثيق الوطنية والدساتير الجزائرية:

أولى المشرع الدستوري أهمية كبيرة لموضوع حماية البيئة ومكافحة التلوث، وأهمية حماية البيئة نصت عليها مختلف الدساتير الجزائرية، وسيتم التطرق إلى ذلك فيما يأتي:
أ/ **حماية البيئة في ظل الميثاق الوطني لسنة 1976:** تضمن الميثاق الوطني لسنة 1976 وجوب مكافحة التلوث بكل أشكاله، وطرح المشكلات البيئية وحماية البيئة من مختلف أضرار التلوث البيئي في إطار مخططات الدولة، كما نص على أهم التدابير الهامة التي يجب أن تتخذ وتتظم كل ما يتطلب لصيانة المحيط والوقاية من الظواهر التي تخص صحة وحياة السكان⁽²⁾.

ب/ **حماية البيئة في ظل دستور سنة 1976:** كما اهتم المشرع الجزائري أيضا بموضوع الحفاظ على البيئة ضمن دستور 1976، كما نصت عليه المادة 151 في الفصل الثالث منه، وجاء فيها: يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التي خولها له الدستور وتدخل في مجال القانون فيما يتعلق ب:

- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وحمايته.
- النظام العام للغابات، والمياه.

ج/ **حماية البيئة في ظل دستور سنة 1989:** منحت المادة 115 من دستور 1989 الحق للمجلس الشعبي الوطني بالتشريع في المجالات التي خولها إياه الدستور والتي تتعلق بحماية البيئة ومن بين ذلك:

- القواعد العامة التي تتعلق بالبيئة وإطار المعيشة.
- القواعد العامة التي ترتبط بحماية الثروة الحيوانية والنباتية.
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، والنظام العام للمياه.

¹- كلثوم مسعودي، سعاد بن ققة، المرجع السابق، ص، ص: (188، 189).

²- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص: 231.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

د/ حماية البيئة في ظل دستور 1996: احتفظ دستور سنة 1996 على نفس الصلاحيات الممنوحة للمجلس الشعبي الوطني والتي حولها إياه دستور سنة 1989، مضيفا إليها القواعد الخاصة بالتهيئة العمرانية، وذلك تحديدا في نص المادة 122⁽¹⁾.

احتوت المادة 122 من دستور 28 نوفمبر 1996 ما يلي: يشرع البرلمان في الميادين الموكلة إليه بموجب الدستور، وأيضا في المجالات الآتية بما في ذلك أحكام الفقرة 19 من القواعد العامة التي تتعلق بالبيئة والاطار المعيشي والتهيئة العمرانية، وفي الفقرة 20 القواعد العامة الخاصة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وفي الفقرة 22 النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، وفي الفقرة 23 النظام العام للمياه⁽²⁾.

على الرغم من كل المجهودات المعتبرة التي قامت بها الجزائر في سبيل حماية البيئة من التلوث في إطار التنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني أو الدولي إلا أنها لا زالت تواجه العديد من النقائص بسبب قلة الوعي بأهمية البيئة والسلوكيات غير العقلانية المضرة بالسكان والبيئة.

*تجربة الجزائر في مجال تدوير النفايات:

إن صناعة إدارة النفايات وإعادة التدوير تكاد تكون منعدمة في الجزائر، على الرغم من أنها يمكن أن تحقق عوائد وتخلق فرص عمل، حيث تنتج الجزائر حوالي 34 مليون طن من النفايات سنويا، ومن الممكن أن يرتفع الإنتاج إلى 70 مليون طن سنويا بحلول سنة 2035، في حين أن نسبة إعادة تدويرها قليلة مقدرة بحوالي 5% فقط من إجمالي النفايات في حدود 13 مليون طن سنويا، وهذا ما يستلزم اتخاذ التدابير ووضع الخطط والسياسات في مجال إدارة وتدوير النفايات لتجنب المشاكل البيئية والصحية الناتجة عنها.

*الاجراءات المتخذة في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة:

أولت الحكومة الجزائرية في مؤخرا أهمية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة لحماية البيئة، وتطوير الصناعات الخضراء، بدءا بالمخطط 2010-2014 ومن ضمن ما جاء في محاوره تعزيز استخدام الاقتصاد الأخضر عن طريق تنمية الاستثمارات الطموحة خاصة في

¹ - عبد الحليم مجدوب، المرجع السابق ص، ص: (218، 219).

² - زوييدة محسن، بلقاسم بن علال، أحمد تي، الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة اقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:3، مارس 2018. ص، 24.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

قطاعات: الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والمياه والصرف الصحي، وهو ما يؤكد المخطط الخماسي 2015-2019 الذي يعتبر الاقتصاد الأخضر محور للتنمية يمكن أن يساهم في التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل، لا سيما في ظل ضعف مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي المقدر بحوالي 5% حيث يرى الخبراء أن تنويع الاستثمارات الخضراء في القطاعات الاقتصادية يمكن أن يوفر أكثر من 1.4 مليون وظيفة بحلول عام 2025. خاصة وأن هناك العديد من المهن المتعلقة بالاقتصاد الأخضر التي لا تحتاج مهارات عالية مثل تلك المتعلقة بحماية الهواء، معالجة مياه الصرف الصحي، معالجة النفايات، إدارة المساحات الخضراء، حماية التراث الطبيعي، تنظيف الأماكن الحضرية، في أشغال العزل المائي والعزل في المباني، جمع النفايات وفرزها، حماية السواحل وغير ذلك

*إعادة تدوير من قبل مؤسسة Tonic: تنشط هذه المؤسسة في مجال صناعة الورق والكرتون، مقرها الرئيسي في المنطقة الصناعية بمدينة بوسماعيل ولاية تيبازة، تأسست عام 2011، حيث تعمل في القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية وتحول الورق إلى إنتاج الورق المقوى منه النشر، والطباعة، وتتضمن المؤسسة وحدة لإعادة تدوير نفايات الورق التي تجمع بوسائلها الخاصة بواسطة الشبكة الخارجية الواسعة، تشمل جميع مناطق البلاد حيث تعمل الوكالة على إعادة تدوير حوالي 95% من الكرتون المهمل في الجزائر، وتحتوي على وحدة للاسترداد بطاقة إنتاجية 100طن/ يوم منقسمة إلى ورشتين واحدة خاصة بالورق والثانية للكرتون، مجهزة بأحدث المعدات، وتحتوي الوحدة عمال مؤهلين خبراء، مسؤولين عن فرز ورزق الورق، وتتوفر أيضا على محطة لمعالجة المياه بسعة 5000 متر مكعب كل يوم، تسمح بإعادة تدوير مياه الصرف الصحي واستعادة الألياف، مما يخفض استهلاك المياه من 36 متر مكعب إلى 10-12 متر مكعب⁽¹⁾.

*مؤسسة جيسيتال GECETAL: مؤسسة عمومية، صناعية وتجارية تابعة لولاية الجزائر، أنشأها المجلس الشعبي الولائي للجزائر العاصمة بموجب المداولة 05/13 والمؤرخة في 2012/03/34، لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية، ولها نشاطات وهي:
- تسيير مركز الردم للنفايات (وهو مقر للمؤسسة) حميسي المتواجد ببلدية معالمة.

¹- ليلي مطالي، دليلة تيتام، المرجع السابق، ص، ص: (747، 748).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- معالجة وتثمين النفايات المنزلية بإعادة تدوير المواد القابلة للتثمين والرسكلة، وغير القابلة للتثمين تردم على مستوى المردم التقني بطرق إيكولوجية ومنظمة حسب تقنيات علمية حديثة التحكم في جميع المشاكل التي تضر البيئة.
 - تعالج المياه الناتجة عن عملية رص النفايات المجمع في حوض ثم تضخ في محطة المعالجة بسعة 80م مكعب يوميا، حيث تستخدم في التنظيف وسقي المساحات الخضراء.
 - تعالج المؤسسة حوالي 1700 طن يوميا من النفايات المنزلية المحولة والصادرة من ولاية الجزائر والمؤسسات العمومية والخاصة.
 - يعاد تدوير المواد القابلة للتثمين، كالپلاستيك بكل أنواعه، الحديد، الألمنيوم، الورق بأنواعه والخبز.
 - بيع المواد المسترجعة في مزادات علنية حسب دفتر شروط يسحبه الراغبون باقتناء البلاستيك والكرتون والورق والألمنيوم⁽¹⁾.
 - التعاقد مع شركات مختصة لإزالة الروائح الكريهة التي تسببها النفايات المتعفنة بواسطة رش مواد خاصة، تجنباً لتأثيرها على السكان المجاورين.
- تقييم نشاط المؤسسة:**

هدفت المؤسسة منذ إقامتها إلى المعالجة البيئية الصحية والاقتصادية للنفايات عن طريق توفير كافة الامكانيات سواء من الكادر البشري المدرب، أو المادي عن طريق توفير الآلات والتقنيات الحديثة في مجال الفرز والمعالجة والرسكلة والردم، أما المالي بتحقيق عائدات مالية بواسطة بيع المواد المسترجعة وقبض حقوق دفع المؤسسات التي تجمع النفايات وتحولها إلى المركز، وبهذا تكون قد توصلت إلى ما تسعى إليه:

- مضاعفة حجم المبيعات، فمجموع ما تم بيعه بين سنة 2013 و2017 للزبائن شركات ووحدات صناعية يفوق 100 مليون دينار، إلى جانب الأموال التي تم الحصول عليها من البلدان والمؤسسات الأخرى مقابل تفرغهم النفايات بالمردم.
- تثمين النفايات لإعادة استخدامها والحصول على المواد الأولية القابلة للإنتاج، وردم النفايات غير القابلة للاستخدام.

¹- كتاب أعمال الملتقى العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي جديد لدعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تجارب، المرجع السابق، ص، ص : (338، 339).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- إعلام وتحسيس الأفراد بالخطورة الناتجة عن الرمي العشوائي للنفايات وآثارها على الصحة والبيئة وأيضاً التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها.

- نشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام والاتصال حول ظاهرة التبخير الغذائي لاسيما مادة الخبز بصفة خاصة عن طريق حملات التوعية وبواسطة وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

- فتح أبواب المؤسسات للمتعلمين في جل الأطوار بمعدل 40 مؤسسة سنوياً، وتمكينهم من زيادة المراكز، وتطلعهم على مراحل عملية معالجة النفايات وفرزها قبل أن توجه إلى المردم، وتزويدهم بالمعلومات تخص فرز النفايات على مستوى الأحياء لتسهيل فرزها في المركز، وغرس ثقافة الحفاظ على البيئة لدى الناشئة.

تعد هذه المؤسسة نموذجاً يحتذى به في قطاع إعادة التدوير وحماية البيئة، رغم فشل هذا القطاع لا سيما مراكز الردم التقني المنتشرة في أنحاء البلاد والتي واجهت عدة مشكلات أدت بالمطالبة إلى غلقها أو إعادة هيكلتها، وهكذا تمت الاستجابة من طرف الوزارة الوصية ممثلة بالوكالة الوطنية للنفايات "أندي" حيث أنشأت دليين، الأول تقني يتعلق بأساليب وبروتوكولات تصميم وإنجاز واستغلال مركز الردم التقني، والدليل الثاني للتدقيق خاص بتأهيل عملية استخدام وتسيير مراكز الردم التقني، وقد أنجزا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في الاستجابة للشروط التقنية والبيئية في مجال استعمال واستغلال مراكز الردم التقني⁽¹⁾.

بالرغم من أهميتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تواجه مشاريع إعادة تدوير النفايات وردمها مجموعة من المشكلات التي تعيق طرق إنجاز مشاريع فيها، وتطبيقها في الواقع، من بينها غياب نظام للفرز في المصدر للنفايات الصلبة، إلى جانب التكلفة العالية لجمع وفرز ونقل النفايات وصعوبة تسويق المنتجات المعاد تدويرها، مما يجعل الاستثمار في إعادة تدويرها غير مجدي اقتصادياً⁽²⁾.

شركة ECFERL:

¹- كتاب أعمال الملتقى العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي جديد لدعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تجارب، المرجع السابق، ص: 339.

²- المرجع نفسه، ص: 343.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

هي شركة للنحاس والأنابيب تقع في المنطقة الصناعية بالحراش الجزائر العاصمة لها أسهم (SPA) وعمالها هم الذين يساهمون فيها وهي خبيرة في مجال صناعة المراجل الصناعية، في أواخر التسعينات، حيث طورت أنشطتها بمساعدة وزارة البيئة والمدرسة بمختلف التقنيات بالحراش وصنعت وصانت المحارق المجهزة بأنظمة معالجة الأدخنة الفعالة والتي تستجيب إلى: معايير وقوانين حماية البيئة وهي أول شركة في الجزائر تجهز محطات حرق حسب معايير دولية وتتحكم في مراقبة الانبعاثات الغازية، والصلبة والسائلة، تملك وحدة تشمل أربع محطات حرق تقع في ولاية بومرداس (سي مصطفى) كل محطة بسعة 11 طن/ساعة مع التحكم الشامل في النفايات، تعالج: نفايات المستشفيات، المواد الصيدلانية والشبه صيدلانية. شركة ECFERL تقوم بما يلي:

- تحافظ على مستوى جودة المنتجات والخدمات في هذه الشركة.
- تحسن بصفة دائمة لمستوى سلامة وصحة وكفاءة العمال لتخفيف المخاطر أو القضاء عليها بواسطة مراعاة الضوضاء والمخاطر الكهربائية والحريق.
- حماية البيئة من خلال التحكم في الانبعاثات الغازية، الصلبة والسائلة لأنشطة الشركة.
- القيام بتحسين شروط الأمن والسلامة في البنى التحتية للشركة.
- تحديد أهداف قابلة للقياس لجميع عمليات الشركة وتحليلها بشكل منتظم وتقديمها للإدارة العليا لمعالجتها من أجل التحسين المستمر.

شركة CINTECH :

شركة جزائرية خاصة عملها الرئيسي حرق النفايات موجودة في منطقة النشاط بوبنان رقم 44 بولاية البلدية، معتمدة من طرف وزارة البيئة تتخصص في جمع ونقل ومعالجة النفايات الخطيرة (المواد الكيميائية، نفايات النشاطات الطبية والأدوية التي انتهت صلاحيتها) حيث تستعمل تقنيات ذات كفاءة ونظيفة، تملك فريق عمل متعدد التخصصات في مجال البيئة وإدارة النفايات الخاصة والخطرة، تدير النفايات من مكان تواجدها وصولا إلى نقلها ومعالجتها مع الأخذ في الحسبان: الجوانب الأمنية، القانونية والبيئية وتنشط على يلي⁽¹⁾:

¹ - مدني بن شهرة، مداخلة: تحقيق للاستدامة البيئية ودعامة للاقتصاد الأخضر، المؤتمر الدولي: تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية تدوير النفايات في ظل السعي لتطبيق مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، (د، ت)، ص، ص: (10، 11). على: <https://www.asjp.cerist.dz> >downArticle

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

1- تجمع النفايات الخطرة: تضمن إدارة النفايات الخطرة من موقعها إلى وحدة الحرق عن طريق وسائل بشرية، مادية وتلتزم بقواعد السلامة، الأمن والحفاظ على البيئة، وبعد الموافقة على جمع النفايات الخاصة والخطرة تنشط الشركة حسب ما تمليه المتطلبات القانونية وأهم النفايات التي تجمعها هي: المواد الكيميائية، الأدوية التي انتهت صلاحيتها، نفايات الأنشطة الطبية، نفايات الطلاب.

2- تنقل النفايات الخاصة الخطرة: تنقل النفايات وتمتثل لقواعد السلامة والأمن وحسب المتطلبات القانونية السارية المفعول في مسار نقل النفايات، وتجمع من خلال أسطول شاحنات النفايات على مستوى 42 ولاية.

3- تعالج النفايات الخاصة الخطرة: عن طريق: الطحن، التقطيع، الحرق.

4- تطهير المواقع: بعد إزالة المخلفات تنظف أماكن التلوث بواسطة عمليات مختلفة وفقا لنوع الملوثات.

5- تحلل انبعاثات الغلاف الجوي: تمتلك الشركة معدات لتحليل الملوثات CO2 مثل كي تتيح المراقبة والتحكم في حدود الانبعاثات على الغلاف الجوي.

شركة CGS: هي شركة جزائرية بيئية خاصة معتمدة من طرف وزارة البيئة تجمع وتعالج النفايات الخطرة، مقرها الاجتماعي بحيدرة الجزائر العاصمة، خدماتها تشمل:

- جمع النفايات: وذلك ب: تحديد أصناف النفايات، وفرزها عن مصدرها، ثم إعادة تعبئتها وتغليفها، نقلها وتجميعها، معالجتها، والنفايات التي تجمعها تتمثل في:

1- جمع ومعالجة النفايات المنزلية: كالورق، البلاستيك، الخشب، المعادن، الزجاج، الخردة، المواد العضوية النباتية أو الحيوانية، عبوات التغليف وغيرها، ويتم التدخل على مستوى: المطاعم، قواعد الحياة، مواقع الحفر، مواقع صناعية، والأساليب التي تعتمدها الشركة لإزالة النفايات تتمثل في الفرز، التسميد، الحرق، دفن.

2- جمع النفايات الخاصة: تتمثل النفايات الخاصة التي تجمعها الشركة في نفايات الطلاب، ومواد السيراميك، الأتربة، ونفايات الحفر التي المتضمنة للأملاح، نفايات الطباعة، نفايات السبابة المعدنية والحديدية، العجلات المطاطية المستخدمة، البطاريات والكابلات، المعادن، الأدوية، الزيت والدهون الغذائية.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

3- النفايات الخاصة بالخطرة: تتمثل النفايات الخاصة الخطرة التي تجمعها الشركة في النفايات التي يوجد بها زئبق، نفايات البلاستيك والمطاط، نفايات الإنتاج الصيدلاني، منتجات الطلاء وأحبار الطباعة، النفايات الصناعية للتصوير الفوتوغرافي، زيوت وتشحيم المحركات الميكانيكية، مذيبيات ومبردات، مواد كيميائية خطرة، النفايات النفطية. تطهير أماكن الصناعة والتربة الملوثة: وذلك بإزالة التلوث من خزانات الوقود، نظافة وتطهير المصانع الكيميائية، وإزالة التلوث من المواقع الصناعية. التحليل الكيميائي: تشمل هذه العملية النفايات الطبية، المعادن، المركبات العضوية المتطايرة وغير المتطايرة، المبيدات، الوقود، ولدى الشركة أسطول شاحنات مختلفة، شاحنات للحاويات، شاحنات للصهاريج، شاحنات للتحميل، سيارات خاصة، إسعاف سيارات، تجمع الشركة أزيد من 1201 نوع من النفايات ثم تعالجها وتحولها إلى مواد خام أو إلى طاقة جديدة لكي تثمن النفايات وتحل المشكلات البيئية ويتم تقديم كذلك الدعم الفني في إدارة النفايات.⁽¹⁾

شركة GREEN SKY:

هي شركة جزائرية خاصة عملها الرئيسي جمع ونقل ومعالجة النفايات الخاصة، والنفايات الخاصة الخطيرة مقرها الاجتماعي في الشارقة بالجزائر العاصمة، وتتمثل خدماتها في:

1- إزالة ومعالجة النفايات: لدى هذه الشركة محرقة من خلالها تقوم بمعالجة النفايات الصناعية بما يتماشى وحماية البيئة، ومن أجل تأمين التخزين ومعالجة النفايات الخاصة والخطرة، وتقدم خدمة تغليف وإعادة تغليف النفايات الصناعية والكيميائية وهذا تجنباً لخطر وقوع حادث في الموقع، كما تضمن عملية نقل وإنشاء مناطق جمع النفايات.

2- تطهير نفايات المستشفيات: لدى الشركة محطة لمعالجة نفايات المستشفيات من أجل إدارة نظيفة للمخلفات الصحية.

¹ مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص، ص: (12، 13).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

- 3- تطهير مواقع التلوث: إزالة الملوثات من الموقع لتعيين مصدر تلوث التربة بعد وقوع حوادث تتعلق بمواد خطيرة كالمواد الكيميائية (الزيوت والمحروقات).
- 4- عمليات إعادة تأهيل الأماكن والقيام بمعالجة تنكيف مع مشكلة التلوث وجمع معلومات التي تتعلق بالنفايات.
- 5- تحاليل كيميائية: لدى الشركة مخبر خاص بها للقيام بالتحاليل المكروبيولوجية والفيزيوكيميائية الهامة لتمييز النفايات حيث يساعد في: تحديد أساليب القضاء على النفايات، تحديد المخاطر حول التعامل مع النفايات.
- 6- إعادة التدوير والاستخدام: تعطي الشركة حولا خاصة بإعادة تدوير النفايات وتثمينها: كالورق والكرتون، البلاستيك، نفايات حديدية وغير حديدية ونفايات أخرى عبر الجمع والفرز ثم النقل ثم التثمين⁽¹⁾.

خامسا/ تحديات التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى إيجاد توازن بين مسؤولية حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة عن طريق إدارة مواردها، ولتحقيق هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لكل فرد بالرغم من المعوقات التي حالت دون تحقيق هدفها، حيث استخدمت عدة وسائل وأدوات تشكل منطلقا عاما للتفكير، وحيزا محددًا للتنفيذ والتنظيم، وعملت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة بغرض تمكين القائمين عليها من القيام بأدوارهم بشكل جيد حيث استعانت بتنظيمات قانونية وإجراءات اقتصادية، بهدف استغلال الموارد المتوفرة استغلالا عقلانيا والحفاظ عليها من أجل ضمان حقوق الأجيال الصاعدة وضمان ديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام كالفقر والتلوث وغيرها، ولكن السبيل إلى ذلك يسوده الكثير من النقائص والثغرات في العديد من المجالات لاسيما على المستوى القانوني والتشريعي، ومجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات الشيء الذي يتطلب تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الغير.

¹ مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص، ص: (13، 14).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

وسجلت الجزائر عدة خطوات متميزة خاصة في المجال البيئي، ويعد المجلس الأعلى للتنمية المستدامة والمجلس الأهلي والهيئة الوطنية للبيئة آليات متميزة يتم بواسطتها تحقيق قفزات عديدة في مجالات التنمية المستدامة ولكنها تحتاج إلى جدية أكثر واستعانة بآليات أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾.

واجهت الجزائر عدة معوقات وتحديات تقف عائقا أمام تحقيقها للتنمية المستدامة من بينها:

* **مشكل التصحر:** يعتبر التصحر من المشكلات الرئيسية التي تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، حيث أن العديد من مساحات الأراضي مهددة بالخطر.

* **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** يتم تحويل مساحات كبيرة من الأراضي إلى مبان، إلى جانب فقدان الكثير من الغابات بسبب الحرائق والطفيليات⁽²⁾.

* **تلوث البيئة:** أصبح التلوث يشكل مشكلة كبيرة ومتزايدة لاسيما في ما يتعلق بالبيئة، والتي لها الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تهدف التنمية المستدامة لتحقيق أمرين رئيسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة إذا ما سيئ استعمالها لأن البيئة عنصر أساسي ولكنها تصبح عقبة أمام التنمية، كما هو الوضع في الجزائر، فتلوث البيئة نتج عن ارتفاع النمو السكاني مما يجعل الموارد البيئية غير قادرة على تحمله، ومن المتوقع أن يصل خلال حلول 2020 إلى 42 مليون نسمة، ومن بين الملوثات أيضا النسبة العالية للسيارات وكذلك النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير صحيحة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة بالغة الخطورة على الصحة⁽³⁾

¹- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص، ص: (440، 441).

²- رشيد سالم، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الخامس: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 23، 24 أبريل، 2018، ص: 9.

³- العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 6، العدد: 2، 2019، ص، ص: (136، 137).

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

*تكدس الديون والفقر: تستهلك ديون الدولة أكثر من نصف دخلها القومي وهذا ما يدفع الشعوب إلى الفقر.

*انعدام عنصر الأمن والأمان: في ظل غياب الأمن والاستقرار فهذا يساهم في استنزاف الأموال في الدول التي تعاني من سباق التسلح والحروب الداخلية.

*تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها: نتيجة للتفكير في الهجرة إلى الدول المتقدمة أثر ذلك سلبا على خطط التنمية.

*سوء الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة بين فئات المجتمع: أدى ذلك إلى إضعاف التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

* حدثت العولمة وآثارها من إمكانيات البلاد في تحقيق التنمية المستدامة.

*انتشار ظاهرة الفساد المعيقة للجهود التي تبذل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

*زيادة الضغوطات على الأنظمة الإيكولوجية والمرافق والخدمات الحضرية.

*وقوع الجزائر في المنطقة الخطرة المهددة بالزلازل والفيضانات.

*عدم وجود مشاركة فعالة للمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

*الافتقار إلى التخطيط وسيادة التفكير الإداري البيروقراطي: يؤدي إلى عدم التحكم في التكاليف وفي مدة تنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر⁽²⁾.

ومما سبق يتضح لنا بأن الجزائريين بذلوا جهودا كبيرة في سبيل حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية المستدامة من خلال سن القوانين المتعلقة بالحفاظ عليها إضافة إلى الدساتير والنصوص التي أولت أهمية كبيرة لحمايتها، وتبني المخطط الوطني للتخطيط البيئي، والاعتماد على أساليب الترغيب والترهيب إلا أن المشكلات البيئية كبيرة ومعقدة لاسيما ظاهرة التلوث البيئي التي يعد سببها الرئيسي الإنسان كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والهجرة نحو المدن مما تسبب في التضخم والازدحام، العولمة وانعكاساتها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، الفساد، عدم المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، إضافة إلى

¹ - رشيد سالمى، المرجع السابق، ص: 10.

² - سايج بوزيد، المرجع السابق، ص: 441.

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئياً في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

عوامل أخرى عديدة ومختلفة كالتصحر والزلازل والفيضانات وكذلك قلة الوعي بأهمية البيئة والسلوكيات غير العقلانية المنتهجة من طرف السكان المؤدية إلى تلوث البيئة وتدهورها.

سادساً/ تقييم آليات إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر:

كانت الجزائر مهتمة بالجانب البيئي من خلال حضورها ومشاركتها في الفعاليات الدولية وفي المؤتمرات الدولية الخاصة بالمناخ والبيئة ولها توقيع على عدة اتفاقيات كاتفاقية رمسار التي تعتبر أول اتفاقية تعنى بالبيئة بالمحميات الطبيعية وبالمناطق الرطبة التي كانت في إيران سنة 1985 كذلك اتفاقية 1995 حماية التنوع الايكولوجي والتنوع البيولوجي فهي تتميز وتتفرد في التنوع البيولوجي خاصة في منطقة المغرب العربي لذلك كان لديها اهتمام كبير في هذا المجال ووقعت على العديد من الاتفاقيات والتزمت بها إلى حد كبير، هذا من الجانب الدولي.

بالنسبة للمستوى الوطني والمحلي كان هناك عدة قوانين كرسست الجزائر من خلالها حماية البيئة عن طريق تبني الوسائل الوقائية لحماية البيئة من خلال نظام الترخيص بمعنى أنها لا تصدر رخصة ممارسة أي نشاط إذا كان يؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة وكذلك رخصة البناء إذا كان البناء سيضر بالبيئة، وأيضاً رخصة استغلال المنشآت المصنفة، بمعنى المحميات الطبيعية المصنفة عالمياً استغلالها وممارسة أي نشاط فيها لا يكون إلا برخصة، وكذلك نظام الحضر النسبي والمطلق وهذا فيما يخص الأنشطة التي تضر بالبيئة فالحضر النسبي هو حضر مؤقت إذا كان هذا النشاط يضر بالبيئة بشكل مؤقت، ولكن إذا كان الضرر كبير سيكون حضر كلي لهذا النشاط وتوقيفه، وهناك قانون نظام الإلزام أي إلزام كل المؤسسات التي تقوم بمختلف الأنشطة بضرورة الحفاظ على البيئة وعدم تلويث المحيط، أيضاً التخطيط البيئي فيما يخص وزارة البيئة ومختلف الهيئات والتخطيط المحلي الذي يخص السلطات المحلية كالولاية والبلدية والدوائر فهي ملزمة بالقيام بالخطط التي تحمي البيئة ولا تقوم بالنشاطات أو المشاريع التي تضر بها⁽¹⁾.

بما أن الجزائر تعنى بالجانب البيئي وهي جزء لا يتجزأ من هذا العالم وستتأثر بكل المشكلات البيئية على المستوى العالمي، الاقليمي، المحلي، تم إنشاء عدة هيئات استشارية في مجال حماية البيئة:

¹ البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، 23، يناير 2020، أطلع عليه في 2، 12، 2022، على:

You tube: <http://bit.ly/EchoroukNews>

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

*المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة: يقوم ببعض المهام منها:

- ضبط الاختيارات الوطنية وينشط على المستوى الوطني.

- ضبط الاختيارات الوطنية الاستراتيجية الكبرى لحماية البيئة.

- متابعة تطور السياسات الدولية الكبرى المتعلقة بالبيئة، هذا فيما يخص شق الاتفاقيات

الدولية والمؤتمرات الدولية وهو مكلف بتقديم تقرير سنوي لرئيس الجمهورية لكي يعطي

صورة عامة على البيئة ومشكلاتها في الجزائر وهو ملزم بتقديم لرئيس الجمهورية مدى

تطبيقه لمختلف التوصيات التي توصي بها الحكومة سنويا فيما يخص مجال البيئة.

*المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: وهو هيئة استشارية للتشاور والحوار في عدة

مجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

*المجلس الوطني الاستشاري للموارد البيئية: ومن أهدافه تنمية الموارد المائية على المدى

الطويل خاصة المياه الجوفية، كما نعلم بأن الصحراء غنية بمياه جوفية كبيرة يجب

استغلالها.

*المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة: وهو مكلف بتوجيه الاستراتيجية الشاملة

لتهيئة الإقليم وتنميته.

*مجلس تنسيق الشاطئ وسيره: ومن مهامه الحفاظ على الشواطئ والسواحل الهشة والمهددة

بمخاطر بيئية خاصة⁽¹⁾.

وهذا ما يوضح اهتمام الجزائر بالمجال البيئي ولكن هناك خلل في التطبيق

والإشكالات التي تعيق آليات إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة من الناحية الوقائية:

- هناك قصور في نظامي الإعلام والمشاركة، ففي القانون لما تم إدراج هذا الجانب أنه

لا بد للفرد أن يكون له المعلومة البيئية، والقصور هنا من خلال القانون لم يتم توضيح كيفية

إعطاء المعلومة للمواطن حول إعلامه بجانب حالة البيئة في الجزائر مثلا كوريا الجنوبية

خصصت أفراد متخصصين في مجال البيئة وأرسلتهم إلى الأحياء وعلمتهم كيفية التعامل مع

النفائيات وكيفية تنظيفها وكيفية إعادة تدويرها وفرزها، وجانب الإعلام، في الجزائر غائب.

وقصور مبدأ الإعلام يؤدي إلى ضعف المشاركة في حماية البيئة، باعتبار أن المبدئين

"المشاركة والإعلام" مكملين لبعضهما البعض حينما لا تكون لديك المعلومة البيئية سوف

¹- المرجع السابق، <http://bit.ly/EchoroukNews>

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

تحرم من المشاركة لذلك يجب تفعيل مبدأ الإعلام وتقديم المعلومة البيئية للمواطن وجمعيات المجتمع المدني وهذا ما يمكنها من المشاركة في آليات الحفاظ على البيئة والتدابير الوقائية لحمايتها، وقصور مبدأ الإعلام حرم المواطنين والجمعيات من المساهمة في حمايتها.

- هناك عدة أنظمة كنظام الحضر، نظام الإلزام، نظام الترخيص كلها موجودة في القانون لكن هناك نقص في الفعالية وهي لا تؤدي للغاية المرجوة من إيجاد هذه القوانين مثلا نظام الترخيص غير فعال في الجزائر لأنه لا توجد إطارات متخصصة في مجال البيئة وحتى لو كانت فيه عزوف لدى الطلبة في اختيارهم لهذا التخصص لعدة أسباب، وأيضا تماطل الإدارة وتقاوسها في دراسة الملفات وتأجيلها في كل مرة هذا الأمر يؤزم الوضع البيئي ويترك تراكمات تؤثر على البيئة والإنسان.

نظام الإلزام غير فعال أيضا لأن القانون لما أقر بوجود ممارسة بعض النشاطات التي نحافظ من خلالها على البيئة لم يحدد السلطات والهيئات المخولة لتنفيذ العقوبة في حال مخالفة هذا القانون وهذا ما يجعله غير فعال مجرد حبر على ورق وهذا ما يؤثر على البيئة.

- التخطيط البيئي ليس غائبا لكنه مازال في بداية خطواته الأولى وهو سياسة جديدة وغير فعالة وهي بحاجة إلى الدعم والتفعيل وهذا أيضا كنتيجة لقصور القانون وغياب الإعلام⁽¹⁾.

- فعاليات التنظيم التشريعي لحماية البيئة التي تقتصر على الجانب الإجرائي فقط لا بد أن يكمل بمجموعة من التدابير والإجراءات الردعية لكي يتعاقب المجرم الذي أجرم في حق البيئة وأثر عليها وأدى إلى إحداث الضرر بها، ومن بين أهم الإشكالات التي تعيق هذه الوسائل العلاجية:

- عدم فعالية نظام المسؤولية الجزائية لقمع الجرائم البيئية لأنها هي في إطار القانون العام المدني، والمشرع منح للإدارة السلطة التقديرية الغامضة والمبهمة في هذا المجال بمعنى أن الإدارة لا تستطيع من خلال القانون المبهم أنها توصل المجرم في حق البيئة أنه يمثل للقانون ويأخذ جزاؤه.

- محدودية نظام المسؤولية المدنية للتعويض عن الأضرار البيئية في هذا الإطار القانون كرس عبارة اللامسؤولية بدون ضرر وهذا يعني لا يتم قبول أي دعوة قضائية إذا لم يتم

¹ - You tube، تقييم آليات إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر، 27 يناير 2020، أطلع عليه في 27، نوفمبر

2022، على الساعة: 20:18، يناير 2020، على الموقع: <http://bit.ly/EchoroukNews>

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

إثبات الضرر في حالة البيئة ومكونات البيئة لها خصوصية خاصة لأنه لإثبات الضرر يتطلب هذا وقت وجهد وإرادة حقيقية لدى الحكومة والإدارة ولا يجب أن يكون هناك تقاعس ولا تحل هذه الأمور بطريقة ودية بل لا بد أن يعاقب المخطئ في حق البيئة، وهذا ما أثر على صعوبة إثبات الأضرار البيئية لأنها تأخذ وقتا لإثباتها من خلال الأنشطة التي يقوم بها الإنسان وحتى المؤسسات.

- بالرجوع أيضا إلى النصوص القانونية لا نجد قواعد خاصة تحدد المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية لأن القانون دائما قانون مدني.

- بالعودة إلى نظرية الحق: الحقوق المالية لا تثبت إلا للأشخاص المعنوية وهي المؤسسات والشركات أو الأفراد المعنوية وهي البشر ولذلك فالنباتات والحيوانات ومختلف عناصر البيئة في نظر القانون هي ليست صاحبة حق وبالنظر لأنها كائنات ضعيفة لا تستطيع أن تعبر عن نفسها، والقانون لم يعط لها حقها ولم يأخذ بعين الاعتبار عند سن القوانين خصوصية هذه العناصر، لذلك من الصعب إثبات الحق بالنسبة لعناصر البيئة التربة والحيوانات والنباتات

- المشرع فرض من خلال القانون إعادة الحال إلى ما هو عليه في حدود القدرة الاقتصادية للمتسبب بالضرر مثلا المؤسسة أو شخص لما يقوم بضرر يجبره القانون على أنه يعيد الحالة التي يوجد فيها ذلك المكان إلى ما كان عليه سابقا ولكن في حدود القدرة الاقتصادية ويستطيع الشخص المعنوي أو الإنسان أن لا يصرح بالقدرة الاقتصادية، والقانون هنا فيه قصور في إثبات الضرر البيئي خاصة إذا كان الضرر جسيم فيصرح انه لا توجد لديه القدرة لإعادة الحال إلى ما هو عليه⁽¹⁾.

كملخص لما سبق إن القانون المدني عندما استحدث بعض القوانين البيئية كانت سطحية وعامة ولم يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية للعناصر البيئية وكان غير قادر على الاستجابة بفعالية لهذه الخصوصية، لذلك يجب إدخال قانون الجنايات للذي يجرم في البيئة. مثلا عدة ممارسات سلبية وخطيرة جدا وهذا السكوت من الإدارة والحكومة ومختلف فعاليات المجتمع المدني ومختلف الأفراد والتفكير في الريح السريع هذا أثر كثيرا على البيئة وجعل

¹ - You tube، المرجع السابق، <http://bit.ly/EchoroukNews>

الفصل الرابع: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا في الجزائر - نماذج من تجارب دولية-

التراكمات والأضرار تكثر وتؤثر على مختلف مناحي الحياة في الجزائر ولهذا لابد من تدخل القانون الجنائي لحماية البيئة.

- لابد من استحداث الشرطة البيئية ولكن إذا لم تساعد القوانين في أنها تحمي البيئة لا يكون لها معنى ودورها لا يكون فعالا نظرا لعدم فعالية القوانين.

- لابد للسلطات المحلية أن تفعل وتقوم بالدور المنوط بها وتحمي المواطنين من كل أنواع التلوث.

- تلقين الأفراد كيفية التخلص من النفايات على الأقل لما يرمون النفايات يفرغونها من السوائل تفاديا للروائح الكريهة، والتلوث البصري، وهكذا نلقن الجزائريين هذه الثقافة⁽¹⁾.

¹ - You tube، المرجع السابق، <http://bit.ly/EchoroukNews>

خلاصة

سعت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد البيئية واستخدامها بعقلانية وذلك من خلال طرق واستراتيجيات عديدة ومن خلال القوانين والأنظمة التي كرسها لحماية البيئة كاعتماد مصادر بديلة للطاقة التقليدية الملوثة للبيئة واعتماد الطاقات المتجددة، وكذلك إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة أو إلى منتج جديد من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وأيضا حماية صحة الإنسان، وكذلك التقليل من انبعاث الغازات المسببة للتلوث والاحتباس الحراري، ولجأت بعضها إلى التخطيط الحضري الذي يعد عنصرا رئيسيا قبل إنشاء أي مدينة تتوفر فيها جميع شروط الحياة والرفاه من خلال مراعاة كل الجوانب المتعلقة بالبيئة ونظافتها ويعد مبدأ المشاركة والحوار بين سكان المدينة فيما يخص البيئة العنصر الذي يؤدي إلى حمايتها بشكل مستمر، وقد لجأت بعض المدن إلى استخدام الطاقة الشمسية حيث أقامت برامج وسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، ولجأت إلى سياسات بيئية عمرانية جديدة تهدف إلى تحقيق جودة الحياة، من خلال التخطيط العمراني بهدف الحفاظ على البيئة، وعملت على ترشيد استخدام الموارد مثل الماء والكهرباء، وتقليل الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، وهناك العديد من المؤسسات التي هدفت إلى توفير مختلف الإمكانيات الممكنة سواء البشرية أو المادية من أجل المعالجة البيئية والصحية والاقتصادية للنفايات تحقيقا للتنمية البيئية المستدامة عن طريق التقليل من ظاهرة التلوث البيئي.

وتعد الجزائر من ضمن البلدان التي اهتمت بالحفاظ على البيئة وحماية مواردها من خلال مشاركتها في عدة مؤتمرات واتفاقيات والتزمت بذلك بكل مجهوداتها من خلال أنظمتها وقوانينها واعتمدت على أساليب وقائية وعلاجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ولكن وجدت صعوبة وقصور في تفعيل وتطبيق تلك القوانين ولهذا لا بد من اللجوء إلى قوانين أكثر فعالية وتنفيذها على كل متسبب في تلويث البيئة، فمن غير المعقول أن نواجه ظاهرة التلوث البيئي مالم تكون هناك قوانين فعالة لمحاربة المتسببين في الأضرار البيئية، ولا بد من تطبيقها وعدم تركها مجرد حبر على ورق.

الفصل الخامس

المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

تمهيد

- 1.التعريف بمدينة باتنة
- 2.موقع مدينة باتنة
- 3.الوسط الطبيعي لمدينة باتنة
- 4.الخصائص العامة لسكان ولاية باتنة
- 5.المرافق العمومية لمدينة باتنة
- 6.الطرق والشبكات المختلفة في إقليم بلدية باتنة
- 7.الخصائص العمرانية لمدينة باتنة
- 8.الإطار البيئي العام لمدينة باتنة
- 9.التلوث الحضري و مخاطره على مدينة باتنة.
- 10.توقعات التنمية في ولاية باتنة.

خلاصة

تمهيد:

يتم اختيار المجال العام لارتباطه بموضوع الدراسة، حيث يقوم الباحثون باستطلاعهم ليتم الوقوف عند عينة الدراسة، وقد كان الاختيار لمدينة باتنة التي تتميز بخصائص جعلتها مقرا للولاية، كموقعها الإداري الذي يكتسي أهمية كبيرة، ومكانتها الوظيفية المرموقة بفضل مخططاتها في مجال التنمية، ومشاريعها الاقتصادية التي تؤهلها لتتطور بفضل امكانياتها المجالية.

1. التعريف بمدينة باتنة:

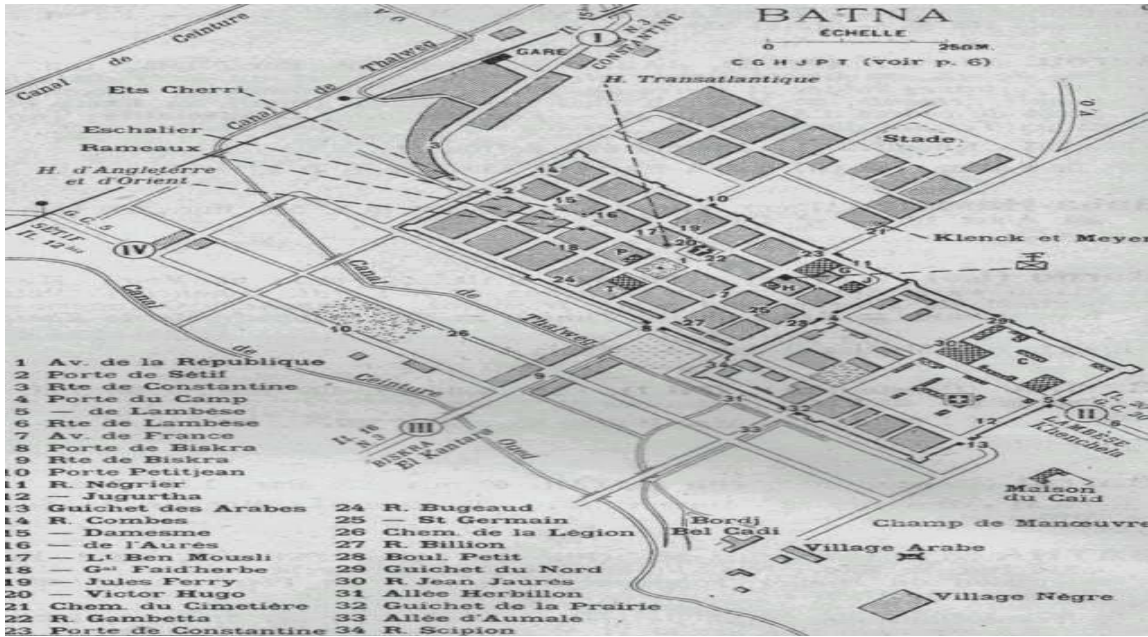
أ.نبذة تاريخية: تعتبر ولاية باتنة من أقدم الولايات الجزائرية قبل الاستقلال وبعده، يندمج تاريخها البعيد جداً مع التاريخ البربري بشكل عام وتاريخها بشكل خاص، والذي حاولت العديد من الروايات تفسيره، وهذا منذ ظهور الممالك النوميدية، والعديد من الحضارات التي تعاقبت على أراضيها، من الفينيقيين، الرومان والوندال والبيزنطيين والعرب والأتراك والفرنسيين، كل فترة غنية بالأحداث والتقلبات التي لا يمكن إلا أن تمجدها لرفضها أي شكل من أشكال الهيمنة.

أنشئت خلال الاحتلال الفرنسي، بعد فترة وجيزة من احتلال قسنطينة عندما قرر دوق دومال المعين حاكماً عام 1843، إعادة النظام إلى الزيبان كمنطقة إدارية في العصر الحديث

تنقل كولون بأوامر من العقيد بوتافوكو بدءاً من نهاية جانفي 1844، حول عين مليلة ثم في عين ياقوت في فيفري ومارس، وصل هذا الكولون إلى المدخل الشرقي لمدينة باتنة الحالية، وقرر دوق دومالي الذي جمع طاقمه إنشاء معسكر عسكري في هذا المكان، وبمجرد إنشائه، تعرض المخيم للهجوم من قبل أولاد سلطان، وتم نقل المخيم في أبريل على بعد حوالي 2 كم إلى الجنوب الشرقي، بالقرب من أنقاض رأس العيون، حيث تم بناء قرية الزنوج⁽¹⁾.

¹ - Monographie AR 2021 مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - ولاية باتنة، ص: 8

مخطط رقم: 1 يمثل تاريخ إنشاء مدينة باتنة



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة

في هذا المكان الجديد الذي كان يسمى: رأس العيون - باتنة، تم بناء عدد قليل من المنازل الصغيرة حول المخيم وبدأت المدينة تولد.

وبمقتضى مرسوم عام 1848 تم تسمية المدينة الوليدة باسم New Lambese وفي يونيو 1949 صدر مرسوم آخر أطلق عليه اسم BATNA ، تم بعد ذلك تعميم الجزء الغربي من المدينة المكون من حدائق ومروج: LA VERDURE، وبعد فترة وجيزة كانت البنى التحتية التي بنيت تتمثل في :

- المدرستين (جول فيري وجامبيتا) عام 1851.

- عداله السلام عام 1853.

- الكنيسة عام 1858 (consacrée عام 1863)⁽¹⁾.

في فيفري 1860 صدر مرسوم آخر جعل باتنة بلدية كاملة الخدمات في ذلك الوقت، وكان عدد سكانها 5990 نسمة: 1947 فرنسيًا و647 يهوديًا (قبل مرسوم Crémieux لعام 1870) و273 أجنبيًا متجنسًا و384 أجنبيًا و2739 مواطنًا محليًا أطلق عليهم "السكان الأصليين"، كان لديها مجلس بلدي منتخب في عام 1866.

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 8

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

وفي عام 1871 أثناء انتفاضة المقراني حوصرت المدينة وأدى الخوف إلى قمع غير متناسب، انتقل التقسيم قسنطيني إلى باتنة في ديسمبر، وتم بناء سور محيط بأربعة بوابات ومعاقل هي: الحصن وبرج بو ضياف منذ عام 1875 تم:

- إنشاء خط سكة حديد بسكرة.

- مصادرة الأراضي وتوزيعها على مستوطنين جدد المهاجرين.

وفي عام 1885 تم إنشاء باتنة كمحافظة فرعية مقر التقسيم العسكري لقسم قسنطينة.

وبعد عام 1891 بدأت مراكز الاستعمار في الظهور:

- مروانة (كورناي) عام 1905.

وفي عام 1916 أثناء انتفاضة أولاد سلطان حول ماك ماهون تعرضت بريكة والمدينة وعين توتة للاعتداء وقتل نائب محافظ باتنة ومدير ماك ماهون.

استمر القمع حتى أبريل 1917، مستخدماً قوات من تونس ومدفعية وسرب طائرات، منذ ذلك الحين لعبت باتنة دور المركز الإداري والتجاري الذي تفضله مساهمة جديدة من المستعمرين الإسبان والإيطاليين، وأنه بحلول عام 1949 سيتجاوز عدد سكان المدينة 25000 نسمة.

في تلك الأوقات كانت الثورات تتبع بعضها البعض حتى اليوم الذي اندلعت فيه الثورة في يوم لا يُنسى الأول من نوفمبر 1954.

حاول الجيش الاستعماري المعزز بالصيادين الأفارقة والفيلق السنغالي والمظليين والمدفعية والعربات المدرعة والقوات الجوية دون جدوى السيطرة على المآوي التي كانت تتوسع تدريجياً، بدأت حالة الطوارئ في المدينة وأصبح القمع أكثر وحشية، وتم ترحيل الأحياء وإنشاء مناطق محظورة، المعسكر والحصن والمزرعة الحمراء (قرب فسديس) كلها أماكن للتعذيب، ستقوم مزرعة ليكا بإعادة تجميع المشتبه بهم قبل إرسالهم إلى قسنطينة.

في عام 1956 أصبحت باتنة عاصمة مقاطعة أوراس حتى الاستقلال وكان لها ولايات فرعية: بسكرة، وتبسة، وخنشلة، وكورناي، وأريس⁽¹⁾.

وبعد الاستقلال أصبحت لولاية باتنة وبالأخص مركزها (بلدية باتنة) مكانة وظيفية واقتصادية مرموقة خاصة بعد توالي المخططات التنموية عليها لما لها من أثر في نموها

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 8

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

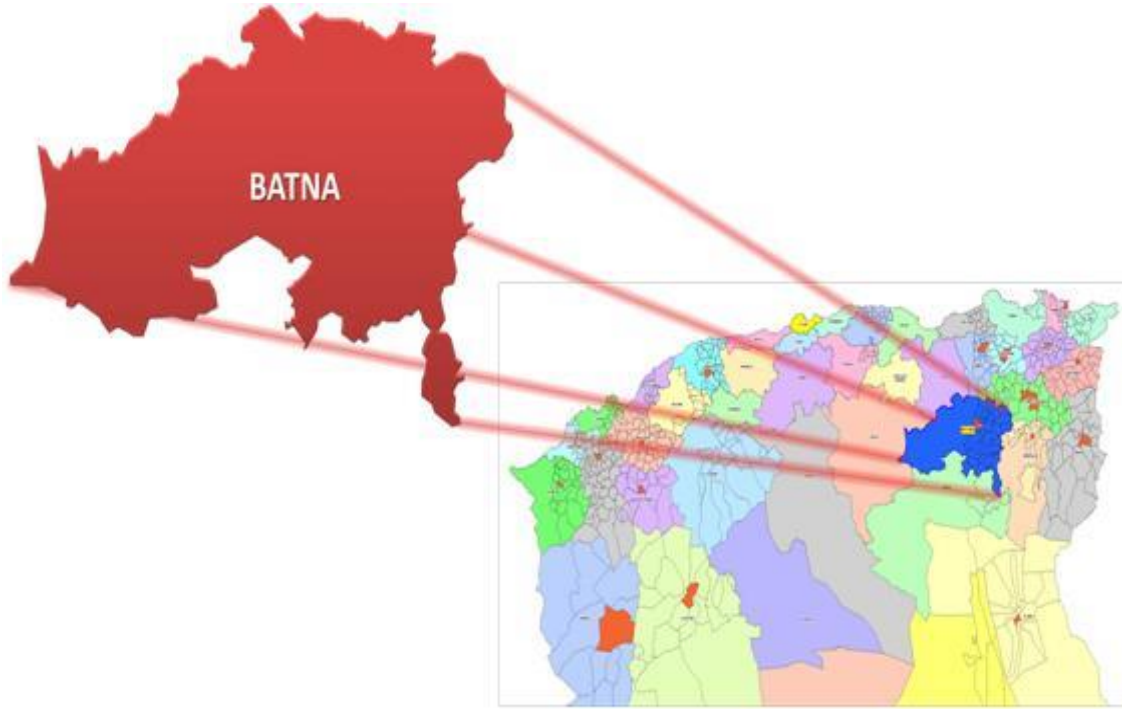
العمراني، وكذا الانفتاح على السوق العالمية بتبني سياسة الاقتصاد الليبرالي وما تبعه من مشاريع اقتصادية ذات أبعاد جهوية مما سلط الضوء على إمكانية تطورها في ظل معطياتها المجالية الحالية⁽¹⁾.

2. موقع مدينة باتنة:

* **الموقع الجغرافي:** تتربع ولاية باتنة على مساحة تقدر بـ 12.038.76 كم² وتقع في منطقة الشرق الجزائري ما بين الدرجة الرابعة (4) والدرجة السابعة (7) من خط الطول الشرقي والدرجة 35 و36 من خط العرض الشمالي.

يحدها من الشمال ولاية أم البواقي وميلة وسطيف، من الشرق ولاية خنشلة، من الشرق ولاية خنشلة، من الجنوب ولاية بسكرة، من الغرب ولاية مسيلة⁽²⁾.

الخريطة رقم: 1 تمثل الموقع الجغرافي لولاية باتنة



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة

¹- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مخطط شغل الأراضي حملة 03، المرحلة الأولى والثانية، 2016، ص: 5.

²- Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 6.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

و تنتمي جغرافيا إلى منطقة السهول العليا القسطنطينية، وهي مدينة داخلية تقع في الشرق الجزائري، حيث تحتل موقعا بؤريا في شمال شرق المجال الترابي الذي تحتله الولاية، متربعة على مساحة قدرها 116.41 كم².

*الموقع الإداري:

رغم حداثة نشأة مدينة باتنة عام 1844م، فإن موقعها يكتسي أهمية بالغة وهي تمثل من الناحية الإدارية مقر الولاية، تشترك في حدودها مع كل من:

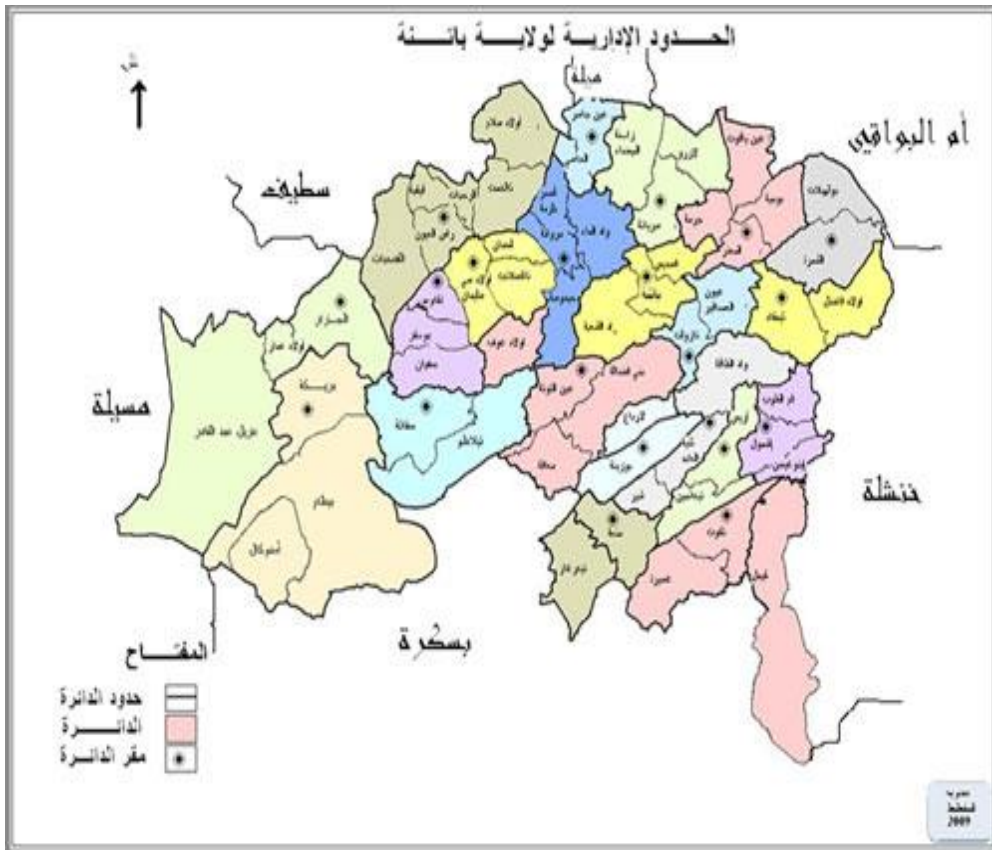
*شمالا: بلدية فسديس، سريانة، واد الماء.

*شرقا: بلدية عيون العصافير.

*غربا: بلدية وادي الشعبة.

*جنوبا: بلديتا تازولت ووادي الشعبة.⁽¹⁾

الخريطة رقم: 2 تمثل الحدود الإدارية لولاية باتنة

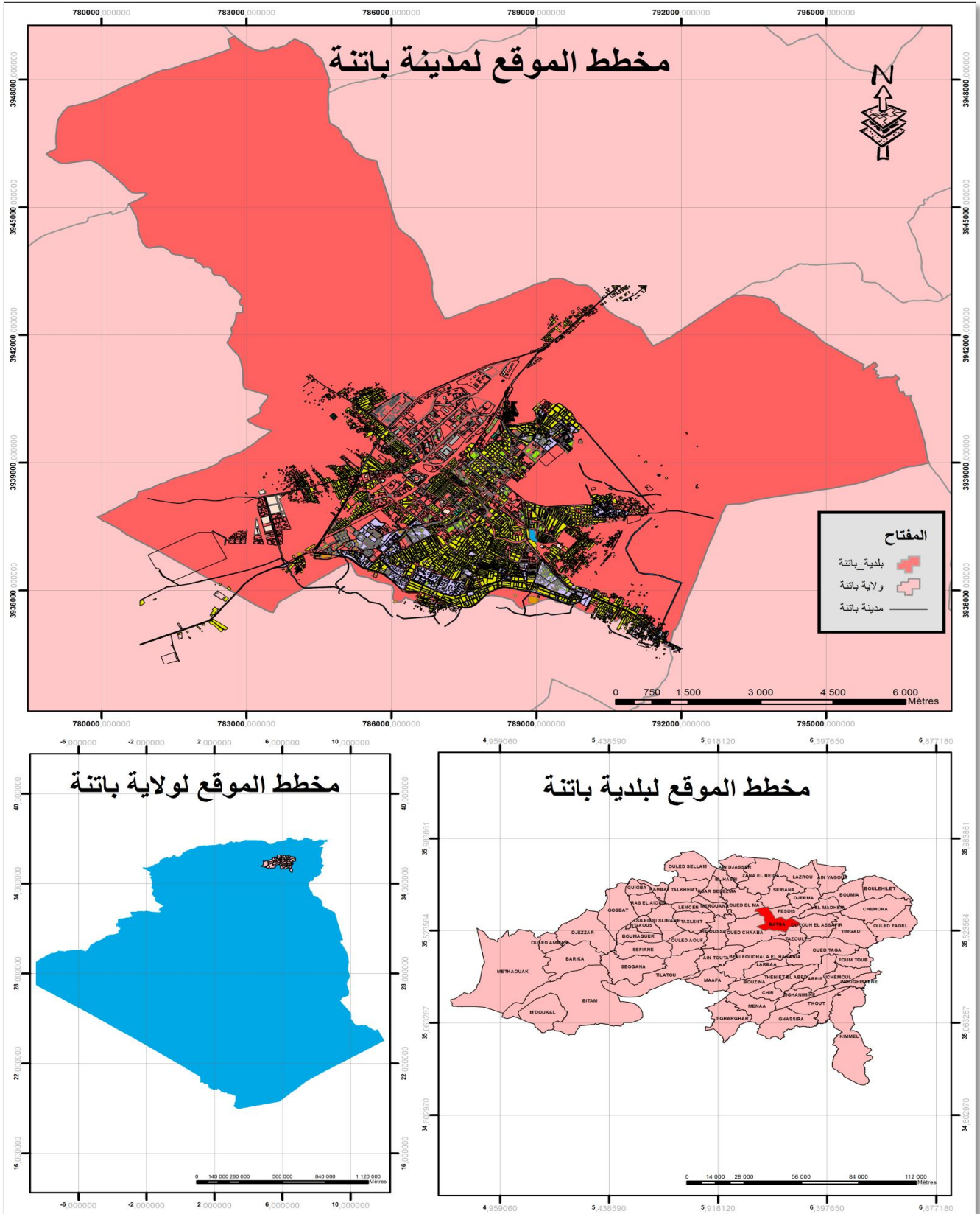


المصدر: <http://wilaya-batna.gov.dz>

¹ - URBA BATNA مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: 5.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

المخطط رقم: 2 يوضح مخططات الموقع لمدينة باتنة، بلدية باتنة، ولاية باتنة.



المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مخطط شغل الأراضي حملة 03، المرحلة الأولى والثانية، 2016،

3. الوسط الطبيعي لمدينة باتنة:

أ التضاريس:

لها شكلين من التضاريس:

منطقة جبلية حيث تتميز بتحديبات وتقعرات منتظمة جميعها تتجه إلى الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الغربية، وتتكون أساسا من: جبل إيش علي (1809م) في الجهة الجنوبية، وجبل بوعريف (1746م) في الجهة الشمالية الشرقية، الكتلة الجبلية التي تتكون من جبل كاسرو (1780م) وجبل توفر (2094م) وجبل تيشاو (2141م).

*منطقة سهلية:

تتحصر بين الكتلة الجبلية السابقة الذكر وتتوضع فيها الأنسجة العمرانية لبلديات التجمع، حيث تضيق كلما اقتربت من ضواحي واد الشعبة، باتنة، وتازولت وتتسع كلما اتجهت نحو الشمال الشرقي على سهل المعذر وكلما اتجهت شرقا (عيون العصافير) على سهل تيمقاد.

يصل ارتفاعها إلى 1000 متر، حيث تعتبر معظمها صالحة للاستغلال الفلاحي وزراعة الحبوب.

لعبت تضاريسها دورا كبيرا في توزيع السكان، أغلبهم يتمركزون بالمناطق السهلية، بينما المناطق الجبلية فهي تتميز بالنشاط القليل وكثافة سكانية أقل.

ب- الخصائص المناخية:

يعتبر المناخ مهما في الدراسات العمرانية في الجانب العمراني والمعماري، فتغير درجة الحرارة واتجاه الرياح وكمية ونوعية التساقط بغرض تغير في أماكن توطين المنشآت، هندسة ونمط البناء ونوعية المواد المستعملة، لمناخ بلدية باتنة نفس الظروف المناخية السائدة على مستوى منطقة الهضاب العليا ذات الخصائص المتوسطة الشبه جافة، حيث تتميز بشتاء بارد ورطب وصيف حار وجاف نسبيا.

ب.1 - الحرارة: يتراوح المعدل الشهري المتوسط في المنطقة بين 4,6° خلال شهر ديسمبر و4,27° خلال شهر أوت، أما المعدل السنوي فيقدر ب: 2,16°⁽¹⁾.

¹⁻ مخطط شغل الأراضي حملة 03، المرحلة الأولى والثانية، 2016، المرجع السابق.

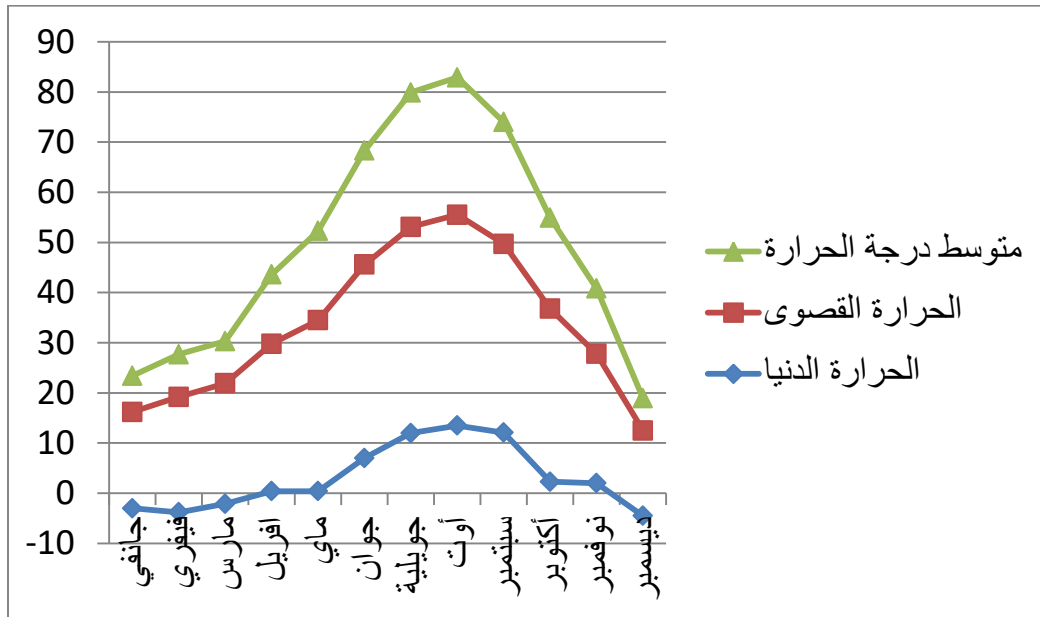
الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

جدول رقم: 3 يوضح متوسط درجات الحرارة خلال السنة.

الشهر	الدرجة الدنيا	القصوى	متوسط درجة الحرارة
جانفي	3.0 -	19.2	7.2
فيفري	3.8 -	23.0	8.5
مارس	2.1 -	24.0	8.4
أفريل	0.4	29.4	13.8
ماي	0.4	34.1	17.8
جوان	7.0	38.6	22.7
جويلية	12.0	41.1	26.8
أوت	13.5	42.0	27.4
سبتمبر	12.1	37.6	24.3
أكتوبر	2.3	34.5	18.1
نوفمبر	2.0	25.8	13.0
ديسمبر	4.5 -	17.0	6.4

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014

الشكل رقم: 4 يوضح درجات الحرارة في بلدية باتنة:



المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مخطط شغل الأراضي حملة 03، المرحلة الأولى والثانية، 2016،

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

سجل معدل درجة الحرارة القصوى في الشكل أعلاه بـ 38.6 °م. وصل معدل درجة الحرارة الدنيا إلى - 4.5 °م.

ب.2.التساقط: ويقصد به كل أنواع التساقطات من أمطار وثلوج.

فيما يخص تساقط الأمطار، تقع مدينة باتنة في منطقة تسجل تساقطا يتراوح بين 300ملم إلى 400 ملم/سنة، بينما سجل أقصاها في شهر مارس بـ: 68.2 ملم، وأدناها في شهر جويلية بـ 0.3 ملم.

الجدول رقم: 4 يوضح قيمة التساقط الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد أيام التساقط	31.6	14.7	68.2	4.0	39.8	47.8	0.3	4.9	13.7	14.7	6.4	29.8

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014

ب.3.الرطوبة:

الجدول رقم: 5 يبين معدل الرطوبة النسبية المتوسطة الخاصة بمحطة باتنة سنة 2014

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
% الرطوبة	73	65	73	55	55	48	36	40	45	53	58	78	56.58

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014

في الجدول أعلاه تم تسجيل ارتفاع نسبة الرطوبة في أغلب فترات السنة متجاوزة 50 % (معدل الرطوبة اليومي) باستثناء فترة فصل الصيف وبالأخص أشهر جوان جويلية وأوت إلى غاية شهر سبتمبر أين سجلت بالتوالي 48%، 36%، 40%، 45%، 53%، 58%، 78%، وسجلت أعلى نسبة للرطوبة تعدت 70%، في أشهر جانفي ومارس وديسمبر قدرت بـ: 73%، 73%، 78%، متتالية. ويصل المعدل السنوي للرطوبة حوالي 57%.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

ب.4.الرياح: لا يمكن تجاهل الرياح لأنها تعد عاملا مناخيا هاما، ويكمن تمييز عدة جوانب في علاقة الرياح بالهندسة العمرانية والعمران وذلك بتوازن البناءات والهياكل تحت تأثير الرياح

- التلوث الجوي والتخطيط العمراني.

- التهوية الطبيعية للسكنات.

الجدول رقم: 6 يمثل هبوب الرياح خلال أشهر السنة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الرياح	-	-	3.7	4.2	4.0	3.9	4.6	3.9	2.9	2.6	3.3	3.4

المصدر: مونوغرافيا ولاية باتنة 2014

- رفاهية الفضاءات الخارجية إزاء الآثار الميكانيكية للرياح، حيث صار حتميا الاهتمام بهذا بعامل الرياح التي تهب في إقليم البلديتين باتنة وواد الشعبة تعد في الغالب ضعيفة تسيطر عليها الرياح القادمة من الشمال الشرقي بسبب الصيف والرياح الجنوبية الغربية على مدار السنة، بينما عدد أيام رياح السيروكو فهي تهب بمعدل 19 يوم في العام حيث يعد شهر جويلية الشهر الذي تهب فيه بكثرة بمعدل 05 أيام⁽¹⁾.
بعض البيانات المناخية (O.N.M: عام 2022)⁽²⁾:

محطة الأرصاد الجوية باتنة - المطار

الارتفاع: 821.290 متر الارتفاع: 35 درجة N'45 ؛ خط الطول: 06 ° E'19

¹ - مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة ، المرجع السابق، ص- ص: (من 8 إلى 12).

² - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 14.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الجدولين رقم: 7 يمثلان الشمس الشهري وقوة الرياح، ودرجات الحرارة الشهرية.

* الشمس الشهري وقوة الرياح * درجات الحرارة المسجلة بالدرجة الشهرية)

الشهر	الحد الأدنى المطلق	الحد الأقصى المطلق	متوسطة
يناير	5.1 -	24.2	7.8
فبراير	5.1 -	25.6	10.7
مارس	1.5 -	24.7	10.0
أبريل	1.4 -	31.2	15.1
مايو	5.7	36.4	20.8
يونيو	20.9	35.2	27.1
يوليو	11.9	44.6	29.0
أغسطس	14.4	43.2	29.0
سبتمبر	10.6	39.5	24.9
أكتوبر	2.7	30.9	16.0
نوفمبر	0.1	26.1	10.4
ديسمبر	5.5 -	21.2	7.3

الشهر	ضربة شمس (heures)	الرياح (m/s)
يناير	203	4.1
فبراير	214	3.4
مارس	231	2.5
أبريل	241	3.3
مايو	288	2.7
يونيو	254	4.2
يوليو	340	3.2
أغسطس	316	3.4
سبتمبر	258	3.0
أكتوبر	258	2.3
نوفمبر	160	3.1
ديسمبر	225	2.7

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - ولاية باتنة

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

* الجدول رقم: 8 يمثل الهطول الشهري - متوسط الرطوبة النسبية والتبخر الشهري

الشهر	ترسب (mm)	رطوبة (%)	تبخر (mm)
يناير	5.5	59	095
فبراير	2.6	47	121
مارس	45.6	60	073
ابريل	33.4	54	115
مايو	33.7	49	132
يونيو	3.8	29	278
يوليو	0.0	26	276
اغسطس	20.7	30	291
سبتمبر	17.1	44	193
اكتوبر	23.6	57	096
نوفمبر	17.7	68	077
ديسمبر	9.5	67	055

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة،

4. الخصائص العامة لسكان ولاية باتنة:

أ. من الناحية الديموغرافية: (1)

يتميز مجال الدراسة بأكبر معدلات نمو وكثافة سكانية على مستوى الولاية لذا توجب دراسة كل ظاهرة ديمغرافية في كل تجمع على حدى.

¹- مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية باتنة ، ص9، «DIFMINISTER» R.PDAOBATNA modifier le 17/01/2018.p.9.10

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

ب. التطور السكاني:

الجدول رقم: 9 يمثل التطور السكاني لمجال الدراسة خلال سنوات 1987-1998-2008

السنوات	1987	1998	2008	الزيادة السكانية 1987 - 1998	الزيادة السكانية 1998 - 2008
باتنة	184069	247520	290645	63451	43125
فسديس	3810	5811	7517	2001	1706
واد الشعبة	4926	5835	7236	909	1401
تازولت	18990	22114	27493	3124	5379
عيون العصافير	4175	8969	11502	4794	2533
جرمة	2679	3063	3436	384	373
سريانة	9675	11714	15445	2039	3731
المجموع	228324	305026	363274	76702	58248

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان لسنوات 1987 - 1998 - 2008.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يمكن توضيح ما يلي: أن التطور السكاني لمجال الدراسة عرف ارتفاعا معتبرا خلال كل الفترات والذي استمد أساسا من قطبية المركز الحضري لبلدية باتنة باعتبارها مقر الولاية والدائرة، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وأخرى سياسية أدت بالتركيز على مراكز عمرانية معينة وإهمال أخرى.

* الفترة الممتدة من 1987 - 1998: ارتكز الاهتمام على إعادة التوازن الجهوي والإقليمي والذي استفادت منه بعض بلديات مجال الدراسة والمتمثل في المشاريع التنموية والذي انعكس مباشرة على نمو السكان واستقرارهم في البعض الآخر، إذ خلال هذه الفترة قدرت الزيادة بـ 76702 نسمة.

* الفترة الممتدة من 1998 - 2008: شهد مجال الدراسة زيادة سكانية، إلا أنها أقل بقليل من الفترة التي سبقتها، إذ قدرت الزيادة الطبيعية بـ 147766 نسمة.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

* الفترة الممتدة من 1998 - 2008: خلال هذه الفترة شهدت المنطقة عموماً انخفاض قيمة الزيادة الطبيعية، إذ قدرت بـ 58248 نسمة عكس الفترة الأولى.
ج. معدل النمو⁽¹⁾:

الجدول رقم: 10 يمثل معدل النمو لسنوات (1987 - 1998)، (1998 - 2008).

		البلديات
2008 - 1998	1998 - 1987	
2,73	1,62	باتنة
3,91	2,61	فسديس
1,55	2,18	واد الشعبة
1,39	2,20	تازولت
7,20	2,52	عيون العصافير
1,23	1,16	جرمة
1,75	2,80	سريانة
2,67	1,76	التجمع

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان لسنوات 1987 - 1998 - 2008.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا بأن معدلات النمو المسجلة خلال الفترات (87 - 98) (98 - 2008) في تزايد مستمر بالنسبة لبلديات مجال الدراسة باستثناء بلدية واد الشعبة وسريانة، الذي انخفض فيها معدل النمو خلال الفترة الممتدة من 1987 - 1998 بعدما كان 2.18 ليصل إلى 1.55 بالنسبة لبلدية واد الشعبة بينما بلدية سريانة انخفض فيها معدل النمو خلال الفترة الممتدة من 1987 - 1998 بعدما كان 2.80 ليصل إلى 1.75⁽²⁾.

د. السكان والتشغيل: تعتمد المعطيات الأساسية للسكان على نتائج الإحصاء العام للسكن والإسكان الذي جرى في 16 أفريل 2008.

¹ - مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية باتنة ، ص: 10.

² - مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية باتنة، المرجع نفسه، R.PDAOBATNA 'DIFMINISTER' modifier le 17/01/2018,p.9.10

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

د.1 **توزيع السكان:** يقدر عدد سكان ولاية باتنة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بـ 1.458.000 ساكن، وبلدية باتنة هي الأكبر حيث بلغ عدد سكانها 361.544 ساكنا وتليها بلدية بركة بـ 143.820 ساكنا ثم بلدية عين التوتة بـ 74.200 ساكن، فبلدية مروانة بـ 50.650 ساكن.

الجدول رقم: 11 يبين حجم السكان في بلدية باتنة :

N°	البلدية	السكان	%
1	باتنة	361 544	24,80

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

د.2. **الكثافة السكانية:** تقدر الكثافة السكانية المتوسطة لولاية باتنة بـ 121 ساكن/كم²، وتتوزع عبر البلديات كما يلي:

الجدول رقم: 12 يمثل توزيع السكان لبلديات ولاية باتنة:⁽¹⁾

البلدية	المساحة كلم ²	عدد السكان	الكثافة ساكن/كلم ²	البلدية	المساحة كلم ²	عدد السكان	الكثافة ساكن/كلم ²
باتنة	116,41	361 544	3 106	راس العيون	115,96	27 820	240
وادي الشعبة	245,67	43 948	179	القصبات	281,20	20 360	72
فسديس	85,80	12 632	147	القيقة	63,31	12 110	191
مجموع الدائرة	447,88	418 124	934	رحبات	55,07	15 272	277

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 18.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

د3. توزيع سكان ولاية باتنة حسب الفئات العمرية: 2021/12/31.⁽¹⁾

الجدول رقم: 13 يمثل توزيع سكان ولاية باتنة حسب الفئات العمرية: 2021/12/31

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
0- 4	5,19%	4,93%	10,12%	75 725	71 851	147 576
5- 9	4,50%	4,32%	8,82%	65 634	62 967	128 602
10- 14	5,28%	5,06%	10,34%	77 047	73 756	150 803
15- 19	6,01%	5,78%	11,80%	87 686	84 315	172 001
20- 24	5,85%	5,69%	11,53%	85 253	82 909	168 163
25- 29	4,89%	4,70%	9,59%	71 273	68 504	139 777
30- 34	3,77%	3,76%	7,54%	55 013	54 874	109 887
35- 39	3,03%	3,12%	6,14%	44 124	45 421	89 546
40- 44	2,68%	2,78%	5,46%	39 004	40 600	79 604
45- 49	2,36%	2,47%	4,84%	34 463	36 056	70 519
50- 54	1,90%	1,92%	3,83%	27 767	28 050	55 817
55- 59	1,53%	1,45%	2,98%	22 362	21 117	43 478
60- 64	0,93%	0,94%	1,86%	13 492	13 695	27 188
65- 69	0,84%	0,86%	1,69%	12 198	12 505	24 703
70- 74	0,69%	0,72%	1,40%	10 015	10 435	20 450
75- 79	0,52%	0,51%	1,03%	7 622	7 466	15 087
80- 85	0,31%	0,28%	0,59%	4 461	4 085	8 546
85 & +	0,18%	0,20%	0,38%	2 681	2 886	5 567
ND	0,02%	0,03%	0,05%	242	443	685
المجموع	50,48%	49,52%	100,00%	736 065	721 935	1 458 000

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ، ص: 20.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

د4. توزيع السكان حسب التثنتت نهاية 2021.⁽¹⁾

الجدول رقم: 14 يمثل توزيع السكان حسب التثنتت نهاية 2021.

السكان	النوع	التجمع	البلدية
359 799	A.C.L	باتنة	باتنة
1 662	A.S	عرعار	
83	Z.E	منطقة مبعثرة	
361 544		المجموع	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

د5. وضعية التشغيل:

- السكان في سن العمل: تمثلهم الفئة الداخلة ضمن سن العمل 19- 59 سنة.
- القوة العاملة النشطة: تتمثل في السكان القادرين على العمل والباحثين عليه وهي تنقسم إلى:

- المشتغلين فعلا: وتضم الفئة المشتغلة فعلا.

- البطالين: وتمثل السكان القادرين على العمل ولم يجدوا عملا.

- القوى غير العاملة: وتضم الفئة الداخلة ضمن سن العمل والغي.

بلغ عدد السكان الناشطين بولاية باتنة تبعا للإحصاء العام للسكان الى غاية 2021/12/31: (395324) شخصا أي ما يعادل 42.52% من المجموع الكلي للسكان⁽²⁾.

قدر عدد السكان المشتغلين بـ: 318885 شخصا، حيث وصل عدد طالبي العمل 76439 طالب عمل بنسبة قدرت بـ: 19.34%.

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 21.

² - مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: 18.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الجدول رقم: 15 يبين عدد السكان الناشطين والمشتغلين والسكان العاطلين عن العمل ومن دون عمل في ولاية باتنة⁽¹⁾.

1458000	عدد السكان
395324	السكان الناشطين
318885	السكان المشغلين
76439	السكان من دون عمل
%19.34	نسبة العاطلين عن العمل
%42.52	نسبة النشاط

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الجدول رقم 16 يوضح تقسيم السكان المشغلين حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	السكان المشغلين	%
الفلاحة	24674	%8
الصناعة	40081	%13
البناء والأشغال العمومية والري	44862	%14
الخدمات	60581	%19
التجارة	52682	%16
الإدارة	96005	%30
المجموع	318885	100

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

¹ - مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة ، المرجع السابق، ص: 36.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

5. المرافق العمومية لمدينة باتنة

الجدول رقم: 17 يبين المرافق التعليمية في بلدية باتنة⁽¹⁾:

معدل إشغال القسم الخام	عدد الأقسام الموجودة	عدد التلاميذ	عددتها	المرفق	
41.17	1136	37205	86	إبتدائية	باتنة
35.51	728	24807	36	إكمالية	
33	526	17807	21	ثانوية	

المصدر: دليل المؤسسات التربوية 2015

التعليم العالي: جامعة الحاج لخضر بكل فروعها.

إضافة إلى: المعهد الوطني للتكوين المهني، 4 مراكز للتكوين المهني والتمهين، معهد التعليم المهني، مدرسة تكوين الشبه الطبي.

الجدول رقم: 18 يبين المرافق الموجودة في مدينة باتنة:

المرافق الموجودة		
عيادة توليد	مستشفى جامعي	المرافق الصحية
04 عيادة متعددة الخدمات	مستشفى أمراض السرطان	
مؤسسة عمومية جوارية	مدرسة تكوين الشبه الطبي.	
08 قاعة علاج	مؤسسة عمومية استشفائية	
	عيادات خاصة	
مكتبة البلدية	ملاعب متعددة الرياضات	المرافق، الرياضية والترفيهية
دار الثقافة	03 قاعة متعددة الرياضات	
المركز الثقافي الإسلامي	03 أحواض سباحة + مسبح 25م	
قاعة السينما	04ساحة لعب	

¹ - URBA BATNA ، المرجع السابق ص: 18.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

10 فنادق	08 ملعب ألعاب قوى	
ملحقة المكتبة الوطنية	02 ملاعب كرة القدم	
02 بيت الشباب	02 مركب رياضي جوارى	
04 دار الشباب	42 ملاعب جوارية	
مركز الترفيه العلمي	06 قاعة متعددة النشاطات	المرافق الثقافية
- مسرح جهوي	مدرسة الفنون الجميلة	
مسرح الاخضرار	متحف المجاهد	
مكتبة	معهد الجهوي للتكوين الموسيقي	
12 مدرسة قرآنية	80 مسجد	المرافق الدينية

6. الطرق والشبكات المختلفة⁽¹⁾:

أ. شبكة الطرق: إن إقليم بلدية باتنة يضم مجموعة من الطرق الوطنية والولائية التي تضمن له الربط والموصولية الميكانيكية مع محيطه والمتمثلة في:

أ.1. الطرق الوطنية:

- الطريق الوطني رقم (03) الرابط (قسنطينة، باتنة، بسكرة).
- الطريق الوطني رقم (31) الرابط (باتنة، تازولت، أريس، بسكرة).
- الطريق الوطني رقم (77) الرابط (باتنة، مروانة، سطيف).
- الطريق الوطني رقم (88) الرابط (باتنة، خنشلة)
- الطريق الوطني رقم 75: باتنة، سطيف.

أ.2. الطرق الولائية:

- الطريق الولائي رقم 161 الرابط بين باتنة وواد الماء.
- الطريق الولائي رقم 14 الرابط بين مدينة باتنة والطريق الولائي رقم 26.

¹ - URBA BATNA ، المرجع السابق، ص: 20.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- الطريق الولائي رقم 15 الرابط بين الطريق الوطني رقم 31 وبلديتي عيون العصافير - سيدي معنصر .

- الطريق الولائي رقم 155 الرابط بين الطريق الوطني رقم 31 وبلدية تازولت.

بالإضافة إلى عدة طرق بلدية وخط السكة الحديدية، محولات في طور الانجاز والمبرمجة، كما يوجد أيضا مشروع الترامواي مع إمكانية ربط بلدية باتنة بالطريق السيار شرق غرب.
ب.شبكة الكهرباء: إن تراب بلدية باتنة مزود بالطاقة الكهربائية من خلال عدة خطوط كهربائية حيث وصلت نسبة التغطية تقريبا 100% .

ج.شبكة الغاز: تتزود مدينة باتنة بالغاز الطبيعي بواسطة عدة أنابيب والتي تتمثل في:

- أنبوب نقل الغاز 16 بار: باتنة - عين جاسر .

- أنبوب نقل الغاز 06 بار: باتنة - عين جاسر .

- أنبوب الغاز الصادر من قبل محطة تخفيض ضغط الغاز شمال باتنة والذي يخترق المنطقة الصناعية.

- أنبوب نقل الغاز 20 بار: باتنة - عين التوتة .

- أنبوب نقل الغاز 08 بار: باتنة - تيمقاد .

هذه الوضعية جعلت من بلدية باتنة تتزود بهذه الطاقة بنسبة جيدة جدا.

د.شبكة الهاتف: تمتلك البلدية قدرة استيعابية بلغت 83776 خط وعدد المشتركين بلغ 43515 مشترك بنسبة تغطية بلغت 52%

ه.شبكات الري: تحليل الوضعية الحالية، وهذا حسب المصالح المختصة بمقر البلدية.

*الموارد المائية: تتزود بلدية باتنة بالمياه الصالحة للشرب من 23 نقب يبلغ الصبيب الإجمالي المخصص للتجمع الرئيسي 515.4 ل/ثا، ومن سد كدية لمدور قد يصل في موسم الصيف إلى 40000م³.

*التخزين: يتم ضخ مياه النقب للتجمع الرئيسي إلى 16 خزان ذات سعة 37800م³ في قنوات بأقطار تتراوح من (110 - 600) Ø مصنوعة من (PVC , PEHD, FONTE, AMIANTE) .(CIMENT, ACIER

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

*شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب: شبكة التوزيع في التجمع الرئيسي لبلدية باتنة تحتوي على قنوات مصنوعة من PVC AMIANTE CIMENT، ACIER، PEHD، ذات أقطار تتراوح من Ø40 إلى Ø600.

*شبكة الصرف الصحي:

شبكة الصرف الصحي على مستوى التجمع الرئيسي لبلدية باتنة من النوع الأحادي بأقطار تتراوح بين Ø200 و Ø2000 مصنوعة من PEHD، BETON، CIMEN COMPRIME، CAO توجه المياه إلى محطة التصفية⁽¹⁾.

7. الخصائص العمرانية لمدينة باتنة: إن إعداد التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر وتهيئتها تندرج في إطار السياسات الوطنية التي تسعى إلى إعداد وتطوير الإقليم من أجل التنمية المستدامة، وتهدف لاستعادة التوازن البيئي الحضري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لإعادة توزيع السكان، ومن ناحية أخرى مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل منطقة⁽²⁾.

عرفت مدينة باتنة سياسة تخطيطية بعد الاستقلال، سنة 1967 م أثناء تبنيتها لخطة الأوراس الخاصة (1967-1968) حيث لعب دوراً مهماً في تنمية المدينة وهذا ما منح لها ديناميكية جديدة في جميع مستوياتها، واهتم هذا النوع من البرامج على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم وقطاع السكن، حيث ساهمت العديد من العوامل في فشل البرنامج في عام 1968، من بينها: نقص المهندسين والتقنيين والقدرات الفنية الأخرى، ثم جاء مخطط آخر وهو المخطط العمراني الأول: (74-78) من أجل تنظيم وإصلاح المدينة، وتحسين بعض الأحياء على الرغم من أن هذه الأعمال سارت ببطء في الدولة ضمن هذا المخطط، الذي شمل جزءاً صغيراً من المدينة مما قلل من صلاحيته وفتح الطريق أمام الاستيلاء على المواقع والمساحات المخصصة للمشاريع، حيث انتهى سريانه عام 1978 وظهرت خطة عام 1985، المسماة بالمخطط العمراني الثاني، والذي اهتم بقطاع السكن من أجل تنظيم الهيكل الحضري من خلال إعادة موازنة مخطط توزيع الأراضي في 8 قطاعات منها (بوزوران-طريق تزولت-زماله-بوقال) وغير ذلك، وجاء بعده مخطط المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

¹ - BATNA URBA، المرجع السابق ص-ص: (من 18 إلى 23).

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، العدد: 34، المؤرخ في 14 ماي 2002، ص: 5.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

سنة 1994 حيث تمت المصادقة عليه عام 1998 تحت كفالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT بسكرة) هدفه القضاء على النمو السكاني المرتفع الذي عرفته مدينة باتنة في إطار المعوقات الطبيعية مثل الجبال، حيث انتهت صلاحية هذا المشروع مع انطلاق مشروع المدينة الجديدة "إمدغاسن" عام 1998.

أ. عوائق التوسع في مدينة باتنة:

- **العوائق الطبيعية:** تعيق الأودية توسع مدينة باتنة، ومصدرها المنطقة الجبلية الشمالية، وهي واد باتنة الذي يمر عبر المدينة من الشرق إلى الغرب ويبلغ صبيبها الأعلى 95م3/ثا، وكذلك واد قرزي الذي يمتد من الجنوب إلى الشمال حيث يبلغ صبيه 487م3/ثا، إلى جانب وديان ثانوية منها واد تازولت، واد بوغدن اللذان ينطلقان من المرتفعات الشرقية للبلدية، وهذين الوادين لا يمتلكان طاقة كافية فهما يلتقيان عند واد قرزي الذي يعتبر هو المجمع الكبير لكل مياه المدينة.

- **العوائق غير الطبيعية:** تعيق المنطقة الصناعية التوسع العمراني شمال غرب المدينة بمساحة تقدر بـ: 251.15 هكتار، إلى جانب وجود المنطقة العسكرية في شمال شرق المدينة، مساحتها تقدر بـ: 130 هكتار.

- **نمط السكن:** توجد 6 أنماط سكنية بمدينة باتنة، حسب المعايير المستخدمة في الغالب أثناء تحديد أنماط المساكن (مواد البناء لأشكال الخارجية، التحضيرات، الماء)، وتتمثل في نمط الفيلات الذي تغير بعد الاستقلال وأصبح فقط في بعض المناطق وكان هذا النمط نتيجة التحصيصات وحرية الأفراد في بناء مساكنهم بحرية مع احترام قوانين التعمير المعمول بها، النمط التقليدي انتشر في حقة الاستعمار تغير بفعل التغيرات التي عرفتها المدينة من نمط أفقي إلى نمط رأسي، النمط العادي مشابه للتقليدي مع اختلاف في السقف، غير أنه لا يتضمن الساحات والأفنية التي تؤدي إلى كل الغرف، نمط الأكواخ وهو النمط الذي يفتقر إلى شروط الحياة، فهو يتواجد في مناطق محددة ضيقة، نمط العمارات يتميز بطوبقه المتعددة والاشترك في المدخل يتميز بالجمال والاعتماد على مواد إنشائية وهذا النمط يتواجد بمجال الدراسة حملة، نمط النصف الجماعي⁽¹⁾.

¹ - خذري صلاح الدين، استغلال المجال الحضري دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة باتنة، ص، ص: (169 - 172).

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- تمارس مدينة باتنة هيمنة واستقطاب في كل المجالات وخصائصها تتلخص فيما يلي:
- التوسع المستمر أدى إلى استنفاد طاقات الموضع الاستيعابية وبالتالي الوصول إلى العوائق الطبيعية، حفزه وجود عوائق اصطناعية (منطقة صناعية، عسكرية) المحتملة لمواقع ومساحات مهمة في النسيج.
 - يحدث التوسع بشكل بناءات فردية فوضوية وعشوائية في أغلبها ترتبت عنها أنسجة وقطاعات عمرانية غير واضحة المعالم والوظائف وغير منظمة طغت عليها الوظيفة السكنية التي تعتبر غير منتجة مما أعطى صفة المجال غير المنتج للمدينة (أحياء بوعقال، كشيدة، بارك أفوراج ومنطقة المحول الجنوبي)، بالرغم من وجود أدوات تنمية لهذه الأخيرة متمثلة في مخططات شغل الأرض المبرمجة بصفة متجانسة (سكن مرافق مساحات خضراء وطرق) .
 - الاستعمال اللاعقلاني للعقار الحضري غلبت عليه التخصيصات ذات المساحات الكبيرة على حساب المساحات الحرة والتجهيزات.
 - تضمن مركز المدينة تجمعات سكنية هشة غير لائقة وظيفيا وجماليا بطابق أرضي أو طابق + 2 كالحى التطوري وحي المليون تتطلب عمليات ترميم للعقار بإزالة هذه المباني وتعويضها بمباني أعلى وبقيمة هندسية أكبر.
 - تغلب الحركة الميكانيكية على مركز المدينة.
 - إن الطبيعة القانونية للأراضي ذات الملكية الخاصة والتعدي المستمر على أملاك الدولة دون رقابة (منطقة النشاطات، المحول الجنوبي) تعتبر الظاهرة المميزة للتوسع في المدينة والتي جعلتها تقع في إشكالية عقارية حقيقية خلفت ظواهر عمرانية سلبية ومجالات تسيء إلى المنظور العمراني للمدينة كالأحياء المحيطة المهمشة والمقصية من البنية الحضرية (بارك أفوراج، المحول الجنوبي) بالإضافة إلى ظاهرة التلاحم العمراني مع البلديات الحدودية (تازولت، فسديس وواد الشعبة).
 - إن استقطاب المدينة وهيمنتها تجعل هذه الظواهر في استمرار دائم⁽¹⁾.
 - **طبيعة وخصائص خطة نمو مدينة باتنة:** تعتبر خطة المدينة وثيقة هامة لنموها وتطورها عبر الزمن، ولا بد من الإشارة قبل التطرق إلى دراسة خطة المدينة إلى بعض نظريات التي تخص نمو المدن :

¹ - مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية باتنة، المرجع السابق، le «modifier DIFMINISTER» R.PDAOBATNA 17/01/2018.p.29.30.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

*نظرية النمو المركزي ل: بيرجس عن مدينة شيكاغو - .

*نظرية القطاعات ل: هويمر هويت لمجموعة من المدن الأمريكية.

*نظريات النويات المتعددة ل: هاريس والمان.

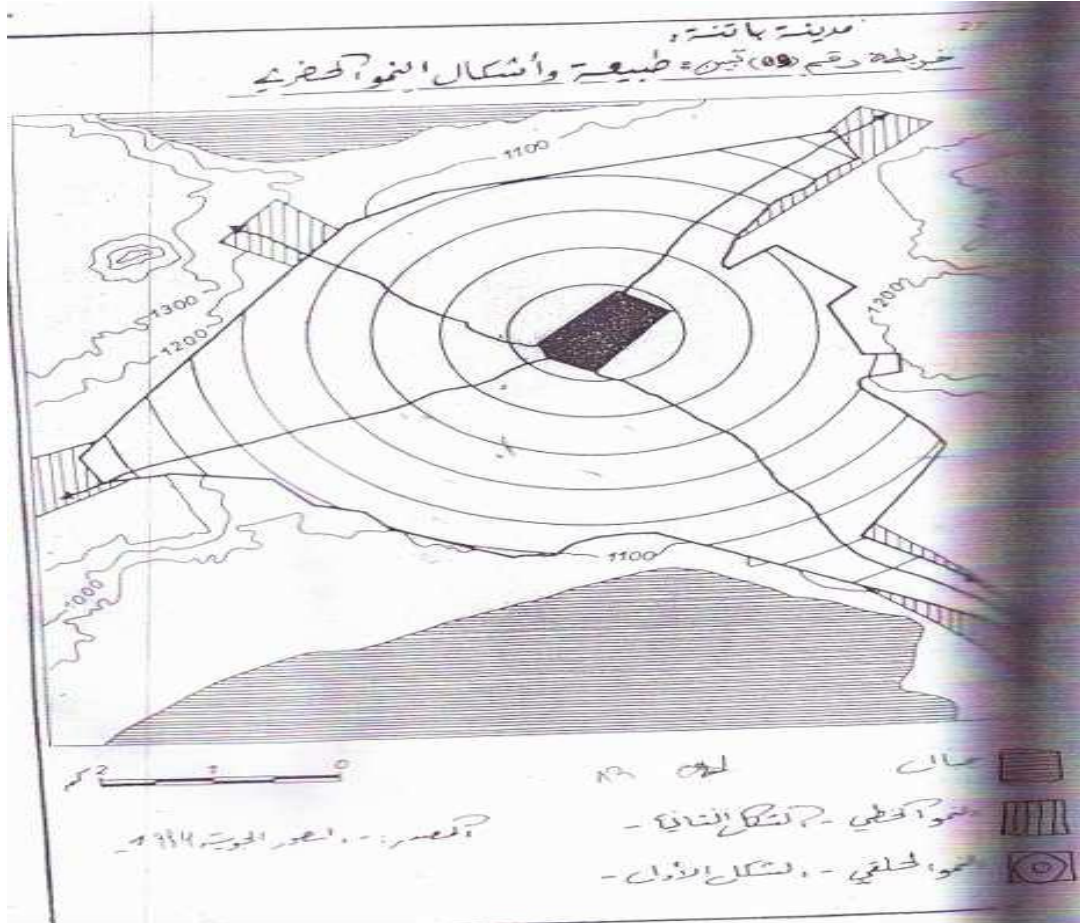
و تستند كل نظرية على معايير ومقاييس متعددة (أسعار الأرض، إشعاع طرق المواصلات.

حيث أن خطة مدينة باتنة هي نتاجا لتعاقب مراحل التطور العمراني لها والاختلافات من

مرحلة لأخرى، مما أنتج عن ذلك كله الخطة أو الشكل الذي نمت على أساسه المدينة، ومن

الخريطة يمكن أن نكتشف شكلين من أشكال النمو التي تميزت بهما مدينة باتنة⁽¹⁾.

الخريطة رقم: 3 تبين طبيعة وأشكال النمو الحضري لمدينة باتنة⁽²⁾:



01/النمو الحلقى: أخذت مدينة باتنة تنمو عمرانيا على شكل حلقى أثناء المراحل الأولى

من تطورها، وكان ظهور هذا الشكل بسبب عوامل كثيرة أدت إلى ذلك منها :

¹- سناء روابحي، الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة-دراسة ميدانية بمدينة باتنة -حملة 03 أنموذجا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، 2020، ص، ص: (139، 140).

²- سناء روابحي، المرجع نفسه، ص: 141.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

* هجرة الوافدين إليها لاسيما بعد الاستقلال مباشرة.

* عمليات التصنيع وما تستوجبه من يد عاملة وجلب الإطارات.

* الملكية العقارية وموردها في التوسع العمراني للمدينة .

كل هذه العوامل والظروف ترتب عنها هذا النوع من النمو العمراني الذي انطلق من النواة المركزية (وسط المدينة) وانتشر في كل الاتجاهات، وهذا لتوفر كل الأراضي في تلك الحقبة وانخفاض أسعارها في الأطراف بالمقارنة مع وسط المدينة، بالإضافة إلى استفادة هذه الأحياء من خدمات المركز، وكان لهذا الدور الكبير في استهلاك المجال، وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية.

02/ النمو الخطي: انتشر هذا النوع من النمو نتيجة للحركة والانتساع والامتداد للمدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى، عن طريق امتداد الطرق الرابطة بينها والتي تشكل بذلك المراكز الحضرية الصغيرة التي تكون على امتداد الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات وتتقاطع فيها مع المراكز السكانية الريفية على طول ذلك المحور. ومن هنا يمكن القول أن مدينة باتنة أخذت هذا الشكل من النمو العمراني لاسيما بعد استهلاكها السريع للاحتياجات العقارية السهلة للتعمير، ولكن توقف هذا النمو بسبب عوامل طبيعية تضاريسية واصطناعية تسبب فيها الإنسان، وبعد ذلك أخذت المدينة تنمو على طول محاور الطرقات خاصة تلك التي تشهد حركة كثيفة، والتي تتوافر على عناصر جذب للسكان، لاسيما الطريق الوطني رقم 03 ورقم 31، بينما الحديث على النسيج الحضري يمكن القول أنه اتخذ شكل مثلث جاعلا محاور الطرق رؤوس زواياه، وهذا ما أدى إلى ما يسمى بظاهرة انتشار الاندماج الحضري conurbation بصورة تدريجية، حيث تلتحم المدينة بالمدن القريبة المجاورة تازولت، فسديس، واد الشعبة لتصبح في الأخير منطقة حضرية واحدة⁽¹⁾.

¹ - سناء روابحي، المرجع السابق، ص، ص: (142، 143) ..

8- الإطار البيئي العام لمدينة باتنة:

تمهيد: يعد الجانب البيئي من بين الاهتمامات الحالية وهو ذو أولوية في عمليات التنمية والتعمير، حيث أصبح موضوعا عالميا لما لديه من أهمية كبرى في العمليات التخطيطية أو التهيئة، حيث سنت عدة قوانين خاصة بالبيئة منها القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات وحاليا فتح الربط بين حماية البيئة الحضرية والمنشآت المصنفة وهذا دليل على أن لهذه الأخيرة آثار وانعكاسات أصبحت تشغل بال المشرع الجزائري لإحداث موازنة بين قواعد التهيئة والتعمير قواعد حماية البيئة الحضرية⁽¹⁾، ونظراً للخصائص الفيزيائية والأراضي والمساحة الواسعة جدا لولاية باتنة، فإن للتنوع البيولوجي الذي تحتويه أهمية بيئية خاصة، فهي تتميز بتنوع كبير في الانظمة الإيكولوجية (الزراعة والحراجة والسهوب والصحراء والأراضي الرطبة وغيرها)، وينشأ هذا عمليا من خلال التكوينات الجيومورفولوجيا المتنوعة حيث معدل الاستيطان في الحيوانات والنباتات متزايد، ومن الممكن أن تتدهور هذه الثروة التي لا تقدر بثمن في الوقت الحالي بسبب النمو المتسارع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك أفعال الإنسان المضرة بالبيئة الحضرية والريفية مقارنة بالظروف الطبيعية، والتغيرات المناخية على وجه الخصوص، وأيضا الاستخدام الفوضوي والإفراط في استغلال الموارد المائية والانخفاض الكبير في هطول الأمطار يؤدي إلى جفاف الينابيع، وانخفاض مستويات المياه الجوفية، وبالتالي تدهور الانظمة الإيكولوجية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، الأنشطة الاقتصادية للولاية، في حالة وجود عجز في المياه.

ومما سبق يمكن القول بأن رغم الامكانيات التي تتوفر عليها مدينة باتنة والولاية ككل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، والتنوع البيولوجي والايكولوجي إلا أنها بيئتها مهددة بسبب الاستغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط وعشوائي، وتغير المناخ، وكذلك النمو الاقتصادي والاجتماعي المرتفع الذي ساهم بشكل كبير في انتشار التلوث البيئي في المدينة.

¹ URBA BATNA، المرجع السابق، ص: 22.

9. التلوث الحضري و مخاطره على مدينة باتنة :

أ. التلوث الحضري: إن جميع النفايات الصلبة أغلبها غير متحكم بها، حيث يمكن تلخيص طريقة تسييرها في النقاط التالية:

- الافتقاد إلى طريقة تسيير متحكم فيها أين نجد أن كل التجمعات الحضرية لمجال الدراسة تلقي بهذا النوع من النفايات بشكل فوضوي عشوائي من طرف الأفراد في أماكن لا تتوفر بها أدنى شروط المفارغ العمومية كأن تكون مسيجة ومحروسة، وفي هذا الصدد من الواجب تهيئة هذه الأخيرة واعتماد أسلوب توعية سكان المدن.

- إن المفارغ العمومية الموجودة بمجال الدراسة ترمى فيها مختلف أنواع النفايات بشكل فوضوي غير منتظم مما يؤدي خاصة إلى تلوث المياه السطحية والجوفية.

- انتشار الروائح الكريهة والحشرات الضارة وبالتالي إلحاق الضرر بالصحة العمومية وكذا قد يشمل الضرر الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية.

- إن وجود مركز للردم التقني على مستوى التجمع يعتبر الطريقة المثلى لمعالجة هذا النوع من النفايات حيث أن طاقة استيعابه قد تشمل تجمعات البلديات القريبة منه وفي هذا الصدد يجب إعادة النظر في طريقة تسييره وكيفيتها.

- يجب اعتماد سياسة تنظيمية واضحة تخلق بإشراك مختلف الفاعلين عموميين وخواص سواء إدارة أو مواطنين في التعامل مع طريقة معالجة مختلف أنواع النفايات الحضرية الصلبة خاصة الهامدة.

إن التوجه الاقتصادي السائد حاليا يدعم الاهتمام بالبيئة في ظل سياسة التنمية المستدامة فلا تطور ولا تنمية بلا قاعدة بيئية سليمة غير أن مجال الدراسة يعاني العديد من المشاكل البيئية خاصة في طريقة معالجة النفايات بكل أنواعها مما يستدعي الوقوف عند هذا الجانب ومشاركة مختلف الفاعلين (السكان، السلطة العمومية) في حله.

- إن النفايات السائلة (مياه الصرف المنزلية والصناعية) التي تلقى في الهواء الطلق بوادي القرزي تشكل خطر حقيقيا خاصة كونه يصب في سهل المعذر وذلك بتلويث المياه الباطنية التي يتم التزود منها بالمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى كون هذا الواد يعبر بمحاذاة عدة تجمعات سكانية لذا يجب تصور الخطر الذي يمثله على الصحة العمومية.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- كذلك الوحدات الصناعية وما تسببه من تلوث غازي عن طريق الدخان الذي تطرحه في الجو مباشرة.

- المحاجر الواقعة في الجهة الجنوبية الغربية لمجال الدراسة واقعة ضمن رواق الرياح السائدة على هذه الجهة (منطقة التوسع الجديدة حملة وباتنة خاصة) وما يسببه من انتشار للغبار وتدهور حالة الغطاء النباتي⁽¹⁾.

○ المياه والصرف الصحي :

لا يزال السياق الهيدرولوجي لولاية باتنة يتأثر بشكل أساسي بعدم انتظام سنوي في معدل هطول الأمطار، يعد تناوب تسلسل الهيدروليكي العالي وتسلسل الجفاف بدرجات متفاوتة من الشدة والمدة سمة سائدة للأنظمة الهيدرولوجية.

بالنسبة للصرف الصحي، يتم تصريف المياه المستعملة من غالبية المراكز مباشرة إلى الوديان، مما يتسبب في تلوث المياه الجوفية والآبار المجاورة.

لطالما كان هذا هو الشاغل الأكبر للولاية، بتعداد سكانها الذين تكيفوا مع تضاريس جبلية عالية في الجزء الشمالي وتقع عند سفح الجبال، في الوديان الغرينية على طول الوديان أو على النقوش الحادة، وهذا يتطلب أعمال وأنظمة تكيف مع الوضع خارج البنية التحتية المعروفة والمستخدمة اليوم.

في مكان آخر في منطقة ما قبل الصحراء، واستواء التضاريس، يجعل من الصعب إخلاء مياه الصرف الصحي، باستثناء اللجوء إلى إنشاء حفر الصرف الصحي، وتتألف الجهود المبذولة للقضاء على هذه المشكلة من :

- تمديد شبكات جمع مياه الصرف الصحي وبالتالي، ارتفع معدل التغطية لشبكة الصرف من 74 ٪ في عام 2005 إلى 88 ٪ في عام 2014 بإجمالي خطي من 2.525.335 م منجزة

- انجاز محطات تصفية المياه المستعملة المنزلية STEP (باتنة، تيمقاد)، بينما هناك ثلاثة محطات أخرى قيد الدراسة (فيسدريس وآريس وبريكة). (تم بالفعل إنشاء ثلاث دراسات لإنجاز STEP في عين التوتة ورأس العيون ونقاوس.

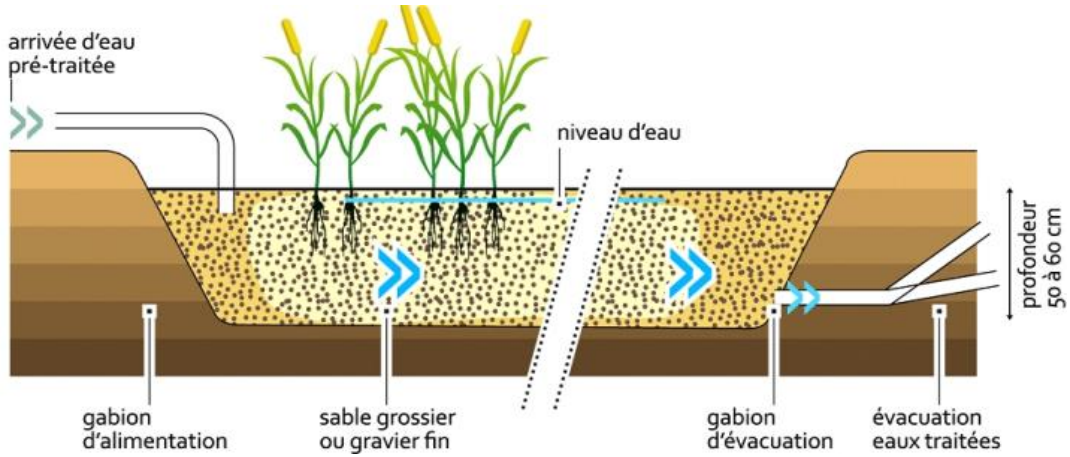
¹ - مديرية التعمير والهندسة المعمارية لولاية باتنة، الرجوع السابق، ص: 28، MINISER modifier le 17/01/2018

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

للمناطق الريفية والبلدات الصغيرة (أقل من 10000 نسمة) ؛ بدء التفكير وفقاً لتوصيات مخطط تطوير الولاية، لاستخدام أنظمة تنقية بواسطة مرشح المزروعة أو "Phytoepuration".

يتم تقديم هذا النظام الحديث نسبياً بواسطة المخطط التالي⁽¹⁾:

مخطط رقم: 3 يوضح استخدام أنظمة تنقية بواسطة مرشح المزروعة



هذه العملية لها العديد من المزايا الإيجابية:

- بناء وتشغيل أقل تكلفة من الأنظمة التقليدية،
- سهولة التنفيذ،

- تتطلب معدات ميكانيكية قليلة،

- يستهلك القليل من الطاقة،

- يتطلب القليل من العمل للصيانة، على عكس نظام المعالجة بأحواض الترسيب، يمكن دمج هذا التثبيت في النسيج الحضري دون أي مشكلة في التأثير على المناظر الطبيعية (لا توجد روائح وحشرات ضارة).

○ عملية التنقية النباتية (مستخلص PAW)

تتم عمليات تنقية المياه بالطريقة الطبيعية من خلال مجموعة من التفاعلات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تقوم بها الكائنات الحية الدقيقة والنباتات على الملوثات الموجودة

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 91.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

في المياه (النفائات السائلة البشرية والأنهار والقنوات وغير ذلك): هذه العمليات يتم تعريفها بواسطة مصطلح phytoepuration.

يمكن لنظام التطهير أن يقلل من DBO_5 ومعدل المواد المعلقة في الماء بأكثر من 90%. يمكن استخدام الماء الناتج عن عملية التصفية في للري أو يصرف في البيئة دون أي خطر على المياه الجوفية.

*النباتات المستخدمة في العملية هي:

Calla palustris, Eupatorium, cannabinum, Phragmites australis, Typha latifolia
Canna indica, Lobelia Cardinalis, Iris pseudocorus, Lysimachia vulgaris, Menta
Thalia dealbata ⁽¹⁾aquatica Alisma plantago- aquatica, Lythrum salicaria.

○ مرافق الصرف الصحي المختلفة هي:

- أنظمة "التدفق تحت السطحي"، حيث يتم الاحتفاظ بمياه الصرف الصحي أسفل دعامة ملء الخزان.

- أنظمة "التدفق الحر للسطح" حيث يتم غمر الحوض بشكل دائم أو دوري بالمياه المراد تنقيتها.

- الأنظمة "العائمة"، حيث يتم دعم النباتات بواسطة الهياكل المناسبة وتطفو الجذور في تدفق المياه المراد تنقيتها.

أغلبية مصبات المياه القذرة لمراكز باتنة تصب مباشرة في الوديان وقد تسببت في تلوث المياه الجوفية والآبار المجاورة، هذه المشكلة تم البدء في حلها تدريجيا، وهذا بإنجاز:

- 22 حوض ترسيب ومحطتين لتطهير المياه القذرة في بلدية باتنة سنة 2005 وبلدية تيمقاد سنة 2008.

- محطة لتطهير المياه طبيعيا في قصر بلزمة - مروانة-

- فيما يخص مشروع إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة لمدينة باتنة بما فيها أحواض التجميع العملية مجمدة، أما فيما يخص مشروع دراسة وإنجاز نصف محطة تصفية للقرب الجامعي فسديس فالأشغال متواصلة بنسبة 40%.

¹ - Monographie AR 2021، المرجع السابق، ص: 92.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- فيما يخص إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة بريقة، فالإجراءات الإدارية جارية وهذا بعد إعادة تقييم العملية في طور الإعداد في انتظار تعيين مؤسسة الإنجاز أما محطة تصفية المياه المستعملة لمدينة آريس دخلت حيز الخدمة.

- ثلاث دراسات موجودة حالياً من أجل إنجاز محطات أخرى للتطهير في كل من عين توتة، رأس العيون، نقاوس في انتظار تسجيل العمليات.

وهناك حالياً عمليات مسجلة مثل إنجاز توسيع، تجديد وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي من أجل تفادي الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، التي تضاءلت هاته الأمراض بشكل ملحوظ في سنة 2021.

- متوسط نسبة الربط المنجزة انتقلت من 74% في سنة 2005، إلى 90% سنة 2021 مع العلم أن طول الشبكة بلغ 2 828 كلم سنة 2021 (جميع البرامج المشتركة)⁽¹⁾.

ب. مخاطر التلوث:

ب.1/ تلوث التربة: وبصفة عامة، تخضع التربة لتغيرات مناخية قاسية، مما يؤدي إلى ظاهرة التعرية (الانجراف) والغسل والتملح.

ب.2/ تلوث الهواء (الانبعاثات الجوية): يأتي المصدر الرئيسي للانبعاثات الناتجة عن عمليات التصريف في الغلاف الجوي من مصنع اسمنت عين التوتة ومحاجر التجميع ومحطات الترفيت الموجودة على طول RN3 باتنة بسكرة، والتي تولد تلوثاً خاصاً، مما يؤثر سلباً على البيئة.

ب.3. وحدة صناعة الاسمنت عين التوتة: على طول محور عين التوتة- بريقة، على الطريق الوطني RN 28، للمخرج الجنوبي من باتنة، وفي اتجاه عين التوتة، فإن الوضع يندرج بالخطر.

تشكل سحابة من الغبار في منطقة نشاط مصنع الإسمنت على مساحة 30 هكتاراً، مشكلة حقيقية تهدد الصحة العمومية.

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق، ص: 93.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

ب.3. المحاجر: بالإضافة إلى تلوث الهواء بسحب الغبار، إن استخدام المتفجرات لتفكيك المناطق الصخرية يؤدي أيضاً إلى تسرب المياه السطحية عبر الشقوق إلى المياه الجوفية لأكثر عمقا، مما يؤدي إلى تلوث مباشر.

مراقبة نوعية الهواء

في إطار تمديد الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء، تم اختيار ولاية باتنة من قبل الإدارة المركزية مع ثلاثة (03) ولايات أخرى (الجلفة وتيزي وزو وبومرداس) لتركيب وتجهيز محطة مراقبة جودة الهواء على مستوى مقر الولاية، المواقع المختارة لإنشاء هذه المحطة ونقاط التجميع هي: قاعة معارض آسيحار، وجامعة باتنة، والمستشفى الجامعي، وعبادة دوار إدس، بالإضافة إلى النقطة المحورية في الشبكة (العلاج والتحليل) على مستوى محطة مراقبة البيئة الحالية. (العملية جارية حالياً).

ب.4. المخاطر الكبرى: اعتماداً على الطبيعة والأصل، يتم ملاحظة أنواع مختلفة من المخاطر الرئيسية في ولاية باتنة، وهي:

ب.1.4. المخاطر الطبيعية: بسبب التكوين والموقع الجغرافي لمعظم تجمعاتها، تواجه مشكلة الكوارث الطبيعية بشكل رئيسي في المدن الرئيسية التي تجتازها الوديان مثل: باتنة، بريكة، شمرة، وفي جميع الوديان المأهولة مثل: وادي لبيض ووادي عبيد والتي تشمل الدوائر إشمول، أريس، تكوت وثنية العبد ومنعه.

بالإضافة إلى مشكلة الفيضانات المتكررة والعزلة بالثلوج، يتأثر إقليم الولاية ككل بالنشاط الزلزالي الذي يؤثر على شمال الجزائر بشكل عام.

ولمواجهة أهم المخاطر؛ تم اختيار ولاية باتنة لمشروع رائد بتمويل مشترك من وزارة التهيئة الإقليم والبيئة والسياحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرات الوطنية في تحليل عوامل الهشاشة المرتبطة بالكوارث الطبيعية. اختيار موضوع "الفيضانات وحرائق الغابات" لولاية باتنة ويتضمن المشروع مرحلة تدريب لأعضاء اللجنة الفنية المحلية (CTL) المسؤولة عن المراقبة ومرحلة تمرين على تطبيق تقنيات معالجة وتحليل بيانات ArcGis بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الاستراتيجية الوطنية في المعلومات والتعليم والاتصالات (IEC).

- **الفيضانات:** المناخ في جميع أنحاء ولاية باتنة غالباً ما يكون مصحوباً بسقوط البرد مما يتسبب في فيضانات في جميع إقليم الولاية، يمكننا أن نتذكر التأثير الذي وقع في 26 أبريل

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

2006، حيث تم تسجيل أكثر من 63 ملم من الأمطار، في ليلة واحدة، مصحوبة برد، وأدى تأثيرها إلى الفيضانات التي أثرت على العديد من أحياء مدينة باتنة، بما في ذلك المؤسسات العامة: المدارس المغلقة، والطرق التي تحولت إلى أنهار حقيقية، والمنازل والطابق الأرضي للمباني التي غمرتها المياه.

فيضانات مماثلة في بركة، ثاني أكبر مدينة في ولاية، حيث تم جمع 58 ملم من الأمطار في اثني عشر ساعة⁽¹⁾.

غرق مطار مصطفى بن بولعيد وتم تحويل الحركة الجوية إلى مطار قسنطينة. مدينة باتنة معرضة بدرجة كبيرة لخطر الفيضانات على الرغم من معالجة وتغطية الوديان التي تعبرها، في المناطق الريفية، المنطقة الجبلية المعروفة بمنحدراتها الشديدة الانحدار تولد وقت استجابة سريع فيما يتعلق بسقوط المطر، وتكون تداعيات الكارثة أشد في القطاع الفلاحي.

- **الثلوج:** تتألف ولاية باتنة من مناطق جبلية، حيث يتجاوز ارتفاعها في كثير من الأحيان 1800 وأكثر من 2000 متر في القمم، المناخ بارد للغاية، غالبًا ما تؤدي نتائج هذه العواصف الثلجية إلى شلل حركة المرور على مدار عدة أيام مما يؤدي إلى عزل المناطق الجبلية في الولاية.

- **خطر الزلازل:** من الواضح أن جميع المناطق الشمالية من الجزائر تتعرض لخطر الزلازل، كما هو الحال في ولاية باتنة، في منطقتها الجبلية على وجه الخصوص.

تم تسجيل العديد من حالات الزلازل الأكثر أهمية سجله في الماضي، مما يثير المزيد من الاهتمام، لأنه في وجود مناطق جبلية حيث آثار الزلازل يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة.

ب.4.2. المخاطر التكنولوجية: تتميز ولاية باتنة بنسيج صناعي مهم ومتنوع لا يمكن استبعاد مخاطره، ومن بين المنشآت القائمة، نذكر تلك الموجودة في صناعة الهيدروكربون: مركز تعبأة غاز البترول المسال (GPL)، ومركز تخزين الوقود ومواد التشحيم (CSD)، ومحطة بومقر لضخ البترول ومحطة ضغط غاز سفيان، الذين تم تجهيزهم بأنظمة الوقاية والتدخل، ومع ذلك لوحظت بعض النقائص والتي ترجع إلى تقادم الأجهزة.

¹ Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ص، ص: (93، 94).

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

8.ب. الإطار المعيشي ونظافة المحيط: نظراً لتطور مستوى المعيشي، عرفت ولاية باتنة في السنوات الأخيرة، ديناميكية اجتماعية واقتصادية وحضرية ملحوظة، حيث أصبحت تواجهها اشكالية النفايات.

***النفايات المنزلية:** عملية جمع النفايات المنزلية في المناطق الحضرية تتم يومياً، لوحظ أن كمية النفايات التي تمت معالجتها خلال عام 2021 تقدر بـ 358658.13 طن، على مستوى المفارغ المراقبة ومراكز الردم التقني، التي تديرها المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني EPIC/G CET⁽¹⁾.

عملية المعالجة والمتمثلة باسترداد وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام واستعادة المواد المسترجعة مثل: البلاستيك والكرتون والخردة، سمحت بإنشاء 03 وحدة صناعية متخصصة في هذا المجال (فيسديس، بريكة ومروانه) مما أدى إلى خلق 150 وظيفة مباشرة.

الجدول رقم: 19 يبين كمية النفايات المعالجة في السنة في عدد معين من البلديات

السنة	عدد البلديات المغطاة	كمية النفايات المعالجة (طن /سنة)
2010	12	44769,27
2011	14	117302,17
2012	15	122908,85
2013	16	193387,73
2014	18	246174,39
2015	23	286726.35
2016	25	292 324,32
2017	24	290 202 .36
2018	26	290006.12
2019	27	299923.23
2020	26	362 047
2021	26	358658.13

المصدر: مونوغرافيا مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة، المرجع السابق 2021

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ص، ص: 94، 95..

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الجدول رقم: 20 يوضح المميزات التقنية لمراكز الردم التقني والقمامات المراقبة:

البلديات المستفيدة من الخدمة	مدة الخدمة	كمية النفايات (طن/سنة)	عدد الخنادق	السعة الاجمالية	مراكز الردم التقني والقمامات المراقبة
باتنه، واد الشعبة، فيسديس	25	164 761	08	1 250 000	مراكز الردم التقني باتنه

الجدول رقم: 21 يبين المساحات الخضراء بباتنة 2021:

المساحة ب م ²	ترتيب المساحات الخضراء							الدائرة
	المصفوفات المشجرة	الغابات الحضرية	الحدائق الفردية	الحدائق العمومية	الحدائق الخاصة	الحدائق العامة	الخطائر الحضرية	
1 937 099	1	1	1	7	3	10	2	باتنة

* صيانة المساحات الخضراء وإزالة الأكياس البلاستيكية: منذ عام 2011، في إطار أجهزة

التكوين وادماج الشباب

(CFI)، تم انشاء ورشات عمل لصيانة المساحات الخضراء وإزالة الأكياس البلاستيكية في

جميع بلديات الولاية.

الجدول رقم: 22 يوضح إزالة الأكياس البلاستيكية من المساحات الخضراء مع عدد العمال

السنة	المساحات الخضراء	إزالة الأكياس البلاستيكية	عدد العمال
2012	70	62	1510
2013	25	09	344
2014	13	13	172
2015	07	07	209
2016	04	04	117
2017	04	01	11+39

المصدر: مونوغرافيا مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة، المرجع السابق 2021

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

هذا الجدول أعلاه يقدم لنا معلومات خاصة بالمشروع الذي يسمى بـ: "مشروع الجزائر البيضاء" تابع لمديرية النشاط الاجتماعي، أنشئ من أجل امتصاص ظاهرة البطالة، والتقليل من ظاهرة التلوث البيئي، أي أن هذا المشروع يهتم بنظافة البيئة وحمايتها من خلال: إزالة البلاستيك، و الأعشاب الضارة من الحدائق العامة، مع تجبير الأشجار، حيث تم تكليف مديرية البيئة بالمتابعة التقنية لهؤلاء العمال، وهذا المشروع ممول من مديرية النشاط الاجتماعي، والبيانات الواردة في الجدول تبين السنوات، وأوزان الأكياس البلاستيكية التي جمعها عدد معين من العمال من هذه المساحات الخضراء، بحيث يذهب كل فريق لمنطقة معينة من ولاية باتنة من أجل إنجاز مهمته، مع العلم أن العمال ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي بعقد لمدته عام قابلة للتجديد، مع العلم أن مصدر هذه المعلومات المستخدمة للتحليل من مديرية البيئة لولاية باتنة.

*أنشطة القطاع البيئي:⁽¹⁾

أ / جرد المنشأة المصنفة: خلال عام 2021، حدد 3139 منشأة مصنفة عبر إقليم ولاية باتنة.

ب/ جرد المنشآت المصنفة حسب الفئات

الجدول رقم: 23 يوضح المؤسسات الخاضعة للترخيص

المؤسسات الخاضعة للترخيص من:			
رئيس المجلس الشعبي البلدي		الوالي	الوزير
تصريح	ترخيص		
1861	939	335	07

ج/ المؤسسات المصنفة الرئيسية الخاضعة للترخيص في مدينة باتنة⁽²⁾:

الجدول رقم: 24 يبين المنشآت المصنفة الرئيسية الخاضعة للترخيص

¹ مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة، المرجع السابق، ص- ص : (95- 97). Monographie AR 2021.

² Monographie AR 2021، المرجع السابق، ص: 97.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الرقم	تسمية المنشأة	البلدية
01	وحدة البطاريات الفهد SARL SABA	باتنة
02	وحدة تسويق المنتجات البترولية نفضال	باتنة
03	وحدة صناعة قارورات الغاز ENBAG	باتنة
04	وحدة صيدال بيوتيك	باتنة
05	مؤسسة الأشغال العمومية EPTR- SUD- EST	باتنة
06	وحدة النسيج SPACOTITEX	باتنة
07	مطبعة EPTIBA	باتنة
08	وحدة تحويل البلاستيك دريد سليم	باتنة
09	المجمع الشرقي للدواجن	باتنة
10	شركة صناعة مواد البناء SOMACBA	باتنة
11	وحدة صناعة البسكويت والمنتجات الغذائية	باتنة
12	وحدة تركيب البطاريات TUDOR	باتنة
13	ملبنة الاوراس ORLAIT	باتنة
14	Sarl Gelati IGLO	باتنة
15	مركز تخزين وتوزيع المحروقات ناطال	باتنة
16	صناعة المزلقات Sarl PETROSAM	باتنة
14	مطاحن الاوراس	باتنة

د/الأنشطة الرئيسية الخاضعة لضريبة التلوث في ولاية باتنة⁽¹⁾:

الجدول رقم: 25 يوضح عدد المؤسسات المصنفة

عدد المؤسسات المصنفة	المؤسسات المصنفة
53	محاجر
65	محطات بيع الوقود

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ص: 98.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

290	ورشات ميكانيك
140	ورشات نجارة
306	محطة غسل وتشحيم السيارات
195	صناعة التعدين
50	صناعة مواد التنظيف
46	صناعة الجبس
56	صناعة وتحويل الرخام
15	ورشات النسيج
28	الصناعات الغذائية
65	ذبح الحيوانات
10	مصانع الاجر
345	ورشات صناعة الطوب
7	نقل المواد البترولية
83	الزفت
210	تحويل البلاستيك
45	مطابع
2952	المجموع

هـ / مراقبة المنشآت المصنفة (عام 2021)⁽¹⁾:

الجدول رقم: 26 يبين مراقبة المنشآت المصنفة

عدد الخرجات المراقبة	عدد الخرجات المطابقة	عدد المؤسسات المصنفة المراقبة	الاعذارات	رخص الاستغلال
26	24	67	26	05

¹ - Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ص: 98.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

و.العمليات الاستدراكية الأسبوعية لنظافة المحيط في مدينة باتنة:

الجدول أدناه يحتوي على العمليات الأسبوعية التي تم تنفيذها لنظافة البيئة الحضرية من أجل تحقيق التنمية البيئية المستدامة مع تاريخ كل عملية ومجال تطبيقها والهيئات والمؤسسات المتدخلة والوسائل المادية والبشرية المسخرة لذلك مع إحصاء عدد البالوعات التي تم تنظيفها وعدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية، عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها، عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها، عدد الأشجار المغروسة وكمية النفايات المرفوعة بالطن، وكذلك عدد العمال المتدخلين في هذه العمليات التي تخص تنظيف المحيط وتزينه.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الجدول رقم: 27 العمليات الاستدراكية الأسبوعية لنظافة المحيط في مدينة باتنة⁽¹⁾:

تاريخ العملية: 2022/10/01.

المواقع والأحياء المتكفل بها: واد باركافوراج

المؤسسة والهيئة المتدخلة: المؤسسة الولائية للنظافة، مؤسسة CET، الديوان الوطني للتطهير، OPGI، وكالة AADL، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية التعمير، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الموارد المائية، بلدية باتنة، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية السكن.

الوسائل المادية المسخرة: 20 شاحنة 10طن، 4 شاحنات 20طن، 5آلات حفر (Rétro chargeur)، 12 Chargeurs، 03 آلة تسوية - Niveleuses، 08 شاحنات 15طن، 02 آلة جرف Bull،

الوسائل البشرية المسخرة: 35.

عدد البلوعات التي تم تنظيفها: 00.

عدد الوديان والمشعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 01، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 01، التي تم القضاء عليها: 01

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 01، المتكفل بها 01.

عدد الأشجار المغروسة: 2050 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 8000طن

تاريخ العملية: 2022/10/08.

المواقع والأحياء المتكفل بها: حملة 03

المؤسسة والهيئة المتدخلة: المؤسسة الولائية للنظافة، مؤسسة CET، الديوان الوطني

¹ - مديرية البيئة لولاية باتنة.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

للتطهير، OPGI، وكالة AADL، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية التعمير، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الموارد المائية، بلدية باتنة، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية السكن.

الوسائل المادية المسخرة: 33 شاحنة 10طن، 4 شاحنات 20طن، 6آلات حفر (Rétro chargeur)، 08 Chargeurs، 02 آلة تسوية - Niveleuses.

الوسائل البشرية المسخرة: 87.

عدد البلوعات التي تم تنظيفها: 35.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 01، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 01، التي تم القضاء عليها: 01

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 01، المتكفل بها 01.

عدد الأشجار المغروسة: 200 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 2400 طن

تاريخ العملية: 2022/10/15.

المواقع والأحياء المتكفل بها: الأحياء: 300 مسكن، 1020 مسكن، أودية: الرياض، حملة 01، حملة 2،

المؤسسة والهيئة المتدخلة: المؤسسة الولائية للنظافة، مؤسسة CET، الديوان الوطني للتطهير، OPGI، وكالة AADL، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية التعمير، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الموارد المائية، بلدية باتنة، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية السكن.

الوسائل المادية المسخرة: 120 شاحنة بسعة 15، و 20 طن، 404 شاحنة 10 طن، 17

آلة حفر (Rétro chargeur)، 24 Chargeurs، 5 شاحنات nacelles، 2 جرارات، 3 آلة تسوية - Niveleuses، 34 شاحنة مزودة بالمضخات تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري،

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

3 آلة جرف Bull، 14 حافلة.

الوسائل البشرية المسخرة: 500 عامل، 200 كشاف، 100 رياضي، مديرية الشؤون الدينية سطرت برنامجا بالتوازي مع الحملة بإنشاء خلية متابعة، توجيه السادة الأئمة بإطلاق حملة تحسيسية واسعة من خلال الدروس وخطب الجمعة وتكليف الأئمة والجمعيات الدينية بالمشاركة، كذلك يتولى أعضاء مجلس سبل الخيرات تزويد المشاركين بقرورات المياه.

عدد البلوعات التي تم تنظيفها: 60 بالوعة.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 04، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 02، التي تم القضاء عليها: 02

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 02، المتكفل بها 02.

عدد الأشجار المغروسة: 350 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 18800 طن

تاريخ العملية: 2022/11/05.

المواقع والأحياء المتكفل بها: حي تامشيط العلوي

المؤسسة والهيئة المتدخلة: بلدية باتنة، المؤسسة الولائية للنظافة، وكالة AADL، مؤسسة CET، مديرية السكن، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية التعمير، SERO- EST، ERGR، مديرية التجهيزات العمومية.

الوسائل المادية المسخرة: 23 شاحنة، 2 آلة حفر (Rétro chargeur)، 04 Chargeurs، 1

آلة تسوية - Niveleuses، 02 آلة Pelle hydraulique، 01 بصاق (cracheur)، 01 آلة

mini hydro cureur، 01 شاحن، 3 سيارات نفعية.

الوسائل البشرية المسخرة: 53 عامل.

عدد البالوعات التي تم تنظيفها: 30 بالوعة.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 02، المتبقية: 00.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 02، التي تم القضاء عليها: 02

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 02، المتكفل بها 02.

عدد الأشجار المغروسة: 150 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 1840

تاريخ العملية: 2022/11/12.

المواقع والأحياء المتكفل بها: واد كشيدة، عمارات الطليان، عمارات AADL - حي بوزوران.

المؤسسة والهيئة المتدخلة: بلدية باتنة، المؤسسة الولائية للنظافة، وكالة AADL، مؤسسة CET، مديرية السكن، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية التعمير، SERO- EST، ERGR، مديرية التجهيزات العمومية، OPGI

الوسائل المادية المسخرة: 11 شاحنة، 3 آلات دفع chargeur، 2 آلة حفر (Rétro chargeur)، 1 آلة تسوية - Niveleuses، 4 شاحنات، 1 آلة hydro cureur، 1 شاحنة وزن خفيف، 3 سيارات نفعية، 1 Mini hydro cureur، 1 Cracheur avec citerne. الوسائل البشرية المسخرة: 106 عامل.

عدد البالوعات التي تم تنظيفها: 60 بالوعة.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 01، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 01، التي تم القضاء عليها: 01

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 01، المتكفل بها 01.

عدد الأشجار المغروسة: /

كمية النفايات المرفوعة بالطن: واد كشيدة: 1200/عمارات الطليان: 60/ عمارات AADL - حي بوزوران: 10.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

تاريخ العملية: 2022/11/22.

المواقع والأحياء المتكفل بها: حملة 01، حملة 2، طريق لافيراي

المؤسسة والهيئة المتدخلة: المؤسسة الولائية للنظافة، مؤسسة CET، الديوان الوطني للتطهير، OPGI، وكالة AADL، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية التعمير، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الموارد المائية، بلدية باتنة، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية السكن.

الوسائل المادية المسخرة: 18 شاحنة، 5 آلة حفر (Rétro chargeur)، 7 Chargeurs، 1

آلة تسوية - Niveleuses، 01 بصاق (cracheur)

الوسائل البشرية المسخرة: 80 عامل.

عدد البلوعات التي تم تنظيفها: 25 بالوعة.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 02، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 02، التي تم القضاء عليها: 02

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 02، المتكفل بها 02.

عدد الأشجار المغروسة: 150 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 820 طن

تاريخ العملية: 2022/11/26.

المواقع والأحياء المتكفل بها: حي باركافوراج الشمالي، قرية الحمص حي كشيدة، مقر ولاية باتنة

المؤسسة والهيئة المتدخلة: في حي باركافوراج الشمالي: ديوان الترقية والتسيير العقاري، الديوان الوطني للتطهير، المؤسسة الولائية للنظافة، وكالة AADL، قرية الحمص في كشيدة: مديرية الموارد المائية، مديرية التجهيزات العمومية، مديرية السكن، مديرية الأشغال العمومية، مديرية التعمير، المؤسسة الولائية للنظافة، وفي مقر ولاية باتنة: مؤسسة CET.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الوسائل المادية المسخرة: في حي باركافوراج الشمالي 1 شاحنة وزن خفيف، 3 سيارات نفعية، 1 mini hydro cureur، 1 cracheur avec citerne، 1 شاحنة Hydro cureur، 2 شاحنات، 2 شاحنات 7 طن، 2 شاحنة، 1 آلة حفر (Rétro chargeur)، أما في قرية حمص حي كشيدة: شاحنتان، آلة شحن، آلة حفر ونقل، 2 شاحنات 15 طن، 1 شاحن، 2 شاحنات، 1 شاحنة، 1 PELLE HYDRAULIQUE، مقر ولاية باتنة: شاحنة 7 طن، شاحنة 2 طن، 04 Chargeurs، 2 آلة تسوية - Niveleuses، آلة Pelle hydraulique.

الوسائل البشرية المسخرة: 65 عامل في حي باركافوراج الشمالي، 4 سائقين و 7 عمال في قرية الحمص حي كشيدة، 20 عامل في مقر ولاية باتنة.

عدد البالوعات التي تم تنظيفها: حي الكافوراج الشمالي: 08، قرية الحمص ومقر الولاية/ عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: حي باركافوراج: المنجزة: 00، المتبقية: 00، قرية الحمص حي كشيدة: المنجزة: 01، المتبقية: 00. مقر الولاية/.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 00، التي تم القضاء عليها: 00 في جميع الأحياء

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 00، المتكفل بها 00 في حي باركافوراج الشمالي، 01/01 في قرية الحمص حي كشيدة، مقر الولاية/.

عدد الأشجار المغروسة: /

كمية النفايات المرفوعة بالطن: 20 طن في حي باركافوراج الشمالي، 1500 طن في قرية الحمص كشيدة، 10 طن في مقر ولاية باتنة

تاريخ العملية: 2022/11/29.

المواقع والأحياء المتكفل بها: حي المنشار كشيدة

المؤسسة والهيئة المتدخلة: بلدية باتنة، المؤسسة الولائية للنظافة، وكالة AADL، مؤسسة CET، مديرية السكن، الوكالة الولائية awgrfu، مديرية التعمير، SERO- EST، ERGR، مديرية التجهيزات العمومية.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

الوسائل المادية المسخرة: 34 شاحنة، 3 آلة حفر (Rétro chargeur)، 04 Chargeurs، 2 آلة تسوية - Niveleuses، آلة Pelle hydraulique.

الوسائل البشرية المسخرة: 34 عامل.

عدد البالوعات التي تم تنظيفها: 20 بالوعة.

عدد الوديان والمشاعب المنجزة والمتبقية: المنجزة: 02، المتبقية: 00.

عدد المفارغ العشوائية المحصية والتي تم القضاء عليها: المحصية 02، التي تم القضاء عليها: 02.

عدد النقاط السوداء المحصية والمتكفل بها: المحصية 02، المتكفل بها 02.

عدد الأشجار المغروسة: 120 شجرة

كمية النفايات المرفوعة بالطن: تم طرح الأتربة في نفس المكان.

المصدر: مديرية البيئة لولاية باتنة

من خلال ماسبق ومن الجدول أعلاه يمكن القول بالرغم من العمليات والتدخلات التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات لتنظيف البيئة وتنميتها من خلال التشجير والتنظيف، إلا أننا نلاحظ كميات كبيرة من النفايات المرفوعة في أماكن عديدة في كل عملية ولهذا لا يمكن للسلطات المحلية والمؤسسات المعنية بحماية البيئة من التلوث أن تقلل من هذه الظاهرة دون مشاركة السكان في مواجهتها ولا بد من نشر الثقافة البيئية وسط السكان والعمل على معاقبة كل متسبب فيها واللجوء إلى القانون، فالمسؤولية تعود إلى الفرد بالدرجة الأولى. كما نشجع مثل هذه المبادرات كالتي قامت بها مديرية الشؤون الدينية والتي سطرت برنامجا بالتوازي مع الحملة بإنشاء خلية متابعة، توجيه السادة الأئمة بإطلاق حملة تحسيسية واسعة من خلال الدروس وخطب الجمعة وتكليف الأئمة والجمعيات الدينية بالمشاركة.

10. توقعات التنمية في باتنة⁽¹⁾ :

- الولاية مع المهنة الزراعية الرعوية، وتقدم قدرات كبيرة لتطوير قطاع الصناعة.
- الولاية ذات موارد محلية كبيرة غير متطورة.
- الولاية حيث توجد قوة عاملة كبيرة.
- الولاية مع البنية التحتية التقنية الملموسة.

أ. المجالات الرئيسية للتنمية

- * التطوير الأمثل لموارد القطاع الزراعي، وفقاً لخصائص المناطق المحتملة ومهمتها: (الجبال - ببيموننتس - السهول والسهوب).
 - * تنشيط المناطق الريفية.
 - * تطوير البنى التحتية الفنية والدعم.
 - * الترويج للأنشطة الصناعية والحرفية والسياحية.
 - * تطوير القطاعات الاجتماعية والثقافية والتعليمية.
- ب. آفاق تطوير القطاعات:**

ب.1 - آفاق التنمية للقطاع الزراعي الغابي الرعوي المناطق والمهن:

- بهدف الاستخدام الرشيد للمساحة عن طريق تحسين موارد كل منطقة وفقاً لخصائصها ومهنها، من الضروري تحديد أنواع الأنشطة التي يجب تشجيعها:
- **منطقة الجبال:** زراعة الأشجار (بذور ريفية)، الترويج للمنتجات الزراعية المحلية.
 - **منطقة بيدمونت:** التشجير المكثف، المحاصيل الحقلية (الحبوب - العلف)، تربية الماشية شبه المكثفة، زراعة الحدائق، الترويج للإنتاج.
 - **منطقة السهول:** الحبوب المكثفة مع الري التكميلي، الأعلاف المكثفة، الزراعة المكثفة للماشية، البستنة في الأسواق، الهيدروليكيات الزراعية الكبيرة (المساحات الكبيرة)، الأغذية الزراعية (الاستعادة، التجهيز).

¹ Monographie AR 2021 ، المرجع السابق ، ص - ص: (من 314 إلى 325).

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

• **منطقة السهوب:** تربية الأغنام والماعز والإبل، وتكثيف وتعزيز المراعي، والتنمية الزراعية الرعوية المتكاملة، وزراعة الزيتون، والوحدات الزراعية الصغيرة المختلطة، وتعزيز المنتجات الحيوانية.

يتطلب تحديث وتطوير القطاع الزراعي - الرعوي برنامجًا واسعًا من تحسينات إعادة التأهيل والعمل الجديد، للوصول إلى قطاع يوفر أفضل الظروف الاقتصادية وخلق فرص العمل والثروة.

في هذا المنظور، فإنه:

- تكثيف إنتاج الحبوب عن طريق اختيار الأساليب العلمية (زراعة المناطق في المناطق الأكثر إنتاجية، والاستخدام الدقيق للمسار الفني، والري التكميلي، إن أمكن، واستخدام البذور المكيفة مع المنطقة وبكميات عالية، استخدام المدخلات، ...).

- لتوسيع مناطق الأشجار وتسويق الحدائق حيث تتوفر موارد المياه (النقل والسدود والآبار، وما إلى ذلك).

- إعادة تأهيل الزراعة الجبلية وتشجيعها (زراعة الأشجار والبستنة في السوق على قطع صغيرة، مزارع صغيرة، تربية النحل، أعمال الغابات).

- تولي مسؤولية قطاع التربية (تشجيع التربية المكثفة، وتحديث إدارة مزارع تربية الدواجن ومراكز تربيتها، وخلق ظروف ما بعد الإنتاج، وما إلى ذلك).

- إعادة تأهيل التراث الثقافي الفضائي وتولي مسؤوليته عن طريق مكافحة الأمراض والطفيليات الأخرى، ومكافحة حرائق الغابات وإزالة الغابات، وتعزيز أعمال المزارع الحرجية وأعمال الدفاع عن التربة واستعادتها (DRS).

- لتشجيع الأنشطة المتعلقة بالقطاع الأولي في المنبع والمصب.

وضعت هذه المبادئ التوجيهية على أساس المبادئ والأهداف والمعايير التالية:

- وضع اللمسات الأخيرة على اثنين (02) محيط ري كبير من Chemora و Barika على ما يقرب من 50000 هكتار.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- تحقيق هدف تكميلي للري على قطع صغيرة ومتناهية الصغر بمساحة إجمالية تتراوح بين 5000 و 7000 هكتار بمعدل إمدادات المياه التي سيتم تعبئتها ما بين 5000 و 10000 متر مكعب / هكتار اعتمادا على الاحتياجات الإقليمية.

- تكثيف الممارسة الزراعية في المناطق الجبلية وفقاً لسياسة التجديد الريفي من خلال استخدام صناديق مختلفة (PNDA، PPDRI، DGF، خلفية المرتفعات، إلخ)، وتنوع أنواع النشاط والثقافة (استخدام فوائد الغابة وتربية الدواجن وتربية النحل وتربية الأرانب وتربية الأشجار والبستنة السوقية والدراية المحلية وما إلى ذلك).

- تطوير محاصيل تتكيف مع المنطقة (الزيتون، المشمش، التفاح) وتشجيع الأنواع الصلبة التي لم يتم توزيعها بعد على نطاق واسع (الفسق، اللوز، إلخ).

ب.2. مبادئ وأهداف التنمية المستقبلية للنشاط الزراعي الغابي الرعوي:

تأخذ المبادئ التي تستند إليها سياسة تنمية القطاع في الاعتبار هدف استدامة المناطق وديناميكيته مع تسليط الضوء على القطاعات المهيمنة والمهن والمنتجات المحلية. يأخذ تطوير القطاع في الاعتبار أيضاً مبادئ الاستدامة الاقتصادية (الزراعة المستدامة)، والاندماج الاجتماعي والربحية الاقتصادية.

الأهداف الرئيسية تهدف بشكل أساسي إلى:

- إضفاء الطابع المهني على القطاع (النشاط والجهات الفاعلة).

- المشاركة لما لا يقل عن 30 % من العمالة في الولاية.

- التنمية الاقتصادية للنشاط الزراعي الرعوي (خلق السلع والثروة).

- الترويج لمنتج القطاع (التحول، التغليف، وغير ذلك).

ج- خطة التنمية المستقبلية للقطاع الصناعي :

تهدف السياسة الصناعية الموصي بها لولاية باتنة أولاً إلى السيطرة على هذا المركز العصبي الذي يخلق الثروة ثم تطوره من خلال برنامج مدروس يأخذ في الاعتبار المعايير الموضوعية.

بفضل مجموعة من الإجراءات الملموسة، فإنه ينطوي على استعادة السيطرة على النسيج الحالي من خلال الاستفادة من مختلف الآليات المتاحة (ANDI، CALPI، إعادة التمويل، فتح رأس المال، الاستثمارات في تحديث المعدات، إلخ.)، تم جدولة هذه المهمة على المدى القصير والمتوسط.

من الضروري وضع الشروط اللازمة لتنمية النشاط الصناعي طالما أن أي نشاط يتطلب قاعدة وعدد معين من البنى التحتية وغيرها من الشروط القادرة على ضمان نجاح العملية.

من أجل وضع استراتيجية متماسكة للتنمية الصناعية في محافظة باتنة، تم استخدام خيار الربع المسمى ولا سيما لتحديد المجالات المحتملة للتصنيع.

ج.1. وصف الطريقة المستخدمة:

تم تقسيم إقليم باتنة إلى وحدات أو أرباع يحددها نظام الإحداثيات، طول جانب واحد من الربع هو 10 كم وبالتالي 100 كم 2 لكل وحدة، رباعي ما يقرب من ضعف أصغر بلدية في ولاية (Rahbat: 55 km²).

سيتم بعد ذلك تمويل هذه الأرباع المختلفة وفقاً لعدد المعايير التي تقدمها كل وحدة (المزايا أو العيوب).

يتم تعيين علامة لكل معيار أو معلمة تتراوح من 0 إلى 3:

- صفر (0): العامل غير موجود للموارد أو موجود للعيوب.

- واحد (1): العامل موجود ولكنه غير كافٍ لتطوير نشاط صناعي.

- اثنان (02): العامل موجود ويلبي المتطلبات الصناعية، ولا يتعارض العيب مع النشاط.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

(03): عامل "المزايا" موجود ويوفر استخدامًا صناعيًا ممتازًا، بينما عامل "العيب" غير موجود، السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية (المجالات والفروع التي سيتم تطويرها) تستحق أيضًا ثلاثة (03) للمنطقة المعنية.

الهدف المنشود هو تحديد المناطق التي يمكن تصنيعها والتي تفي بمعايير الاستعداد للصناعة.

من أجل إعطاء الفروق الدقيقة للرباعيات المختلفة وبالتالي تحديد المناطق المناسبة للتصنيع، تم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

ج.2. معايير (القوى الدافعة) (المزايا): المعلومات المفيدة المختلفة هي:

*وجود المواد الخام المحلية.

*المياه المحتملة.

*الطاقة (الكهرباء - الغاز).

*طرق الاتصال (الطرق والسكك الحديدية).

*الموارد البشرية (القوى العاملة والإشراف).

*توافر الأرض.

ج.3. معايير "الفرامل" (العيوب): المعالم الرئيسية التي يمكن أن تشكل عيبًا للصناعة

هي:

*الفيضانات.

*زلازل قوية.

*المناطق ذات النظم الإيكولوجية الحساسة (الغابات، الحدائق الطبيعية، المناطق السياحية، الأراضي الرطبة المصنفة، وغيرها).

*طبيعة القطع الأساسية (النقوش والانهيارات الأرضية وما إلى ذلك).

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

ج.4. السياسات والتوجهات الوطنية: هذه هي الأساس السياسات المتبعة على مستوى إصدارات SNAT و SRAT / HPE وكذلك التوجهات العامة المحتجزة في المرحلة الثانية من باتنة.

يتم تمثيل النتائج التي تم الحصول عليها على خريطة مهارات التصنيع. يعطي فحص هذه النتائج الملاحظة التالية ذات الصلة:

- على الرغم من المهارات الكبيرة للولاية للصناعة (المواد الخام، الموارد البشرية، البنية التحتية، الطاقة، وغيرها) هناك مناطق قليلة مناسبة للصناعات الثقيلة على وجه التحديد بسبب عيوب لا حصر لها (مخاطر التلوث، المناطق الحساسة، المناطق الطبيعية وغيرها).
 - من ناحية أخرى، ينصح التنمية الصناعية:
 - على طول الطريق الدائري في المستقبل من الهضاب العالية.
 - مناطق اختراق معينة (RN 03 و RN 28).
 - تطوير PME / PMI في عدد من المراكز المهمة.
 - تطوير النشاط الحرفي المرتبط بالمهن الإقليمية.
- د. خطة تطوير البنى التحتية للربط:

يتم تحديد المبادئ الأساسية التي يستند إليها تطوير البنى التحتية للربط من خلال السياسات الوطنية الرئيسية (SNAT، SRAT، الاختلافات القطاعية)، إعادة توازن الإطار الحضري لولاية باتنة والبرامج الناجمة عن الحاجة إلى مكافحة عزلة مناطق مختلفة من الولاية.

تستند الإجراءات الموصى بها إلى مستويات مختلفة من التدخل.

• المستوى الوطني والدولي (الطرق السريعة والسكك الحديدية).

• مستوى الولايات (CW، CC).

• المستوى المحلي (الانفتاح على العمل).

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

- تهدف الأهداف التنموية الرئيسية إلى ربط أراضي الولاية بصلات مختلفة من أجل خدمة السكان بشكل أفضل ؛ تشمل الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها ما يلي:
- فتح مشاريع في جميع أنحاء ولاية بأكملها من أجل مكافحة عزل جزء من السكان.
- تعزيز بعض الولايات والبلديات الطرق (CC، CW) الذين حالة التدهور معروفة جيدا.
- الانتهاء من تعزيز ومضاعفة RN3 على طوله بالكامل في ولاية باتنة.
- إطلاق الطريق الدائري الشرقي / الغربي الكبير، كما هو مخطط له بواسطة SNAT و SRAT / HPE و SDRA والبرنامج الرئاسي.
- تشغيل خط سكة حديد عين التوتة / المسيلة وتوسيعه ليشمل صيدا عبر بوغزول وتيارت.
- إطلاق دراسة تتعلق بربط المستقبل (السكك الحديدية، الطريق السريع) عين التوتة / خنشلة / تبسة، من أجل تجنب الازدواجية مع اختراق الشمال / الجنوب.
- الاستفادة من خط سكة حديد قسنطينة / تقرت وتنشيطه بعد تعزيزه.
- التعزيز وإعادة التأهيل، RNs الرئيسية عالية الحركة (RN 78، RN31، RN88 و RN 75، إلخ)

- تعزيز وصلة سطيف / بركة / بسكرة (RN 28) وازدواجها على المدى الطويل.
- تمديد المشروع (RN 28) إلى مدخل وبئر نعم (ولاية بسكرة) كجزء من مشروع الطريق السريع (جيجل / سطيف).

ه - آفاق التنمية السياحية

- من حيث الموارد، تتميز محافظة باتنة بتنوع وأهمية تراثها الغني، سواء كانت أثرية (رومانية، نوميدية، أطلال إسلامية)، تاريخية (حرب التحرير، التاريخ الأمازيغي، إلخ)، ثقافية (شرفات الغوفي، المدوقل، إلخ) أو طبيعية (تراث الحيوانات والنباتات، مواقع ومناظر بانورامية، الينابيع الحرارية، وما إلى ذلك)، لا تزال الإمكانيات السياحية للولاية كبيرة ولا تستفيد منها على الإطلاق لتوسيع النشاط السياحي.

الفصل الخامس: المجال العام (التعريف بمدينة باتنة وخصائصها)

نشاط حرفة الأجداد مهم ومنتوع (الفخار، النسيج، المجوهرات، وغير ذلك)، وكذلك التراث غير المادي (الموسيقى، الأغاني، الرقصات، الفولكلور، العادات والعادات، إلخ).

في هذا المنظور، يجب أن نتجه نحو سياسة حقيقية لتجديد السياحة لأن الطموحات المشروعة في هذا المجال هائلة، وهي في الواقع:

- تطوير استراتيجية متماسكة لتطوير السياحة (إنشاء دوائر سياحية، وتقديم فرص مثل زيارة المعالم الأثرية، وحضور المهرجانات المحلية، والمؤتمرات، والمؤتمرات، وغيرها).

- تطوير قدرات الاستقبال (الفنادق، المطاعم، الموتيلات، بيوت الشباب، fondouks، إلخ).

- تنوع أشكال السياحة (السياحة الشعبية، السياحة الدولية، السياحة البيئية، السياحة الثقافية والعلمية، سياحة المؤتمرات والمؤتمرات، السياحة الجبلية، إلخ).

- تطوير وحفظ وتطوير المواقع المراد زيارتها (الآثار والمواقع والمعالم الأثرية والمتاحف والحدائق العامة، إلخ).

- تطوير المعالجة المائية من خلال تسليط الضوء على المصادر المختلفة في جميع أنحاء الولايات وإقامة المرافق اللازمة.

- تطوير الاتصالات السياحية (المكاتب السياحية، المنشورات، البطاقات البريدية، الإعلان على وسائل الإعلام المختلفة، إلخ).

- وضع علامات على المنتجات المختلفة من منطقة Auras (المشمش والتفاح والمنتجات الحرفية والعسل وما إلى ذلك).

- التأكد من أن الولاية بشكل عام تصبح منتج حقيقي للنداء السياحي.

- إقامة مناطق التوسع السياحي (ZET).

- تولي المسؤولية عن المشاكل المرتبطة بالنشاط الحرفي وتشجيع القطاع بقوة (التدريب، وإنشاء ورش العمل والوحدات الحرفية، وحل مشكلة المنافذ).

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مدينة باتنة من المدن التاريخية التي تعتبر مهدا للثورة التحريرية وهي تقع في قلب الأوراس، وتتميز بمناظرها الخلابة ربيعا وصيفا، ويمتاز سكانها بالجود والكرم، ومناخها شبه رطب في الولاية ككل، فهي باردة في الشتاء والربيع ومعتدلة في الصيف، أما كميات الأمطار المتساقطة تختلف من سنة لأخرى، ونظرا لكونها موقعا استراتيجيا جعلها ذات قيمة لأنها تقع في ملتقى طرق هامة، شمال جنوب، شرق غرب، ونظرا لامتلاكها لإمكانات بيئية (صناعية، سياحية، زراعية وغير ذلك) وبشرية لا بأس بها فهي يمكنها من المحاولة لأن تسير في الركب الحضري التتموي، رغم العوائق الكثيرة كصعوبة المناخ، ولكن لا بد لها من تنشيط كل الفاعلين من خلال العمل على خلق فرص اقتصادية لجميع أفراد المجتمع للنهوض بواقع التنمية، من خلال استغلال اليد العاملة في مختلف القطاعات، ومن بين الظواهر المهددة للبيئة في هذه المدينة نجد التلوث البيئي الناتج عن الاستهلاك العقاري السريع والفوضوي، والنمو الديموغرافي وغير ذلك، ونشاطات الإنسان المختلفة كل ذلك ساهم في التلوث البيئي في هذه المدينة خاصة من جانب النفايات الصلبة بسبب سوء تسييرها، والرمي الفوضوي لها، فالتوجه الاقتصادي السائد حاليا يشجع الاهتمام بالبيئة في ظل سياسة التنمية المستدامة فلا تطور ولا تنمية بلا قاعدة بيئية سليمة غير أن مجال الدراسة يعاني العديد من المشاكل البيئية خاصة في طريقة معالجة النفايات بكل أنواعها مما يستدعي الوقوف عند هذا الجانب ومشاركة مختلف الفاعلين (السكان، السلطة العمومية) في حله.

الفصل السادس

مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

*تمهيد

أولا/المجال والعينة:

1 - المجال:

أ. المجال الزمني

ب. المجال المكاني:

2. العينة وطريقة اختيارها

أ. العينة

ب. طريقة اختيارها

ثانيا/ الإجراءات المنهجية

1. المنهج والأدوات:

أ. المنهج

ب. الأدوات: أدوات وتقنيات جمع البيانات

ب1. الملاحظة

ب2. المقابلة

ب3. الوثائق والسجلات

ب4. الاستمارة

*خلاصة

تمهيد:

إن المجال الخاص هو مجال البحث الذي تجرى فيه الدراسة الميدانية بحيث يتم فيه اختيار المكان المستهدف للحصول على المعلومات الميدانية، وأفراد العينة التي ستوزع عليهم استمارات الاستبيان، وهم من يمثل المجتمع الأصلي من خلال المعلومات التي يتم تقديمها للباحث عن طريق إجاباتهم، حيث أن الدقة في تحديد منهجية الدراسة تساعد الباحث على عملية سير بحثه بنجاح في مختلف مجالات الدراسة المكانية والزمانية والبشرية، فالتحديد الجيد لا يجعل الباحث يبذل مجهودات كبيرة دون الوصول إلى أهدافه، ومن الضروري أن يكون المنهج والعينة والأدوات مناسبة ومتوافقة مع موضوع الدراسة، ولا بد من التقيد بالمبررات العلمية والموضوعية في اختيار المجال، واستشارة ذوي الاختصاص من الباحثين.

أولا/المجال والعينة:

1- المجال:

أ.المجال الزمني: إن للموضوع طبيعة تتحكم في المجال الزمني، وقد مرت الدراسة الميدانية بمراحل تتمثل فيما يلي:

- المرحلة الأولى: وتخص الجانب النظري كانت بدايتها منذ اختيار الموضوع وجمع المادة العلمية المتعلقة به.

- المرحلة الثانية: وتخص الجانب الميداني وهي مرحلة اختيار الحي ودامت من 15 سبتمبر 2021 إلى غاية 08 أكتوبر 2021، حيث تم البحث عن الحي الذي ستقام فيه الدراسة بالاستعانة بمسؤول مكتب خلية الإحصاء للملحقة الإدارية بلدية حملة 3، وتم تزويد الدراسة بالخريطة الخاصة بالمخطط التوجيهي حملة 03، ومن ثم استكشاف هذه الأحياء لاختيار الحي المناسب لموضوع الدراسة بعد الاستفسار عن وضع الأحياء في هذه المنطقة،

- المرحلة الثالثة: تتمثل في استطلاع مجال الدراسة وهي على فترات: من 20 أكتوبر 2021 إلى 27 جانفي 2021، تم استطلاع مجال الدراسة -المنطقة الحضرية حملة 03، بهدف ملاحظة الأوضاع العامة لحالة البيئة فيما يخص ظاهرة التلوث، وكيفية تعامل السكان مع بعضهم البعض في مجال حمايتها وتنميتها، وخلال هذه الفترة تم زيارة كل من مديرية التخطيط والبلدية -الزمامة - مديرية البيئة، مديرية التعمير، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة، من أجل الحصول على كل ما يتعلق بمجال الدراسة سواء العام - مدينة باتنة- أو الخاص - حملة 03 - وذلك من خلال الاطلاع على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، وأجريت مقابلات مع مسؤولي المكاتب في: مديرية البيئة (مكتب البيئة الحضرية، مكتب البيئة الحضرية الصناعية)، ومكتب خلية الإحصاء للملحقة الإدارية حملة 03، من أجل الاستفسار عن كيفية التعامل مع الموارد البيئية والحفاظ عليها ومواجهة ظاهرة التلوث وهل يتم استغلالها بشكل عقلاني، وتقييم مشاركة السكان والسلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث.

- المرحلة الرابعة: بعد إعداد الاستمارة وتحكيمها من طرف أربعة من الأساتذة تم تجربتها في فترة تمتد من 10 فيفري 2022م إلى 20 مارس 2022، وذلك بتوزيع 30 استمارة في مجال الدراسة لمعرفة مدى فهم واستيعاب أسئلة الدراسة، وبداية من 25 مارس 2022 إلى

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

1ديسمبر 2022 قمنا بتوزيع الاستمارات المعدلة على أفراد العينة من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية.

ب.المجال المكاني:

ب1.الموقع: يقع القطب الحضري حملة 03 في بلديتي بانتة وواد الشعبة غرب مدينة بانتة يحده من:

- الشمال: مخططي شغل الأراضي رقم 41 و42 بانتة.

- الشرق: المدرسة التطبيقية لسلاح المدرعات.

- الغرب: طريق بلدي.

- الجنوب: الطريق الوطني رقم 77 ومخططات شغل الأراضي رقم 05-06-07-08 التجمع الرئيسي لمبريدي. بلدية واد الشعبة

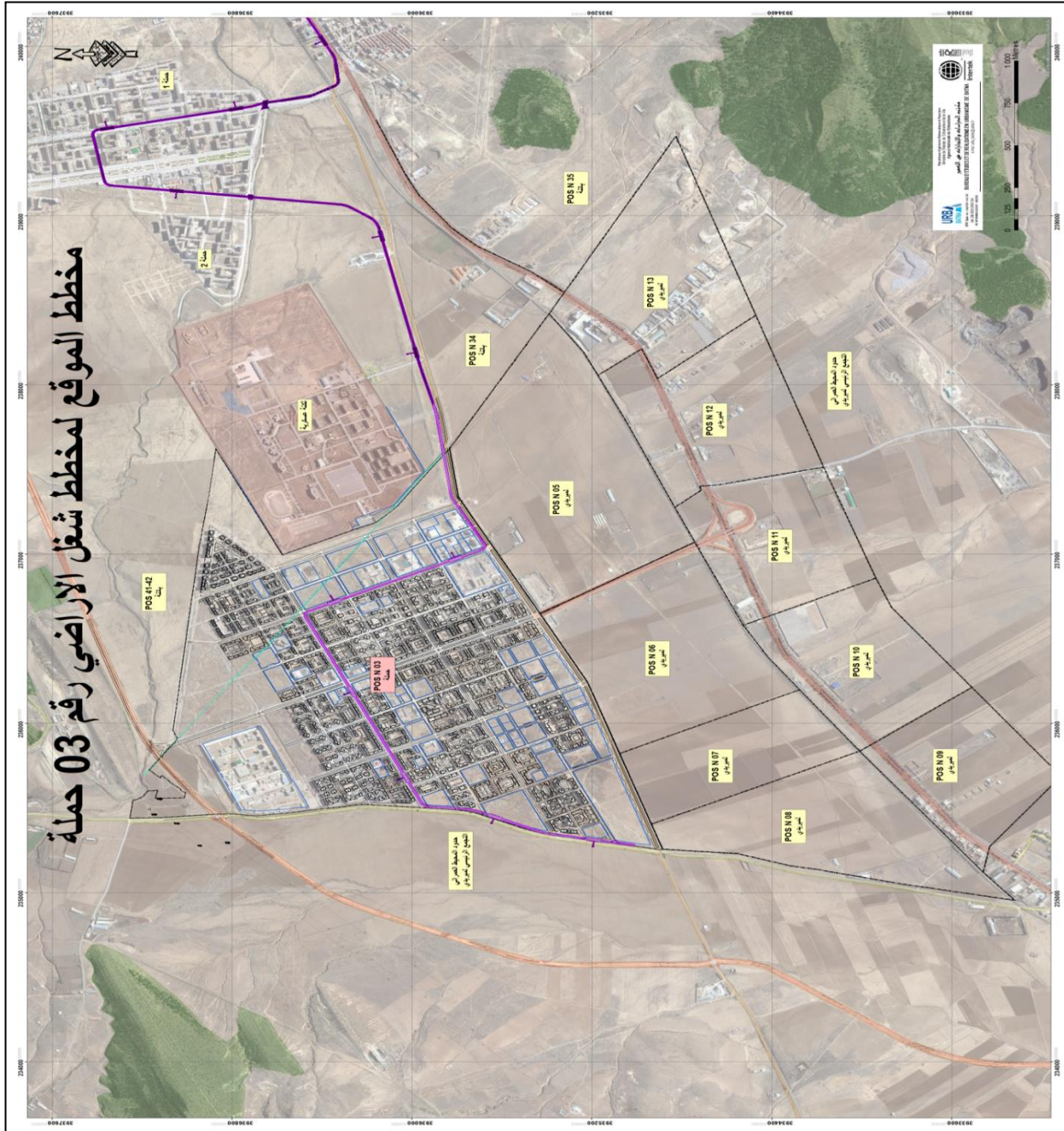
تقدر مساحته ب: 314.48 هكتار. مقسمة كتالي:

259.85 هكتار بلدية واد الشعبة و54.63 هكتار بلدية بانتة⁽¹⁾.

وحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من طرف مسؤول مكتب خلية الإحصاء بالملحق الإداري "بلدية حملة 3" وفقا للاحصائيات الأخيرة فإن عدد سكان القطب العمراني حملة 3 بلغ ما يقارب 30063 نسمة، أما عدد البناءات هو 1012 بناية وعدد المساكن بلغ 12221 مسكن.

¹-مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: 25.

مخطط رقم: 4 مخطط الموقع لمخطط شغل الأراضي رقم: 03 حملة



المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، ص: 26.

يتمثل مجال الدراسة في القطب الحضري حملة 3، حيث تم اختيار الحي رقم 04 المسمى بحي الإخوة الشهداء نزار العربي- موسى والذي يتكون من 2415 مسكن حسب قول مسؤول مكتب خلية الإحصاء أيضا وفقا للإحصائيات الأخيرة، وهو أكبر حي في القطب العمراني حملة 3، واختيرت منه 3 مقاطعات وهي: (34، 36، 37)،

*موقع (حي الإخوة الشهداء نزار العربي - موسى):

حي الإخوة الشهداء نزار العربي - موسى يقع في القطب العمراني حملة 3
يحدّه من الشمال: حي الإخوة الشهداء بوجلال - محمد وعلي.

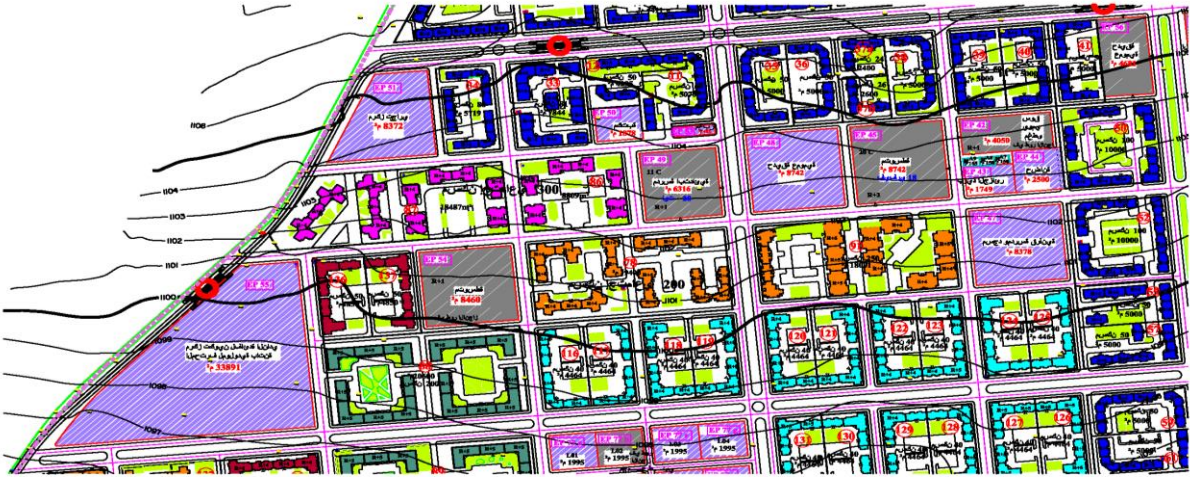
يحدّه من الجنوب: حي الشهيد بوسعدية عمر، حي الشهيد مبارك بوزيان.
من الشرق: حي الشهيد حليسي معيوف.

من الغرب: طريق بلدي.

من الجنوب الغربي: طريق مروانة.

اخترنا المقاطعة 34، 36، 37.

مخطط رقم: 5 مخطط موقع حي الإخوة الشهداء نزار العربي - موسى حملة. (1)



المقاطعة 34: (2)

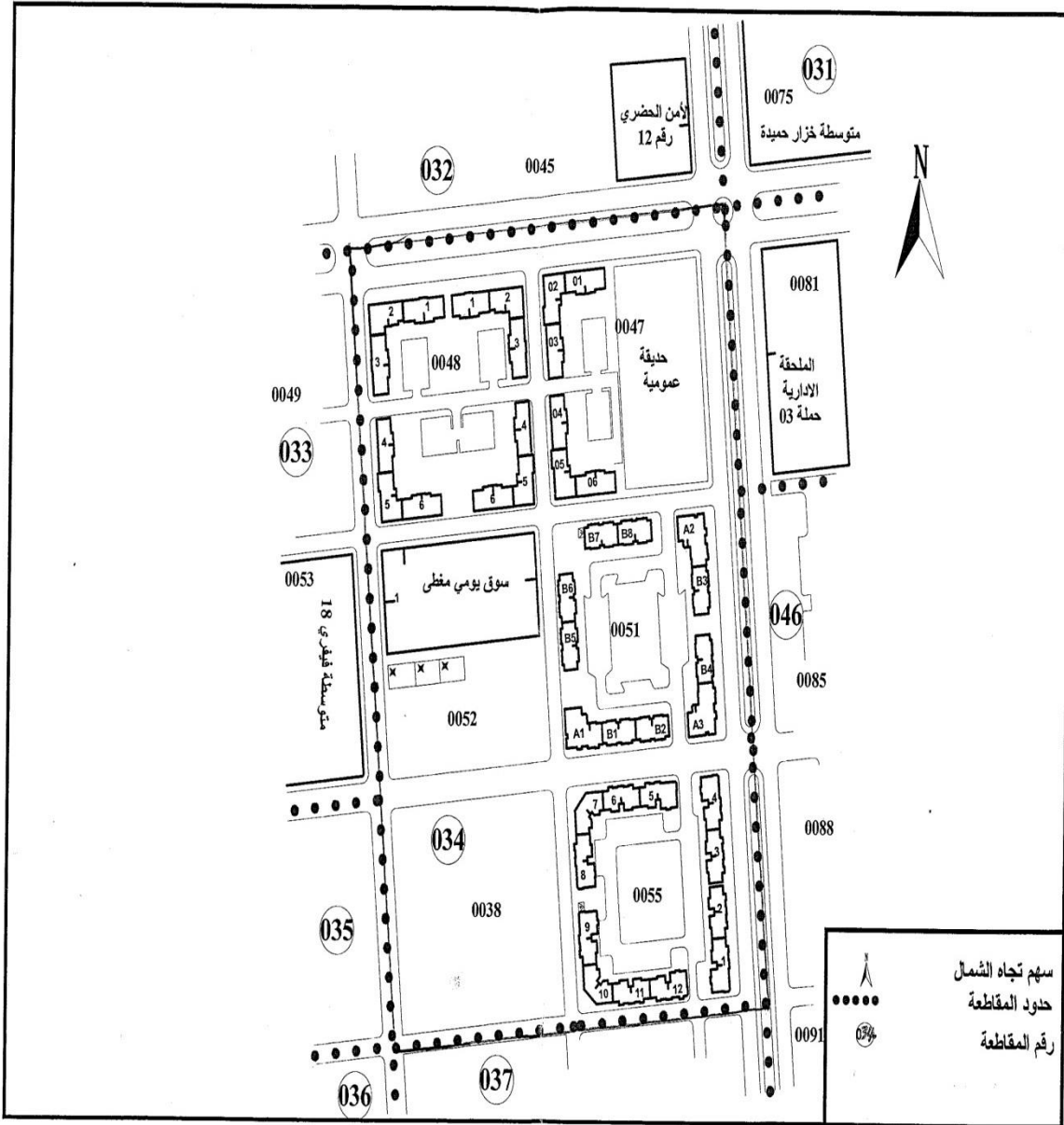
* عدد البنايات 05:

- 6 عمارات، حي 50 مسكن تساهمي.
- 12 عمارة، حي 100 مسكن تساهمي
- 11 عمارة: 100 حي مسكن تساهمي
- عمارة واحدة، وسوق يومي مغطى.
- 12 عمارة، 100 مسكن تساهمي.
- مسجد في طور الإنجاز.

¹- مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق.

²- مكتب خلية الإحصاء للملحقة الإدارية (بلدية حملة 3)، المرجع السابق.

مخطط رقم: 6 مخطط المقاطعة 34 حملة 3.



المصدر: مكتب خلية الإحصاء للملقة الإدارية (بلدية حملة 3)

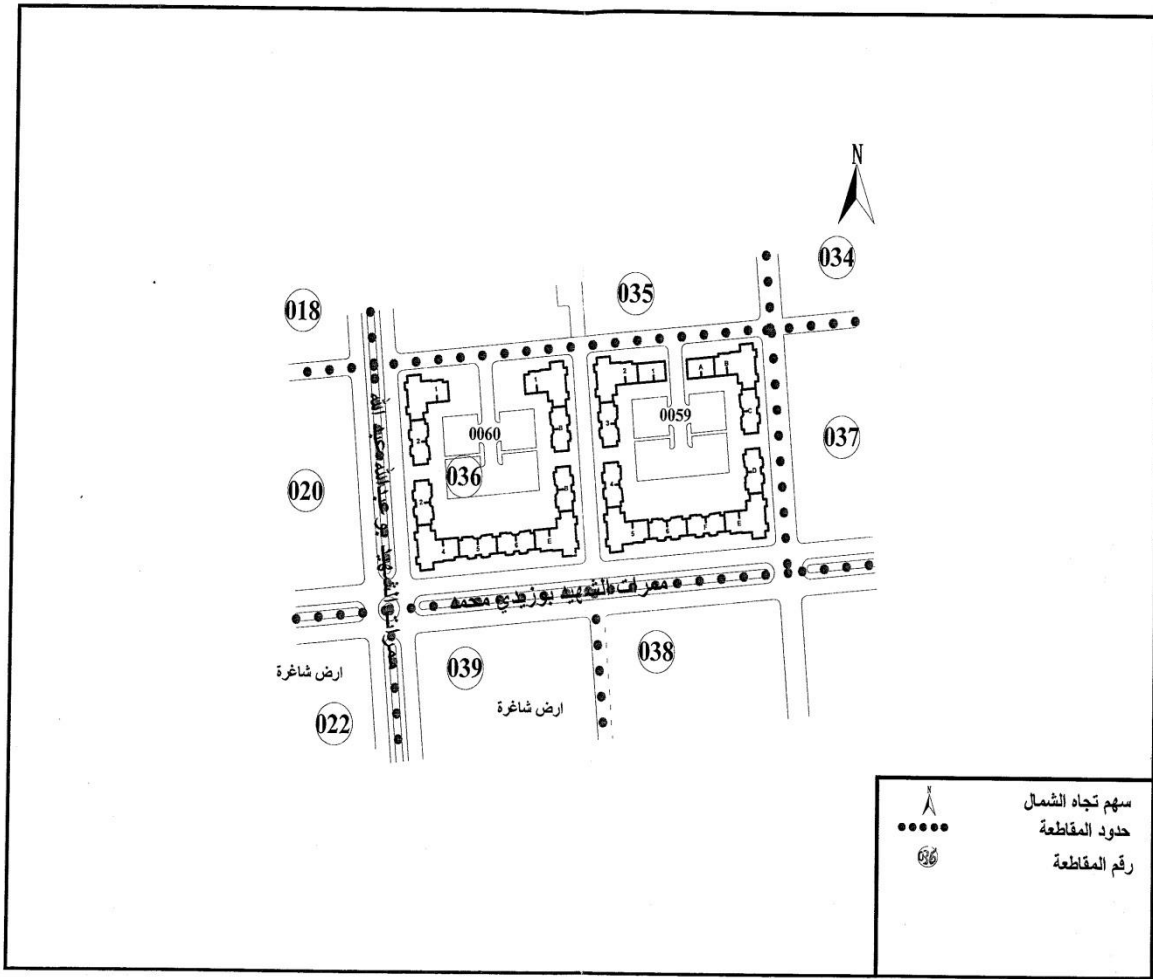
المقاطعة 36⁽¹⁾:

* عدد البنايات 207:

- حي 104 مسكن تساهمي: 12 عمارة، 50 مأهولة بالسكان.
- حي 103 مسكن تساهمي 12 عمارة 57 مأهولة بالسكان

¹- مكتب خلية الإحصاء للملقة الإدارية (بلدية حملة 3)، المرجع السابق.

مخطط رقم: 7 مخطط المقاطعة 36

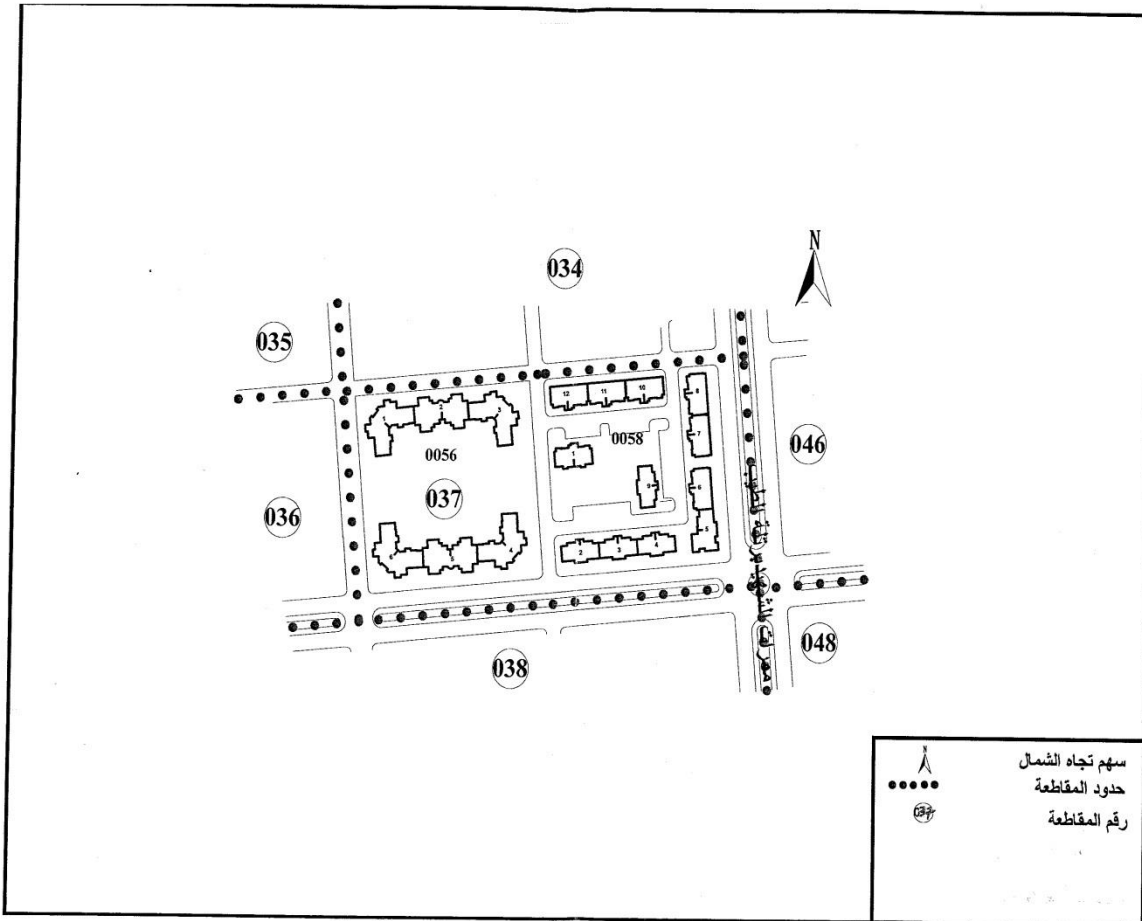


المصدر: مكتب خلية الإحصاء للملقة الإدارية (بلدية حملة 3)

المقاطعة 37⁽¹⁾:

- حي 100 مسكن تساهمي، 12 عمارة، 34 فيها السكان.
- حي 142 مسكن عدل، 6 عمارات، 106 فيها السكان.

مخطط رقم: 8 مخطط المقاطعة 37



المصدر: مكتب خلية الإحصاء للملقة الإدارية (بلدية حملة 3)

¹- مكتب خلية الإحصاء للملقة الإدارية (بلدية حملة 3)، المرجع السابق.

ب2. الوصول إلى الأرضية:

تتسم حملة 03 بموصولتها الممتازة والمهمة بواسطة امتداد شبكة الطرق المجاورة.

يمر بها كل من:

- الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين مدينتي باتنة وسطيف والطريق البلدي الذي يمر بجانب مجال الدراسة من الجهة الغربية..

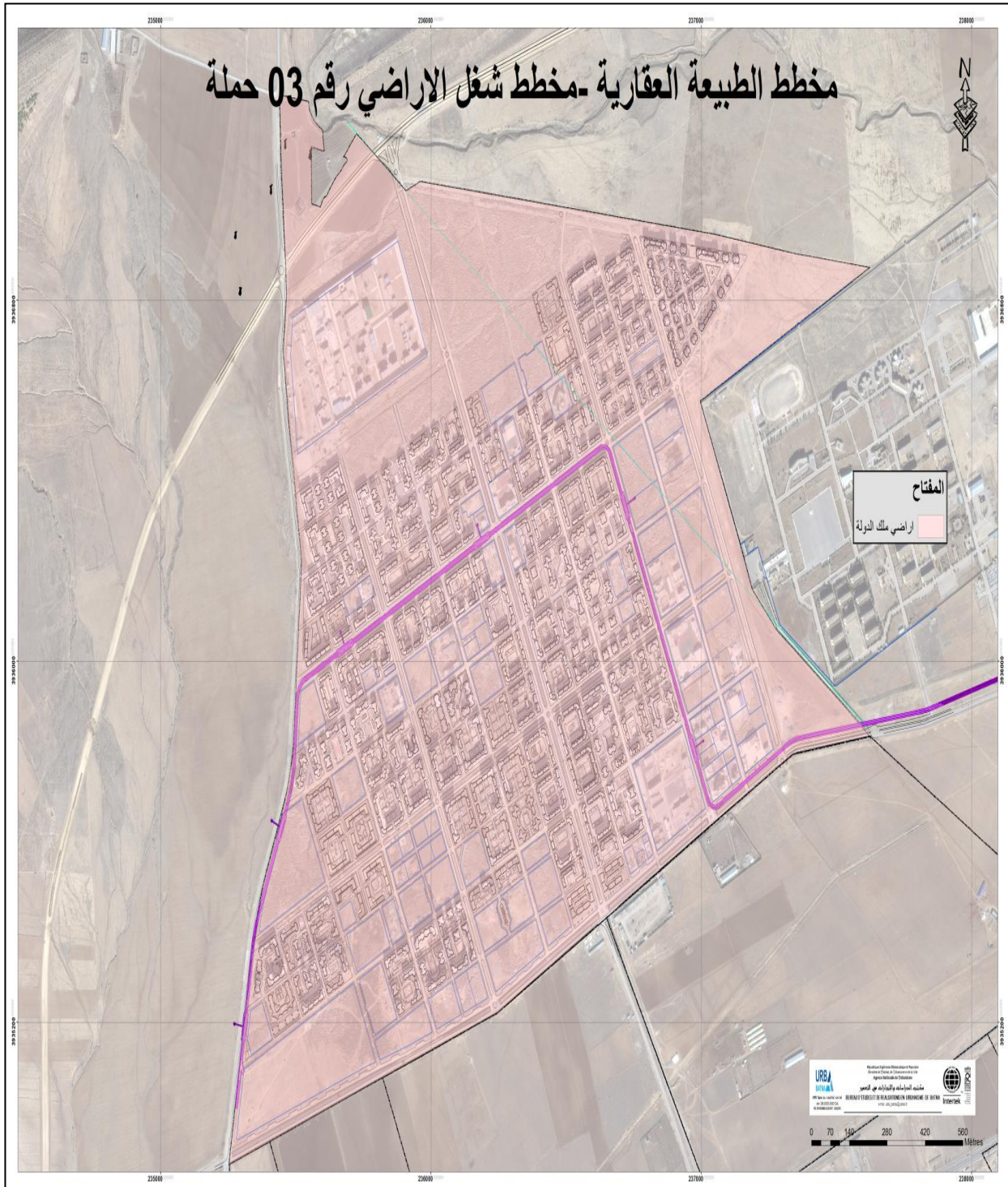
تستفيد حملة 3 من الطريق الاجتبابي الشمالي الغربي لمدينة باتنة الذي يخفف من حدة الازدحام المروري ويمنع الأخطار الناتجة عن دخول المركبات الثقيلة.

ويستفيد مجال الدراسة من مرور خط السكة الحديدية شمال جنوب (قسنطينة إلى تقرت)، جنوب مجال الدراسة، وخط الترامواي المبرمج والمتعلق بحركة الأشخاص بلون بنفسجي على مخطط الموصولية⁽¹⁾.

¹- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص:

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

3.2. الطبيعة العقارية: حسب المخططات المقدمة من طرف مديرية مسح الأراضي
مخطط رقم: 9 يوضح الطبيعة العقارية حملة 3.



الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

ب3.دراسة جيوتقنية:⁽¹⁾ من المهم الحديث عن أهم التكوينات الجيولوجية التي تكون منها مجال الدراسة التي تعد مهمة في دراسة مخططات شغل الأراضي، ومن خلال معرفتها بالمنطقة يمكن أن تحدد جيوتقنية التربة ومن ذلك معرفة التكوينات التي تصلح للبناء أو التي لا تصلح، ومن هنا فالتحليل الجيولوجي للمناطق يساهم إلى جانب العناصر الطبيعية الأخرى في تحديد الإمكانيات التتموية بها، وبواسطة دراسة الخريطة الجيولوجية لشمال الجزائر ذات المقياس 1/500.000 والدراسات التي سبقتها فالتكوينات التي تغلب عليها هي تكوينات ترجع للزمن الرابع، والمتمثلة في الطين الأبيض الحسوي والطين ذو اللون الأصفر المائل إلى اللون البني.

الزلزالية:

قسم التراب الوطني إلى خمس مناطق زلزالية اعتمادا على معطيات القوانين الجزائرية الزلزالية (RPA 1993/VERSION 2003)، وهي:

* المنطقة 0: زلزال مهمل.

* المنطقة 1: زلزال ضعيف.

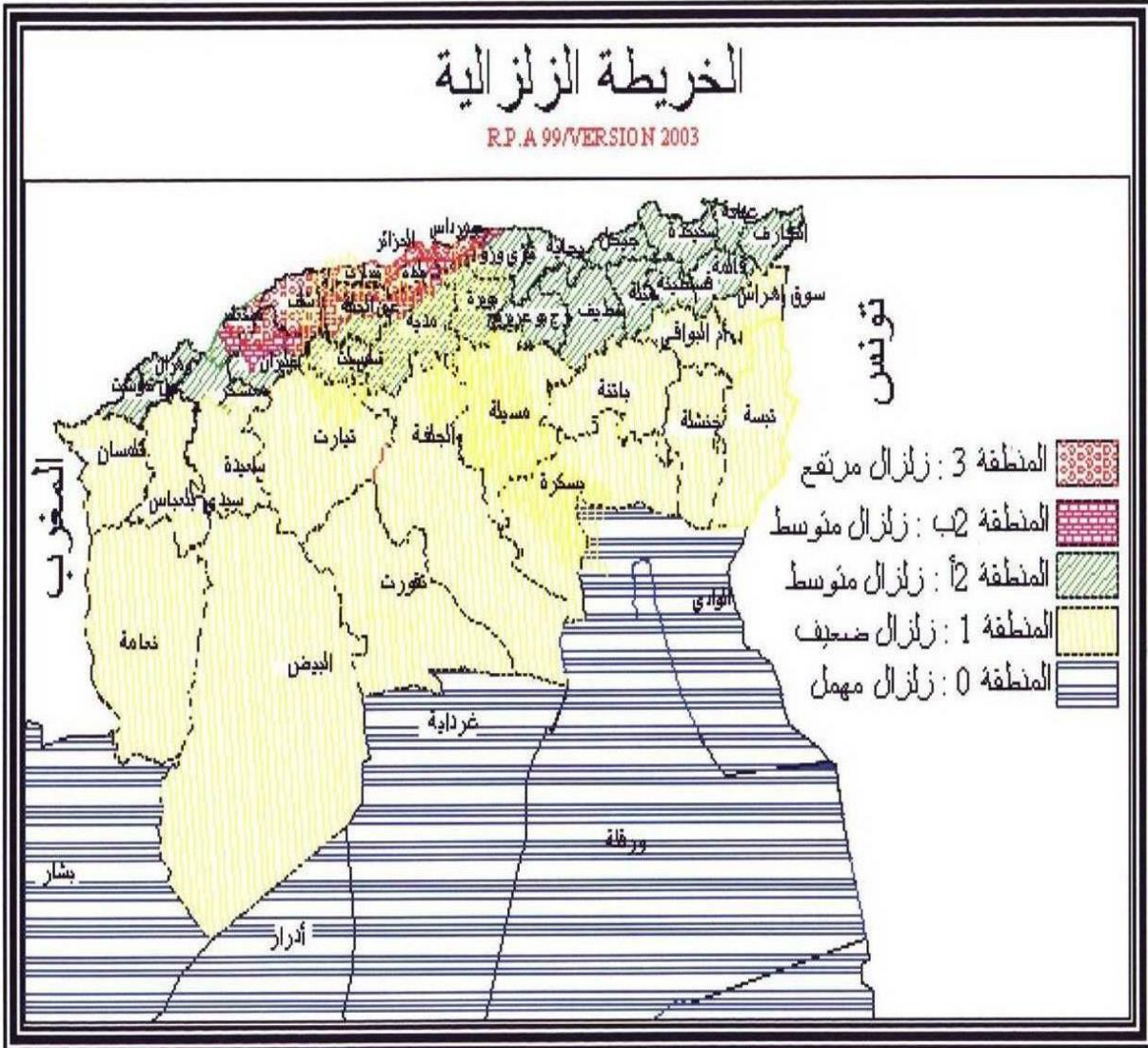
* المنطقة 2أ: زلزال متوسط.

* المنطقة 2ب: زلزال متوسط.

* المنطقة 3: زلزال مرتفع.

¹-مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: 30.

الخريطة رقم: 4 خريطة المناطق الزلزالية الجزائرية



المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 30.

ومما سبق فإن مجال الدراسة ينتمي إلى المنطقة 1 وهي ذات زلزالية ضعيفة. تعد الدراسة الجيوتقنية أساسية في كشف الإمكانات الأولية في تحديد الأراضي الصالحة والغير صالحة للبناء، كما أنها توضح السمة الرئيسية للتربة وطريقة التعامل معها في عمليات التعمير، بمعنى كيف تكون الأساسات التي تبنى عليها المباني، وتوضح لنا

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

المناطق التي تكون شديدة الانحدار والتي قد تكون عائقا أمام النمو العمراني أو يكون التعمير بها مكلفا جدا من الجانب المالي.

وعن طريق دراسة العناصر الأولية مورفولوجية وجيولوجية والخرجات الميدانية فإن مجال الدراسة (مخطط شغل الأراضي رقم 3) عبارة عن أراضي قابلة للتعمير، وتتميز بنسبة انحدار ضعيفة جدا (أقل من 05%)، ويعد هذا الانحدار من الناحية المورفولوجية من أهم الانحدارات، بمعنى أن الأراضي سهلية ولا تحتاج تكاليف زائدة في عمليات التهيئة، وهو جد مناسب لإنجاز السكنات وجميع المرافق والطرق بكل أنواعها، غير أن شبكات التصريف في الأراضي المنبسطة جدا أي التي تتراوح بين 0 و3% يصعب مدها، لأن الانحدار لا يسمح بالجريان العادي للمياه وهذا ما يستوجب في بعض الأحيان إنجاز عمليات حفر كبيرة أو إعلاء بعض من المناطق، بينما خصائصها الجيوتقنية هي عبارة عن طبقة سطحية تتمثل في طمي رملي ذو لون بني وفي الأسفل نجد تتاوبات من الطين والطين الطمي وهي مستقرة، أما معدل العمل المقبول فهو حوالي Bar1.5 ومنه فإن هذه الأراضي تسمح بتشديد عدة أنواع من البناءات ذات الطوابق الكثيرة وذلك حسب نتائج المخبر.

* قبل البدء في تطبيق أي مشروع يراد إنجازه من الضروري القيام بدراسة جيوتقنية مفصلة لموضعه⁽¹⁾.

ب4. العوائق والمجالات الأمنية:

عندما تتواجد عوائق مختلفة اصطناعية أو طبيعية ستترك أثرا واضحا في تهيئة مجال الدراسة، ولذا يتطلب تحديدها وأخذها بعين الاعتبار وتحديد المجال الأمني الخاص بها الذي يمنع البناء بداخلها.

مجال الدراسة يضم العديد من العوائق الاصطناعية والمتمثلة في:

¹ -مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: 31.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

الجدول رقم: 28 يوضح العوائق الاصطناعية في مجال الدراسة:

الارتفاقات		
المساحة (م ²)	المجال الأمني (م)	العائق
9681	2 X5	ارتفاع الخط الكهربائي العالي التوتر
1362	2 X3	ارتفاع الخط الكهربائي المتوسط التوتر
15267	2 X5	ارتفاع قناة رئيسية للمياه الصالحة للشرب
79955	-	ارتفاع مؤسسة اعادة التاهيل
45552	-	ارتفاع الكتلة العسكرية
151817	-	المجموع

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 31.

ب.5. الاستخداات الحالية للارض:

الجدول رقم: 29 يوضح المساحات لمخطط شغل الأراضي رقم حملة 03

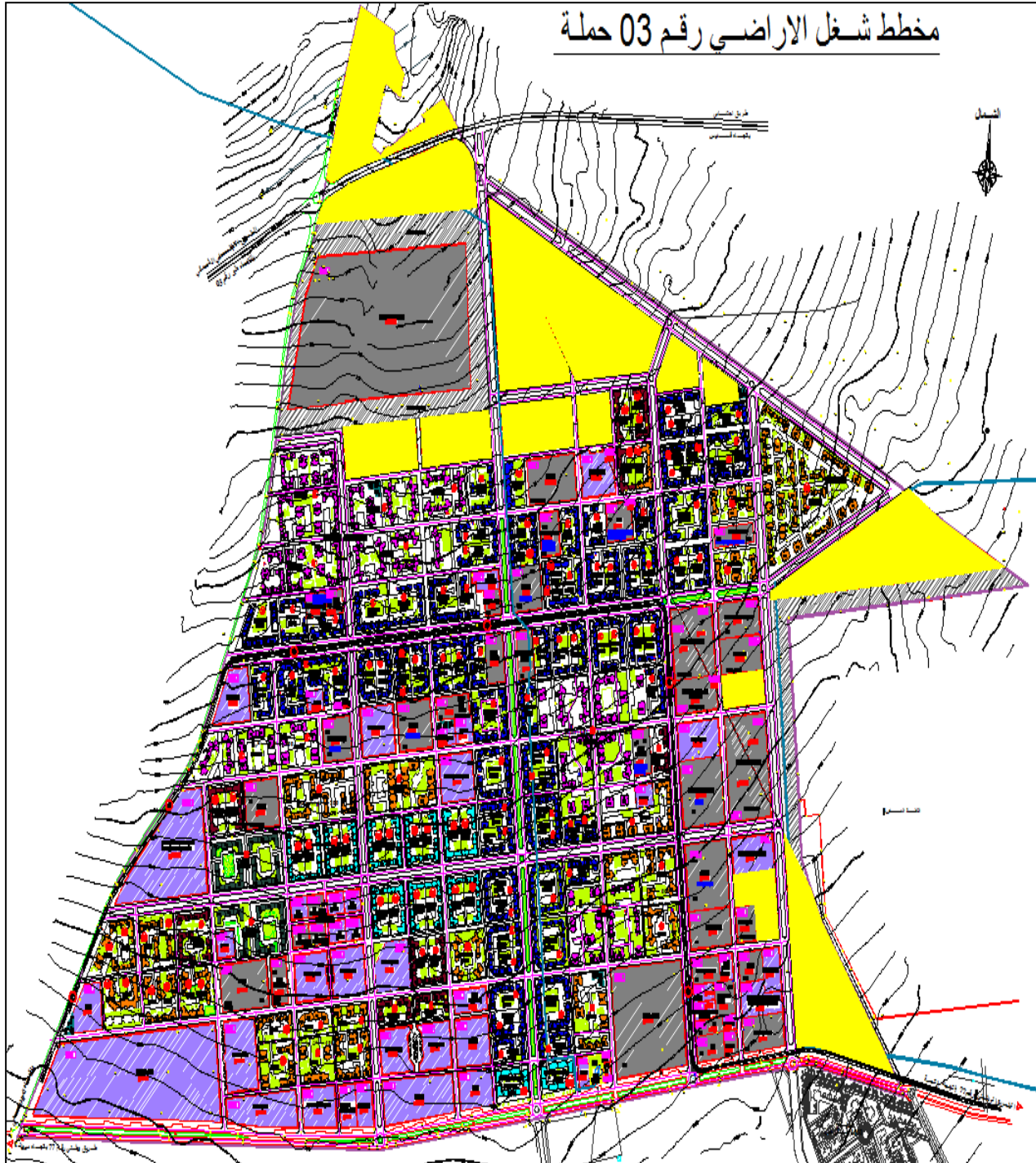
جدول المساحات الكلي لبلدية باتنة				
المساحة (م ²)	العدد	الصيغة		التعيين
60344	600	LSP	سكن اجتماعي تساهمي	السكن
13874	150	LPA	سكن ترقوي مدعم	
79871	1090	LPL	سكن عمومي ايجاري	
154089	1840	-	المجموع	
38145	8	-	-	المرافق الموجودة والمبرمجة
458	3	-	-	ابراج الهاتف النقل المبرمجة
45552	-	-	-	ارتفاع التكنة العسكرية
5183	-	-	-	رواق خط الترامواي
149310	-	-	-	مساحات شاغرة
153567	-	-	-	الطرق الاولية والثانوية + الأرصفة
546304	-	-	-	المجموع

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 31.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

- إحصاء المساحات الشاغرة: قدرت المساحات الشاغرة بمخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة ب: 39.95 هكتار.

مخطط رقم: 10 مخطط الوضع الحالي المساحات الشاغرة باللون الأصفر الآتي:



المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 33.

ب.6. الشبكات القاعدية:

*شبكة الطرق:

يضم مجال الدراسة 11 محورا أساسيا بعرض من 26 إلى 30 متر أهمها شارع الشهيد برتلة الرابط للطريق الوطني رقم 03 مع الطريق الوطني رقم 77 و الطريق الاجتتابي الشمالي لمدينة باتنة مع 09 محاور ثانوية بعرض 12 متر. بالإضافة إلى الطرق الثالثية بعرض من 06 إلى 10 أمتار التي تضمن الوصولية إلى المجمعات السكنية، ويوجد خط الترامواي المبرمج المخترق لمخطط شغل الأراضي، الذي يوجد به خمس محطات توقف وكذلك محطة الصيانة⁽¹⁾.

*التجهيزات الموجودة والمبرمجة:

الجدول رقم: 30 يوضح المرافق الموجودة والمبرمجة لبلدية واد الشعبة

المرافق الموجودة والمبرمجة لبلدية واد الشعبة		
الرقم	التعيين	المساحة (م ²)
EP 01	محطة الترامواي	79936
EP 02	الدرك الوطني	12047
EP 03	مركب متعدد الوظائف	7232
EP 04	مخبزة+قاعة حفلات+ مقهى	3875
EP 05	فندق	16151
EP 06	مركز الراحة	4024
EP 07	مسجد	6596
EP 08	متوسطة	8439
EP 09	مدرسة ابتدائية	4126
EP 10	مخبزة	340

¹ - المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 41.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

1790	فرع سوناغاز S.D.E	EP 11
713	حمام + قاعة حلاقة	EP 12
41157	مدرسة الجمارك	EP 13
8370	الامن الحضري	EP 14
14181	معهد التكوين المهني	EP 15
8182	نادي العجزة والمسنين	6EP 1
6463	مسجد	7EP 1
4020	مدرسة ابتدائية	8EP 1
12000	ثانوية	9EP 1
8370	ملعب كرة قدم	20EP
7326	مدرسة ابتدائية	21EP
7326	قاعة متعددة الرياضات دار الشباب	22EP
8023	مركب رياضي جوارى	24EP
134378	مؤسسة اعادة التاهيل	30EP
15000	مركز التكوين المهني	33EP
15000	ثانوية	34EP
5061	مسجد	36EP
4354	مدرسة ابتدائية	37EP
7121	متوسطة	38EP
2200	الامن الحضري	39EP
4340	الملحقة الادارية حملة 03	40EP
4050	سوق يومي مغطى	42EP

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

1749	اتصالات الجزائر	43EP
2500	حضانة	44EP
8742	متوسطة	45EP
7847	موقف بطوابق	46EP
8378	مسجد ومدرسة قرآنية	47EP
8742	حديقة عمومية	48EP
6316	مدرسة ابتدائية	49EP
1878	مكتبة	50EP
8372	مركز تجاري	51EP
2685	مدرسة ابتدائية	52EP
2252	عيادة متعددة الخدمات	53EP
8460	متوسطة	54EP
33891	مركز تكوين لفائدة النادي المحترف لمولودية باتنة	55EP
4681	حديقة عمومية	56EP
2450	حضانة	57EP
11777	ثانوية	58EP
4365	مدرسة ابتدائية	59EP
2132	حضانة	60EP
3954	مركز تجاري	61EP
4000	مسبح	62EP
4064	مركب سياحي	63EP

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

7785	الحماية المدنية	64EP
6513	حاضرة الصيانة + سكنات وظيفية للحماية المدنية	a64EP
3756	PME/PMI+CFF	65EP
3940	الجزائرية للمياه	66EP
1902	مخبر مراقبة النوعية	67EP
2079	المفتشية الاقليمية للتجارة	68EP
2379	CF	69EP
3946	CPI	70EP
1142	CACOBAT	71EP
1902	ONML	72EP
7224	حديقة عمومية	73EP
8300	حديقة عمومية	75EP
8282	حديقة عمومية	a75EP
12060	حديقة عمومية	76EP
1995	عيادة طبية	a77EP
1995	عيادة طبية	b77EP
1995	عيادة طبية	c77EP
1995	عيادة طبية	d77EP
1995	عيادة طبية	e77EP
1995	عيادة طبية	f77EP
1995	عيادة طبية	g77EP
1995	عيادة طبية	h77EP
7124	حديقة عمومية	EP 78

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

7322	حديقة عمومية	EP 78 a
2028	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	EP 79
483	مخبزة	EP 83
701053	المجموع	

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص، ص، ص: (34، 35، 36).

الجدول رقم: 31 يوضح أبراج شبكة الهاتف النقال مبرمج لبلدية واد الشعبة.

ابراج شبكة الهاتف النقال مبرمج - بلدية واد الشعبة -	
رقم الحصة	المساحة (م ²)
A4	150
5A	150
6A	150
7A	150
8A	150
9A	165
10A	150
11A	150
12A	150
13A	172
14A	150
15A	166
المجموع	1853

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 36.

الجدول رقم: 32 يبين برنامج التجهيزات المتواجدة على مستوى مخطط شغل الأراضي رقم 03

نوع التجهيز	المساحة (م ²)
مسجد	6596
فندق	16151
مركز الراحة	4024
مخبزة + قاعة حفلات	3875
الدرك الوطني	12047
حديقة عمومية	12060
محطة ترامواي	79936

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016

ب.7. منشآت الري:

مخطط شغل الأراضي يحتوي على قنوات شبكة المياه الصالحة للشرب من نوع PEHD وعلى شبكة الصرف الصحي وهي جديدة كلياً.

*مخطط شغل الأراضي حملة: يضم قنوات شبكة المياه الصالحة للشرب من نوع PEHD وشبكة الصرف الصحي جديدة .

ج. خصائص مجال الدراسة:

إن المجال ذو خصائص تجعله قادراً على أن يلعب دوراً فعالاً في إعادة البنية الحضرية ومنحها قيمتها المعمارية والعمرانية التي تتمثل في:

❖ يضم مجال الدراسة جيوباً شاغرة تقدر بـ: 31.32 هكتار بمعنى يمكن له استقبال

العديد من المشاريع الإضافية (سكنية ومرافق جوارية) لتكثيف مخطط شغل الأراضي.

❖ يمتاز بطبيعة طبوغرافية تساعد على عملية التهيئة.

❖ مجهز بمختلف الشبكات التقنية وهذا ما يساعد على توطين المشاريع الجديدة بسرعة.

الجدول رقم: 33 يبين مساحات مخطط شغل الأراضي رقم 03.

جدول المساحات الكلي لمخطط شغل الاراضي رقم 03		
التعيين	العدد	المساحة (م ²)
سكن جماعي موجود ومبرمج	11617	1097019
سكن جماعي مقترح	1720	165706
المجموع	13337	1262725
المرافق الموجودة والمبرمجة	87	739198
المرافق المقترحة	16	70034
ابراج الهاتف النقل المبرمجة	15	2311
ارتفاق الثكنة العسكرية	-	45552
ارتفاق مؤسسة اعادة التأهيل	-	79955
رواق خط الترامواي	-	5183
المساحات الخضراء	-	129955
الطرق الاولية والثانوية + الأرصفة	-	809892
المجموع	-	3144805

المصدر: مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الأولى والثانية، 2016

د. دراسة بيئية:

يعد الجانب البيئي من بين الانشغالات الحالية وألوية في عملية التنمية والتعمير، حيث أصبح موضوعا ذا بعد عالمي لما له من حساسية وأهمية كبرى في أي عملية تخطيطية أو تهيئة حيث جاءت عدة قوانين تهتم بالبيئة منها القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات وحاليا فتح الربط بين حماية البيئة الحضرية والمنشآت المصنفة وهذا يدل على أن لهذه الأخيرة آثار وانعكاسات أصبحت تشغل بال المشرع الجزائري لإحداث موازنة بين قواعد التهيئة والتعمير قواعد حماية البيئة الحضرية.

د1. النفايات الصلبة:

*تعريف النفايات:

حسب القانون 01- 19 المؤرخ في 12/12/2001 وخصوصا المادة الثالثة هي البقايا المترتبة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة عامة كل مادة أو منتج وكل منقول يتخلص المالك أو الحائز منه أو يقصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه.

في مجال الدراسة إن جمع النفايات المنزلية مازالت لم تتحكم فيها، فهي ترمى بشكل تلقائي وفوضوي في الأودية العابرة للمجال فينتج التلوث وانتشار الأمراض والحشرات والروائح الكريهة وهذا يعود إلى عدم وجود مخطط لتسيير النفايات وقلة الوسائل الخاصة بذلك وعدم نشر الوعي والتحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة.

د2. النفايات الهامدة :

ويقصد بها تلك النفايات المترتبة عن عمليات البناء والهدم، حجارة وغيرها، وطريقة تسيير ومعالجة هذا النوع من النفايات لم يتحكم فيها ، فهي ما زالت ترمى بطريقة عشوائية في الأودية وبجانب المنازل وليس لها مواقع واضحة على مستوى التجمعات الحضرية للبلدية ومجال الدراسة.

د3. جمع ونقل النفايات:

تجمع وتنقل النفايات إلى مركز الردم التقني بباتنة أما النفايات الهامدة فهي تنقل إلى المركز الخاص لمعالجة هذا النوع من النفايات المتواجدة في مخطط شغل الأراضي رقم 36

د4. التأثيرات على مستوى البيئة العامة

- التأثيرات الصوتية الناتجة عن خط السكك الحديدية و tramway مع استخدام عوازل للصوت أثناء انجاز المشاريع⁽¹⁾.

¹-مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرجع السابق، ص: (22، 23).

د5. مخطط تسيير النفايات.

الجدول رقم: 34 يوضح مخطط تسيير النفايات.

قطاعات بلدية واد الشعبة	قطاع بلدية باتنة
- تقدير الكمية:	- تقدير الكمية:
عدد السكان: 52985	عدد السكان: 13700
عدد المساكن: 10597 مسكن	عدد المساكن: 2740 مسكن
ك = 0.8×52985	ك = 0.8×13700
= 42388 كلغ/اليوم	= 10960 كلغ/اليوم
= 42.39 طن/اليوم	= 10.96 طن/اليوم
إمكانيات ما قبل الجمع:	إمكانيات ما قبل الجمع:
- بالنسبة لحاويات 1100 لتر	- بالنسبة لحاويات 1100 لتر
عدد المساكن الجماعية = 10597	عدد المساكن الجماعية = 2740
عدد السكان الجماعي = 52985	عدد السكان الجماعي = 13700
نسمة	نسمة
الكمية المقدرة = 0.8×52985	الكمية المقدرة = 0.8×13700
= 42388 كلغ/اليوم	= 10960 كلغ/اليوم
العدد = $385/42388$	العدد = $385/10960$
= 110.09 يشكل 66 % من	= 28.47 يشكل 66 % من
الحاوية	الحاوية
العدد الكلي:	العدد الكلي:
110.09 ← 66 %	28.47 ← 66 %
عدد ← 100 %	عدد ← 100 %
العدد = $66/1109.87$	العدد = $66/2847$

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

<p>= 167 حاوية 1100 لتر</p> <p>- عدد حاويات 240 لتر</p> <p>- تقدر المساحة للتجهيزات لتسيير النفايات م = 638400 م²</p> <p>العدد = 6400/638400</p> <p>= 4×99.75</p> <p>= 399 حاوية 240 لتر + 13 لمحطة التراموي</p>	<p>= 43 حاوية 1100 لتر</p> <p>- عدد حاويات 240 لتر</p> <p>- تقدر المساحة للتجهيزات لتسيير النفايات م = 71568 م²</p> <p>العدد = 6400/71568</p> <p>= 4×11.18</p> <p>= 45 حاوية 240 لتر</p>
---	---

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص، ص: (54، 55)

جدول رقم: 35 يوضح توزيع إمكانيات ما قبل الجمع حسب القطاعات والمناطق المتجانسة:

المجموعة	التعيين	نوع الحاوية	العدد	القطاع
01	تجهيزات	240 لتر	97	واد الشعبة
02	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	3+4	واد الشعبة
03	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	5+8	باتنة
04	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	6+36	واد الشعبة
05	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	22+12	واد الشعبة
06	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	6+15	باتنة
07	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	8+16	باتنة
08	تجهيزات	240 لتر	25	باتنة
09	تجهيزات	240 لتر	117	واد الشعبة
10	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	5+25	واد الشعبة

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

11	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	63+31	واد الشعبة
12	سكن جماعي	1100 لتر	11	واد الشعبة
13	تجهيزات	240 لتر	37	واد الشعبة
14	سكن جماعي	1100 لتر	23	واد الشعبة
15	سكن جماعي+تجهيزات	240+1100 لتر	4+20	واد الشعبة
16	تجهيزات	240 لتر	68	واد الشعبة

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة، المرحلة الثانية، 2016، ص: 56.

*تقسيم قطاعات الجمع:

نقترح تقسيم مجال الدراسة إلى 3 قطاعات للجمع مع توجيه شاحنتين ضاغطين 5 طن بطورة واحدة يوميا لقطاع بلدية باتنة و6 شاحنات ضاغطة سعة 7 طن وشاحنتين ضاغطين سعة 5 طن بدورة واحدة يوميا وشاحنة بمقطورة 2.5 طن للنفايات الهامدة و72 عمال نظافة و18 سائق.

*النقل والمعالجة نقترح نقل النفايات المنزلية إلى مركز الردم التقني ببلدية الشعبة والنفايات الهامدة إلى مركز المعالجة المبرمج الواقع في مخطط شغل الأراضي رقم 36 باتنة.

د.6. مبدأ تقسيم المجال إلى مناطق متجانسة:

إن أهم جوانب التنظيم العمراني هو تقسيم مجال الدراسة إلى عدة مناطق تتميز بالتجانس والتي من شأنها إدراك أهمية ومدى استغلال الفضاءات في النسيج العمراني وكيفية التدخل وإبراز قوانين التعمير الخاصة بالإطار المبني حيث تم تقسيم المجال إلى مناطق متجانسة بالاعتماد على الوظيفة الخدماتية للمنطقة وعلى الاستغلال الغالب بها.

2: العينة وطريقة اختيارها:

أ- تعريف العينة: هي عبارة عن مجموعة جزئية التي يطبق الباحثون دراساتهم عليها بحيث تكون ممثلة للمجتمع الكلي، وتتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع⁽¹⁾.

¹- بلقاسم سلاطونية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، الكتاب الثاني، ط1، الدار الجزائرية، 2017، ص: 103،

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

ب- طريقة اختيارها: يعتبر اختيار العينة التي تمثل المجتمع أمر صعب بالنسبة للباحثين، حيث قالوا بأن من أهم شروط نجاحها هو أن تكون ممثلة لكل حالات المجتمع المبحوث، ويجب أن تعبر بصدق عن الظاهرة المدروسة⁽¹⁾، تم اختيار حملة 3 مجالا للدراسة كونها قطب حضري جديدة متطور لما له علاقة بموضوع الدراسة ومن بين العوامل التي تم على اساسها اختيار العينة هو كون مجال الدراسة (حملة 3) من ضمن مشاريع التنمية الحضرية، وتم اختيار الحي الكبير فيها والمسمى ب: حي الإخوة الشهداء نزار العربي- موسى، لكونه يضم عدة مقاطعات وكل مقاطعة تشمل عدة أحياء، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية تم اكتشاف أحياء ملوثة وأحياء أخرى نظيفة رغم تواجدها في نفس المقاطعة أو بالمقارنة مع المقاطعات الأخرى وما يلفت الانتباه ويثير الدهشة والحيرة والتساؤل هو كون هذه الأحياء جديدة في المنطقة الحضرية حملة 3، إلا أنها تختلف من حيث درجات النظافة من حي لآخر ولهذا السبب تم اختيارها كمجال خاص للدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على العينة الحصصية والتي تقسم فيها مجتمع الدراسة الأصلي إلى فئات أو شرائح ضمن معيار معين ويحدد العدد المطلوب من كل شريحة بصورة تتلاءم وظروف الباحث⁽²⁾

يتكون مجتمع البحث من ثلاث مقاطعات:

المقاطعة 34 فيها 348 مساكن مشغولة، مسكنين (2) شاغرين، أما في المقاطعة 36 يوجد 207 مسكن، 108 مشغولة، 99 مسكن شاغر، وفي المقاطعة 37 يوجد 244 مسكن منها 144 مشغولة، و 100 مسكن شاغر، ومنه فالعدد الإجمالي للمساكن المشغولة هو:

$$600 = 144 + 108 + 348$$

النسبة المئوية = حجم العينة \times 100 \div 600 = 25 %.

وقد تم أخذ عينة بنسبة 25 % من مجتمع البحث أي 150 مفردة موزعة على المقاطعات كما يلي: (348 \div 4 = 87). (108 \div 4 = 27). (144 \div 4 = 36). ومنه: (87 + 27 + 36) = 150 مفردة.

¹ - بلقاسم سلاطينية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، الكتاب الثاني، المرجع السابق، 2017، ص: 102.

² - محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، الجامعة الأردنية للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 96.

ثانيا: الإجراءات المنهجية:

1. المنهج والأدوات:

أ. المنهج:

تمهيد: يحدد المنهج بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة، والمنهج في العلم مسألة جوهرية، والإجراءات المستعملة أثناء إعداد البحث وتنفيذه هي التي تحدد النتائج، والمنهج عبارة عن سلسلة من المراحل المتتابعة الواجب اتباعها بطريقة منسقة ومنظمة⁽¹⁾.

تم استخدام "المنهج الوصفي" الذي يعد من أكثر المناهج المناسبة لدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة، لتفسيرها وتحليلها، لاسيما عند صعوبة إجراء التجارب على الظواهر الاجتماعية، فهو عبارة عن طريقة منتظمة لدراسة الحقائق الراهنة، والتي تتعلق بأحداث أو موقف، أو أفراد أو أوضاع معينة لاكتشاف الحقائق الجديدة وتغيراتها مع كشف الجوانب التي تحكمها⁽²⁾.

وتم استعمال "أسلوب المقارنة" وذلك أثناء الدراسة الاستطلاعية وكذلك عند الدراسة الميدانية وتتمثل في مقارنة الأحياء فيما بينها داخل كل مقاطعة ومقارنة الأحياء بين المقاطعات الثلاث في تباين مستويات التلوث واكتشاف الأحياء النظيفة والملوثة في مجال الدراسة (حملة 3).

ب. الأدوات:

ب1. الملاحظة: تعتر الملاحظة من الأدوات الهامة التي تستخدم في البحوث الميدانية والتي قال فيها فرانسيس بيكون العلم يبدأ بالملاحظة وينتهي بها.

تكمن أهمية الملاحظة في كونها تعد الوسيلة السهلة والأنجع عند مراقبة سلوك الإنسان وجمع بيانات حول المواقف التي يمكن له أن يقدم معلومات، أو تلك التي يخجل أن يعطي لنا معلومات حولها، وتفيد أيضا في بعض المواقف التي يمتنع فيها المبحوث عن تقديم المعلومات للباحثين، وتستعمل كذلك في جميع أنواع البحوث والدراسات كالوصفية والتجريبية

¹- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (د، ط) دار القصبية للنشر، الجزائر، 2004، ص: 36.

²- بلقاسم سلاطونية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية المعرفة ومناهج البحث الاجتماعي، الكتاب الأول، ط1، الدار الجزائرية، 2017، ص: 141.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

والكشفية، إلا أنها لا تستعمل في بعض الحالات مثل مراقبة السلوك الجنسي لدى الإنسان وبعض الخلافات التي تحث في العائلات⁽¹⁾.

استخدمت في هذه الدراسة الملاحظة بدون مشاركة في بعض المواقف، مثلاً ملاحظة أفراد العينة في مجال الدراسة وهم يحاولون إيجاد عامل نظافة مقابل مبلغ رمزي ولكن ما تم ملاحظته هو أن أفراد العينة لم يعيروا أي اهتمام للشخص الذي اقترح عليهم الفكرة فتصرف بمفرده وأتى بعامل نظافة بمقابل مبلغ مالي لينظف القمامة من الحي وتم الاكتفاء بالنظر والاستماع ومتابعة الموقف الاجتماعي مع تسجيل ما تم رؤيته والاستماع إليه دون علم أفراد العينة، كما استخدمت الملاحظة البسيطة، حيث كان الهدف منها جمع المعلومات الأولية عن ظاهرة التلوث البيئي في مجال الدراسة وملاحظة سلوكيات أفراد العينة تجاه البيئة، وقد استمرت الملاحظة لمجال الدراسة إلى غاية انتهاء عملية توزيع الاستمارات وجمعها.

ب2. المقابلة: هي التقنية المباشرة التي تستعمل لغرض مساءلة الأفراد بصورة منعزلة، أو مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بالحصول على المعلومات الكيفية بهدف التعرف بعمق على الأشخاص المبحوثين⁽²⁾.

تم إجراء مقابلة عامة وخاصة:

*مقابلة عامة:

مقابلة مع رؤساء بعض المصالح للحصول على وثائق تحتوي على معلومات تخص مجال الدراسة في مديرية البيئة موظفين وبعض المسؤولين في: مكتب البيئة الحضرية الصناعية، ومسؤول مكتب البيئة الحضرية، ومديرية البناء والتعمير ومديرية البرمجة والملحقة الإدارية حملة 3 (بلدية الشعبة) حيث تم الحصول على بعض المخططات التي تخص مجال الدراسة. **مقابلة خاصة:** وهي عبارة عن لقاء تم إجراؤه مع الموظف (الصحفي الإعلامي هـ - ز)، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة تخص دور الإعلام في حماية البيئة من التلوث وتنميتها، وكان ذلك يوم: الأحد 15 جانفي 2023 على الساعة: 15:00 وتم طرح الأسئلة التالية:

¹- بلقاسم سلاطينية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، ص، ص: (62، 63).

²- منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، المرجع السابق، ص: 197.

1. ما هو دور الإعلام في حماية البيئة من التلوث وتنميتها؟
2. في برامجكم وحصصكم هل تدرجون موضوع حماية البيئة من التلوث؟
3. من هي الفئة المستهدفة للإشراف على هذه الحصص ومناقشة هذه المواضيع؟
4. هل تجدون تفاعلا وإقبالا على هذه القضايا التي تخص البيئة من طرف سكان مدينة باتنة سواء من خلال طرح الأسئلة أو التدخل لإعطاء اقتراحات وحلول لمعالجة هذه الظاهرة؟
5. ماهي الاقتراحات والتوصيات التي توجهونها إلى سكان مدينة باتنة لحماية البيئة من التلوث؟

وكانت الإجابات كما يلي:

1. للإعلام دور كبير في مناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة كظاهرة التلوث، فهو المرآة العاكسة لحقيقة الأمور خاصة إذا عالجها بطريقة موضوعية مراعاة لكل جوانبه، وتختلف معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة خاصة فيما يتعلق بالتحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية في وسط المجتمع، فالإعلام هو أحد أهم المقاربات لمعالجة مختلف مخاطر التلوث البيئي من خلال نشر الوعي لدى الأفراد بضرورة التحلي بالقيم التي تدعو للحفاظ على البيئة والوقاية من التلوث والترويج ومرافقة الحملات المختلفة التي تقودها منظمات المجتمع المدني.
2. من خلال الفضاءات الإذاعية يتم التطرق إلى موضوع البيئة والوقاية من التلوث وطرق خلق تنمية مستدامة لمختلف المشاريع التي تسجل في شتى المجالات وهذا يفتح النقاش في كل مرة حول موضوع البيئة كواحدة من المحاور التي ترتبط بالضرورة بكل خطوة تنموية وكموضوع يجب أن يلقى اهتمام من طرف الجهات الوصية على التخطيط وتنفيذ لمختلف المشاريع بحيث يجب تقديم سياسات تنموية بطرق مستدامة تأخذ بعين الاعتبار مشكلات البيئة كواحدة من الأولويات في بناء أي تصور تنموي.
3. ترتبط نوعية الضيف مع الموضوع وزاوية المعالجة وخلفية تكوين الضيف والمنصب الذي يشغله والقطاع الذي يمثله، فالحديث عن موضوع النفايات في ولاية باتنة يجب بالضرورة استضافة المسؤولين عن الردم التقني ومصالح البلدية وإن كان الموضوع له علاقة مثلا بالتشجير فمن الأجدر أن يكون الضيف من قطاع الغابات وممثلين عن المجتمع المدني المساهم في التشجير، وعلى العموم فإن الضيوف هم أكاديميون مختصون في مجال

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

البيئة، مسؤولين في قطاع البيئة، ممثلو الهيئات الرسمية التي لها علاقة غير مباشرة بالبيئة، المجتمع المدني، شخصيات مهتمة بالشأن البيئي في مجتمع محلي معين.

4. نسجل اهتمام مقبول لدى سكان مدينة باتنة فيما يخص موضوع البيئة وما يتعلق بها على الأقل من الجانب النظري، وإن كان لا يمارس اهتمامه على أرض الواقع بسلوكيات ايجابية نحو البيئة بمعنى الاستجابة والسلوكيات مازالت بعيدا نوعا ما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. معظم الاقتراحات والتوصيات الموجهة للسكان لحماية البيئة من التلوث وتنميتها تنمية مستدامة هو توعية الفرد وتحمله مسؤوليته نحو البيئة، والكل يتفق على رأي واحد هو فرض عقوبات ولو رمزية على كل من يساهم في تلويث البيئة، وكذلك وجوب مشاركة كل أفراد المجتمع في أي مدينة دون استثناء في حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام.

ب3. الوثائق والسجلات: تعد من أهم مصادر المعرفة، فهي الشاهد الأكبر على التاريخ والدليل البارز على السمة الحضارية للشعوب، وتعتبر وديعة للأجيال الحاضرة إلى الصاعدة، فهي تعين الباحثين والمؤرخين في دراساتهم وأبحاثهم⁽¹⁾.

تم الحصول على الوثائق والمخططات الخاصة بالمجال العام والخاص للدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، فسديس، واد الشعبة، تازولت، عيون العصافير، جرمة، سريانة، المرحلة النهائية.

- مراجعة مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة - مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، المرحلة الأولى والثانية 2016

- مونوغرافيا ولاية باتنة 2021.

- بعض الوثائق خاصة بالمجال من مديرية البيئة لولاية باتنة.

- بعض المخططات من مكتب خلية الإحصاء للملحقة الإدارية بلدية حملة 3.

¹- عبد المجيد محمد الحويج، الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب، العدد: 29، جامعة الزاوية، 2020، ص: 206.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

ب4. الاستمارة: وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوث بلغة بسيطة وواضحة يفهمها الجميع ولكن دون أن يجبر المبحوث على الإجابة، وهي تضم أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.

وتعرف الاستمارة بأنها: "جملة المؤشرات التي يمكن من خلالها اكتشاف أبعاد مواضيع الدراسة بواسطة الاستقصاء التجريبي، بمعنى القيام ببحث تجريبي على مجموعة معينة من الناس، فهي أداة اتصال رئيسية بين الباحثين والمبحوثين، تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بالقضايا التي نرغب فيها الحصول عن المعلومات المتعلقة بالمبحوثين⁽¹⁾.

تم استخدام الاستمارة في هذه الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات الميدانية كونها من الأدوات السهلة لأنها تغطي مجموعة كبيرة من أفراد العينة، حيث مر بناؤها بثلاث خطوات وهي:

أ. خطوة البناء: بعد ضبط الموضوع وتساؤلاته وفرضياته، والاطلاع المستمر على الأدبيات النظرية ومختلف الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة تم كتابة أسئلة الاستمارة وضبطها حسب فرضياته لتأخذ بناءها الأولي حيث احتوت أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة وكانت واضحة وسهلة في تناول أفراد العينة للحصول على إجابات دقيقة.

ب. خطوة التحكيم: تم تقديم الاستمارة إلى مجموعة من الأساتذة لتحكيمها وهم من التخصص في المجال، حيث حكموها وقدموا ملاحظات وتوجيهات قيمة زادا دقة وموضوعية

ج. خطوة التجريب: تم تجريب الاستمارة في مجال الدراسة بعد تحكيمها النهائي وتعديلها في حلة مناسبة تحمل في طياتها أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة بلغة سهلة وواضحة ولا تحتمل التأويل فهي في تناول المبحوثين، حيث شملت 36 سؤالاً، وقسمت إلى ثلاث محاور، المحور الأول يمثل البيانات العامة للمبحوث ويحتوي على 12 سؤالاً، أما المحور الثاني يحمل عنوان: مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقاً للتنمية الحضرية المستدامة ويحتوي على 15 سؤالاً، بينما المحور الثالث بعنوان مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئية من التلوث البيئي تحقيقاً للتنمية الحضرية المستدامة ويحتوي على 10 أسئلة.

¹ - بلقاسم سلاطينية، منهجية العلوم الاجتماعية أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، الكتاب الثاني، ط1، الدار الجزائرية، 2017، ص: 72.

الفصل السادس: مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

صعوبات الدراسة: يمر البحث بمراحل عديدة ويستغرق وقتا معينا ليتم إنجازه بالشكل المرغوب فيه ولكن ليصل الباحث إلى تحقيق أهدافه البحثية يتلقى في مساره هذا عدة صعوبات تعيق عملية سيره، كعدم إنجازه في الوقت المحدد وغير ذلك، وهذه الدراسة تتخللها صعوبات مختلفة منها:

صعوبات ذاتية:

تتمثل في صعوبة التوفيق بين العمل وبين إنجاز البحث كون الباحثة أستاذة التعليم الابتدائي.

صعوبات متعلقة بالبحث:

وتتمثل في الوقت غير الكافي الذي لا يتوفر للباحثة أثناء توزيع الاستمارات بسبب الأسباب الذاتية المذكورة سابقا، وكذلك طول فترة الرد، والامتناع عن الإجابة لبعض أفراد العينة وهذا يعود إلى ظروفهم الشخصية، وكذلك عدم الإجابة على أسئلة الاستمارات بحجة النسيان والعمل وضيق الوقت لديهم و بسبب لامبالاة بعض الأفراد مما جعل الباحثة تضطر لإعادة طبع استمارات من جديد وهذا يستهلك جهدا ووقتا إضافيين.

خلاصة:

في هذا الفصل تم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمجال الدراسة حيث تم الحصول عليها من الملحقة الإدارية (بلدية حملة3) وقد تم الاستفادة من المعلومات التي قدمها مسؤول مكتب خلية الإحصاء وتم التعريف بمجال الدراسة الزماني والمكاني وموقعه وعرض المخططات الخاصة به مع إعطاء فكرة عامة عن الخصائص السكانية والبيئية، وتم تقديم منهجية البحث الميداني من العينة وطريقة اختيارها مع المنهج والأسلوب المستعملة في التفسير والتحليل وكذلك عرض الأدوات المستخدمة المناسبة لموضوع الدراسة. وفي الفصل اللاحق سيتم عرض وتفسير وتحليل البيانات الميدانية للدراسة.

الفصل السابع

تحليل وتفسير البيانات الميدانية

• تمهيد

أولا/ البيانات العامة.

ثانيا/ مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة.

ثالثا/ مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث البيئي تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة.

• خلاصة

تمهيد:

من المعلوم أن البحوث الاجتماعية التي تجرى الهدف منها هو الوصول إلى حقائق علمية دقيقة ولا يمكن ذلك إلى من خلال اتباع منهجية علمية صحيحة وأغلب النتائج العلمية دقيقة تعتمد على الجانبين النظري والميداني الذي يعطي صورة واضحة لسير عملية البحث من خلال استخدام الأدوات التي تربط بين الجانبين بواسطة مجموعة من المحاور التي تبنى بها الاستمارة والتي تمثل موضوع الدراسة واشكاليته وفرضياته، ومن خلال الجانب الميداني تتم الإجابة على التساؤلات المطروحة عمليا للوصول إلى الهدف من الدراسة، وبعد ذلك يتم تحليل المعطيات الميدانية حسب محاور الدراسة.

المحور الأول: خصائص عامة لمجتمع البحث

تمهيد:

يتضمن الاستبيان مجموعة من المحاور المتعلقة بموضوع الدراسة وفرضياته ومؤشراته والتي يتم من خلالها الوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيق نتائج علمية، وهذه المحاور المتضمنة أسئلة موجهة إلى مجتمع الدراسة الذي يشكل عينة البحث للإجابة عليها، لتأتي مرحلة تفرغ المعلومات في جداول والتعليق عليها وتحليلها احصائيا واجتماعيا وتفسيرها وفق الأطر النظرية، وحسب الواقع وصولا إلى نتائج علمية دقيقة تكون حلا لإشكالية مطروحة.

1. محور البيانات الشخصية:

***الجنس:** تم في هذا المحور توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس الذي يعتبر من المتغيرات الديموغرافية التي تدلنا على مكونات مجتمع الدراسة من حيث عدد الإناث وعدد الذكور والعلاقة التي تربطهما بموضوع البحث ومشكلته.

الجدول رقم: 36 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
44.66%	67	ذكر
55.33%	83	أنثى
100%	150	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى جنس المبحوث الذي مثل الأسرة إجابة عن أسئلة استمارة الاستبيان، فمن خلاله يتم معرفة نسبة الذكور ونسبة الإناث الذين لهم علاقة بمتغيرات الدراسة، حيث كانت نسبة الإناث تقدر بـ: 55.33% وهي أعلى من نسبة الذكور المقدر بـ: 44.66% وكان ذلك بمحض الصدفة أثناء توزيع الاستمارات حسب الشخص الذي سلمت له في الحي وأيضا الرجل دائما لا يكون حاضرا في المنزل مثل المرأة خاصة وأن توزيع

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الاستثمارات تقريبا تم في نهاية العطلة الأسبوعية التي تكون فيها المرأة دائما حاضرة في المنزل بينما الرجل يفضل قضاء يومه مع أصدقائه خارج المنزل أحيانا.

*السن: إن عامل السن له علاقة لا يستهان بها في طبيعة ونوع المشاركة في حماية البيئة من التلوث وفي العمليات التنموية في مجتمع المدينة ولهذا تم توزيع عينة البحث وفق هذا المتغير.

الجدول رقم: 37 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة	التكرار	السن
14 %	21	أقل من 30
47.33%	71	من 31 إلى 40
28.66%	43	من 41 إلى 50
10 %	15	أكثر من 50
100%	150	المجموع

يوضح الجدول أعلاه كليا أن أكبر نسبة أعمار أفراد العينة تتراوح بين 31 إلى 40 سنة والمقدرة بـ: 47.33%، تليها نسبة من أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم من 41 إلى 50 سنة والتي تمثل 28.66% ونسبة من أفراد العينة أقل من 30 سنة تقدر بـ: 14 %، ثم نسبة الفئة التي أعمارهم أكثر من 50 سنة وهي تقدر بـ: 10 %.

ومن خلال هذا التحليل الإحصائي فإن التركيب العمري لأفراد العينة يعد عاملا أساسيا يمكن من خلاله تحقيق تنمية البيئة الحضرية واستدامتها لأن أكبر نسبة تمثل فئة الشباب والتي تعتبر المرحلة الأساسية لبناء وتنمية المجتمعات لذلك إذا ما أحسن استغلالها، فهي الفئة القادرة على الانتاج من خلال مشاركتهم الفعالة في مختلف العمليات التنموية والأنشطة المتعلقة بحماية البيئة ومواردها، وهي القادرة على الابتكار والإبداع في المجال البيئي، وتليها نسبة الكهول التي تعد أهم مرحلة يتميز أصحابها بالنضج والوعي اللذان

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

يعدان عاملان أساسيان في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة الحضرية التي تعد جزءا لا يتجزأ من حياة الإنسان.

***الحالة المدنية:** إن لهذا المتغير أهمية في معرفة البناء الاجتماعي لأفراد العينة وذلك لارتباط أفكاره ونشاطاته وأفعاله بالظروف التي يعيشها بين أفراد المجتمع الواحد حيث أن هذه الظروف لها تأثير كبير على سلوكياته تجاه البيئة والمجتمع.

الجدول رقم: 38 يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

النسبة	التكرار	الحالة المدنية
12.66 %	19	أعزب
82 %	123	متزوج
2.66 %	4	مطلق
2.66 %	4	أرمل
100 %	150	المجموع

توضح الشواهد في الجدول أعلاه أن نسبة المتزوجين هي أعلى نسبة وتقدر بـ: 82%، تليها نسبة العزاب والمقدرة بـ: 12.66 %، ثم نفس النسبة 2.66 % لكل الأرمال والمطلقين. ومن خلال هذه النسب المتحصل عليها يمكن القول أن الحالة المدنية لأفراد العينة لها علاقة بحياتهم وبيئتهم التي يعيشون فيها من خلال الظروف والمواقف التي تؤثر فيها، ويعود ارتفاع نسبة المتزوجين كونهم هم أرباب أسر، وهذا ما يوضح أن أفراد المجتمع في استقرار وهو من العوامل المساعدة على بناء وتنشئة الأبناء تنشئة سليمة وغرس فيهم روح الإنتماء البيئي انطلاقا من البيئة المنزلية، أما النسبة المئوية فهي للعزاب وهم من الفئة الذين مثلوا الأسرة وأجابوا عن الأسئلة وهم من الشباب الذين يعدون ركيزة وقوة المجتمع خاصة وأنهم من المتعلمين، ونجد الأرمال والمطلقين تقريبا منعدمة وهذا ما يوضح أهمية تماسك الأسرة وتحمل المسؤولية الزوجية للحفاظ عليها واستمراريتها، بينما نسبة المطلقين والأرمال

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

تكاد تتعدم وهو الشيء الذي يدل على وعي الناس بأهمية الأسرة، كل هذه العوامل يمكن أن تكون كافية لتوفير جو مناسب للتفكير في التنمية الحضرية بشكل مستدام والحفاظ على الموارد البيئية ومواجهة ظاهرة التلوث انطلاقاً من البيئة المنزلية، وحالة الاستقرار تساعد على ذلك لانعدام التفكك الأسري وغير ذلك من المشكلات التي تحول دون تحقيق ذلك.

***المستوى التعليمي:** يعد متغير المستوى التعليمي من أهم المتغيرات الدالة على ثقافة المجتمع وتقدمه، فالتعليم هو الذي يدل على المستوى العلمي والمعرفي لمجتمع البحث ومن خلاله تتضح العلاقة التي تربط ثقافة الأفراد وتفاعلاتهم مع البيئة.

الجدول رقم: 39 يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
/	/	أمي
%1.33	2	ابتدائي
%12.66	19	متوسط
%28.66	43	ثانوي
%57.33	86	جامعي
% 100	150	المجموع

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن النسبة الغالبة هي من المستوى الجامعي والتي تقدر بـ: %57.33، تليها نسبة المستوى الثانوي والمقدرة بـ: %28.66، أما نسبة المستوى المتوسط فهي: %11.33، والمستوى الابتدائي تقدر بـ: %1.33، أما نسبة الأمية فهي منعدمة.

ويمكن القول بأن المستوى التعليمي الجامعي هي النسبة الغالبة، وهذا مؤشر إيجابي كونه له علاقة متينة بوعي وإدراك أفراد العينة بأهمية البيئة الحضرية التي يعيشون فيها، ويمكن القول بأن هذا العامل يمكن ربطه بإمكانية استغلال البيئة الحضرية استغلالاً عقلانياً وتنميتها بصورة مستدامة، تليها نسبة المستوى الثانوي والمتوسط، وتعود إلى أن هذه الفئة من

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

التلاميذ الذين يزاولون دراساتهم الحالية وهم من مثلوا الأسرة في الإجابة عن الأسئلة، والنسبة المتحصل عليها من المستوى الابتدائي هم من أرباب الأسر الفقيرة الذين توقفوا عن الدراسة لظروف خاصة منهم من قال لظروف اقتصادية واجتماعية آنذاك.

* عدد أفراد الأسرة: يعد هذا المتغير من بين المتغيرات التي توضح لنا حجم الأسرة الذي يعتبر مؤشرا لتصورات أفراد مجتمع الدراسة حول نمط حياتهم من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الجدول رقم: 40 يبين توزيع أفراد العائلة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
أقل من 4	54	36 %
من 4 إلى 6	84	56 %
من 7 إلى 10	12	8 %
أكثر من 10	/	/
المجموع	150	100 %

يبين الجدول أعلاه أن النسبة العالية لعدد أفراد الأسرة هي الأسر التي تتكون من 4 إلى 6 أفراد والمقدرة بـ: 56 %، تليها الأسر التي تتكون من عدد أقل من 4 أفراد بنسبة 36 %، ثم الأسر التي تتكون من 7 إلى 10 أفراد بنسبة: 8 %، أما الأسر التي يتعدى عدد أفرادها 10 فهي منعدمة.

ومن خلال المعطيات الكمية يتبين لنا بأن الأسر لديها الوعي الكافي بأهمية تنظيم النسل رغم أن الامكانيات المادية لا بأس بها، وأيضا حجم الأسرة يلعب دورا مهما في أدائها للوظائف ومختلف المسؤوليات الخاصة بها، كما أنه يؤثر على مستويات الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

إن أفراد العينة من الأسر الحضرية التي أعطت أهمية لحجم الأسرة حيث أن العدد يوضح مدى اهتمامها بتحديد وتنظيم النسل ولأن كبر الحجم يعرقل مسؤولياتها ويؤدي إلى الضغط داخل المساكن وعدم العيش بحرية فيه، مما يولد مشاكل نفسية داخل الأسرة، وما يمكن قوله هو أن الحجم الصغير للأسر من مميزات الأسرة الحضرية، أما الفئة التي يصل عدد أفرادها 10 فهي الأسر التي تحبذ فكرة الإنجاب للحفاظ على لقب الأسرة من أجل استمرارها وقوتها ومساندة بعضهم البعض وهي نسبة قليلة جدا.

والأسرة التي تتمتع بهذا القدر من الوعي يمكنها من الاستقرار والتمسك وبالتالي البيئة الأسرية الجيدة تكون الأولى لتشكيل فرد سوي يحسن التعامل والتفاعل معها لأن الكثير من المشكلات البيئية تنتج نتيجة انحراف الأحداث بسبب التفكك الأسري وغير ذلك.

*الوضع المادي للأسرة: هذا المتغير يعتبر من المتغيرات التي تشير إلى قدرة أو عدم قدرة أفراد مجتمع البحث في المشاركة في العمليات التنموية لاسيما من الجانب المادي، والتنمية الحضرية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر.

الجدول رقم: 41 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضع المادي للأسرة

النسبة	التكرار	الوضع المادي للأسرة
5.33 %	8	فقيرة
92 %	138	متوسطة
2.66 %	4	غنية
100 %	150	المجموع

من خلال المعلومات الواردة أعلاه يتضح بأن النسبة العالية هي من فئة الأسر المتوسطة والمقدرة بـ: 92 %، تليها نسبة الأسر الفقيرة التي تمثل 5.33 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بفئة الأسر المتوسطة، ثم تأتي الفئة الغنية في الأخير وتمثل 2.66 %.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

ومن خلال هذه المعلومات الكمية نستطيع القول بأن معظم أفراد العينة حالتهم المادية حسنة يمكن لهم تلبية حاجاتهم بما فيه الكفاية من جميع النواحي، والعيش بأريحية، كتعليم أطفالهم وغير ذلك، بينما الفئة الغنية تمثل في أفراد العينة الذين لديهم مدخول من وظائفهم وأعمالهم الحرة خارج المدينة وكذلك هم من فئة الأطباء حسب أقوالهم، وأيضا من الفئة الذين لديهم مداخيل من وظائف مختلفة ولا يعتمدون فقط على الوظائف الحكومية فهم ينشئون مشاريع أخرى تمكنهم من الخروج من دائرة المعاناة والفقر وهذه النسبة قليلة جدا. ولهذا يمكن القول بأن الفئة النشيطة هي الفئة الواعية والتي تسعى للتنمية بشتى الطرق والوسائل من أجل جودة الحياة.

***المهنة:** يعد هذا المتغير ضروريا باعتباره من المؤشرات التي توضح المستويات الاقتصادية والمادية لكل فرد في مجتمع الدراسة، وكلما كانت الوظيفة أو المهنة التي يشغلها جيدة كلما كان مدخوله جيد يساعده على تحمل مسؤولياته تجاه الأسرة وحتى تجاه مشاركاته في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة.

الجدول رقم: 42 يبين توزيع أفراد المجتمع حسب متغير طبيعة المهنة

النسبة	التكرار	المهنة
11.33 %	17	بطل
22 %	33	أعمال حرة
21.33 %	32	قطاع خاص
45.33 %	68	قطاع حكومي
100 %	150	المجموع

يشير الجدول أعلاه، إلى أن النسبة الغالبة لطبيعة المهنة هي الفئة التي تعمل في القطاع الحكومي والمقدرة بـ: 45.33 %، والتي تتمثل في الأساتذة في مختلف الأطوار والأساتذة الجامعيين والأطباء وفي مجال الأمن حسب إجاباتهم، تليها نسبة الذين يعملون

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

أعمالاً حرة وتمثل 22 %، وهم من الذين يشتغلون في التجارة والخياطة والحلاقة وصنع الحلويات وغيرها، تليها الفئة التي تعمل في القطاع الخاص والتي تقدر نسبتها بـ: 21.33 %، وأخيراً نسبة البطالين التي تقدر بـ: 11.33 %، وهذه النسبة تقريبا من جنس الإناث الماكثات في البيت وهي ربات البيوت، كونهن ملزمات بالعناية بالأطفال والاهتمام بهم. ويمكن القول بأن الوظيفة تضمن للإنسان كرامته ومكانته والعيش بسلام في مجتمعه، والملاحظ هنا أن معظم أفراد العينة يملكون وظائف تعكس أوضاعهم المادية والأنماط المعيشية، فكلما كانت الوظيفة وتنوعت قل الفقر والبطالة والعكس صحيح، والوظيفة في دراستنا تمكن الفرد من اكتساب الخبرة في بيئته سواء المنزل أو البيئة العملية فهو يكون علاقات وبشارك الناس في عدة مجالات تمكنه من تكوين أفكار حول تنمية بيئته والحفاظ عليها وعلى مواردها، فالوظيفة تقدم للإنسان حلا سوا مادية أو خبرات حسية لكيفية مواجهة التلوث البيئي، كما أن التخصص في العمل خاصة في المجال البيئي يقضي على الممارسات السلبية في البيئة.

***الدخل الشهري:** يعد هذا المتغير أيضا من المؤشرات الدالة على الحالة المادية لأفراد المجتمع والتي لها علاقة بالمشاركة أو عدم المشاركة في حماية البيئة من التلوث وبدل كذلك على التقدم والرفاه أو عدمه.

الجدول رقم: 43 يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

النسبة	التكرار	الدخل الشهري
10.66 %	16	أقل من 20000 دج
13.33 %	20	من 20000 إلى 30000 دج
31.33 %	47	من 35000 إلى 40000 دج
33.33 %	50	أكثر من 40000 دج
11.33 %	17	فئة البطالين
100 %	150	المجموع

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 33.33 % من أفراد العينة الذين يفوق مدخلهم إلى 40000 دج، تليها نسبة 31.33 % الذين يصل مدخلهم إلى 40000 دج، تليها نسبة 13.33 % من الفئة التي تتقاضى أجرا من 20000 دج إلى 30000 دج، ثم الفئة التي تتقاضى أقل من 20000 دج، أما النسبة الباقية فهي للبطالين وتتمثل في: 11.33 %.

ومن خلال المعطيات الاحصائية يمكن القول بأن أفراد العينة أغلبيتهم من الفئة العاملة ودخلها الشهري يتراوح بين الضعيف والمتوسط وهم من الذين يعملون في القطاع الحكومي، كما قلنا سابقا، أما النسبة الكبيرة فهم يتقاضون أجرا أفضل من البقية وهم من الذين يعملون في القطاع الخاص والأعمال الحرة، وما يمكن استنتاجه أن بإمكان أفراد العينة المشاركة في حماية البيئة من خلال مساهماتهم المادية كتوفير الوسائل الضرورية لرمي النفايات ووضع حارس أو عامل نظافة في كل حي مقابل أجر ملائم.

***محل الإقامة السابقة:** هذا المتغير يوضح لنا خلفية الثقافة المحلية لأفراد مجتمع البحث والتي توضح طريقة عيشهم وتعاملاتهم فيما بينهم وكذلك نوع الأنشطة التي يمارسونها.

الجدول رقم: 44 يبين توزيع أفراد العينة حسب محل الإقامة السابقة

النسبة	التكرار	محل الإقامة السابقة
18.66 %	28	ريف
81.33 %	122	مدينة
100 %	150	المجموع

إن المعلومات الواردة في الجدول السابق تبين محل الإقامة السابقة لأفراد العينة، حيث نجد أغلب أفراد العينة من المدينة بنسبة: 81.33 %، ونسبة 18.66 %، كان محل إقامتهم في الريف.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

ومن خلال هذا الجدول يمكن القول بأن للخلفية الثقافية تأثير على البيئة من خلال ممارساتهم وتفاعلاتهم مع البيئة الحضرية، بسبب أساليب الحياة التي تميزهم عن بعضهم البعض.

***نوع المسكن:** هذا المتغير يوضح لنا ما إذا كان أفراد المجتمع من السكان الأصليين في حملة 3 أم لا وهذا لمعرفة العلاقات الاجتماعية التي تربطهم ببعضهم.

الجدول رقم: 45 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المسكن

نوع المسكن	التكرار	النسبة
ملك	104	69.33 %
إيجار	46	30.66 %
المجموع	150	100 %

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلبية السكان يملكون مساكنهم وهذا بنسبة: 69.33%، والنسبة الباقية فالمسكن مستأجرة وتتمثل في: 30.66%.

ومن خلال هذا المتغير يمكن القول بأن المسكن عندما يكون ملكا يجعل صاحبه يحس بالانتماء إلى الوسط الذي يعيش فيه فيحافظ على نظافته، أما المستأجرين أحيانا يكون لديهم الاحساس بعدم الانتماء، وتتولد لديهم اللامبالاة وهذا ما يؤثر على البيئة ويتسبب في تلوثها.

***عدد غرف المسكن:** يعد هذا المتغير من المتغيرات التي تبين نماذج مختلفة من المساكن وهل سدت احتياجات الأسر بمختلف أحجامها وأشكالها وأنشطتها المختلفة.

الجدول رقم: 46 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد غرف المسكن

عدد غرف المسكن	التكرار	النسبة
F3	73	48.66 %
F4	77	51.33 %
المجموع	150	100 %

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

يشير الجدول أعلاه إلى عدد الغرف التي تتوفر عليها مساكن أفراد العينة، وتقدر نسبة الأفراد الذين يملكون مساكن بعدد الغرف: f4 وهي النسبة الأكبر 51.33 %، تليها نسبة 48.66 % من الذين لديهم غرف بعدد: f3.

وما تم ملاحظته هو أن الغرف واسعة ولا يعانون من الضيق وعددها ملائم لحجم أفراد الأسرة، وملاءمة البيئة الأسرية للحياة، يعد من المؤشرات التي تدل على الاستقرار وانعدام المشكلات الأسرية التي لها علاقة بالمشكلات البيئية، فالمسكن هو المنطلق الأساسي لزرع روح الإنتماء إلى الوسط الذي نعيش فيه والذي يجب الحفاظ عليه.

*ملاءمة المسكن: كذلك هذا المتغير يبين مدى ملاءمة المسكن مع متطلبات المعيشة ومدى رضا أفراد مجتمع البحث عن ذلك، باعتبار أن المسكن هو البناء الذي يتضمن كل ضروريات الحياة من تجهيزات ووسائل وكل ما يحتاجه الفرد لضمان حياة صحية ومستقرة.

الجدول رقم: 47 يبين توزيع أفراد العينة حسب ملاءمة المسكن لمتطلبات المعيشة

ملاءمة المسكن مع متطلبات المعيشة	التكرار	النسبة
نعم	133	88.66 %
لا	17	11.33 %
المجموع	150	100 %

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن أفراد العينة يؤكدون على ملاءمة المسكن لمتطلبات المعيشة بنسبة 88.66 %، أما النسبة الباقية تؤكد عكس ذلك وتقدر بـ: 11.33 %.

ومما سبق فهناك من يتوفر مسكنه على الوسائل المهمة كالبراد والأجهزة المختلفة كجهاز التدفئة، والمكيف الهوائي لبعض الأسر، أما الأسر الذين قالو بأن مساكنهم لا تتوفر على متطلبات عيشهم فهم من الذين لا يملكون مدخولا كافيا، وهذا كل حسب امكانياته المادية، فهم راضون عن مساكنهم بالأغلبية تقريبا.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

إن دور للمسكن دور هام في حياة كل فرد إنه البيئة الأولى التي ينتمي إليها فهو يأخذ من خلاله القيم والأفكار التي يتعامل معها مع البيئة المحيطة به ويحافظ عليها من التلوث ولهذا لابد من الاهتمام بالمسكن وتوفير فيه كل متطلبات المعيشة وإبراز أهميته للناشئة.

***المحور الثاني: مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة**

من خلال هذا المحور يمكن الوصول إلى أنواع ومصادر التلوث البيئي ومعرفة ما إذا كان للمشاركة الشعبية دور في حماية البيئة من التلوث من أجل التنمية الحضرية المستدامة حسب وجهة نظر المبحوثين، وهل يشارك سكان الحي في حمايتها وماهي نوع وطبيعة هذه المشاركة.

***أنواع وأسباب ومصادر التلوث البيئي:** تهدف الدراسة من خلال هذه المتغيرات إلى معرفة أنواع التلوث البيئي الموجودة في مجتمع البحث حسب إجاباتهم وأسبابه ومصادره، وتهدف هذه المتغيرات إلى الوصول إلى حلول لمواجهة ظاهرة التلوث البيئي التي تنعكس سلبا على حياة كل الكائنات الحية، والتي تشوه جمال المدينة، وتعد البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يتطلب حمايته وتتميته باستمرار.

الجدول رقم: 48 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير أنواع التلوث البيئي الموجودة في الحي

المجموع		لا		نعم		نوع تلوث الحي
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	% 86	129	%14	21	تلوث الماء
% 100	150	%74.66	112	%25.33	38	تلوث الهواء
% 100	150	57.33	86	%42.66	64	تلوث بالنفايات المنزلية
% 100	150	%88.66	133	%11.33	17	انسداد أو تلف قنوات الصرف الصحي
% 100	/	/	/	/	/	التلوث بسبب الفيضانات
% 100	150	%85.33	128	%14.66	22	تلوث الأغذية
% 100	150	%78.66	118	% 21.33	32	تلوث سمعي

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

يوضح الجدول أعلاه أنواع التلوث الموجود في مجال الدراسة وتقدر نسبة تلوث البيئة بالنفايات المنزلية بـ: 42.66%، تليها نسبة تلوث الهواء والمقدرة بـ: 25.33%، ثم نسبة التلوث السمعي وتقدر بـ: 21.33%، وتلوث الأغذية بنسبة: 14.66%، ثم التلوث المائي والمقدر بـ: 14%، وأخيرا انسداد أو تلف قنوات الصرف الصحي بنسبة 11.33%.

وحسب إجابات أفراد هذه العينة فإن النفايات المنزلية خاصة الصلبة هي التلوث السائد في مجال الدراسة بنسبة كبيرة ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

دخول شاحنات نقل النفايات والمواد التي يعاد تدويرها ورسكلتها بحيث يقومون ببعثرة النفايات وإخراجها من الحاويات وتركها متراكمة داخل الحي رغم معارضة السكان دون فائدة، اللامبالاة من طرف المستأجرين وامتناعهم عن المشاركة في حماية البيئة من التلوث سواء عمليا أو ماديا كونهم مؤقنين، وكذلك بسبب تكليف الأطفال برمي النفايات بحيث لا يضعونها في الحاويات، بالإضافة إلى بعض الزوار الذين لا يقطنون في مجال الدراسة والذين يتغذون في الحدائق العامة ويتركون بقايا الطعام فيها، أما سبب تلوث الهواء فيعود إلى عدم تنظيم البلدية أوقات حمل النفايات وتركها مدة طويلة وكذلك قرب مجال الدراسة من مركز الردم التقني مما جعلهم يعانون من الروائح الكريهة خاصة في الصيف، والتلوث السمعي بفعل الحركة المرورية ووسائل النقل، بينما تلوث الأغذية فهم يقصدون أغذية بعض المطاعم، والتلوث المائي يقصدون به ماء الحنفيات غير صالح للشرب لتغير طعمه بسبب الأتربة وقنوات نقل المياه، وأيضا العامل الطبيعي الذي يتمثل في الرياح الذي يأتي بالأكياس البلاستيكية باتجاه الحي حسب أقوالهم،

والصور أدناه توضح ما تم التطرق إليه وتمثل حي 50 مسكن بالمقاطعة 34:

الصورة رقم: 1 تمثل حي آخر 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة3.



المصدر: من إعداد الباحثة في 25 ماي 2022

هذه الصورة تم التقاطها بالصدفة أثناء الدراسة الميدانية تم استجواب صاحب هذه الشاحنة وأجاب بأنه عامل يبحث عن رزقه من خلال جمع المخلفات والنفايات التي يعاد تدويرها ويجمعها من الأحياء بواسطة هذه الشاحنة وما تم ملاحظته أنه يبحث في الحاوية ويقوم بفرز النفايات التي يحتاجها ثم يغادر الحي تاركا هذه النفايات متراكمة دون إعادتها إلى الحاوية، وهذا ما يؤكد بأن أقوال المبحوثين كانت صادقة كون هؤلاء العمال يساهمون في التلوث بالنفايات المنزلية.

الصورة رقم: 2 تمثل حديقة عامة في حي 50 مسكن بالمقاطعة بالمقاطعة 34 بالقطب الحضري حملة 3



المصدر: من إعداد الباحثة في 30 مارس 2022

هذه الصورة للحديقة العمومية الموجودة بحي 50 مسكن والتي تعتبر متنفساً لقضاء أوقات الراحة والفراغ بالنسبة لهؤلاء السكان ولكن حسب أقوال بعض أفراد العينة كانت سبباً للتلوث في هذا الحي من طرف بعض الزوار أو السكان المحليين الذين يتركون بقايا الطعام والأكياس البلاستيكية التي تدخلها الرياح إلى الحي النفايات فيها لغياب الرقابة في هذا الحي، بدلاً من أن تكون الحديقة ملجأً للراحة والاستجمام أصبحت بؤرة للأوساخ من طرف بعض الناس.

الصورة رقم: 3 تمثل حي 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة 3.



المصدر: من إعداد الباحثة في 10 أبريل 2022.

ومن خلال هذه الصورة يتضح لنا أن التلوث المنتشر في هذا الحي هو النفايات المنزلية وخاصة الصلبة، وذلك لعدة أسباب سبق ذكرها أعلاه، كاللامبالاة وعدم مشاركة المستأجرين في التنظيف ونقص الحاويات، وهذه الصور تثبت غياب المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث في هذا الحي.

الجدول رقم: 49 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير أسباب تلوث الحي

المجموع		لا		نعم		أسباب تلوث الحي
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%44	66	%56	84	تعود إلى الجانب الأخلاقي
% 100	150	37.33	56	%62.66	94	اللامبالاة
% 100	150	30.66	46	%69.33	104	غياب الثقافة البيئية
% 100	150	%29.33	44	%70.66	106	الأماكن والوسائل المخصصة لرمي النفايات غير كافية
% 100	150	%58	87	%42	63	الحاويات بعيدة عن أماكن السكن
% 100	150	%46.66	70	%53.33	80	غياب الرقابة من طرف الجهات المعنية

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن للتلوث أسباب عديدة في مجال الدراسة منها الأماكن والوسائل المخصصة لرمي النفايات غير كافية بنسبة 70.66 %، تليها نسبة 69.33 % التي غياب الثقافة البيئية، ثم اللامبالاة بنسبة تقدر بـ: 62.66 %، ونسبة 56% تعود إلى الجانب الأخلاقي، ثم يليها سبب غياب الرقابة من طرف الجهات المعنية بنسبة 53.33 %، وأخيرا بسبب بعد الحاويات عن أماكن السكن في بعض الأحياء من مجال الدراسة وهذا بنسبة تقدر بـ: 42%.

وتعد هذه العوامل كافية للتدهور البيئي، خاصة من ناحية فساد الأخلاق وغياب الثقافة البيئية وانعدام المسؤولية تجاه المحافظة على نظافتها، فالبيئة تحتاج إلى اهتمام لأنها جزء لا يتجزأ للوصول إلى الرفاه والتنمية المستدامة، ولا يتم ذلك إلى من خلال نشر المعلومات البيئية وتنقيف أفراد المجتمع حول كيفية التعامل مع البيئة واستغلالها عقليا دون تدهورها، كما لا ننسى دور السلطات المحلية الذي يعد أساسيا لحمايتها من خلال الرقابة المستمرة لكل حي من أحياء المدينة باستمرار وتوفير القدر اللازم من الوسائل المخصصة لرمي النفايات واختيار الأماكن المناسبة لها، ولهذا وجب تظافر جهود السكان

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

مع السلطات المحلية لمواجهة هذه الأسباب، وأي خلل يقع في نسق من أنساق المجتمع سيؤدي بالضرورة إلى خلل في البيئة.

الجدول رقم: 50 يبين توزيع أفراد العينة حسب مصادر تلوث الحي

المجموع		لا		نعم		مصادر تلوث الحي
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%69.33	104	%30.66	46	الأسواق
% 100	150	%88.66	133	%11.33	17	قنوات الصرف الصحي
% 100	150	72.66%	109	%27.33	41	حرق القمامة
% 100	150	%42.66	64	%57.33	86	النفائيات المنزلية الصلبة
/	/	/	/	/	/	مخلفات المصانع

من خلال الجدول أعلاه تتوضح لنا مصادر التلوث البيئي في مجال الدراسة حسب إجابات أفراد العينة حيث كانت النسبة الغالبة هي النفائيات المنزلية الصلبة وتمثل %57.33، تليها نسبة %30.66 نتيجة الأسواق، ثم %27.33 نتيجة حرق القمامة وتقريبا خارج الأحياء وليس في الداخل كما صرحوا، تليها نسبة %11.33 التي تمثل مصدر قنوات الصرف الصحي، أما من ناحية المصانع فهي بعيدة عن مجال الدراسة ولكن هناك بعض المصادر أخرى تؤدي إلى التلوث كنجارة الألمنيوم والميكانيك في أجزاء خارج الأحياء وقريبة منها.

ومن خلال ما تم التطرق إليه لابد من تدخل السلطات المحلية لإصلاح قنوات الصرف الصحي، ومنع حرق القمامات في الأحياء وخارجها واتخاذ إجراءات وحلول للتكفل بهذه النفائيات كخلق مشاريع متطورة لإعادة تدوير بعض المواد المستعملة القابلة للرسكلة، وكذلك لابد من المشاركة الشعبية من طرف كل أسرة في الحي بوضع النفائيات في الأماكن المخصصة وعدم تكليف الأطفال بإخراجها وتوعيتهم بضرورة الحفاظ على البيئة والحي كملك خاص وليس عام.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

*مشاركة السكان في حماية البيئة: تعتبر المشاركة الشعبية في حماية البيئة من ضمن مبادئ التنمية الحضرية المستدامة وهي من الركائز الأساسية للنهوض بتقديم المجتمعات فمشاركتهم تعد ضرورية لأن أفراد المجتمع هم أدرى بمعرفة المشكلات البيئية وأسبابها ومصادرها داخل أي مجتمع، فالتلوث سببه الرئيسي هو الإنسان، وتكمن أهمية هذا المتغير في الكشف عن دور المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث حسب وجهات نظر المبحوثين، وإبراز نوع وطبيعة هذه المشاركة في مجتمع البحث.

الجدول رقم: 51 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الاعتقاد بأن المشاركة الشعبية لها

دور في حماية البيئة من التلوث

النسبة		التكرار		مشاركة السكان تساهم في حماية البيئة من التلوث		
100 %		150		نعم		
/		/		لا		
100 %		150		المجموع		
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم كيف ذلك؟
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
100 %	150	68 %	102	32 %	48	بإقامة مشاريع حماية البيئة من التلوث
100 %	150	42.66 %	64	57.33 %	86	بالعمل التطوعي الفردي
100 %	150	25.33 %	38	74.66 %	112	بالعمل التطوعي الجماعي
100 %	150	30.66 %	46	69.33 %	104	بتحمل المسؤولية الفردية تجاه البيئة
100 %	150	33.33 %	50	66.66 %	100	بنشر الوعي البيئي عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

تمثل هذه المعلومات الواردة في الجدول أعلاه النسب المتحصل عليها من طرف أفراد العينة حول اعتقادهم بأن المشاركة الشعبية لها دور في حماية البيئة من التلوث، حيث يؤكدون على ذلك بنسبة 100 %، فهم يوضحون ذلك من خلال إبراز نوع وطبيعة هذه

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

المشاركة بحيث يكون دورها فعالا لافي حماية البيئة من التلوث، وكانت النسبة الكبيرة بالعمل التطوعي الجماعي والمقدرة بـ: 74.66%، تليها نسبة تحمل المسؤولية الفردية تجاه البيئة والتي تقدر بـ: 69.33%، ثم نسبة 66.66% التي تمثل نشر الوعي البيئي عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وبعدها نسبة 57.33% من خلال العمل التطوعي الفردي، وأخيرا بإقامة مشاريع حماية البيئة من التلوث بنسبة 32%.

من خلال المعلومات الاحصائية يمكن القول أن بأن للمشاركة الشعبية دور فعال في حماية البيئة ويتجسد ذلك في طبيعة ونوع هذه المشاركة سواء من طرف السكان أو من طرف الهيئات المعنية بذلك، ولا يمكن أن يكون للمشاركة معنى دون التعاون والتضامن الجماعي بين السكان، ولا يمكن الوصول إلى النظافة المستمرة دون تحمل كل فرد لمسئوليته تجاه البيئة التي يعيش فيها، ولا ننسى دور الإعلام البيئي عبر مختلف الوسائل والمواقع، وكذلك المبادرات الشخصية لها أثر كبير في تفعيل هذه المشاركة، ولو التزم كل فرد بما سبق سوف يتم حماية البيئة من التلوث دون اللجوء إلى المشاريع ولكن هي أيضا لها القدر الكبير في حماية البيئة لأنها تحافظ على مواردها وتقلل من التلوث البيئي، فكل نسق من أنساق هذا المجتمع سوف يساهم في بناء بيئة حضرية وأي خلل يقع على مستوى الأنساق سواء الكبيرة أو الفروع الصغيرة سوف يساهم في تلوث البيئة وتدهورها.

والصورة أدناه توضح لنا أهمية المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث:

الصورة رقم: 4 تمثل حي آخر لـ: 100 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة 3.



المصدر: من إعداد الباحثة في 17 فيفري 2022

تم التقاط هذه الصورة لحي 100 مسكن بالمقاطعة 34 في حملة 03، وما تم ملاحظته هو أن هذا الحي كان الأنظف مقارنة بجميع الأحياء الأخرى بنفس المقاطعة، وهذا يعود إلى أسباب عديدة تتمثل في المشاركة الفردية والجماعية في تنظيم حملات التنظيف كل أسبوع وكذلك المساهمة بمبلغ رمزي وتعيين حارس للحي يقوم بحمايته من التلوث ويقوم بتنظيفه، وهذا الحارس هو رئيس جمعية "فوس ذوقفوس" وهذه الجمعية خاصة بحماية البيئة تتواجد بهذا الحي، وهذا الشعار باللهجة الشاوية يدل على التعاون والتضامن والمشاركة في حماية

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

البيئة من التلوث، كما يقوم هذا الحارس بمنع دخول الأشخاص الخارجين عن الحي إلا بمبرر يسمح لهم بذلك ويمنع دخول الشاحنات الخاصة بنقل النفايات والمخلفات التي يتم إعادة تدويرها، وما لفت الانتباه أن سكان هذا الحي من أصل ريفي الشاوية "الجبايلية" أغلبهم من بوزينة وثنية العابد، تربطهم علاقات غير سطحية يتصفون بالتعاون والتضامن حسب أقوالهم لهذا كان الحي نظيفا وهذا ما يؤكد أهمية العلاقات في المحافظة على البيئة، وكما نلاحظ يوجد ملعب في هذا الحي كان المنتفس للأطفال يقضون فيه أوقات فراغهم، ورغم أصولهم الريفية إلا أنهم يتمتعون بوعي وثقافة التعامل الإيجابي مع بيئتهم.

ومن خلال دراستنا الاستطلاعية والميدانية وعن طريق الملاحظة تمت المقارنة بين الأحياء في كل مقاطعة حيث وجدت مستويات التلوث تختلف من حي لآخر، وهذا ما يؤكد أن للمشاركة الشعبية أهمية ودور كبيرين في حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستمر ومن خلال ما تم عرضه من الصور يتضح بأن انعدام المشاركة الشعبية في حي 50 مسكن جعل التلوث ينتشر بشكل كبير حيث شوه صورة الحي وهذا ما يهدد صحة السكان، بينما في حي 100 مسكن نظرا للمشاركة الشعبية بطبيعتها وأنواعها جعلت الحي نظيفا وجميلا.

الجدول رقم: 52 يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم أو عدم مشاركتهم في حماية البيئة من التلوث وتنميتها.

النسبة		التكرار		مشاركة سكان الحي في حماية البيئة من التلوث وتنميتها	
71.73 %		107		نعم	
28.66 %		43		لا	
100 %		150		المجموع	
المجموع		لا		نعم	
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك
100 %	107	36.44 %	39	63.55 %	68
100 %	107	84.11 %	90	15.88 %	17
100 %	107	44.85 %	48	55.14 %	59
				المشاركة في حملات التنظيف	
				إعادة رسكلة المواد المستعملة	
				فرز النفايات	

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

مراقبة سكان الحي ومنع أي شخص يلوته	70	%65.42	37	%34.57	107	% 100
المشاركة في حملات التشجير وتزيين المحيط	57	%53.27	50	46.72%	107	% 100
الانخراط في جمعيات حماية البيئة	30	%28.03	77	%71.96	107	% 100
الباقي عدد السكان غير المشاركين	43	بنسبة 28.66% من العدد الكلي لأفراد العينة 150.				

إن الجدول أعلاه يوضح ما إذا كان سكان أفراد العينة يشاركون في حماية البيئة من التلوث، وفيما تتمثل المشاركة، حيث تبين أن نسبة المشاركين تقدر بـ: 71.73%، بينما نسبة غير المشاركين تقدر بـ: 28.66%، وحسب أقوالهم تعود أسباب عدم المشاركة في بعض الأحياء إلى عدم التفاهم بين الجيران خاصة المستأجرين الذين يمتنعون عن التعاون والمشاركة، وكذلك النساء اللواتي مثلن الأسرة بالإجابة عن الاستمارة فهن لا يشاركن في الحملات المقامة في الحي، وأيضاً بعض السكان يعملون خارج الولاية ولا تتسنى لهم فرصة المشاركة.

وكيفية المشاركة تتمثل في مراقبة السكان ومنعهم من تلوث البيئة بنسبة 65.42%، تليها نسبة فرز النفايات والمقدرة بـ: 63.55%، ثم المشاركة في حملات التنظيف وقدرت بـ: 55.14%، ونسبة 53.27% للمشاركة في حملات التشجير وتزيين المحيط، تليها نسبة المنخرطين في جمعيات حماية البيئة وتتمثل في 28.03%، تأتي بعدها نسبة إعادة تدوير المواد المستعملة والتي تقدر بـ: 15.88%، أما النسبة الباقية فهي لغير المشاركين وتتمثل في: 28.66%.

ومن خلال المعلومات الإحصائية يتضح بأن سكان مجال الدراسة يشاركون في حماية البيئة من التلوث، وعدم المشاركة يعود لأسباب تم ذكرها سابقاً ونوع المشاركة فردية وجماعية، مادية ومعنوية، ولكن تختلف هذه المشاركة من حي لآخر ولهذا تتعدد نتباين

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

مستويات التلوث في كل حي فالأحياء النظيفة كانت نتيجة المشاركة الشعبية بينما الأحياء الملوثة نتيجة عدم مشاركة بعض الأفراد والمشاركة الموجودة فيها فردية ومادية. والصور أدناه توضح وتؤكد ما تم تدوينه وشرحه من خلال الجدول أعلاه:

الصورة رقم: 5 تمثل حي 50 مسكن بالمقاطعة: 34 بالقطب الحضري حملة 3.



المصدر: من إعداد الباحثة في 10 جويلية 2022

هذه الصورة تم التقاطها أثناء الدراسة الميدانية ومن خلال الصدفة وجدنا أحد السكان يدفع مبلغا ماليا لهذا العامل من أجل تنظيف الحي وهذا يعني أنه ساهم ماديا من أجل المشاركة في حماية الحي من التلوث والحفاظ عليه، بحيث تم استجواب العامل وبنفس الوقت الشخص الذي قام بإحضاره إلى الحي، وهذا الحي يعاني سكانه من التلوث بدرجة

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

كبيرة وقد تم عرض الصورة عنه سابقا، بسبب انعدام المشاركة الجماعية التي تعد ضرورية جدا لحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها باستمرار.

الصورة رقم: 6 تمثل حي آخر لـ: 100 مسكن بالمقاطعة: 34



المصدر: من إعداد الباحثة في 7 جوان 2022

هذه الصورة كذلك تمثل أحد الأحياء في المقاطعة 34 وهو أيضا نظيف بالمقارنة مع الأحياء السابقة في نفس المقاطعة وسكان هذا الحي أيضا يهتمون بالنظافة وبجمال البيئة حيث نجد من خلال الصورة مساحات خضراء صغيرة أمام المنازل فيها بعض الأشجار وتم إعداد وتسييج هذه المساحات من خلال إعادة تدوير بعض المواد الحديدية وتشكيلها على

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

شكل عجالات كبيرة وكذلك بعض الألواح، وهذا يعد إبداعا من طرفهم وكذلك يدل على حبهم للطبيعة الخلابة وجمال المنظر حسب أقوالهم.

الصورة رقم: 7 تمثل الحي 142 مسكن عدل بالمقاطعة 36 بحملة 3



المصدر: من إعداد الباحثة في 12 سبتمبر 2022

تم التقاط هذه الصورة لحي 142 مسكن في المقاطعة 36 بالحي الكبير في حملة 3، وهو حي نظيف نتيجة للمشاركة الشعبية وفي هذا الحي جمعية لحماية البيئة وقد تم وضع ممثل لكل عمارة مكلف بحراستها ومراقبتها لحمايته من التلوث، حيث قاموا بتعيين حارسين أحدهما في النهار والآخر في الليل، وحسب أقوالهم فإن هذه الجمعية تعمل جاهدة لحماية البيئة من التلوث.

لصورة رقم: 8 مأخوذة من الحي 142 مسكن في المقاطعة 36.



المصدر: من إعداد الباحثة في 12 سبتمبر 2022.

تم التقاط هذه الصورة في حي 142 مسكن بالمقاطعة 36 وهي تمثل وتجسد مشاركة السكان في حماية البيئة والحفاظ على مواردها من خلال الاقتصاد وعدم التبذير وتمثل هذه الصورة حاوية من نوع متطور لفرز فيها النفايات وهي خاصة بالبلاستيك فقط، وفي هذا الحي حاويات رمي القمامة خصصوا لها مكان خارج الحي تقاديا لرمي القمامة خارج الحاوية، وهذه المخلفات البلاستيكية يتم بيعها ليعاد رسكلتها، وهذه مبادرة من طرف جمعية الحي وسكانها.

الصورة رقم: 9 تمثل الحي 52 مسكن بالمقاطعة 37 بحملة 3.



المصدر: من إعداد الباحثة في 11 أكتوبر 2022.

تمثل هذه الصورة حي من أحياء المقاطعة 37 وهي تجسد المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث رغم أن هذا الحي جديد وجزء منه لا زال في طور الإنجاز، ورغم أنشطة البناء فيه إلا أنه نظيف، وسكانه يحرصون على الجانب الجمالي من خلال المساحات الخضراء والتشجير.

الصورة رقم: 10 تمثل الحي 52 مسكن آخر بالمقاطعة 36.



المصدر: من إعداد الباحثة في 10 أكتوبر 2022.

تم النقاط هذه الصورة في حي عبد السلام 52 مسكن، وهو أيضا يعتبر حي نظيف وسكانه لديهم روح الإبداع في إعطاء صورة جمالية للبيئة من خلال استغلال مواردها في تشكيل مساحات لغرس الأشجار وتسييجها بالألواح الخشبية.

الصورة رقم: 11 تمثل لافتة لشعار في حي 52 مسكن ترقوي حملة 3



المصدر: من إعداد الباحثة في 7 ديسمبر 2022.

هذه الصورة توضح أهمية التحسيس البيئي في نشر الوعي والتشجيع على حماية البيئة من التلوث والتميز في ذلك وتشجع على المنافسة في هذا المجال، وهذا يدل على أن سكان هذا الحي يهتمون بالبيئة ونظافتها فقد تم أيضا ملاحظة مطويات ملصقة على الجدران داخل العمارة تحمل شعار حافظوا على نظافة العمارة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية التحسيس في المحافظة على نظافة البيئة.

الصورة رقم: 12 تمثل صورة لعاملة نظافة في حي 52 مسكن بالمقاطعة 37.



المصدر: من إعداد الباحثة في 10 نوفمبر 2022.

هذه الصورة توضح بأن السكان يساهمون في حماية البيئة من خلال المشاركة الجماعية المادية من خلال تعيين عاملة نظافة مقابل مبلغ مالي مناسب وهذا ما جعل سلاّم العمارات نظيفة.

ومن خلال هذه الصور يتضح بأن للمشاركة الشعبية بطبيعتها وأنواعها دور كبير في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها واستدامتها، بمختلف الطرق والوسائل.

الجدول رقم: 53 يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم مشاركة بعض سكان الحي في حماية البيئة من التلوث وتميئها في نظر أفراد العينة.

المجموع		لا		نعم		ما هي أسباب عدم المشاركة في حماية البيئة من التلوث وتميئها
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%86.66	130	%13.33	20	الجهل
% 100	150	%48.66	73	%15.33	77	قلة الوعي
% 100	150	%45.33	68	%54.66	82	اللامبالاة
% 100	150	%52	78	%48	72	عدم التفاهم بين سكان الحي

يشير الجدول أعلاه أن أسباب عدم المشاركة في حماية البيئة من التلوث وتميئها في بعض أحياء مجال الدراسة تعود إلى اللامبالاة بنسبة غالبية تقدر بـ: %54.66، تليها نسبة قلة الوعي وتقدر بـ: %15.33، ثم يليها سبب عدم التفاهم بين سكان الحي بين سكان الحي بنسبة: %48، وأخيرا الجهل بنسبة تقدر بـ: %13.33.

ومن خلال هذه البيانات الإحصائية يمكن القول بأن سكان مجال الدراسة بسبب العلاقات غير الوطيدة التي تسود بين السكان الذي ينتج عنه عدم التفاهم واللامبالاة وكذلك الأنانية كل هذا يمنع التعاون والمشاركة الشعبية من أجل حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وتميئها تنمية مستدامة، رغم أن سكان مجال الدراسة أغلبيتهم متعلمين، إلا القليل منهم.

الجدول رقم: 54 يبين توزيع أفراد العينة تصرفاتهم تجاه المتسببين في تلوث البيئة

المجموع		لا		نعم		تصرفات أفراد العينة تجاه المتسببين في تلوث البيئة
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%24.66	37	%75.33	113	أمنعهم من ذلك
% 100	150	%14.66	22	%85.33	128	أقوم بنصحهم بطريقة سلمية
% 100	150	%68.66	103	%31.33	47	أتصل بالجهات المعنية

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

من خلال الجدول أعلاه يتضح تصرفات أفراد العينة تجاه المتسببين في تلوث البيئة، حيث أجابوا بأنهم يقدمون النصائح بطرق سلمية بنسبة: 85.33%، تليها نسبة الذين يتدخلون بمنعهم من ذلك بنسبة تقدر بـ: 75.33%، وأخيرا نسبة الذين يلجأون إلى الجهات المعنية والمتمثلة في: 31.33%.

ومن خلال المعطيات الاحصائية يمكن القول بأن أفراد العينة يتجنبون بقدر الإمكان حدوث المشاكل بينهم، لهذا يتدخلون بشكل سلمي وعدم الاتصال بالجهات المعنية كأخر حل وهذا إن كانت المشاكل كبيرة وتستدعي ذلك، حسب أقوالهم.

***جمعيات حماية البيئة:** تكمن أهمية هذا المتغير في توضيح دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وتنميتها تنمية مستدامة.

الجدول رقم: 55 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير علمهم بوجود أو عدم وجود جمعيات حماية البيئة في الحي

وجود جمعيات حماية البيئة في الحي	التكرار	النسبة
نعم	84	56%
لا	66	44%
المجموع	150	100%

البيانات الواردة في الجدول أعلاه يوضح إن كان أفراد العينة يعلمون بوجود جمعيات حماية البيئة في حيهم أو عدم تواجدها، فكانت نسبة علمهم بذلك تقدر بـ: 56%، بينما الذين لا يعلمون بوجودها فتقدر بـ: 44%.

ويمكن القول بأن النسبة التي تغلب هي للذين يعلمون بوجودها وهذا إن دل على شيء إنما يدل على اهتمام السكان بالبيئة يظهر في مجال الدراسة.

الجدول رقم: 56 يبين تقييم سكان الحي لدور الجمعيات البيئية

النسبة	التكرار	تقييم سكان الحي لدور الجمعيات البيئية
56.66%	85	دور إيجابي
43.33%	65	دور سلبي
100 %	150	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتبين تقييم أفراد العينة لدور الجمعيات البيئية في مجال الدراسة، فكانت النسبة الغالبة تؤكد على الدور الإيجابي للجمعيات البيئية في مجال الدراسة وتتمثل في: 56.66%، والذين أجابوا بأن للجمعيات البيئية دور سلبي تقدر نسبتهم بـ: 43.33%.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول بأن الجمعيات البيئية في مجال الدراسة كان لها دور لا بأس به في حماية البيئة خاصة في الأحياء النظيفة والتي عرضها من خلال الصور السابقة فقد كانت الجمعيات البيئية حريصة على نظافتها وعلى حماية مواردها، بينما في الأحياء التي يسودها التلوث سكانها يرون بأن الجمعيات البيئية قد قصرت في مهامها ولم تؤدي دورها بشكل كاف فهي بسبب عدم كفاءة أعضائها في الاتصال بالهيئات المعنية بحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

ولهذا يمكن القول بأن الجمعيات البيئية تعد همزة وصل بين الشعب والسلطات المحلية، وكذلك تعد جماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية في الحفاظ على البيئة ومواجهة التلوث البيئي، ولابد من تعيين رؤساء متخصصين في البيئة ومكونين ومدربين في هذا المجال لكي تكون لهم القدرة الكافية لضمان حق الإنسان في بيئة نظيفة، كما يجب على الجمعيات الاهتمام وتجسيد كل المبادرات الفردية والجماعية التي تهدف إلى التضامن

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الاجتماعي والحضاري وتحقق نظافة الحي وترقيته، ونشر الوعي في الوسط الجماعي، والاعتناء والمحافظة على نظافة الحي وجماله باستمرار.

وقد أشار الباحثون "حمزة عقاب، عماد قنادرة، بلال جرافي" إلى أهمية دور الجمعيات البيئية إلى أن الجمعيات البيئية من الممثلين الأوائل للمجتمع المدني في المساهمة في حماية البيئة والتي تتميز بطابع اقتصادي متطوع بالنسبة للدولة، وتتغلغل في كافة طبقات المجتمع، وتعد الشريك الأكثر فاعلية الذي يساعد الدولة في الوصول إلى الاستراتيجيات البيئية كونها أداة قانونية⁽¹⁾.

*العلاقات بين سكان الحي: هذا المتغير يوضح لنا العلاقات التي تربط أفراد العينة وتكمن أهميته في مدى تفاهم أو عدم التفاهم بين سكان الحي وهو العامل الذي يقوي المشاركة الشعبية في حماية البيئة وتنميتها أو يمنعها. وتكمن أهمية هذا المتغير في معرفة مدى التفاعل فيما بين أفراد العينة من أجل حماية البيئة من التلوث وتنميتها تنمية مستدامة.

الجدول رقم: 57 يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقات السائدة بين سكان الحي

النسبة	التكرار	نوع العلاقات السائدة بين سكان الحي
57.33%	86	عادية
31.33%	47	حسنة
11.33%	17	جيدة
100%	150	المجموع

من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا بأن العلاقات بين أفراد العينة عادية بنسبة 57.33%، تليها نسبة العلاقات الحسنة المقدرة بـ: 31.33%، ثم نسبة 11.33% للعلاقات الجيدة.

¹- حمزة عقاب، عماد قنادرة، بلال جرافي، دور الجمعيات في حماية البيئة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021، أطلع عليه في: 2023/05/14، على الساعة: 20:40 عبر الموقع: <http://hdl.handle.net/123456789/11904>

إذن ما تم استنتاجه هو أن العلاقات في مجال الدراسة ليست سيئة وهذا يعني أنهم بإمكانهم زيادة توطيدها، فبالنسبة للذين قالو بأنها جيدة تربطهم علاقات محبة وصدقة وهم يتبادلون الزيارات في المناسبات وهم أيضا يعرفون بعضهم منذ وقت طويل وهم من المناطق الريفية سابقا وهم أيضا من السكان الذين يرغبون في الحصول على الجيرة الجيدة على المدى البعيد، فهم يحاولون بقدر الإمكان الابتعاد عن المشاكل، أما الذين قالوا بأن العلاقات فيما بينهم حسنة أو عادية فهم من الناس الذين لا يريدون الاختلاط أكثر بغيرهم للحفاظ على الاحترام بينهم، وما يمكن استنتاجه هو أن للعلاقات أهمية كبيرة بين السكان فالعلاقات الجيدة بين سكان الحي تعد مؤشرا كبيرا للمشاركة في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها، أما العلاقات السيئة كعدم التفاهم والعداوة والعلاقات المبنية على السطحية وعلى أساس المصلحة وغير ذلك تساهم في تدهورها، وهذا ما يتضح لنا من خلال بعض الأحياء التي ينتشر فيها التلوث مما شوه صورة المدينة.

*** دور الأسرة في الحفاظ على البيئة:** نظرا لكون الأسرة هي اللبنة الأساسية لتكوين المجتمع وهي التي تعطيه الميزة الخاصة له أي تكون المجتمعات متطورة انطلاقا من الأسر التي طورت من نفسها متبعة أساليب حضرية في الحياة، فالأسرة لها علاقة وطيدة بالبيئة من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ عليها وهذا ما سنتعرف عليه من خلال وجهة نظر أفراد مجتمع البحث حول دورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الجدول رقم: 58 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد السكان بأن للأسرة دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها

النسبة		التكرار		للأسرة دور فعال في الحفاظ على البيئة		
%100		150				نعم
/		/				لا
% 100		150				المجموع
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم فيما يتمثل؟
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
100 %	150	16.66	25	83.33 %	125	في فرز النفايات المنزلية ووضعها في حاويات خاصة
100 %	150	13.33	20	86.66 %	130	في تنشئة الأبناء تنشئة سليمة
100 %	150	53.33	80	46.66 %	70	في إعادة تدوير النفايات
100 %	150	32%	48	68%	102	في التشجير وتزيين المحيط

بيانات الجدول أعلاه توضح بأن أفراد العينة يؤكدون كلهم على أن للأسرة دور فعال في حماية البيئة من التلوث وهذا بنسبة 100 %، حيث يتمثل هذا الدور بنسبة كبيرة في تنشئة الأطفال تنشئة سليمة بنسبة تقدر بـ: 86.66%، تليها نسبة فرز النفايات المنزلية المقدر بـ: 83.33%، ثم نسبة التشجير وتزيين المحيط المتمثلة في: 68%، وأخيرا إعادة تدوير النفايات بنسبة تقدر بـ: 46.66%.

ومن خلال هذه البيانات الاحصائية يمكن القول بأن الأسرة تمثل النسق الاجتماعي الرئيسي لبناء مجتمع صالح يحافظ على نظافة بيئته ويحمي مواردها من الاستنزاف، ويتم ذلك من خلال غرس قيم التضامن والمشاركة والتطوع لحماية البيئة من التلوث في نفوس أفرادها وتربيتهم فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تهيئهم لحمايتها من خلال اكسابهم

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

قيم النظافة والاستغلال العقلاني لمواردها، والسلوكيات الممارسة من طرف الأفراد نتيجة تعایشهم وتقليدهم لأسرهم والتي تمنحهم اتجاهات إيجابية نحو البيئة، ومن خلال الأساليب المعتمدة لمواجهة التلوث والحفاظ على الموارد يقوم الوالدين بعدة أساليب عملية كفرز النفايات في المنزل وكذلك التشجير وتزيين المحيط، وإعادة تدوير المخلفات كصنع أدوات الزينة بواسطة الزجاجات البلاستيكية ووضع العجلات المطاطية كأحواض للشجيرات، وكذلك إعادة استخدامها كمقاعد في البيت وغير ذلك، إذن يتضح دور الأسرة الفعال عمليا وليس توجيهيا فقط.

وهذا ما أشارت إليه أيضا الباحثة "زكية إبراهيم الحجي" في مقالها الذي يؤكد الدور الفعال للأسرة في حماية البيئة حينما ذكرت بأن الأسرة تعتبر عمليا الركيزة الأساسية في معالجة قضايا البيئة خاصة التلوث وذلك من خلال الأساليب التي تتبعها كرمي المخلفات في الأماكن المخصصة، والتطبيق العملي لخلق العادات الصحية السليمة في بيئة هي ملك للجميع⁽¹⁾.

وما يمكن استنتاجه أيضا أن للأسرة وظيفة اجتماعية تتمثل في تكوين شخصية الأبناء من أجل بناء المجتمع بواسطة التعاون ومشاركة الأنساق الأخرى المتمثلة في المؤسسات الاجتماعية والسلطات المحلية من أجل الوصول إلى بيئة نظيفة بصورة مستدامة وأي خلل يقع فيها سيحدث خلا في الأنساق الأخرى مما يعيق الوصول إلى بيئة حضرية نظيفة باستمرار.

¹ - زكية إبراهيم الحجي، 2015، دور الأسرة في غرس ثقافة التربية البيئية وحماية البيئة عند الأبناء، أطلع عليه في

2023/05/16، على الساعة: 13:09، على الموقع: www.al-jazirah.com

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الجدول رقم: 59 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد السكان بأن للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

النسبة		التكرار		للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث		
% 100		150		نعم		
/		/		لا		
% 100		150		المجموع		
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم فيما يتمثل؟
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%3.33	05	%96.66	145	في تكوين الأئمة وكفاءتهم في أداء مهامهم ونقل ونشر رسالة التوعية
% 100	150	%19.33	29	%80.66	121	في المساهمة في تنظيم أعمال تخص حماية البيئة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن السكان يؤكدون على أن للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها، وهذا بنسبة 100%، ويتمثل هذا الدور بنسبة كبيرة في تكوين الأئمة وكفاءتهم في أداء مهامهم ونقل ونشر رسالة التوعية والمقدرة بـ: 96.66%، ثم تليها نسبة المساهمة في تنظيم أعمال تخص حماية البيئة والمقدرة بـ: 80.66%.

إذن يمكن القول أن للأئمة دور كبير في حماية البيئة من التلوث وترشيد استهلاك مواردها وخاصة إذا تم تكوينهم في المجال المتعلق بالبيئة، وما يجب توضيحه أيضا هو عندما يكون الإمام متمكنا في أداء مهامه ويكون لديه أسلوب الإقناع يمكن أن يحدث التغيير الإيجابي في المجتمع، ويمكن أن يوجه الممارسات والسلوكيات البشرية لصالح البيئة ومواردها، دون أن ننسى الدور الإيجابي لمساهماتهم العملية في تنظيم أعمال تخص حماية البيئة، وللأئمة دور وظيفي يتمثل في غرس القيم الإيجابية في نفوس أفراد المجتمع.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

إن المسجد من بين الأنساق الاجتماعية الدينية التي يمكن من خلالها غرس قيم المشاركة والتعاون والتضامن والتطوع لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، فالمرجعية الدينية هي القاعدة الصحيحة والمنتينة وهي المنهج الصحيح الواجب اتباعه لذلك، فالمسجد هو المؤسسة التي توطد العلاقات وتحسنها بين الناس.

وهذا ما أكدته دليل وزارة البيئة والطاقات المتجددة على أن المسجد يعتبر أهم قناة تحسيسية في المجتمعات للمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي، وأكد أيضا على تعزيز قدرات الأئمة والمرشدين الدينيين على فهم مبادئ حماية البيئة والطبيعة، والعمل على نشر رسالة التوعية، لأنهم هم الذين يستطيعون إقناع مختلف شرائح المجتمع لتغيير سلوكياتهم من أجل حماية البيئة ومواردها⁽¹⁾.

وقد نهى عن إلحاق الضرر بالبيئة، وأكد ذلك في الحديث عن النبي أنه قال "لا ضرر ولا ضرار" ومعنى الحديث أن الضرر ممنوع في الإسلام سواء للإنسان أو الحيوان وحتى الجماد، والبشر أضر الطبيعة، لوث الهواء والتربة، وتسبب في انقراض الحيوانات وتغير المناخ، وكل هذا بسبب الابتعاد عن التعاليم الإسلامية الواجب اتباعها⁽²⁾.

¹ - وزارة البيئة والطاقات المتجددة، دور المسجد في التوعية البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي، التعاون الألماني، (د)،

(س)، ص: 5.

² - المرجع نفسه، ص: 9.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الجدول رقم: 60 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير رؤية السكان بأن للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة من التلوث

النسبة		التكرار		للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة من التلوث على البيئة		
100		150		نعم		
/		/		لا		
% 100		150		المجموع		
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم فيما يتمثل؟
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	%15.33	23	%84.66	127	تضمين المناهج الدراسية بمواضيع متعلقة بحماية البيئة
% 100	150	%10	15	%90	135	تجسيد وتطبيق النشاطات اللاصفية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتنميتها
% 100	150	%4	6	%96	144	إشراك التلاميذ إلى جانب السلطات المحلية في الخرجات الميدانية الخاصة بحملات حماية البيئة.

من الجدول أعلاه يتضح أن كل أفراد العينة يؤكدون على الدور الفعال للمدارس والجامعات في حماية البيئة يعني بنسبة 100 %، وهذا الدور يتمثل بنسبة كبيرة في إشراك التلاميذ إلى جانب السلطات المحلية في الخرجات الميدانية الخاصة بحملات حماية البيئة والتي تقدر بـ: 96%، تليها نسبة تجسيد وتطبيق النشاطات اللاصفية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتنميتها والمقدرة بـ: 90%، وبعدها نسبة تضمين المناهج الدراسية بمواضيع متعلقة بحماية البيئة المتمثلة في: 84.66%.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

من خلال هذه البيانات يتضح أن للمدارس الدور المهم في حماية البيئة وتنميتها تنمية مستدامة عن طريق تنشئة وتربية الأبناء وإكسابهم القيم البيئية المتمثلة في القيم المعرفية كتعرفه على الثروات الطبيعية ومدى أهميتها، و المهارة كإمكانية تفسير الظواهر واقتراح الحلول للمشكلات البيئية، والوجدانية كالشعور بالانتماء والرغبة في المشاركة في حماية البيئة ومواردها لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في هذا المجال، وكذلك القيام بنشاطات لا صفة تتجسد في حماية البيئة، ومن الضروري تضمين المناهج الدراسية بالمواضيع المتعلقة بالقضايا البيئية الهادفة إلى حماية البيئة والطبيعة، وإدراج حماية البيئة كقياس من ضمن المقاييس الأساسية في مختلف الأطوار لإعطاء البيئة قيمتها كجزء لا يتجزأ من حياة الإنسان.

ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن المدارس والجامعات كأנסاق إذا أدت وظائفها بشكل جيد سوف تؤثر في الأنساق الأخرى التي تتفاعل معها وبالتالي يحدث التكامل والتضامن والترابط من خلال مشاركتها في حماية البيئة من التلوث واستغلال مواردها بشكل عقلائي.

*** رأي المبحوثين في رسكلة النفايات كعملية للتقليل لحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وتنميتها بصورة مستدامة:**

- كل أفراد العينة يتفقون على أن عملية إعادة تدوير النفايات هي حل من الحلول التي تقلل من ظاهرة التلوث وذلك من خلال خلق مشاريع في هذا المجال.

ومن هنا يتضح بأن إعادة تدوير النفايات هي عمليات تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية من النضوب واستمرارية هذه المنتوجات، وكذلك مواجهة أضرار التلوث بأنواعه فهي عملية مريحة تمس مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن خلالها تتحقق التنمية الحضرية المستدامة في المجال البيئي.

وهذا ما توصلت إليه دراسة "ضحى أحمد على الشاعر" على أن عملية إعادة التدوير تحافظ على البيئة وتقلل من التلوث من خلال المحافظة على الموارد والطاقة عن طريق إطالة عمر المنتج⁽¹⁾.

المحور الثالث/مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة:

في هذا المحور سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث وحماية مواردها والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال من خلال إجابات المبحوثين وتقييمهم لهذا الدور وكذلك سنكتشف ما إذا كانت السلطات المحلية تشجع أفراد العينة على العمليات التنموية وهل تقدم لهم الدعم الكافي لذلك أم تقف عائقا أمام مشاريع التنمية وكيف هو الدعم الذي تقدمه مادي أم معنوي إذا كانت تعهم على ذلك، وسنتعرف على أهم المطالب التي يرغب فيها السكان من أجل بيئة نظيفة وتنمية مستدامة، وسنعرف وجهات نظرهم حول كيفية تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

***دور السلطات المحلية في حماية البيئة:** يعد هذا المتغير عاملا أساسيا في بناء المجتمعات وتطويرها وتكمن أهميته في التعاون مع المجتمع المدني للنهوض بالمجتمع وتنميته، وهو المحور الأساسي الذي يعتمد عليه السكان في حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام من خلال المشاريع التنموية والمساعدات المادية والمعنوية وممارسة القوانين وتجسيدها على المتسببين في تلوثها في عامل ترهيب وترغيب في نفس الوقت.

¹ - ضحى أحمد على الشاعر، تقنيات إعادة التدوير في مواد البناء كأداة لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة في المناطق الحارة، مجلة كلية الهندسة، جامعة فيوم، المجلد:1، العدد:2، 2018، ص: 63.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الجدول رقم: 61 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اعتقاد أفراد العينة بأن للسلطات المحلية دور في حماية البيئة من التلوث

النسبة		التكرار		للسلطات المحلية دور فعال في حماية البيئة من التلوث		
% 100		150				نعم
/		/				لا
% 100		150				المجموع
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم كيف ذلك
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
% 100	150	/	/	%100	150	بتوفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات
% 100	150	10.66%	16	%89.33	134	بقيام عمال النظافة بمهامهم
% 100	150	%0.66	01	% 99.33	149	تطبيق قوانين الحماية البيئية
% 100	150	% 50	75	% 50	75	بعقد اجتماعات حول كيفية الحفاظ على البيئة
% 100	150	% 26	39	% 74	111	القيام بنشاطات إعلامية حول الاهتمام بنظافة البيئة
% 100	150	% 2	03	% 98	147	التواجد في الأحياء ومراقبتها باستمرار

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن للسلطات المحلية دور كبير في حماية البيئة من التلوث وكل أفراد العينة يؤكدون ذلك بنسبة: 100 %، ويتجسد هذا الدور في النشاطات التالية، توفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات وهذا بنسبة كبيرة تقدر بـ: 100 %، تليها نسبة 99.33 % تطبيق قوانين حماية البيئة، ثم القيام بنشاط إعلامي حول الاهتمام بنظافة البيئة بنسبة: 74 %، ثم التواجد في الأحياء ومراقبتها باستمرار بنسبة: 98 %، وبعدها قيام عمال النظافة بمهامهم بنسبة: 89.33 %، ثم القيام بنشاطات إعلامية حول الاهتمام بنظافة البيئة بنسبة 74 %، تليها نسبة بعقد اجتماعات حول كيفية الحفاظ على البيئة المقدرة بـ: 50 %.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

ومن خلال هذه البيانات يتضح بأن للسلطات المحلية دور كبير في حماية البيئة من التلوث ويتجسد في هذه الأعمال التي المتمثلة في توفير الامكانيات والوسائل اللازمة لرمي النفايات، مع التأكيد على ضرورة تطبيق وتفعيل قوانين حماية البيئة دون تركها مجرد حبر على ورق، مع المراقبة المستمرة لجميع الأحياء، وقيام عمال النظافة بدورهم مع تفعيل الإعلام وعقد لقاءات بشكل دوري تخص حماية البيئة من التلوث وتنميتها واستدامتها. إذن باعتبار السلطات المحلية نسقا من أنساق المجتمع ومن خلال أنساقها الفرعية التي تؤدي وظائفها بشكل جيد يمكن لها أن تفعل المشاركة من أجل حماية البيئة والحفاظ على مواردها تحقيق للتنمية المستدامة.

الجدول رقم: 62 يبين توزيع أفراد العينة حسب اعتقادهم بأن للسلطات المحلية دور هام في تنمية البيئة واستدامتها.

النسبة		التكرار		للسلطات المحلية دور فعال في تنمية البيئة واستدامتها		إذا كان نعم كيف ذلك
نعم		لا		المجموع		
100 %		150				نعم
/		/				لا
100 %		150				المجموع
المجموع		لا		نعم		إذا كان نعم كيف ذلك
النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	
100 %	150	16 %	24	84 %	126	إقامة المشاريع التنموية
100 %	150	34 %	51	66 %	99	بتوفير أماكن الرياضة والتسلية
100 %	150	20.66	31	79.33 %	119	توفير المساحات الخضراء
100 %	150	23.33	35	76.66 %	115	توفير المرافق والخدمات الضرورية للحياة

من الجدول أعلاه يتضح بأن للسلطات المحلية دور هام في تنمية البيئة واستدامتها وكل أفراد العينة يؤكدون ذلك أي بنسبة 100%، ويتمثل هذا الدور في إقامة المشاريع

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

التموية بنسبة 84 %، تليها نسبة توفير المساحات الخضراء المقدرة بـ: 79.33 %، ثم نسبة، توفير المرافق والخدمات الضرورية للحياة المتمثلة في: 76.66 %، وأخيرا نسبة توفير أماكن الرياضة والتسلية المقدرة بـ: 66 %.

ومن هذه المعطيات تتضح طبيعة مشاركة السلطات المحلية في تنمية البيئة بشكل مستدام بتوفير كل مستلزمات الحياة للوصول إلى الرفاه والعيش بكرامة باستمرار، وذلك من خلال خلق مشاريع جديدة متطورة تتعلق برقي البيئة الحضرية وتنميتها ومنحها صورة جمالية من خلال توفير المساحات الخضراء ومرافق وخدمات كالتعليم والصحة وغير ذلك، وبوقوف السلطات المحلية إلى جانب المجتمع المدني كأنساق متكاملة ووظيفية تتفاعل مع بعضها وتتشارك في الحفاظ على البيئة وتنميتها سوف يتم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المجال البيئي.

الجدور رقم: 63 يبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية تقييمهم لعمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة من التلوث وتنميتها

عمل مصالح البلدية في حماية البيئة	التكرار	النسبة
كاف	53	35.33 %
غير كاف	97	64.66 %
المجموع	150	100 %

إن البيانات في الجدول أعلاه تشير إلى تقييم أفراد العينة لعمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة، وكانت النتائج تشير إلى نسبة 64.66 % من الذين قيموا عملهم بأنه غير كاف، تليها نسبة الذين يرون بأن عملها كاف وذلك بنسبة تقدر بـ: 35.33 %.

وحسب أقوالهم فإن الذين يرون بأن عمل البلدية غير كاف هم الذين يرون بأنها لم توفر لهم الوسائل الكافية لرمي النفايات وكذلك غياب المشاريع التي تخص حماية البيئة من التلوث وأيضا نقص في التنظيم من خلال تنظيم أوقات حمل الحاويات من الأحياء وتركها

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

لمدة طويلة مما يسبب انتشار الأوساخ وتراكمها في الاحياء وهذا ما يهدد صحة السكان، وغياب الرقابة لردع المتسببين في التلوث، وعدم تطبيق وتفعيل القوانين الخاصة بحماية البيئة وغير ذلك، بينما الذين يقيمون عملها بشكل إيجابي أي أنه كاف فهم يؤكدون على قيام عمال النظافة بدورهم، وكذلك يؤكدون على أن حاوية واحدة تكفي لحي إذا التزم السكان بمسؤولية الحفاظ على نظافة الحي ورمي النفايات في مكانها المخصص بمعنى كل فرد مسؤول عن بيئته فهو يتحمل نتائج أفعاله.

إذن يمكن القول بأن عمل السلطات المحلية وحدها غير كاف لحماية البيئة من التلوث وتميبتها بل لابد من التعاون والتضامن والمشاركة على ذلك، فأني خلل يحدث على مستوى الأنساق أو الفروع سوف يؤثر على بيئة المجتمع الحضري ككل ويختل توازنها.

الجدول رقم: 64 يبين توزيع أفراد العينة حسب حصول سكان الحي على الدعم من قبل

السلطات المحلية لإنشاء جمعيات بيئية

المجموع	التكرار	حصول سكان الحي على الدعم
% 11.33	17	نعم
% 88.66	133	لا
% 100	150	المجموع
في حالة نعم فيما يتمثل؟		
% 6	09	دعم معنوي
% 5.33	08	دعم مادي
% 11.33	17	المجموع

يبين الجدول أعلاه نسب حصول أو عدم حصول أفراد العينة على الدعم من قبل السلطات المحلية لإنشاء جمعيات بيئية، حيث كانت نسبة الذين أجابوا بعدم حصولهم على الدعم تقدر بـ: % 88.66، تليها نسبة الذين أجابوا بأنهم تحصلوا على الدعم وتتمثل في: % 11.33، حيث كان نوع الدعم معنوياً بنسبة تقدر بـ: % 6، أما نسبة الدعم المادي فقدت بـ: % 5.33.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

ومن خلال هذه النسب يتضح بأن السلطات المحلية في هذا المجال دورها غير كاف للوصول إلى بيئة نظيفة وتنمية مستدامة، إذ لابد لها من تشجيع السكان ماديا ومعنويا على إنشاء جمعيات حماية البيئة لتكون نسقا مترابطا ومتكاملا كونها همزة وصل تربط بينها وبين السكان من أجل حماية البيئة وتنميتها.

الجدول رقم: 65 يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر وسائل رمي القمامات في الحي

توفر وسائل رمي القمامة في الحي	التكرار	المجموع
نعم	83	55.33 %
لا	67	44.66 %
المجموع	150	100 %

من خلال الجدول أعلاه تضح ما إذا توفرت وسائل رمي القمامة في مجال الدراسة أم لا، حيث 55.33 % من أفراد العينة يؤكدون على توفرها، بينما 44.66 %، صرحوا بعدم تواجدها.

ومن خلال أقوالهم النسبة التي تؤكد على عدم توفرها ومن خلال الاستفسار عن ذلك تبين بأن حاويات القمامة وضعوها خارج الأحياء وليست موجودة في الداخل فهم يضطرون لإخراجها خارج الحي أي بعيدة نوعا ما عن المسكن، بينما الذين أجابوا بتوفرها فهي الأحياء التي تم وضعها داخل الحي وليس خارجه، وهناك أيضا ما تم الاستفسار عليه عن عدد الحاويات في كل حي حاوية واحدة وهي غير كافية عند البعض حسب رأيهم وعند البعض كافية وهذا إذا التزمت البلدية بتنظيم أوقات حملها دون تركها لمدة طويلة أو تخصيص أوقات عديدة لحملها دون الاقتصار على مرة واحدة فقط.

إذن يمكن القول بأن وسائل رمي النفايات من الضروري توفيرها وكذلك الحرص على تنظيم أوقات الرمي وأوقات حملها ونقلها لتفادي تراكمها في الأحياء.

الجدول رقم: 66 يبين توزيع أفراد العينة حسب قيام السلطات المحلية بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها

المجموع	التكرار	قيام السلطات المحلية بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها
% 53.33	80	نعم
% 46.66	70	لا
% 100	150	المجموع

البيانات أعلاه توضح ما إذا كانت السلطات المحلية تقوم بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها، وتبين النسب المتحصل عليها بأن 53.33% من أفراد العينة أجابوا بأن السلطات المحلية تقوم بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها، بينما 46.66% أجابوا عكس ذلك فهم يرون أنها تقوم بذلك.

ويمكن القول بأن السلطات المحلية حسب إجاباتهم تقوم بالحملات التحسيسية ولكنها غير كافية للحفاظ على البيئة وتنميتها بشكل مستدام، وحسب ما تم الاستفسار عنه أثناء الدراسة الاستطلاعية أن الحملات التحسيسية لا بد وأن تكون باستمرار.

إذن للحملات التحسيسية دور فعال في نشر الوعي البيئي من أجل حماية البيئة من التلوث وتنميتها تنمية مستدامة، لا بد من تكثيفها وتنظيمها بشكل دوري.

الجدول رقم: 67 يبين توزيع أفراد العينة حسب تدخل السلطات المحلية أو تجاهلها حدوث المشكلات البيئية في الحي.

النسبة	التكرار	كيفية تصرف السلطات المحلية تجاه المشكلات البيئية في الحي
% 30	45	تتدخل
% 70	105	تتجاهلها
% 100	94	المجموع

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

تبين المعلومات الواردة في الجدول أعلاه أن السلطات المحلية حسب رأي أفراد العينة عند حدوث المشكلات البيئية تتجاهلها السلطات المحلية ولا تتدخل بشكل مباشر إلا في المشكلات الخطيرة فقط وهذا بنسبة 70 %، أما نسبة الذين أجابوا بأنها تتدخل فقدرت بـ: 30 %.

وحسب أقوالهم أغلبية السكان يؤكدون بأن السلطات المحلية تتجاهل السكان عند حدوث المشكلات مثلا كحرق القمامة وعدم تنبيه السكان بتكليف الأطفال برمي القمامة قرب الحاويات وغير ذلك، وتتدخل فقط عندما تكون مشكلات كبيرة.

إذن لابد للسلطات المحلية أن تعطي الأهمية الكبيرة للحفاظ على البيئة بمراقبتها المستمرة وتعمل قوانين حماية البيئة للذين لا يلتزمون بمسؤولية الحفاظ عليها وأن تعطي كل الاهتمام لجميع المشكلات البيئية سواء كانت خطيرة أم لا، فالتلوث البيئي تتعدد أنواعه فهناك التلوث المقبول وهناك التلوث الخطر وهناك المدمر كما ذكرنا سابقا فمن الممكن لمشكلة بسيطة أن تصبح خطيرة ثم مدمرة، لهذا من الضروري محاربة كل أنواع المشكلات البيئية التي تهدد الإنسان والبيئة وعدم تجاهل أي منها.

الجدول رقم: 68 يبين توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم بأن البلدية تشجع على

القيام بمشاريع صديقة للبيئة أم لا ؟

المجموع	التكرار	البلدية تشجع على القيام بمشاريع صديقة للبيئة
% 29.33	44	نعم
% 70.66	106	لا
% 100	94	المجموع

في حالة نعم كيف ذلك؟

حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه أغلبية أفراد العينة حسب وجهة نظرهم فالبلدية لا تشجع على القيام بمشاريع صديقة للبيئة وهذا بنسبة 70.66 %، بينما 29.33 % يرون بأنها تشجع على ذلك.

فحسب أقوالهم حتى السلطات المحلية يلاحظون غياب المشاريع التي تخص حماية البيئة من التلوث التي يجب أن تقوم بإنشائها، فالشيء الذي يقومون به يتجسد في بعض الحملات حملات التشجير والتنظيف، ويؤكدون على ضرورة خلق مشاريع تحمي البيئة من التلوث وتحافظ على مواردها، ونجد النسبة التي تؤكد على تشجيع البلدية على القيام بهذه المشاريع من خلال تشجيع معنوي أما المادي تقريبا موجه إلى بعض الجمعيات البيئية. إذن ما يمكن قوله هو أن المشاريع التي تخص حماية البيئة ضرورية جدا سواء من طرف السلطات المحلية أو من طرف السكان القادرين على خلقها ولكن مع الدعم المادي والمعنوي من طرف السلطات المحلية لكي تكون ناجحة وصديقة للبيئة.

*قدم أفراد العينة مجموعة من الاقتراحات التي يمكن للبلدية أن توفرها لمواجهة التلوث البيئي في مجال الدراسة، حيث تمثلت في المطالبة بتوفير الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية المتمثلة فيما يلي:

- 01- توفير المزيد من حاويات القمامة داخل الأحياء وخارجها، وتنظيم حملها من الأحياء بشكل يومي وعدم تركها مدة طويلة.
- 2- توفير المزيد من وسائل نقل النفايات، بحيث تكون حديثة لا يفوق عمرها 40 سنة لأنها مسببة لتلوث الهواء في المدينة.
- 3- زيادة عدد عمال النظافة مع تكوينهم على كيفية التعامل مع البيئة.
- 4- خلق مناصب شغل تتمثل في وضع حارسين لكل حي في المدينة حارس في النهار وحارس في الليل، وتوفير كاميرات المراقبة للحفاظ على نظافة البيئة.
- 5- الدعم المادي والمعنوي في مجال تنظيف البيئة.
- 6- إنشاء جمعيات تعاونية تخص حماية البيئة مع دعمها بالوسائل اللازمة لحماية البيئة وتنميتها.

7- التدخل في حالة حدوث مشكلات بيئية وعدم تجاهلها.

8- المراقبة المستمرة، مع الانضباط في العمل وتوفير أماكن مخصصة لرمي الأوساخ، مع عدم الإهمال واللامبالاة.

9- توفير خزانات المياه لتعقيم أماكن رمي الأوساخ، والإنارة العمومية.

10- إبعاد المفارغ العمومية عن الأحياء السكنية.

ومما سبق يمكن القول أن السكان في مجال الدراسة بحاجة إلى توفير الوسائل والإمكانات المادية والمعنوية لحماية البيئة من التلوث كالحاويات والشاحنات وخزانات المياه، وكذلك تعيين حراس للأحياء وتوفير الإنارة العمومية وإنشاء جمعيات حماية البيئة بالإضافة إلى الحرص على المراقبة المستمرة من أجل الحفاظ على نظافة الأحياء بشكل دائم.

قدم أفراد العينة مجموعة من الاقتراحات لتفعيل المشاركة الشعبية لحماية البيئة من التلوث تمثلت فيما يلي:

1- تنمية الوعي البيئي أولاً داخل الأسرة ثم المدرسة ثم الشارع، كتوعية الأطفال على عدم رمي الأوساخ في غير أماكنها المخصصة، وإشراكهم في عمليات التنظيف لغرس الثقافة البيئية لديهم، لأن أنجع السبل للحفاظ على البيئة منطلقه الأسرة.

2- يجب على سكان الحي التضامن والتعاون من أجل حماية البيئة.

4- تنظيم حملات تطوعية لحماية البيئة من التلوث تكون على الأقل أسبوعية.

6- التوعية والتحسيس بين السكان على أهمية النظافة.

8- ينبغي على السكان فرز النفايات (بقايا أكل، بلاستيك، ورق، حديد).

11- جمع مبالغ مالية رمزية صغيرة لتطوير الأحياء وتزيينها مثل طلاء المرافق وغير ذلك.

12- تحديد السكان لوقت رميهم للقمامة تزامناً مع مجيء الشاحنة لنقلها.

ومما تم عرضه يتضح بأن أفراد العينة قدموا مجموعة من الاقتراحات التي يرونها مناسبة لتفعيل المشاركة الشعبية من أجل حماية البيئة والتي تتلخص في العمل الجماعي إلى جانب العمل الفردي والمساهمة المادية والمعنوية في حماية البيئة من التلوث، وكذلك فرز النفايات المنزلية، مع غرس قيم الحفاظ على البيئة من خلال المؤسسات الاجتماعية.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن هذا الفصل يعد من بين أهم الفصول التي تثبت مدى قدرة الباحث على تحليل وتفسير البيانات الميدانية وهذا ما يبرز شخصية الباحث في دراسته.

وفي هذا الفصل تمت محاولة معالجة موضوع الدراسة كما وكيفا بالالتزام بقدر الإمكان بالموضوعية التي تعد من صفات وأخلاقيات الباحث، من خلال عرض البيانات العامة لأفراد العينة عن طريق التحليل والتفسير وكذلك محاولة إبراز نوع وطبيعة المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة إلى جانب مساهمة السلطات المحلية في ذلك.

وسيتم عرض ومناقشة نتائج الدراسة في الفصل اللاحق.

الفصل الثامن

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولاً/ نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

ثانياً/ النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة:

ثالثاً/ النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

رابعاً/ الجديد الذي أضافته الدراسة:

خلاصة

تمهيد:

تهدف الدراسات العلمية إلى تحقيق نتائج علمية دقيقة وخاصة إذا تمت بموضوعية بعيدا عن الأحكام المسبقة والتحليل المبني على الميولات والأفكار الذاتية ولا تكتمل إلا من خلال الجانب الميداني الذي يؤكد أو ينفي الفرضيات، حيث تكون النتائج حسب الأهداف ومحاور البحث والمقاربات النظرية المعتمدة وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وتكون للدراسة أهمية حينما يكون الباحث متمكنا ولديه قدرة كافية في تحليل وتفسير المعطيات والبيانات التي بحوزته، للخروج بنتائج جديدة تضيف حقا علميا يستفيد منه القارئ، ويقدم الحلول والاقتراحات والتوصيات التي تتعلق بموضوع دراسته، فالدراسات التي لا تأتي بالجديد تكون مجرد تراكمات معرفية.

وفي هذا الفصل يتم عرض ومناقشة النتائج عن طريق تحليل البيانات الميدانية للإجابة عن أسئلة استمارة الاستبيان المرتبطة بالفرضيات من خلال مؤشراتنا والوصول إلى أهداف الموضوع، وكذلك مناقشتها حسب الدراسات السابقة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أولا/ نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

1. النتائج المتعلقة بمحور البيانات العامة لأفراد العينة:

- بالنسبة لمتغير الجنس فإن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور وتقدر ب: 55.33 %، وهذا يعود إلى تواجدهن في البيت أكثر من الذكور فهم يفضلون قضاء الوقت خارج المنزل.

- بالنسبة لمتغير السن من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها فإن نسبة الشباب هي الفئة الأكبر والمقدرة ب: 47.33 %، وهذه المرحلة العمرية تعد أساس بناء المجتمع الحضري وتنميته واستدامته، وهذا التركيب العمري هي الفترة التي تبلغ فيها القوة والقدرة والطاقة الكبيرة للأفراد أوجها، خاصة بالمشاركة والتعاون من أجل بيئة نظيفة وسليمة، فتفاعل وتضامن الأفراد في النسق الأسري أو في جماعات مختلفة يحافظ على البيئة ومواردها.

- بالنسبة لمتغير الحالة المدنية فقد توصلت الدراسة إلى أن النسبة الكبيرة كانت للمتزوجين حيث تقدر ب: 82 %، وهم يمثلون أرباب الأسر الذين أجابوا عن أسئلة الاستمارة، وعامل الزواج يدل على الاستقرار في المجتمع وهو الشيء الذي يساعد على تنشئة الأبناء تنشئة سليمة، فالاستقرار الأسري هو اللبنة الأساسية لبناء المجتمع، فالنسق الأسري جزء من النسق الكلي وهو المجتمع، فالبيئة المنزلية تؤثر على البيئة الخارجية من خلال القيم التي ينشأ عليها الأبناء، أي أن الظروف التي يعيشها الطفل في المنزل تؤثر على سلوكياته تجاه البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه.

- بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فإن أكبر نسبة هي من المستوى الجامعي والمقدرة ب: 57.33 %، فهذا العامل يعتبر إيجابيا لأن تقريبا أفراد العينة من المتعلمين الذين يستطيعون أن يدركوا أهمية البيئة الحضرية وتنميتها والمحافظة على مواردها وترشيد استهلاكها، فمتغير المستوى التعليمي هو من أهم المتغيرات التي توضح المستوى الثقافي والمعرفي لمجتمع البحث، ومن خلاله تتبين العلاقة الرابطة لثقافة أفراد المجتمع وتفاعله مع البيئة.

~ من خلال البيانات المتحصل عليها حسب متغير عدد أفراد الأسرة فإن النسبة الغالبة هي التي تتكون من 4 إلى 6 أفراد والمقدرة ب: 56 %، إذن يتضح أن أفراد العينة لديهم وعي بأهمية تحديد وتنظيم النسل حيث أن الظروف المادية حسب رأيهم كافية لتوفير حياة كريمة لأفراد الأسرة، بالإضافة إلى أن عامل حجم الأسر له دور مهم في أداء هذا النسق لوظائفه ومختلف مسؤولياته، كما أنه يؤثر على مختلف مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وأفراد مجتمع البحث من الأسر الحضرية التي أولت أهمية لحجم الأسرة وتنظيمها من أجل أداء وظائفها ومسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع ككل.

- بالنسبة لمتغير الوضع المادي للأسرة ومن خلال المعلومات المتحصل عليها فالنسبة الكبيرة كانت للأسر ذات الوضعية المادية المتوسطة والمقدرة بـ: 92 %، إذن أغلب أفراد العينة حالتهم المادية حسنة يمكن لهم العيش بأرحية وتوفير حياة كريمة لأفراد أسرهم فهم راضون عن ذلك.

~ بالنسبة لمتغير طبيعة المهنة تم الوصول إلى أن أغلب أفراد المجتمع يعملون في القطاع الحكومي وهذا بنسبة: 45.33 %، إذن معظم أفراد العينة يملكون وظائف تضمن كرامتهم خاصة وإن كانت الوظائف في القطاع الحكومي أي بشكل دائم وهذا يضمن حقوقهم المعيشية، ويقلل من الفقر والبطالة، وكذلك فالوظيفة تمنح الفرد الخبرة سواء في مكان العمل أو البيت ومن خلال تفاعله مع البيئة التي يعمل فيها تنتج لديه معلومات في عدة مجالات وتتكون لديه علاقات كالتعاون والمشاركة المادية أو المعنوية في حماية البيئة من التلوث واستدامتها حيث تقضي على الممارسات السلبية في البيئة وتجعلها صديقة للإنسان فالحفاظ مثلا على نظافة مكان العمل يكتسبه الفرد من خلال الوظيفة التي يشغلها مما يجعله يمارس تلك القيم في الوسط الذي يعيش فيه.

~ من خلال البيانات المتحصل عليها حسب متغير الدخل الشهري فإن النسبة الكبيرة كانت للذين يفوق مدخولهم 40000 دج، والمقدرة بـ: 33.33 %، وهم من الفئة الذين يعملون في القطاع الخاص والأعمال الحرة، وهذا يعد مؤشرا إيجابيا لإمكانية أفراد العينة في المشاركة في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وترشيد استهلاكها سواء ماديا أو معنويا.

- بالنسبة لمتغير محل الإقامة السابقة تم الوصول إلى أن أغلب أفراد العينة من المدينة بنسبة تقدر بـ: 81.33 %، ومن خلال هذا المتغير يمكن القول بأن الخلفية الثقافية للأفراد متشابهة فهم من المجتمع الحضري الذي يتسم بخصائص تميزه عن المجتمع الريفي، فالثقافة المشتركة يمكن أن تؤثر على البيئة من خلال النشاطات والتفاعلات التي تمارس في المدينة، وما يجعل ساكن الريف يتصف بنفس مستوى ساكن المدينة هو مدى وعيه وثقافته ومستواه العلمي واحتكاكه بسكان المدينة وإدراكه لأهمية حماية البيئة.

~ بالنسبة لمتغير نوع المسكن ملك أو إيجار تبين أن أغلبية السكان يملكون مساكنهم وهذا بنسبة 69.33 %، والبقية مساكن مستأجرة، إذن فالإنسان الذي يعيش في بيته يحس ويشعر بالانتماء إلى البيئة المحيطة به وهذا ما يجعله يحافظ على نظافتها باستمرار، عكس المستأجر فهو يحس بالغرابة وعدم الانتماء مما يجعله لا مباليا وغير مهتما بنظافة البيئة ويمتنع عن المشاركة في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

- المعلومات التي تم الحصول عليها ميدانيا حسب متغير عدد غرف المسكن تتمثل في: f4 بنسبة تقدر ب: 51.33 %، وبقية النسبة للذين يملكون المساكن بعدد غرف هو f3، وحسب رأيهم فهم راضون عن المسكن باعتباره أحد أهم عوامل الاستقرار.

- بالنسبة لمتغير ملاءمة المسكن لمتطلبات المعيشة، فنسبة كبيرة من أفراد العينة يؤكدون على ملاءمة المسكن ورضاهم عنه وتقدر نسبتهم ب: 88.66 %، فهو يتوفر على تجهيزات لا بأس بها وهم راضون، فالمسكن عندما يتوفر على مختلف التجهيزات يضمن حياة مستقرة وصحية للأسر، وبقية الأفراد غير راضون عن المسكن هم من الفئة الذين لا يملكون مدخولا كافيا.

و ما تم استنتاجه هو ضرورة توفير المسكن الصحي واللائق لأفراد المجتمع لأنه المنطلق الأساسي لبناء شخصيته لأنه من خلاله يكتسب الأفكار والقيم والسلوكيات والممارسات تجاه البيئة والمجتمع ككل.

2.النتائج المتعلقة بمحور مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة:

- ~ بالنسبة لمتغير أنواع التلوث البيئي الموجودة في مجتمع البحث فهي كالتالي:
- التلوث بالنفايات المنزلية هي النسبة الكبيرة والمقدرة ب: 42.66 %،
 - تلوث الهواء: وتقدر نسبته ب: 25.33 %،
 - التلوث السمعي: وتقدر نسبته ب: 21.33 %،
 - تلوث الأغذية: وتقدر نسبته ب: 14.66 %،
 - التلوث المائي: وتقدر نسبته ب: 14 %،
 - انسداد أو تلف قنوات الصرف الصحي: وتقدر نسبته ب: 11.33 %،

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

وما تم استنتاجه من خلال آراء أفراد العينة هو أن التلوث بالنفايات المنزلية خاصة النفايات الحضرية الصلبة هو التلوث السائد في مجال الدراسة، والذي يعود لعدة أسباب:

- دخول الشاحنات التي تنقل النفايات التي يتم إعادة تدويرها حيث تقوم بالبحث في الحاويات عن النفايات المستهدفة وتقوم ببعثرة القمامات دون إعادتها إلى الحاوية.
- لامبالاة المستأجرين ورفضهم المشاركة في حملات التنظيف كونهم ساكنين مؤقتين وامتناعهم عن حماية البيئة من التلوث وعدم المشاركة ماديا أو معنويا.
- إخراج الأطفال النفايات وعدم وضعها في الحاويات.
- لا مبالاة بعض الزوار الذين لا يقطنون في حملة 3 والذين يتغذون في الحدائق العمومية ويتركون الأوساخ مرمية على الأرض.

- عدم تنظيم البلدية أوقات حمل الحاويات وتركها لمدة طويلة في مجال الدراسة مما يتسبب في تلوث الهواء والمحيط، وكذلك دخان وسائل النقل للمركبات القديمة، أما التلوث السمعي يعود إلى الحركة المرورية ووسائل النقل خاصة القديمة التي تحدث أصواتا مزعجة وتلوث الغذاء بسبب عدم النظافة في بعض المطاعم في مجال الدراسة، أما تلوث المياه فهم يقصدون بذلك الحنفيات بها صدأ وبعض الأتربة التي تجعل المياه غير صالحة للشرب، إلى جانب عامل طبيعي يتمثل في الرياح التي تنقل النفايات خاصة الأكياس البلاستيكية باتجاه الحي حسب أقوال أفراد العينة.

- بالنسبة لمتغير أسباب تلوث مجال الدراسة فإن البيانات المتحصل عليها ترجع الأسباب إلى:

- كون الوسائل والأماكن المخصصة لرمي النفايات غير كافية بنسبة تقدر ب: 70.66 %.
 - غياب الثقافة البيئية وهذا بنسبة تقدر ب: 69.33 %.
 - غياب الرقابة من طرف الجهات المعنية بنسبة تقدر ب: 53.33 %.
 - لامبالاة السكان وهذا بنسبة: 62.66 %.
 - فساد الأخلاق بنسبة تقدر ب: 56 %.
 - بعد الحاويات عن أماكن السكن بنسبة 42 %.
- كل هذه العوامل ساهمت في تلوث البيئة الحضرية في بعض أحياء مجال الدراسة.

إذن لا بد من تضافر جهود كل من أفراد العينة والسلطات المحلية لحماية البيئة من التلوث فأبي خلل يحدث على مستوى هذه الأنساق سيؤدي حتما إلى اختلال التوازن البيئي ما يساهم في تلوث وتدهور البيئة وعدم نظافتها.

~ بالنسبة لمتغير مصادر تلوث مجال الدراسة في حملة 3 تتمثل في:

• المصدر الرئيس هو السكان أنفسهم أي من خلال سلوكياتهم في التعامل مع النفايات الحضرية الصلبة بنسبة تقدر ب: 57.33 %.

• الأسواق في بعض الأحياء من مجال الدراسة وهذا بنسبة 30.66 %.

• حرق القمامة ولكن خارج الأحياء وبالقرب منها في الشوارع الخارجية بنسبة: 23.33 %.

وما تم استخلاصه هو أن من أكثر المصادر المتسببة للتلوث هي مخلفات الأسر من نفايات منزلية متعددة الأسباب والتي تم ذكرها سابقا، حيث تتسبب في تلوث الأحياء أما بقية الأنواع فهي قليلة بالنسبة لتلوث البيئة في مجال الدراسة، ومخلفات المصانع فهي غير موجودة في مجال الدراسة.

- بالنسبة لمتغير اعتقاد أفراد العينة بأن المشاركة الشعبية لها دور في حماية البيئة من التلوث، كلهم يؤكدون بدورها الفعال في ذلك أي بنسبة 100 %، ويوضحون نوع وطبيعة المشاركة الفعالة والمتمثلة في العمل التطوعي الجماعي بالدرجة الأولى وهذا بنسبة 74.66 %، إلى جانب تحمل المسؤولية الفردية تجاه البيئة بنسبة تقدر ب: 69.33 %، مع نشر الوعي البيئي عبر مختلف الوسائل الإعلام والاتصال بنسبة: 66.66 %، وكذلك بالمبادرات الفردية المتعلقة بالمحافظة على نظافة البيئة وحماية مواردها بنسبة قدرت ب: 57.33 %، وأخيرا من خلال إنشاء المشاريع المتعلقة بحماية البيئة من التلوث وترشيد استهلاك مواردها وهذا بنسبة: 32 %.

كذلك تم تأكيد دور المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث من خلال المقارنة بين مستويات التلوث بين مختلف أحياء على مستوى المقاطعة الواحدة أو المقارنة بين المقاطعات الثلاث وهي المقاطعة: 34، 36، 37، واتضح أن في الأحياء التي يشارك سكانها مشاركة جماعية سواء مادية أو معنوية أو بالمبادرات الفردية والعمليات التوعوية التحسيسية حافظ السكان على نظافة الأحياء باستمرار بينما في الأحياء التي تقل فيها المشاركة بمختلف أنواعها وطبيعتها فهي على درجة عالية من التلوث.

إذن ما تم استنتاجه هو أن للمشاركة الشعبية سواء كانت مادية أو معنوية دور فعال في حماية البيئة من التلوث وذلك من خلال العمل التطوعي الجماعي والفردى وتحمل المسؤولية الفردية واستخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف حماية البيئة الحضرية من التلوث والحفاظ على مواردها.

وقد أكد الباحث بلقاسم رابح في نتائج دراسته، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع بهدف إنجاح عمليات التنمية والوصول إلى الاستدامة، وليس بالإجراءات والقوانين فقط⁽¹⁾.

- بالنسبة لمتغير مشاركة أفراد العينة أو عدم مشاركتهم في حماية البيئة من التلوث وتنميتها فقد تبين أن معظم أفراد العينة يشاركون في حماية البيئة من التلوث وتنميتها وهذا بنسبة تقدر ب: 71.73 %، بينما النسبة المتبقية لغير المشاركين فتقدر ب: 28.66 %، وهؤلاء صرحوا بأن عدم مشاركتهم تعود إلى سوء العلاقات مع المستأجرين التي تتميز بعدم التفاهم في بعض الأحياء في مجال الدراسة الذين يرفضون المشاركة في حماية البيئة وعدم مساهمتهم عمليا أو ماديا في حماية البيئة من التلوث وتنميتها، وكذلك الإناث الماكثات بالبيت اللواتي مثلن الأسرة في الإجابة عن أسئلة الاستمارة حيث أكدن أنهن لا يستطعن المشاركة في حملات التنظيف الجماعية المقامة في الأحياء كونهن نساء.

و كذلك مشاركاتهم تمثلت في مراقبة السكان من خلال منعهم من تلوث البيئة وهذا بنسبة: 65.42 %، وكذلك فرز النفايات بنسبة: 63.55 %، ومشاركتهم في حملات التنظيف بنسبة: 55.14 %، وحملات التشجير وتزيين المحيط بنسبة: 53.27 %، كما أن هناك من انخرط في جمعيات حماية البيئة بنسبة: 28.03 %، ومنهم من يشارك في عمليات إعادة التدوير للمواد المستعملة بنسبة: 15.88 %،

~ بالنسبة لمتغير أسباب عدم مشاركة بعض سكان الحي في حماية البيئة من التلوث وتنميتها في نظر أفراد العينة، تعود إلى ما يلي:

- اللامبالاة بنسبة: 54.66 %،
- قلة الوعي وهذا بنسبة: 15.33 %،

¹ بلقاسم رابح متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2015، ص: 220.

• جهل بعض الأفراد بنسبة قدرت بـ: 13.33%.

إذن كل هذه الأسباب تساهم في عدم مشاركة بعض أفراد العينة في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وتمييزها وتنمية مستدامة حيث أن اللامبالاة هي أكثر العوامل المسببة للتلوث إلى جانب قلة الوعي.

- بالنسبة لمتغير تصرفات أفراد العينة تجاه المتسببين في تلوث البيئة:

ما تم الوصول إليه هو أن أفراد مجتمع البحث يفضلون وضع حل لمشكلاتهم المتعلقة بالبيئة بطرق سلمية وهذا بنسبة 85.33%، ويحاولون منعهم من تلويث البيئة دون استعمال العنف بنسبة 75.33%، وآخر حل يلجأون إليه هو الاتصال بالجهات المعنية أي البلدية مثلا ولكن في حالات نادرة فقط وها بنسبة: 31.33%، ولكن في حالة حدوث المشكلات الكبيرة التي تستدعي ذلك، وهذا تجنباً لتدهور العلاقات التي من شأنها أن تكون خطراً على استقرار حياتهم حسب أقوالهم.

- بالنسبة لمتغير علم السكان بتواجد الجمعيات البيئية في مجال الدراسة أو عدم وجودها فالنتائج الميدانية أثبتت نسبة كبيرة منهم يعلمون بذلك وهي تمثل 56 %، وباقي النسبة لا يعلمون بذلك وهذا في الأحياء التي لا توجد فيها الجمعيات الخاصة بحماية البيئة، وبهذه النسب يمكن القول أن أفراد العينة يعطون للبيئة جانبا من الأهمية في مجال الدراسة.

- بالنسبة لمتغير تقييم أفراد العينة لدور الجمعيات البيئية في مجال الدراسة يتضح أن النسبة الكبيرة تقيم دورها إيجابيا حيث تمثل 56.66 % وذلك لأنها كانت حريصة على الاهتمام بالبيئة ونظافتها وهذا يظهر في بعض الأحياء من مجال الدراسة، أما النسبة الباقية فهي تقيمها بشكل سلبي حيث تمثل: 43.33 %، فهم يؤكدون على عدم كفاءة أعضاء هذه الجمعيات في كونها همزة وصل بين السكان والسلطات المحلية في مجال حماية البيئة ومواردها.

إذن ما يمكن استنتاجه هو أن للجمعيات البيئية دور في حماية البيئة كونها همزة وصل بين السكان والسلطات المحلية، حيث أنها تعتبر من الجماعات التي تنظم وتضبط السكان وتعمل مشاركته في مجال حماية البيئة الحضرية وتنميتها واستدامتها.

وقد توصل إلى ذلك الباحث آنس عرعار في نتائج دراسته: المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة -دراسة ميدانية في مدينة باتنة، إلى أن جمعيات حماية البيئة تساهم كجماعات ضاغطة في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث⁽¹⁾.

- بالنسبة لمتغير نوع العلاقات السائدة بين سكان مجال الدراسة:

إن نوع العلاقات بين أفراد العينة عموما هي عادية وهذا بنسبة 57.33%، وحسنة بنسبة: 31.33%، وكذلك تسود العلاقات الجيدة بين أفراد العينة.

إذن العلاقات بين أفراد العينة عادية لا يسودها المشاكل غير أنها تمتاز بالسطحية والنفعية حسب أقوال أفراد العينة وهذا ما جعل بعض الأحياء في مجال الدراسة غير نظيفة لضعف العلاقات التي من شأنها أن تفعل المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام، وهذه من الخصائص الموجودة في المجتمع الحضري، وقد أشار إلى ذلك "لويس ويرث" في نظريته الثقافة الحضرية: حيث استنتج أن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد في المدينة تتسم بالسطحية فهي غير شخصية وغير دائمة تتميز بالطابع الانقسامي، حيث تعد العلاقات الاجتماعية وسائلًا لتحقيق الأهداف الخاصة⁽²⁾.

ويمكن القول مادامت العلاقات عادية وحسنة فهي ليست سيئة وبإمكان أفراد العينة استغلالها لتحقيق الأهداف الخاصة وهي العيش في بيئة نظيفة وصحية بحيث أن هذه الأهداف الشخصية تصبح أهدافا عامة في مجال ضمان نظافة البيئة التي هي ملك للجميع، ومن هنا يتضح بأن للعلاقات الجيدة دور كبير في حماية البيئة من التلوث وتنميتها فهي العامل القوي لتفعيل المشاركة الشعبية للوصول إلى بيئة نظيفة.

- بالنسبة لمتغير اعتقاد السكان بأن للأسرة دور فعال في حماية البيئة من التلوث، فكل أفراد العينة 100% يؤكدون ذلك في تجسيد دورها فيما يلي:

• من خلال تنشئتها السليمة للأطفال بغرس القيم الإيجابية تجاه البيئة وهذا بنسبة: 86.66%،

¹- آنس عرعار، المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة دراسة ميدانية في مدينة باتنة، المرجع السابق، ص: 367.

²- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، المرجع السابق، ص: 13.

- وكذلك من خلال فرز النفايات المنزلية وهذا بنسبة 83.33%،
- من خلال حملات التشجير وتزيين المحيط بنسبة: 68%،
- من خلال تدوير النفايات بنسبة: 46.66%.

إذن ما تم استنتاجه هو أن للأسرة دور كبير في حماية البيئة من خلال كونها نسق اجتماعي يؤدي وظائفه لبناء مجتمع صالح من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المجال البيئي، عن طريق غرس قيم التضامن والمشاركة والتطوع في سبيل ذلك فهي تؤثر في الأنساق والأنظمة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يجعلها مترابطة ومتكاملة معها سعياً لتحقيق تلك الأهداف المشتركة، وأي خلل يحدث على مستوى الأسرة ووظائفها سيؤثر حتماً على الأنساق الأخرى وبالتالي سيحدث خللاً في التوازن البيئي.

وهذا ما يؤكد "بارسونز" في نظريته أنه لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فالأسرة تؤثر وتتأثر بجميع النظم الاجتماعية الأخرى وأن الارتباط المتبادل بين هذه النظم هو ارتباط وظيفي لأن كل نظام يعتمد على الآخر وأي خلل في أي نظام ينعكس على النظم الأخرى⁽¹⁾.

- بالنسبة لمتغير اعتقاد السكان بأن للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها، فإن جميع أفراد العينة يؤكدون ذلك ب: 100 %، ويتجسد دوره من خلال:
- تكوين الأئمة لتكون لديهم الكفاءة في أداء وظائفهم المتمثلة في نشر رسالة التوعية الخاصة بحماية البيئة من التلوث وتنميتها وهذا بنسبة 96.66%،
- تنظيم أنشطة تخص حماية البيئة من التلوث بنسبة 80.66%.

إذن ما يمكن قوله، من خلال هذه الوظائف والمهام التي يؤديها الأئمة في المسجد يكون لهذه المؤسسة الاجتماعية "المسجد" وظيفة دينية ترسخ القيم الدينية في نفوس أفراد المجتمع ويثبتها ويرسخها فيهم لكي يتم تحقيق حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام.

¹- علم الاجتماع أو السوسيولوجيا، النظرية البنائية الوظيفية، 2019. أطلع عليه في 27-05-2023، على الساعة: 10:

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

وقد تمت الإشارة إلى ذلك في منتدى النظرية الاجتماعية إعداد وتقديم: " إبراهيم الذهبي، رقيق عبد الله"، عن الدين حيث قال " روبرت مرتون" بأن الدين الذي لا يخدم فهو غير وظيفي" والدين هو الضابط الذي يحافظ على التوازن الاجتماعي.

ومن هنا يتم استنتاج أن للمسجد الدور الوظيفي الذي يحافظ على التوازن البيئي وبالضبط الحفاظ على نظافة البيئة وترشيد استهلاك مواردها، ولا يكون له ذلك إلا من خلال الأئمة المكونين والذين يمتازون بكفاءة عالية من خلال أساليبهم في الاقناع ومن خلال الأنشطة التي ينظمونها من أجل تحقيق أهدافهم لتأدية رسالتهم.

- بالنسبة لمتغير رؤية السكان بأن للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة من التلوث، كل أفراد العينة يؤكدون الدور الفعال لها في ذلك 100 %، وهذا يتجسد من خلال:

- إشراك التلاميذ والطلاب في الحملات الخاصة بحماية البيئة مع السلطات المحلية وهذا بنسبة: 96%،

- القيام بالأنشطة اللاصفية الخاصة بحماية البيئة والحفاظ على مواردها بنسبة 90 %.
- إدراج مواضيع حماية البيئة والحفاظ على مواردها في المناهج الدراسية وهذا بنسبة 84.66 %.

ومن هنا يمكن استنتاج أن للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة من التلوث وترشيد استهلاك مواردها كونها النسق الاجتماعي إلى جانب الأسرة وهو أيضا يؤثر ويتأثر بالأنساق والأنظمة الأخرى من خلال وظائفه القيمية المتمثلة في التربية والتنشئة والتثقيف في المجال البيئي.

- بالنسبة لمتغير اعتقاد السكان بأن إعادة تدوير النفايات هي حل ضروري للتقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية تحقيق للتنمية المستدامة، جميع أفراد العينة يؤكدون ذلك أي بنسبة 100 %، ويكون ذلك من خلال:

- إنشاء المشاريع والقيام بالأنشطة التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية من النضوب وحماية البيئة من التلوث من خلال الوقاية من أضراره ومواجهتها، وتعد عملية إعادة التدوير

"الرسكلة" من أهم العمليات المربحة في مختلف المجالات والتي تهتم كثيرا بالمجال البيئي من أجل حمايته وتوازن أنظمتها.

3. النتائج المتعلقة بمحور مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث البيئي تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة:

- بالنسبة لمتغير اعتقاد أفراد العينة بأن للسلطات المحلية دور في حماية البيئة من التلوث، كل أفراد العينة يؤكدون على ذلك وهذا بنسبة: 100 %، ويتمثل هذا الدور في:

- توفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات وكانت الإجابة بنسبة 100 %،
- تطبيق وتفعيل قوانين حماية البيئة وهذا بنسبة: 99.33 %،
- مراقبة الأحياء باستمرار بنسبة: 98 %،
- القيام بالنشاطات الإعلامية الخاصة بحماية البيئة من التلوث 74 %،
- قيام عمال النظافة بالدور المنوط لهم وهذا بنسبة: 89.33 %،
- عقد ملتقيات حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها بنسبة: 50 %.

إذن من خلال طبيعة هذه الوظائف والنشاطات التي تقوم بها السلطات المحلية من خلال أجهزتها وموظفيها يتجسد دورها الفعال في حماية البيئة من التلوث، مع التأكيد على ضرورة تطبيق وتفعيل قوانين حماية البيئة وفقا لمقومات أساسية ناجحة.

وقد توصل: "عيد محمد مناحي المنوخ العزمي"، في دراسته الحماية الإدارية للبيئة "دراسة مقارنة" أن التشريعات البيئية لا تكون مؤثرة وفعالة إلا من خلال مقومات أساسية لنجاح تطبيقها وتتمثل في وعي كل من الأفراد والجماعات في الدولة بأهمية البيئة، والمخاطر التي قد تلحق بهم وانعكاسها على حياة الكائنات الحية، ووجود كوادر إدارية وفنية متخصصة وخبيرة في مواجهة الأخطار والمشكلات البيئية واقتراح الحلول لمعالجتها⁽¹⁾.

¹ - عيد محمد مناحي المنوخ العزمي، الحماية الإدارية للبيئة "دراسة مقارنة"، المرجع السابق ص: 617.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

باعتبار السلطات المحلية نسقا من أنساق المجتمع ومن خلال أنساقها الفرعية التي تؤدي وظائفها بشكل جيد يمكن لها أن تفعل المشاركة من أجل حماية البيئة والحفاظ على مواردها تحقيق للتنمية المستدامة.

- بالنسبة لمتغير اعتقاد أفراد العينة بأن للسلطات المحلية دور هام في تنمية البيئة واستدامتها، فإن كل أفراد العينة يؤكدون ذلك بنسبة 100 %، ويتمثل ذلك الدور في:

• إقامة المشاريع التنموية وهذا بنسبة 84 %،

• توفير المساحات الخضراء وهذا بنسبة 79.33 %،

• توفير المرافق والخدمات الضرورية للحياة وهذا بنسبة: 76.66 %،

• توفير أماكن الرياضة والتسلية وهذا بنسبة: 66 %.

وبالقيام بالمشاريع التي تخص حماية البيئة وتنميتها ومن خلال النشاطات المختلفة كتوفير المساحات الخضراء، والمرافق والخدمات الضرورية للحياة، كالتعليم والصحة يتضح الدور الفعال للسلطات المحلية في الحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها واستدامتها. وبوقوف السلطات المحلية إلى جانب المجتمع المدني كأنساق متكاملة ووظيفية تتفاعل مع بعضها وتتشارك في الحفاظ على البيئة وتنميتها سوف يتم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المجال البيئي.

- بالنسبة لمتغير تقييم أفراد العينة لعمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة من التلوث وتنميتها من خلال إجاباتهم يتضح بأن النسبة الكبيرة تؤكد على أن عمل مصالح البلدية غير كاف وهذا بنسبة: 64.66 %، فهم يؤكدون أقوالهم بأنها لم توفر لهم الوسائل والإمكانيات التي تمنع التلوث كزيادة عدد الحاويات وتخصيص أماكن معينة لرمي النفايات وعدم تنظيمها لأوقات حمل القمامات من الأحياء وكذلك غياب الرقابة وردع المتسببين في التلوث وعدم تطبيق القوانين، والنسبة الباقية للذين يؤكدون على أن عملها كاف وتمثل في: 35.33 %، فهم يقيمون عملها بشكل إيجابي أي أنه عمل كاف وذلك من خلال قيام عمال

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

النظافة بدورهم، كما يؤكدون على أن حاوية واحدة تكفيهم إذا التزم السكان بمسؤولية الحفاظ على نظافة الحي ورمي النفايات في مكانها المخصص.

ومن هنا يتضح بأن السلطات المحلية مهما قامت بدورها الفعال في مجال حماية البيئة من التلوث وتنميتها لا يمكن أن تقضي على التلوث البيئي وتحدث تنمية مستدامة ما لم تكن هناك مشاركة شعبية والتزام كل فرد بمسؤوليته تجاه البيئة.

إذن لابد من التعاون والتضامن لهذه الأنساق الجزئية للحفاظ على نظافة البيئة وبناء مجتمع سليم ونظيف بيئياً.

- بالنسبة لمتغير حصول أفراد العينة على الدعم من قبل السلطات المحلية لإنشاء جمعيات بيئية، فإن النسبة الكبيرة أجابت بعدم حصولهم على ذلك وتقدر بـ: 88.66 %، أما نسبة: 11.33 %، فهي للذين أجابوا بأنهم تحصلوا على الدعم وكان نوعه معنوياً بنسبة تقدر بـ: 6 %، والدعم المادي يقدر بـ: 5.33 %.

إذن ما تم استنتاجه هو أن السلطات المحلية في هذا المجال دورها غير كاف لتحقيق تنمية بيئية مستدامة في مجال نظافتها وحماية مواردها، إذ لابد من التشجيع المادي والمعنوي لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه من أجل المشاركة في حماية البيئة من التلوث وتنميتها.

- بالنسبة لمتغير توفر وسائل رمي القمامات في الحي: فإن 55.33 % من أفراد العينة يصرحون بتوفرها في أحيائهم أي في كل حي توجد حاوية واحدة، أما 44.66 %، أكدوا على عدم تواجدها في أحيائهم.

حيث 55.33 % من أفراد العينة يؤكدون على توفرها، بينما 44.66 %، صرحوا بعدم تواجدها داخل الأحياء بل خارجها، وهناك من يقول بأن عدد الحاويات غير كاف، والبعض يقول بأنها كافية إن احترم السكان أوقات وطريقة الرمي مع تنظيم مصالح البلدية أوقات حملها من الأحياء وبشكل متكرر أي لا يقتصر على حملها مرة واحدة في اليوم.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

إذن لابد من توفير العدد الكافي لوسائل رمي القمامات مع التزام البلدية بحمل بتنظيم أوقات نقل النفايات من الأحياء لتجنب تراكمها.

- بالنسبة لمتغير قيام السلطات المحلية بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها حسب أفراد العينة: فإن 53.33% أجابوا بأنها تقوم بالحملات التحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية وتنميتها، بينما 46.66% أجابوا عكس ذلك، وحسب استجابات الباحثين من بداية الدراسة الاستطلاعية حتى الحصول على هذه البيانات تبين بأن الحملات التحسيسية موجودة ولكن ليست بالقدر الذي يحد من ظاهرة التلوث وتنمية البيئة الحضرية تنمية مستدامة.

إذن لابد من تكثيف الحملات التحسيسية من أجل نشر الوعي البيئي وتفعيل المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية لحماية البيئة الحضرية من التلوث وتنميتها واستدامتها.

- بالنسبة لمتغير أفراد العينة حسب تدخل السلطات المحلية أو تجاهلها حدوث المشكلات البيئية في الحي، فإن السلطات المحلية تتجاهل المشكلات البيئية حسب أقوالهم وهذا بنسبة: 70 %، وتبريرهم في ذلك هو أنها لا تتدخل إلا عند حدوث المشكلات البيئية الكبيرة، أما نسبة: 30 % فهم يؤكدون على أنها تتدخل.

إذن لابد أن تكون السلطات المحلية أداة فاعلة في حماية البيئة من خلال إعطاء الأهمية الكبيرة لأبسط المشكلات والقضايا البيئية من أجل حماية البيئة وتنميتها، لأنه من الممكن لمشكلة بيئية بسيطة أن تؤدي إلى مشكلة خطيرة فدمرة.

- بالنسبة لمتغير وجهة نظر أفراد العينة بأن البلدية تشجع على القيام بمشاريع صديقة للبيئة أم لا تشجع، فإن أغلبهم يؤكدون على أنها لا تشجع على ذلك وهذا بنسبة: 70.66 %، والنسبة المتبقية فهي للذين أجابوا بأنها تشجع على ذلك وتقدر ب: 29.33 %، فهم يؤكدون على غياب المشاريع التي تخص حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام من طرف السلطات المحلية، فهي لا تقوم إلا ببعض الحملات التحسيسية وهذا غير كاف لمواجهة

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

التلوث البيئي والحفاظ على موارد الطبيعة، والبعض يقول بأنها تشجع ولكن بطريقة معنوية أكثر منها مادية.

إذن ما تم استنتاجه لابد من خلق مشاريع متطورة تخص حماية البيئة من التلوث وتدعيمها وتشجيعها، سواء من طرف السلطات المحلية أو من طرف السكان القادرين على خلقها لكي تكون ناجحة وصديقة للبيئة.

- بالنسبة لمتغير الاقتراحات التي يمكن للبلدية أن توفرها لمواجهة التلوث البيئي في مجال الدراسة، فإن السكان يطالبون بتوفير مختلف الوسائل والإمكانيات مادية ومعنوية تساعدهم على حماية البيئة من التلوث وتتميتها باستمرار منها:

- توفير وسائل رمي القمامة ونقلها مع تنظيم أوقات حملها.
 - توفير المزيد من عمال النظافة.
 - تنظيم حملات تطوعية ولو مرة في الأسبوع لحماية البيئة من التلوث.
 - توفير حراس لكل حي مع كاميرات المراقبة.
 - التشجيع على حماية البيئة وتقديم الدعم المادي والمعنوي الكافيين.
 - إنشاء جمعيات بيئية مع أعضاء متخصصين في المجال البيئي.
 - عدم تجاهل المشكلات البيئية من طرف السلطات المحلية.
 - توفير الرقابة بشكل مستمر.
 - وضع خزانات المياه الكافية من أجل استعمالها في تعقيم الأماكن التي توضع فيها النفايات.
 - توفير الإنارة العمومية للأحياء التي تتعدم فيها.
 - إبعاد المفارغ العمومية عن المناطق السكنية.
- ~ بالنسبة لمتغير الاقتراحات التي قدمها أفراد العينة لتفعيل المشاركة الشعبية لحماية البيئة في مجال الدراسة من التلوث تمثلت فيما يلي:
- نشر الوعي البيئي

- التعاون والتضامن بين سكان الحي لحماية البيئة من التلوث.
- القيام بالحملات التحسيسية لمواجهة التلوث البيئي وتكون على الأقل مرة في الأسبوع.
- ضرورة فرز النفايات المنزلية.
- التعاون المادي من أجل إعطاء صورة جمالية للمحيط كالمساهمة بمبالغ رمزية من أجل تزيين المحيط.
- تنظيم أوقات رمي النفايات.

ثانياً/ النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة:

إن موضوع هذه الدراسة هو التنمية الحضرية المستدامة والتلوث البيئي في المدينة الجزائرية دراسة ميدانية بمدينة باتنة. ويقصد في هذه الدراسة بالتنمية الحضرية المستدامة مشاركة السكان إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وترشيد استهلاكها بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والصاعدة في نفس الوقت، ومحاولة استهلاك الموارد البيئية بطريقة تجعل البيئة صديقة للإنسان أي دون أحداث التلوث البيئي عن طريق اتباع عدة أساليب وطرق لتحقيق ذلك بنجاح، وبممارسة الأنشطة والعمليات التنموية يجب وضع البيئة في الحسبان كجزء لا يتجزأ من هذه التنمية بحيث لا يتم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة على حساب البيئة.

وكون القطب الحضري حملة 3 من بين المشاريع التنموية المنجزة لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية من خلال سياسة التوسع والنمو ومن أجل مواجهة المشكلات البيئية كالازدحام والبناءات الفوضوية وكذلك مواجهة ظاهرة التلوث البيئي الناتجة عن هذه المشكلات الحضرية من خلال إيجاد مناطق حضرية جديدة، تم اختياره كمجال للدراسة لما له من علاقة وطيدة بموضوع البحث الذي يهدف إلى:

1. معرفة خصائص مجتمع البحث التي تم التطرق إليها في فصل تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

2. معرفة ما إذا سكان مدينة باتنة في مجال الدراسة يشاركون في حماية البيئة من التلوث وحماية مواردها، وكذلك معرفة طبيعة ونوع هذه المشاركة:

3. معرفة ما إذا كنت السلطات المحلية تشارك في حماية البيئة من التلوث وحماية مواردها أيضا وطبيعة مشاركتها هل هي مباشرة أو عن طريق القانون (من خلال نشرها للوعي البيئي، تفعيل القوانين الخاصة بحماية البيئة من التلوث)، وكذلك الوصول إلى النتائج والاقتراحات،

4. معرفة نوع التلوث المنتشر وأسبابه ومصادره في مجال الدراسة والذي يعاني منه السكان. ومن خلال النتائج المتوصل إليها كميًا وكيفيًا وعن طريق التحليل والتفسير لمختلف البيانات والمعلومات سواء عن طريق إجابات أفراد العينة أو عن طريق الملاحظة أثناء الدراسة الاستطلاعية وأثناء تطبيق الاستمارات وتحليل نتائجها يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قد تحققت وذلك من خلال ما يأتي:

- تبين لنا من خلال البيانات المتحصل عليها:

- أغلب سكان مجال الدراسة (مجتمع البحث) كانوا يقطنون في المدن إلا القليل كانت أصولهم ريفية، ومعظم أفراد العينة في مجتمع الدراسة مستواهم التعليمي جامعيين إلى القليل منهم من المستوى الثانوي والمتوسط ويكاد ينعدم في الابتدائي، فهم من الفئة المتعلمة الشابة القادرة على حماية البيئة من التلوث وتنميتها واستدامتها،

- إن سكان مدينة باتنة في القطب الحضري حملة 3 (مجتمع البحث) يشاركون في حماية البيئة من التلوث ويسعون إلى تنميتها بشكل مستدام وذلك بالحفاظ على مواردها من خلال محاولة بعض السكان استغلال المواد المستعملة وإعادة تدويرها من أجل الحفاظ عليها من النضوب وكذلك للتقليل من النفايات حفاظا على صحة السكان وعلى نظافة البيئة، كاستعمال بعض المواد الحديدية وتشكيلها على شكل عجلات وتسييج المساحات الخضراء بها ووضع بعض العجلات المطاطية كأحواض للشجيرات المغروسة وقيام بعض الأسر باستغلال هذه العجلات بصنعه المقاعد مع تزيينها واستغلالها داخل المنزل، حيث يشارك

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

السكان في حماية البيئة من التلوث من خلال القيام بحملات التنظيف في بعض الأحياء كل أسبوع وذلك عن طريق العمل الجماعي التضامني التطوعي، أي كانت طبيعة المشاركة في مجتمع البحث يغلب عليها الطابع الجماعي وكذلك كانت طبيعة المشاركة فردية في بعض الأحياء ويغلب عليها الطابع المادي.

- بالنسبة لمشاركة السلطات المحلية إلى جانب السكان في حماية البيئة في مجال الدراسة فيمكن القول بأنها تشارك في حماية البيئة من خلال تدخلاتها المباشرة عن طريق العمليات التحسيسية والقيام ببعض الأنشطة كحملات التشجير والتنظيف بالإضافة إلى قيام مصالحيها بالدور المنوط بهم كتوفير عمال النظافة وكذلك دعم بعض الجمعيات ماديا ومعنويا لحماية البيئة من التلوث، وحسب ما أكده أفراد العينة في مجال الدراسة فإن المشاريع الخاصة بحماية البيئة من التلوث غائبة في مجال الدراسة وأن القوانين الخاصة بحماية البيئة غير مفعلة من طرف السلطات المحلية فهي مجرد حبر على ورق ولا بد من ردع المتسببين في تلوث البيئة عن طريق فرض غرامات مالية أو السجن وهذا هو الحل المناسب للتقليل من التلوث البيئي وحماية الموارد الطبيعية.

~ بالنسبة للتلوث السائد في القطب الحضري حملة 3 والذي يعاني منه السكان هو التلوث بالنفايات المنزلية خاصة الصلبة بنسبة تقدر بـ: 57.33 %، وهذا نتيجة لعدة أسباب تم التطرق إليها سابقا كامتناع المستأجرين عن المشاركة الشعبية في حملات التنظيف والمساهمة ماديا، ودخول شاحنات نقل المواد التي يعاد تدويرها، وتكليف الأطفال بإخراج النفايات بحيث يتركونها قرب الحاويات ولا يضعونها داخلها، ونقص في الوسائل الخاصة برمي النفايات، أما الأنواع الأخرى فهي قليلة منها التلوث الجوي وهذا بسبب وسائل النقل القديمة، وقرب مجال الدراسة من المفرغة العمومية الأبيار وكذلك التلوث السمعي نتيجة لحركة المرور ووسائل النقل، والتلوث المائي فهم يقصدون به أن ماء الحنفيات غير صالح للشرب، ومصادر التلوث الموجودة في مجال الدراسة أغلبها نتيجة سلوكيات السكان في

التعامل مع النفايات والمخلفات المنزلية، والمصادر الأخرى فهي قليلة وينسب متفاوتة منها الأسواق بنسبة: 30.66 %، وكذلك حرق القمامة بالقرب من الأحياء بنسبة: 23.33%.

ثالثا/ النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تم الاعتماد على دراسات سابقة ولكن معظمها تم الاستفادة منها في الجانب النظري للإثراء المعرفي وكذلك بعضها في المنهجية من حيث اعتماد نفس المنهج وهو المنهج الوصفي المناسب لوصف ظاهرة التلوث البيئي بكل أشكالها، وانعكاساتها على الإنسان والبيئة، والبعض الآخر تم الانطلاق من نتائجها والتي كانت تهدف إلى حماية البيئة وتنميتها واستدامتها ولكن تختلف من ناحية المجالات والأبعاد المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

1. بالنسبة لدراسة الباحثة بن قداح وسيلة، التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية حالة ولاية الجزائر.

تكشف الدراسة عن تواجد أو عدم تواجد تنمية حضرية حقيقية في مجال الدراسة وإن كانت موجودة هل تتوفر على مبادئ الدراسة العمرانية وماهي تأثيرها المجالي؟ وهل يحدث عن طريقها تغيير جذري على مستوى الكتلة الحضرية؟

وكان الهدف من الدراسة معرفة الصورة الحالية وخلفياتها لمدينة الجزائر والتنبؤ بالصورة المستقبلية لها، وتوضح أهمية الدراسة كون مجال البحث يتوفر على كل مقومات والركائز التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

و الدراسة تتفق مع دراسة الباحثة من حيث الاهتمام بالتنمية المستدامة للوسط الحضري، تم الاستعانة بها في الجانب النظري المعرفي وكذلك استخدمت نفس المنهج الوصفي الذي يكشف عن معنى المفاهيم غير الواضحة المعنى.

2. بالنسبة لدراسة الباحث حسام موفق، التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة.

لدراسة الباحث أهمية كبيرة في مجال التنمية لأنها تناولت بعدا مهما من أبعاد التنمية المستدامة وهو يتمثل في الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الخدمة التي يحتاجها كل فرد من أفراد المجتمع من أجل تلبية احتياجاته وإشباع رغباته، من خلال واقع التنقل اليومي لهم مع إبراز الصعوبات التي تواجههم في تنقلاتهم عن طريق التحليل بالطرق والأساليب العلمية وصولا إلى الحلول التي تكون عادلة لكل.

ركز الباحث على بعد العدالة الاجتماعية من طرف السلطات المحلية في مجال النقل لتحقيق التنمية المستدامة، وأعطى أهمية لعدة جوانب منها تنظيم النقل الجماعي من حيث الوقت وكذلك التسعيرة وتوفير الأمن للركاب ولكنه لم يعطي الأهمية كونه وسائل النقل سببا في تدهور البيئة من حيث خلال إحداث التلوث السمعي والهوائي والبصري التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة التي تستدعي الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالأخص البيئية.

حيث تم الاستعانة بهذه الدراسة في الجانب النظري المعرفي.

3. بالنسبة لدراسة الباحث بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تكشف عن التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل العولمة في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومكافحة الآثار السلبية للعولمة، وترشيد استهلاك الموارد البيئية مع تفعيل دور المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة. وانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة منها:

- تدهور البيئة نتيجة تجارب تنموية تخص نواحي اقتصادية واجتماعية الشيء الذي يهدد مصير الأجيال المستقبلية، مما يتطلب حماية البيئة بهدف التنمية المستدامة.
- من أجل تحقيق التنمية لابد من إشراك جميع أفراد المجتمع بهدف إنجاحها، وليس بالإجراءات والقوانين فقط.
- يعد التخطيط الاقتصادي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية.

- لتحقيق التنمية المستدامة لابد من تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وانطلاقاً من نتائج هذه الدراسة تمت صياغة أفكار التي تم اعتمادها في الفرضيات لهذه الدراسة كون المشاركة عبارة عن مبدأ من مبادئ تحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت الدراستين أيضاً نفس المنهج الوصفي.

4. بالنسبة لدراسة نور الدين قالقي، حوكمة المدن والتنمية المستدامة،

بينت هذه الدراسة أن الاستراتيجيات التقليدية للتنمية تقف عائقاً أما التنمية المستدامة وتتضح أهمية الدراسة في تنامي أدوار المدن من خلال سياستها العامة الدولية والوطنية والمحلية، وكذلك الدور الذي تلعبه حكوماتها المحلية في التنمية عن طريق سبل تحسين إدارتها الحضرية أثناء تطبيقها مبادئ الحكم الراشد المحلي، الديموقراطية، اللامركزية من أجل تعزيز السلطات المحلية بغرض الرفاه وحماية البيئة وتجنبها الأضرار.

أيضاً هذه الدراسة تم اعتمادها في الجانب النظري وكذلك كانت المفتاح الذي أرشد هذه الدراسة إلى فكرة المشاركة كفاعل لرسم السياسات التنموية من خلال وضع الإنسان من بين الاهتمامات الرئيسية لتحقيق هذه التنمية، مع استخدام نفس المنهج وهو المنهج الوصفي الذي يلائم الدراسات في الحقل الاجتماعي.

5. بالنسبة لدراسة الباحث أنس عرعار: المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة-

دراسة ميدانية بمدينة باتنة،

توصلت هذه الدراسة إلى أن سكان مدينة باتنة يشاركون إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث في مجال دراسته، إلى جانب أهمية الحملات التحسيسية والإعلامية التي تقام من طرف الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة الشعبية في حماية البيئة من التلوث.

تكمن أهمية دراسة الباحث أنس عرعار في طرحها لموضوع مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث التي تعد وسيلة فعالة للتصدي لهذه الظاهرة عن طريق المنظمات غير الحكومية، وتم الاعتماد على هذه الدراسة كقاعدة بنيت على أساسها الفرضيات من

أجل كشف نوع وطبيعة وأهمية المشاركة الشعبية لسكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في مجال الحفاظ على نظافة البيئة وحماية مواردها تحقيقا للتنمية الحضرية المستدامة، تم استخدام نفس الأدوات وتتمثل في الاستمارة والملاحظة والمقابلة، وكذلك تم الاستعانة بالجانب المنهجي كاستخدام نفس المنهج الوصفي.

أما هذه الدراسة ركزت على سكان المدينة من خلال الأسر التي تعد للبنات الأساسية لبناء المجتمعات والتي مثلت المجتمع الأصلي المتمثل في مدينة باتنة، ولم تقتصر على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فقط، وكذلك ركزت على تحمل المسؤولية الفردية وتفعيل المؤسسات الاجتماعية، إلى جانب السلطات المحلية للمشاركة في الحفاظ على البيئة ومواردها ومواجهة التلوث البيئي تحقيقا لتنمية حضرية مستدامة.

6. بالنسبة لدراسة الباحثة صباح حواس التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني،

تتضح أهمية الدراسة كونها تبرز دور الأجهزة الإدارية الوطنية في الحفاظ على حق المواطن في توفير البيئة النظيفة الخالية من الأخطار والأضرار، مع العمل على رقي الأعمال الإدارية التي تخص حماية البيئة، كما تهدف إلى توضيح أهمية الحماية الإدارية للبيئة، مع إبراز الوسائل الخاصة لتفعيل هذه الحماية وصولا إلى بيئة نظيفة صحية وتجنب الأضرار والمشكلات التي تعود بالضرر على المواطن.

ركزت الباحث في دراستها على الحماية الإدارية للبيئة التي اعتبرت جانبا مهما في حماية حياة الإنسان وتنميته، ونظرا لأهميتها استخدمت في هذه الدراسة من ضمن الدراسات السابقة من حيث الهدف المشترك وهو حماية البيئة والحفاظ على مواردها وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، كما أنهما اعتمدتا نفس المنهج وهو المنهج الوصفي.

إلا أن هذه الدراسة اتخذت البعد البيئي من أهم الأبعاد التي يتم من خلالها تحقيق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية في مواجهة ظاهرة التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

7. أما بالنسبة لدراسة الباحث أحمد بن الدين، أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى الإشعاعات النووية ب: (رقان) وآثارها على التنمية المحلية المستدامة،

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي لها أهمية في الحفاظ على البيئة من التلوث، حيث حاول الباحث أن يبرز مخاطر التلوث البيئي الذي ينعكس سلبا على البيئة خاصة التلوث الإشعاعي الناجم عن التجارب النووية وانعكاساتها على التنمية المستدامة تم الاعتماد على هذه الدراسة في الجانب النظري وهذا إثراء للجانب المعرفي وتراكمه، أما في الجانب التطبيقي تشترك الدراسة مع دراسة الباحث في المنهج الوصفي الملائم لوصف ظاهرة التلوث بأنواعه المختلفة، من حيث تقديم مفاهيم التنمية المستدامة ووصف أنواع مختلفة للتلوث البيئي، وهو نفس المنهج الذي اعتمد في هذه الدراسة.

رابعاً/ الجديد الذي أضافته الدراسة:

يمكن القول بكل تواضع وموضوعية بأن الجديد في هذه الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة، يتمثل في توضيح أهمية ودور المشاركة الشعبية والسلطات المحلية في مكافحة ظاهرة التلوث البيئي والسعي إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في المجال البيئي، من خلال "نوع وطبيعة هذه المشاركة واستمرارها" بمعنى أنه كلما استمرت المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية في التعاون والتضامن والعمل الجماعي كلما كانت البيئة نظيفة وراقية باستمرار، كما أن المشاركات الفردية ماديا قد ساهمت أيضا في مواجهة التلوث البيئي والتقليل منه لكن ليس بنفس القدر الذي ساهمت به المشاركات الجماعية، والدليل على ذلك ما صرح به أفراد العينة في بعض الأحياء في المقاطعة 34 بأنهم عندما كانوا ينظمون حملات التنظيف كل يوم جمعة باستمرار، وعندما قاموا بوضع حارس للحي وساهموا مع بعض في تقديم له مبلغ مالي لحراسة الحي والسهر على حمايته من التلوث كان الحي نظيفا دائما، وأثناء توقفهم عن حملات التنظيف بسبب خلافات السكان المالكين لمساكنهم حول تقديم المبلغ المالي للحارس مع السكان المستأجرين تخلى الحارس عن عمله وتوقفت

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

حملات التنظيف، حيث أصبح الحي ملوثا لانعدام مشاركة السكان في حمايته وأصبحوا يعانون من التلوث، وكان القليل منهم ممن يبادر في إحضار عامل النظافة ويقدم له مبلغا ماليا من أجل التنظيف، أما في الأحياء النظيفة في بعض المقاطعات والتي ذكرت سابقا من ضمنهم حي 142 مسكن في المقاطعة 36 فالمشاركة مستمرة دون توقف وتخص حملات التنظيف، والتشجير، وتدوير بعض المخلفات لأجل تزيين المحيط، وكذلك الانخراط في جمعيات بيئية، وعمليات الفرز مستمرة ومنع أي شخص لا يسكن في الحي من دخوله إلا بمبرر حيث حافظوا على نظافة الحي وجماله بصورة مستمرة.

خلاصة:

في هذا الفصل تم مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضيات والمؤشرات الخاصة بموضوع الدراسة وأهدافها، والدراسات السابقة التي تعتبر مفتاحا للانطلاق في البحث، وكذلك تم التطرق إلى الجديد الذي أضافته الدراسة، ويمكن القول بأن هذا الفصل يعد ضروريا باعتباره المنطلق الأساسي الذي يوضح للقارئ أو للباحثين الآخرين أهمية هذه الدراسة ويعطي لهم إشارة الانطلاق في البحث فيما لم تأتي به هذه الدراسة لإثراء الحقل المعرفية والدراسات الاجتماعية.

****الاقتراحات والتوصيات:**

***الاقتراحات:**

- 1- نشر ثقافة التعامل السلمي مع كل الموارد البيئية.
- 2- تحمل المسؤولية الفردية للمتسببين في تلويث البيئة.
- 3- دعم جهود الأفراد في الحفاظ على البيئة ماديا وتوعويا.
- 4- توفير أماكن مخصصة لرمي الأوساخ، مع توفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات بألوان وأشكال مختلفة لوضع النفايات عن طريق الفرز مع إصاق اسم كل نوع من النفايات (الزجاج، الكرتون، البلاستيك وغيرها)
- 5- التحسيس ونشر الثقافة البيئية عن طريق إصاق مطويات للتوعية على حماية البيئة في كل الأماكن، وعن طريق وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.
- 6- ضرورة خلق منافسات بين أحياء المدينة وتقديم المكافأة لأنظف وأجمل حي في المدينة تحفيزا لحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

***التوصيات:**

- 1- ضرورة خفض كمية النفايات مع الاقتصاد في الاستهلاك.
- 2- ينبغي على السلطات عقد اجتماعات وأيام دراسية لمناقشة المشكلات البيئية في كل حي، بحضور أساتذة وأخصائيين في المجال البيئي.
- 3- فرض رقابة مستمرة على كل أحياء المدينة لحمايتها من التلوث.
- 4- ينبغي خلق مشاريع إعادة تدوير النفايات للتقليل منها وحماية البيئة من التلوث.
- 5- ضرورة إنشاء جمعيات بيئية مع أعضاء متخصصين في المجال البيئي ودعمها بالوسائل اللازمة لحماية البيئة وتميئتها.
- 6- وجوب القيام بما يمكن من تحقيق التنمية المستدامة كالتغريم وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر وسن قوانين للمحافظة على البيئة وإلزام السكان باحترامها.
- 7- ضرورة التنسيق بين مختلف السلطات وجمعيات الأحياء.

خاتمة

وخلاصة القول فإن سكان مدينة باتنة وبالأخص حملة 3 هم من الأفراد المتعلمين الذين لديهم القدرة على حماية البيئة من التلوث وتنميتها تنمية مستدامة حسب البيانات المتحصل عليها أثناء تطبيق الاستمارات فهم يشاركون في حمايتها ماديا ومعنويا عن طريق العمل الجماعي أكثر منه في العمل الفردي، ولكن تتفاوت نسبة المشاركة من حي إلى آخر في مجال الدراسة نتيجة للأسباب المذكورة سابقا ولكن رغم محاولاتهم وجهودهم إلا أن هناك من يعرقل ذلك من خلال عدم المشاركة ماديا أو في تنظيم الحملات التطوعية الجماعية مما يسبب ظاهرة التلوث البيئي،

ومن جانب آخر نجد السلطات المحلية تحاول أن تحميها من التلوث من خلال الحملات التحسيسية وأجهزتها المختلفة ومصالحها خاصة قيام عمال النظافة الذين يعملون بكل جد ونشاط في تنظيف الأحياء، ولكن يبقى هناك نقص من طرف السلطات المحلية من ناحية التنظيم وتطبيق وتفعيل القوانين والقيام بالمشاريع الخاصة بحمايتها والحفاظ على مواردها وكذلك اهمال بعض المشكلات البيئية التي لا تتدخل في حلها وتقصيرها في إنشاء ودعم الجمعيات البيئية ماديا وجعلها همزة وصل حقيقية فاعلة بينها وبين السكان من أجل الوصول إلى بيئة صحية نظيفة باستمرار، وهذا ما يعيق الوصول إلى التنمية الحضرية المستدامة، إلى جانب نقص الوعي البيئي، وكل هذا ساهم في ظهور ظاهرة التلوث البيئي في مجال الدراسة في بعض الأحياء مما شوه صورتها وجمالها وهذا ما يهدد صحة الإنسان، وكون هذه الظاهرة من صنعه، فمواجهتها تكون من طرفه من خلال تنمية العقول البشرية وصقلها بالقيم البيئية بالعودة إلى المرجعية الدينية، وتفعيل القوانين من خلال أساليب الردع والعقوبة كفرض الغرامات المالية للمتضررين بالبيئة.

ولهذا لا بد من تظافر الجهود أكثر والتواصل باستمرار مع السلطات المحلية لمعرفة كل ما يتعلق بالبيئة في الوسط الحضري وخلق مشاريع خاصة بحمايتها وتكون متطورة مع تنفيذها وتشجيع السكان على ذلك ماديا ومعنويا لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في هذا المجال، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي:

• للمشاركة الشعبية أهمية ودور في حماية البيئة من التلوث من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة:

~ يشارك أغلب سكان القطب الحضري حملة 3 في حماية البيئة من التلوث من أجل تنميتها تنمية حضرية مستدامة عن طريق العمل التطوعي الجماعي والفردى كالمشاركة في حملات التنظيف، والمساهمة ماديا ومعنويا، وتحمل الأفراد مسؤولية حماية البيئة.

• لمشاركة السلطات المحلية أهمية ودور في حماية البيئة من التلوث من أجل تنمية حضرية مستدامة:

- تشارك السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث من أجل تنمية حضرية مستدامة عن طريق مصالحتها وأجهزتها كالحملات التحسيسية وحملات التنظيف.

رغم مشاركة السكان إلى جانب السلطات المحلية في مجال الدراسة في حماية البيئة من التلوث وتنميتها إلا أن ظاهرة التلوث البيئي لا زالت قائمة في بعض الأحياء نتيجة لعدم مشاركة بعض السكان، وكذلك عدم فرض الرقابة المستمرة على مجال الدراسة، وعدم توفير الوسائل الكافية لرمي النفايات، ووجود خلل في تنظيم أوقات حملها من الأحياء وغير ذلك المذكور سابقا، وغياب المشاريع الخاصة بحماية البيئة في مجال حملة 3، وغير ذلك.

إذن يمكن القول بأن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لا يتم إلا بالاهتمام بالبيئة وجعلها صديقة للإنسان ولا يمكن التقليل من ظاهرة التلوث البيئي إلا عن طريق تفعيل المشاركة الشعبية إلى جانب السلطات المحلية باتباع أساليب وطرق عديدة ومختلفة، ونشر الوعي البيئي التي لها أهمية ودور في حماية البيئة من التلوث وتنميتها بشكل مستدام عن طريق استراتيجيات تنموية مستدامة تجعل البيئة من بين أولوياتها في بناء أي تصور تنموي، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والسلطات المحلية التي تعتبر أنساقا جزئية تعمل على بناء مجتمع حضري وبيئة نظيفة وصحية مستدامة، فأى خلل يقع على مستوى أي نسق سيؤثر على الأنساق الأخرى مما يهدد توازن المجتمع الحضري ككل وهذا ما ينعكس سلبا على البيئة الحضرية.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
 2. الحديث النبوي الشريف
- الكتب:
1. إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 2000.
 2. أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، ط01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر، 2017.
 3. أبو قرين عنتر عبد العال، المدخل إلى التخطيط الحضري، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2020.
 4. أحمد رشوان حسين عبد الحميد، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط7، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
 5. أحمد رشوان حسين عبد الحميد، المدينة، ط6، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
 - بن خلدون عبد الرحمن بن محمد، ضبط وشرح وتقديم: محمد الإسكندراني، مقدمة ابن خلدون، د، ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2014.
 6. بوران علياء حاتوغ، أبو دية محمد حمدان، علم البيئة، ط2، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، 2003.
 7. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، ط1، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة: 102، 2013.
 8. الجبور سناء محمد، الإعلام البيئي، ط01، دار أسمة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2011.
 9. جلبي علي عبد الرزاق، أحمد عبده هاني خميس، علم اجتماع التنمية (رؤى نظرية وتجارب إنسانية)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، (طبعة تجريبية)، 2009.
 10. جودت عبد النور أنمار، الإدارة البيئية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- الجولاني فادية عمر، علم الاجتماع الحضري، (د، ط)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.
11. الجوهري عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، د، ط، 1998 - 1999، ص، ص: (69، 70).
12. الجوهري هناء محمد، علم الاجتماع الحضري، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
13. الحسن شكري إبراهيم، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، (د، ط)، (د، ت).
- حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991.
14. الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، 2021.
15. الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، 2021.
16. الحمد رشيد، صباريني محمد سعيد، البيئة ومشكلاتها، (د، ط)، عالم المعرفة، الكويت. الخشاب مصطفى، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، (د، ط)، 1976.
17. درويش مصطفى، الإعلام البيئي، الخطيب للنشر والتوزيع، (د، ت).
18. الدعمة إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، (د، ط)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
19. دليل وزارة البيئة والطاقات المتجددة، دور المسجد في التوعية البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي، التعاون الألماني، (د، س).

20. دليل وزارة التربية والطاقات المتجددة، دور المسجد في التوعية البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي، التعاون الألماني للتنمية (GIZ)، شارع المدافع الأربع، الجزائر، (د، ت).
21. دودين أحمد يوسف، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريا وتطبيقيا)، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
22. الركابي ساجد احمد عبل، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، 2020.
23. رمزي نبيل، أبو طاحون عدلي علي، التنمية كيف ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، (د، ت).
24. زنكنه إسماعيل نجم الدين، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.
25. الزهراني عبد الرزاق بن حمود، البيئة والتغيرات الاجتماعية نظرات في التأثير المتبادل بين البيئة والمجتمع عبر العصور، ط1، الانتشار العربي، بيروت - لبنان، 2013.
26. الزهراني عبد الرزاق بن حمود، البيئة والتغيرات الاجتماعية نظرات في التأثير المتبادل بين البيئة والمجتمع عبر العصور، ط1، الانتشار العربي، بيروت - لبنان، 2013.
27. سبع هشام، دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، (د، ت)، عمان.
28. السكري أحمد شفيق، التخطيط لتنمية المجتمع الحضري دراسات نظرية وتطبيقية، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016.
29. سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان، منهجية العلوم الاجتماعية أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، الكتاب الثاني، ط1، 2017، الدار الجزائرية.
30. سلاطنية بلقاسم، الجيلاني حسان، أدوات جمع البيانات وكتابة تقرير البحث الاجتماعي، ط1، الكتاب الثاني، 2017، الدار الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

31. سلسلة كتب جماعية محكمة، منسق الكتاب: أحمد الفراك، التربية البيئية وسؤال التنمية والأخلاق نحو وعي بيئي جديد، ط1، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات -مفاد-، مطبعة دار القلم، الرباط، 2020.
32. السيد طارق، علم اجتماع التنمية، (د، ط)، مؤسسة شباب الجامعة مصطفى مشرفة، الإسكندرية 2007.
33. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، الجزء الثاني، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
34. شحاتة حسن أحمد، البيئة والمشكلة السكانية، ط1، مكتبة البيئة مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001.
35. شحاتة حسن أحمد، البيئة والمشكلة السكانية، ط1، مكتبة البيئة مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001.
36. الشخيلي عبد القادر، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، بيروت- لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
37. شفيق محمد، التنمية والمشكلات الاجتماعية، (د، ط)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
38. شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
39. شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
40. ضبط وتنسيق توفيق عطاء الله الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، 2021.

41. طاحون زكريا، أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، ط1، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2002.
42. العادلي محمود صالح، موسوعة حماية البيئة، (د، ط)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (د، ت).
43. العازمي عيد محمد مناحى المنوخ، الحماية الإدارية للبيئة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
44. عباس ابراهيم محمد، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
45. عبد الباري وليد حسان، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ت).
46. عبد القوي محمد حسين، التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، (د، ت).
47. عبد القوي محمد حسين، التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، (د، ت).
48. عبد اللطيف رشاد أحمد، أساليب التخطيط للتنمية، (د، ط)، المكتبة الجامعية، اسكندرية، 2002.
49. عبد المقصود زين الدين، التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، قضايا بيئية جمعية حماية البيئة، الكويت، 1982.
50. عبيدات محمد، أبو نصار محمد، مبيضين عقلة، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، الجامعة الأردنية للنشر، عمان، الأردن، 1999.
51. عجمية محمد عبد العزيز، نجا علي عبد الوهاب، القفاش سحر عبد الرؤوف،_ التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر - التلوث البيئي - التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د، ط)، 2013.
52. العزاوي نجم، النقار عبد الله حكمت، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان، 2007.

53. علام سعد طه، التنمية والمجتمع، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ، 2006.
54. عوده محمود، دراسات في علم الاجتماع الريفي، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1992.
55. عوض السيد حنفي، في علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، (د، ط)، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
56. عوض سيد حسن جابر، الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، (د، ط)، المكتبة الجامعية الأزاريطة - الاسكندرية، 2001.
57. الغرابية سامح، الفرحان يحي، المدخل إلى العلوم البيئية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011.
58. غنيم عثمان محمد وأحمد أبو زنت ماجدة، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان - الأردن، 2006.
59. غنيم عثمان محمد، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
60. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989.
61. غيث محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
62. الفيل علي عدنان، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
63. القرشي علي حاتم، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط1، 2017.
64. كاتوت سحر أمين، البيئة والمجتمع، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2009.
65. مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم: محمد محمود الجوهري، المجلد: 1، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

66. محمد الجوهرى، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997.
67. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة بودر، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.
68. مذكور إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
69. المركز التربوي للبحوث والإنماء - جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)، الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان، لبنان، تموز، 2012.
70. الميراني عباس زغير محيسن، جغرافية البيئة والتلوث، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016.
71. مزاهرة أيمن سليمان، الشوابكة علي، البيئة والمجتمع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
72. معجم عربي فرنسي: مصطلحات البيئة والتنمية المستدامة، مجلة جغرافية المغرب، المملكة المغربية، (د، س) ص: 24.
73. معجم عربي فرنسي، مصطلحات البيئة والتنمية المستدامة، مجلة جغرافية المغرب، المملكة المغربية، (د، ت).
74. منقريوس نصيف فهمي، فؤاد محمد فاطمة، الاتجاهات النظرية والنماذج المهنية في مجالات السلوك والبيئة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2016.
75. موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير ميشيل مان، ترجمة عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1999، ص، ص: 742، 743.
76. الموسوي واثق علي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، ط1، 2008.
77. ناصف سعيد، علم الاجتماع الحضري المفاهيم - القضايا - المشكلات، ط1، دار الكتب والوثائق القومية، 2006.

78. النجاتي حسام الدين وآخرون، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، (د، ط)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم: (251)، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، فبراير، 2014.

79. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د، س).

80. الهزيمة محمد يوسف، العولمة الثقافية واللغة العربية (التحديات والآثار) ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 1433هـ/2012م.

81. وائل إبراهيم الفاعوري، مشكلات البيئة قضايا وحلول، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011.

82. يوسف كافي مصطفى، اقتصاديات البيئة والعولمة، (د، ط)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2013.

أطروحات دكتوراه:

1. بن قدام وسيلة، التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية حالة ولاية الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2017.

2. بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة أنموذجاً"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع، تخصص حضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

3. بوعلام بوزيدي، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر القايد، تلمسان، 2018.

4. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

5. حواس صباح، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، الجزائر، 2020.
6. خذري صلاح الدين، استغلال المجال الحضري دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر.
7. رابح بلقاسم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2015.
8. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013.
9. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
10. عرعار أنس، المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، الجزائر، 2016.
11. فتيحة طویل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

12. فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، - حالة الجزائر - دراسة نظرية رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

13. قالفيل نور الدين، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.

14. موفق حسام، التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالثي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، 2017.

المقالات:

1. الأمين فتحي حسين، جمال صالح ياسين، يوسف علي الفقيه، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة الدولية المحكمة للعلوم والهندسة وتقنية المعلومات، المجلد: 4، العدد: 1، 2017.

2. برسولي فوزية، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد: 5، 2018.

3. بن الدين أحمد، أخطار التلوث البيئي وانعكاساتها على مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى الإشعاعات النووية ب: (رقان) وآثارها على التنمية المحلية المستدامة، 18 مجلة الحوار الفكري، المجلد: 12، العدد: 13، 2017.

4. بن السعدي اسماعيل، المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 27، 2007.

5. بودرجه رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد: 3، العدد: 1، 2017.

6. بوفاسة سليمان، المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة، مجلة جديد الاقتصاد، العدد:3، جوان 2008.
7. تمام أمال يعيش، حنان مناصري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، نوفمبر، 2017.
8. جابر أزهار، تلوث الهواء والماء أنواعه، مصادره، آثاره، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، 2011.
9. الحسين شكراني، من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة: بحوث اقتصادية عربية، العدد: 63-64، صيف- خريف 2013.
10. الحويج عبد المجيد محمد، الوثائق مفومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب، العدد:29، جامعة الزاوية، 2020.
11. سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة، النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 11، العدد: 1.
12. الشاعر ضحى أحمد على، تقنيات إعادة التدوير في مواد البناء كأداة لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة في المناطق الحارة، مجلة كلية الهندسة، جامعة فيوم، المجلد:1، العدد:2، 2018.
13. غرابية خليف مصطفى، التلوث البيئي مفهومه وأشكاله وكيفية التقليل من خطورته، جريدة: دراسات بيئية، المجلد: 3، 2010.
14. غربي محمد، قلواز ابراهيم، النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، المجلد:1، العدد:3، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2019.
15. لكحل أحمد، مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدية، (د، ت).

- 16.مجدوب عبد الحليم، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد: 4، العدد: 1، (د، ت).
- 17.محسن زوبيدة، بن علال بلقاسم، تيم أحمد، الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة اقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:3، مارس 2018.
- 18.مسعودي كلثوم، بن قفة سعاد، الجهود الجزائرية في حماية البيئة- قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
- 19.مطالي ليلي، تيتام دليلة، إعادة التدوير كأحد مقومات التسويق الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة -عرض تجارب دولية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-، مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد:9، العدد: 01، 2020.
- 20.ملياني حكيم، حمادي مراد، واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربه ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد:8، العدد: 1.
- 21.الموسوي زينب عبد الوهاب حيدر، الشامي علاء أحمد عبد الواحد، الأخلاقيات البيئية في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد:41، كانون أول 2018.
- 22.هادفي سمية، سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 17، 2014.

الملتقيات:

- 1.الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، ريوديجانيرو، يونيو، 1992.

قائمة المصادر والمراجع

2. حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، ملتقى دولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، 24/23، أبريل، 2018.
 3. دراجي السعيد، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، ملتقى علمي دولي: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، 20-21، 2012.
 4. سالم رشيد، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الخامس: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 23، 24 أبريل، 2018.
 5. الشناوي أحمد عبد الموجود، التلوث البيئي ونوعية الحياة دراسة لبحيرة مريوط، المؤتمر السنوي السادس عشر: قضايا البيئة وجودة الحياة "نحو استراتيجية مصرية شاملة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 22-24، ديسمبر 2014.
 6. مدني بن شهرة، مداخلة: تحقيق للاستدامة البيئية ودعامة للاقتصاد الأخضر، المؤتمر الدولي: تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية تدوير النفايات في ظل السعي لتطبيق مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، (د، ت).
 7. المسؤولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب الجامعي بحث ميداني على عينة من طلاب جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي السادس عشر: قضايا البيئة وجودة الحياة "نحو استراتيجية مصرية شاملة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 22-24، ديسمبر 2014.
 8. نصيرة سالم، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب الجزائري - دراسة ميدانية بولاية بسكرة، ملتقى آليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي، 2017/12/30.
- الوثائق والسجلات:

1. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- ولاية باتنة. Monographie AR 2021.
2. R.PDAOBATNA «DIFMINISTER »modifier le 17/01/2018
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، العدد: 34، المؤرخ في 14 ماي 2002.
4. القانون رقم 03- 10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 43.
5. مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، مخطط شغل الأراضي حملة 03، المرحلة الأولى والثانية، 2016.
6. وثائق من مديرية البيئة لولاية باتنة.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Cécile DIDIER, Le développement urbain durable: pour une approche différent de la vie urbaine, institut d'études politique de lion, université lyon2, Séminaire: politique, culture, espace public , Sous la direction de Bernard lamizet , Composition du jury: Bernard lamizet, Jean- Michel rampon.
2. Nouredine essabri, Représentation, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME «Le cas des dirigeants de riads maisons d'hôtes a Marrakech, Docteur Du Conservatoire National des Arts et Métiers, école doctoral abbé Grégoire laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action, 2017.
3. Reinhard and others, Corporations, Stakeholders and Sustainable Development: A Theoretical Exploration of Business – Society Relation, Journal of business, Vol: 61, N/ 03, Published by Springer, Oct, 2005.
4. Rmamohana Reddy Appanagari, Environmental pollution Causes and Consequences: A Study, social science è Humanities, north Asian. August, publication, 43, 2017.

المواقع الإلكترونية:

1. b...<swideg- geographiy.blogspot.com
2. BIPABH .YouTube/ 16/10/2019
3. <http://bit.ly/EchoroukNews>
4. <http://hdl.handle.net/123456789/11904>
5. <https://mawdoo3.com>
6. <https://political-encyclopedia.org>
7. <https://sites.google.com>
8. <https://uomustansiriyah.edu.iq>>...
9. <https://www.aljazeera.net>
10. <https://www.alroeya.com> ›2292402
11. <s.asp<m.ahewar.org>
12. <s.asp<m.ahewar.org>
13. www.al-jazirah.com
14. www.mobt3ath.com
15. <http://bit.ly/EchoroukNews> You tube
16. Youtube، 2019، علم الاجتماع أو السوسولوجيا، النظرية البنائية الوظيفية، 2019،
17. في: 10-03-2023، على الساعة: 16:47، تاريخ النشر: 23 أبريل 2022.
- 18.، قناة اقتصاد الطاقة، 12 أوت 2021، youtube.com
19. You tub ناصر الخزار، بوتراجايا عاصمة ماليزيا الإدارية على قناة

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة استبيان حول:

عنوان الأطروحة:

التنمية الحضرية المستدامة والتلوث البيئي في المدينة الجزائرية
-دراسة ميدانية بمدينة باتنة-

تحت إشراف: د. نسيمة لغريبي

من إعداد الطالبة: برباق نورة

ملاحظة: هذه المعلومات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

أولاً/ البيانات العامة

- 1- الجنس: ذكر () أنثى ()
- 2- السن: أقل من 30 () من 31 إلى 40 () من 41 إلى 50 () أكثر من 50 ()
- 3- الحالة الاجتماعية: أعزب () متزوج () أرملة () مطلق ()
- 4- المستوى التعليمي: أمي () ابتدائي () متوسط () ثانوي () جامعي ()
- 5- عدد أفراد الأسرة: أقل من 4 () من 4 إلى 6 () من 7 إلى 10 () أكثر من 10 ()
- 6- الوضع المادي للأسرة: فقيرة () متوسطة () غنية ()
- 7- طبيعة المهنة: بطال () أعمال حرة () قطاع خاص () قطاع حكومي ()
- 8- الدخل الشهري: - أقل من 20000 دج () - من 20000 دج إلى 30000 دج () - من 35000 دج إلى 40000 دج () - أكثر من 40000 دج ()
- 9- محل الإقامة السابقة: ريف () مدينة ()
- 10- نوع المسكن: ملك () إيجار ()
- 11- عدد الغرف: 2 غرف () 3 غرف () 4 غرف ()
- 12- ملاءمة المسكن مع متطلبات المعيشة: نعم () لا ()

ثانياً/ مشاركة السكان في حماية البيئة من التلوث تحقيقاً للتنمية الحضرية المستدامة

- 13- ماهي أنواع التلوث البيئي الموجودة في حيك؟
 - تلوث الماء. نعم () لا ()
 - تلوث الهواء. نعم () لا ()
 - التلوث بالنفايات المنزلية. نعم () لا ()
 - تلف أو انسداد قنوات الصرف الصحي. نعم () لا ()
 - الفيضانات نعم () لا ()

- تلوث الأغذية نعم () لا ()

أنواع أخرى.....

14- ماهي الأسباب التي تؤدي إلى تلوث حيك؟

- تعود إلى الجانب الأخلاقي. نعم () لا ()

- اللامبالاة. نعم () لا ()

- غياب الثقافة البيئية. نعم () لا ()

- الأماكن والوسائل المخصصة لرمي النفايات غير كافية. نعم () لا ()

- الحاويات بعيدة عن أماكن السكن. نعم () لا ()

- غياب الرقابة من طرف الجهات المعنية. نعم () لا ()

15- ماهي مصادر التلوث البيئي في حيك؟

- الأسواق. نعم () لا ()

- قنوات الصرف الصحي. نعم () لا ()

- حرق القمامة. نعم () لا ()

- النفايات المنزلية. نعم () لا ()

- مخلفات المصانع. نعم () لا ()

16- هل تعتقد بأن المشاركة الشعبية لها دور في حماية البيئة من التلوث؟

- نعم () - لا ()

*إذا كان نعم كيف ذلك؟

- إقامة مشاريع. نعم () لا ()

- العمل التطوعي الفردي. نعم () لا ()

- العمل الجماعي. نعم () لا ()

- من خلال تحمل المسؤولية الفردية تجاه البيئة. نعم () لا ()

- من خلال نشر الوعي البيئي عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

نعم () لا ()

17- هل تشارك في حماية البيئة من التلوث؟ نعم () لا ()

إذا كان لا ما هي أسباب عدم مساهمتك في حمايتها؟

.....
.....
.....

18 - هل تشارك في حماية البيئة من التلوث وتنميتها؟

نعم () لا ()

*في حالة نعم فيما تتمثل هذه المشاركة؟

- فرز النفايات وإعادة رسكلة المواد المستعملة. نعم () لا ()

- المشاركة في حملات التنظيف. نعم () لا ()

- مراقبة سكان الحي ومنع أي شخص يلوثه. نعم () لا ()

- المشاركة في حملات التشجير وتزيين المحيط. نعم () لا ()

- الانخراط في جمعيات حماية البيئة. نعم () لا ()

19- في رأيك ما هي أسباب عدم مشاركة سكان حيك في حماية البيئة من التلوث من أجل

تنميتها؟

- الجهل. نعم () لا ()

- اللامبالاة. نعم () لا ()

- قلة الوعي. نعم () لا ()

- عدم التفاهم بين سكان الحي. نعم () لا ()

20- كيف تتصرف عندما ترى أشخاصا يلوثون البيئة؟

- أمنعهم من ذلك. نعم () لا ()

- أقوم بنصحهم بطريقة سلمية. نعم () لا ()

- أتصل بالجهات المعنية. نعم () لا ()
- 21- هل تعلم بوجود أو عدم وجود جمعيات حماية البيئة في حيك؟
نعم () لا ().
- 22- كيف تقيم دور هذه الجمعيات في حيك؟
- دور إيجابي نعم () لا ()
- دور سلبي نعم () لا ()
- 23- كيف تصف العلاقات بين سكان حيك؟
- عادية () - حسنة () - جيدة ()
- 24- هل تعتقد بأن للأسرة دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها؟
نعم () لا ()
إذا كان نعم فيما يتمثل؟
- في النفايات المنزلية ووضعها في حاويات خاصة. نعم () لا ()
- في تنشئة الأبناء تنشئة سليمة. نعم () لا ()
- في إعادة تدوير النفايات. نعم () لا ()
- في التشجير وتزيين المحيط. نعم () لا ()
- جميعهم (نعم) (لا)
- 25- هل تعتقد بأن للمسجد دور فعال في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها؟
نعم لا () لا ()
إذا كان نعم فيما يتمثل؟
- تكوين الأئمة وكفاءتهم في أداء مهامهم ونقل ونشر رسالة التوعية. نعم () لا ()
- في المساهمة في تنظيم أعمال تخص حماية البيئة. نعم () لا ()
- 26- هل ترى بأن للمدارس والجامعات دور فعال في حماية البيئة؟ نعم () لا ()
إذا كان نعم فيما يتمثل؟

- تضمين المناهج الدراسية بمواضيع متعلقة بحماية البيئة. نعم () لا ()
- تجسيد وتطبيق النشاطات اللاصفية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتنميتها. نعم () لا ()
- 27- ما رأيك في الرسكلة وإعادة تدوير النفايات كعملية للتقليل لحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها وتنميتها بصورة مستدامة

ثالثا/ مساهمة السلطات المحلية في حماية البيئية من التلوث البيئي تحقيقا للتنمية

الحضرية المستدامة

27- هل تعتقد أن للسلطات المحلية دور في حماية البيئة من التلوث ؟

نعم () لا ()

إذا كان نعم كيف ذلك؟

- بتوفير الوسائل اللازمة لرمي النفايات. نعم () لا ()
- بقيام عمال النظافة بالدور المنوط بهم. نعم () لا ()
- بتطبيق قوانين الحماية البيئية. نعم () لا ()
- بعقد اجتماعات حول كيفية الحفاظ على البيئة . نعم () لا ()
- القيام بنشاط إعلامي حول الاهتمام بنظافة البيئة. نعم () لا ()
- التواجد في الأحياء ومراقبتها باستمرار (نعم) لا ()
- 28- هل تعتقد بأن للسلطات المحلية دور هام في تنمية البيئة واستدامتها.

نعم () لا ()

في حالة نعم كيف ذلك؟

- بإقامة المشاريع التنموية . نعم () لا ()
- بتوفير أماكن الرياضة والتسلية. نعم () لا ()
- بتوفير المساحات الخضراء. نعم () لا ()

- بتوفير الخدمات والمرافق الضرورية للحياة. نعم () لا ()

29- كيف تقيم عمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة من التلوث وتنميتها ؟

- عمل كاف () - عمل غير كاف ()

30- هل سبق وأن حصل سكان حيك على الدعم من قبل السلطات المحلية لإنشاء

جمعيات بيئية؟

نعم () لا ()

*في حالة نعم ما نوع هذا الدعم وفيما يتمثل؟

..... مادي يتمثل في:

..... معنوي يتمثل في:

31- هل تتوفر في حيك وسائل رمي القمامات ؟

نعم () لا ()

32- هل تقوم السلطات المحلية بحملات تحسيسية للحفاظ على البيئة الحضرية

وتنميتها؟ نعم () لا () .

33- عندما تحدث المشكلات البيئية في حيك هل تتدخل السلطات المحلية لحلها أم

تتجاهل ذلك؟

تتدخل () تتجاهلها () .

34- ماهي الوسائل والامكانيات المادية والمعنوية التي يمكن للبلدية أن توفرها لمواجهة

التلوث البيئي ؟

.....

35- هل ترى بأن البلدية تشجع على القيام مشاريع صديقة للبيئة أم لا ؟

- نعم تشجع () لا تشجع ()

*في حالة نعم كيف ذلك؟

.....

.....
.....
.....

36 - ماذا تقترح لتفعيل المشاركة الشعبية في حيك لحماية من التلوث؟

.....
.....
.....
.....

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهمية ودور سكان مدينة باتنة إلى جانب السلطات المحلية في حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في هذا المجال، مع إبراز نوع وطبيعة هذه المشاركة، والكشف عن أسباب ومصادر التلوث البيئي في مدينة باتنة وبالضبط في القطب الحضري حملة 3، وكذلك إبراز نوع التلوث الذي يعاني منه سكان حملة 3، وباعتبار المدينة ذلك النسق الكلي، المركب، المعنوي والمادي، الذي يشمل الإنسان والحيوان والنبات والجماد، في علاقة تكاملية ترابطية تفاعلية.

يحاول الإنسان حماية البيئة من ظاهرة التلوث التي تهدد حياة كل الكائنات الحية ويجعلها صديقة له عند ممارسة أنشطته التنموية باتباع طرق وأساليب مناسبة وصديقة للبيئة مركزا على مبدأ مشاركة أنساق المجتمع من أفراد وجماعات ومؤسسات اجتماعية متمثلة في الأسرة والمدرسة والجامعة وكذلك وسائل الإعلام والاتصال، والسلطات المحلية بمختلف أجهزتها، الشيء الذي يتطلب تفعيل هذه المشاركة لتأدية الدور المهم والفعال لحماية البيئة من التلوث والحفاظ على مواردها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الأكثر ملاءمة لظاهرة التلوث البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، كما اعتمدت أسلوب المقارنة أثناء تحليل البيانات الميدانية المناسب لإبراز الفروقات الموجودة في مستويات التلوث في أحياء مجال الدراسة حملة 3، كما تم استخدام العينة الحصصية المناسبة لجمع البيانات الميدانية، وكذلك الأدوات الملائمة والمتمثلة في الملاحظة والمقابلة واستمارة الاستبيان.

توصلت الدراسة إلى:

- المشاركة الشعبية لها دور هام في حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في هذا المجال، والتي تتجسد في العمل الجماعي والفردى، المادي والمعنوي وتحمل المسؤولية تجاه البيئة، وترشيد استخدام الموارد البيئية.

- تلعب السلطات المحلية دورا هاما في حماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توفير الوسائل اللازمة لحماية البيئة من التلوث والعمل التحسيبي إلى جانب المراقبة المستمرة لجميع أحياء المدينة، وتنظيم أوقات نقل النفايات، مع الدعم المادي والمعنوي للسكان والجمعيات البيئية، وخلق مشاريع حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الحضرية المستدامة، التلوث البيئي، المدينة.

Abstract of the Study

The study aims to reveal the importance and role of the residents of the city of Batna, along with the local authorities, in protecting the environment from pollution and achieving sustainable urban development in this field, highlighting the type and nature of this participation, and revealing the causes and sources of environmental pollution in the city of Batna, exactly in the urban pole Hamla 3 , as well as highlighting the type of pollution suffered by the residents of Hamla 3, and considering the city as the total, complex, moral and material system, which includes humans, animals, plants and inanimate objects, in an integrated, associative, interactive relationship.

Man tries to protect the environment from the phenomenon of pollution that threatens the life of all living beings and makes it friendly to him when carrying out his development activities by following appropriate and environmentally friendly methods and ways, focusing on the principle of participation of society's patterns of individuals, groups and social institutions represented in the family, school and university, as well as the media and communication, and local authorities with its various organs, which requires activating this participation in order to play the important and effective role in protecting the environment from pollution and preserving its resources.

The study used the most suitable descriptive method for the phenomenon of environmental pollution and sustainable urban development, and it also adopted the comparison method during the appropriate field data analysis to

highlight the differences in pollution levels in the districts of the field of study Hamla 3, and the appropriate quota sample was used to collect field data, as well as the appropriate tools represented in observation interview and questionnaire form.

The study found that:

- Popular participation has an important role in protecting the environment from pollution and achieving sustainable urban development in this field, which is embodied in collective and individual action, material and moral, assuming responsibility towards the environment, and rationalizing the use of environmental resources.

- Local authorities play an important role in protecting the environment from pollution and achieving sustainable urban development by providing the necessary means to protect the environment from pollution and awareness-raising work, as well as continuous monitoring of all city districts, organizing waste transfer times, with material and moral support for residents and environmental associations, and creating protection projects of the environment.

Keywords: development, sustainable urban development, environmental pollution, city.